الجامعـــة الإســـلامية – غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليـــــــــــــــة الآداب
ماجســـــــتير التـــــــاريخ

Islamic University
Deanship of Graduate Studies
Faculty of Arts
Master History

الاحتلال العراقي للكويت
(1991-1990)
The Iraqi Occupation of Kuwait
(1991-1990)

إِعدَادُ البَاحِثة:

كريمة زهدي القصاص

إِشرَافُ

الدكتور

أكرم محمد عدوان

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي التاريخ بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

يوليو/2016م – شوال/ 1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الاحتلال العراقي للكويت
(1991-1990)
The Iraqi Occupation of Kuwait
(1991-1990)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	كريمة زهدي القصاص	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي 1150

الرقم Ref: ج س غ/35/
التاريخ Date: 2016/06/05م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **كريمة زهدي حسين القصاص** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم التاريخ** وموضوعها:

الاحتلال العراقي للكويت (1990م – 1991م)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 29 شعبان 1437هـ، الموافق 2016/06/05م التاسعة صباحاً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. أكرم محمد عدوان	مشرفاً و رئيساً	.....
د. زكريا إبراهيم السنوار	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم التاريخ.**

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص الدراسة باللغة العربية

اتسمت العلاقات العراقية الكويتية، ولفترة طويلة من تاريخها بعدم الاستقرار ؛وذلك بسبب المشاكل التي واجهت تلك العلاقات وفي مقدمتها قضية الحدود التي كانت السبب المباشر للاحتلال العراقي للكويت، والذي أدى إلى قطع العلاقات بين الجانبين فضلا عن إنه أضاف المزيد من المشاكل بينهما وكرس من التباعد والخلاف بين الطرفين وأسهم بشكل مباشر في إثارة التوتر والعداء بين الدولتين، حيث اعتبرت العراق أن أراضي الكويت جزءاً لا يتجزأ من أراضيها.

وتتمثل أهمية الدراسة، معرفة مدى فاعلية التدخل الدولي كآلية لحماية حقوق الكويت ومدى تأثير ذلك على مجريات الأحداث، كما تهدف الدراسة إلى تسليط الأضواء على دوافع العراق لاحتلال الكويت، وإبراز نتائج الاحتلال العراقي للكويت وأثرها على المستوى الدولي والعربي والإقليمي، واتبعت الباحثة المنهج التاريخي الوصفي من خلال جمع الوثائق باللغة الإنجليزية وأخرى باللغة العربية، وقسمت الفصول الدراسة إلى أربعة فصول: الفصل الأول تناول أسباب ومقدمات الاحتلال العراقي للكويت، والفصل الثاني: تحدث عن إصدار قرارات دولية بشأن الاحتلال العراقي للكويت، والفصل الثالث: تناول المواقف الإقليمية من الاحتلال العراقي للكويت والفصل الرابع :نتائج الاحتلال العراقي للكويت.

وأهم ما توصلت إليه الباحثة أظهر الاحتلال العراقي للكويت مدى ضعف المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، وتدمير البنية التحتية للعراق وجيشه وتم فرض العزلة شديدة على تلك البلد أثر إقرار هيئة الأمم المتحدة فرض عقوبات اقتصادية خانقة عليها استمرت ثلاثة عشر عاماً، وأوصت الباحثة، أن تكون هناك رؤية استراتيجية عربية مشتركة في التعامل مع الدول الخليجية ذات المصالح الدولية، وعلى الكويت أن تعيد النظر في سياستها تجاه العراق وتفتح الحوار معها على أسس تعاونية.

Abstract

For a long time, the Iraqi-Kuwaiti relations have been characterized by a state of instability. This is attributed to many problems; the most important of which those related to the borders that caused the Iraqi occupation of Kuwait. This led to the severance of relations between the two sides and added more problems as well as increased the dispute between the two countries. This is because Iraq considered Kuwait as an integral part of its lands.

The importance of this study lies in identifying the effectiveness of the international intervention as a mechanism to protect the rights of Kuwait and its impact on the course of events. The study also aims at shedding light on the motives of Iraq's occupation of Kuwait and highlighting the impact of the Iraqi occupation of Kuwait on international, Arab and regional levels. The researcher followed the descriptive historical approach through the collecting documents both in English and in Arabic. The study is divided into four chapters: the first chapter deals with the causes and introductions to the Iraqi occupation of Kuwait, the second chapter discusses the issuance of international resolutions concerning the Iraqi occupation of Kuwait, the third chapter explains the regional attitudes regarding Iraqi occupation of Kuwait and the fourth chapter shows results of the Iraqi occupation of Kuwait.

The most important findings of the study show that the Iraqi occupation of Kuwait exhibited the weakness of international institutions like the United Nations and the Arab League. This also resulted in the destruction of Iraq's infrastructure and army and imposing a severe siege on the country following the adoption of the UN a resolution for imposing crippling economic sanctions that lasted for thirteen years. The researcher recommended that there should be a vision of a common Arab strategy in dealing with the international interests of the Gulf States. Kuwait should also reconsider its policy towards Iraq and open dialogue with it on a cooperative basis.

ٱلإِهدَاْءُ

إلى روح والداتي وأختي رحمهما الله.

إلى والدي العزيز

إلى من آثرني على نفسه وإلى من علمني علم الحياة، ومن أظهر لى ما هو أجمل من الحياة أخي رفيق حفظه الله.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي ومن كان دعاؤها سر نجاحي أختي أمينة.

إلى أفراد عائلتي جمعيا تقديراً لدورهم ودعمهم لي.

إلى مَن تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي العزيزات.

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

اتقدم بالشكر والتقدير إلى استاذي الدكتور أكرم محمد عدوان؛ لإشرافه على الرسالة ولما قّدمه من نصح وإرشاد، ساهم في إنجاز هذا البحث.

كما اتُقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة؛ لتكرمهم بمناقشة الرسالة، وإبداء الملاحظات المفيدة الدكتور زكريا إبراهيم السنوار مناقشاً داخليا والأستاذ الدكتور عبد الناصر محمد سرور مناقشاً خارجياً.

كما وأتقدم بالشكر والتقدير للعاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية.

الباحثة

فهرس المحتويات

إقـــرار.....أ

ملخص الدراسة باللغة العربية.....ب

Abstract.....ت

ٱلإهدَاْءُ .....ث

شكرٌ وتقديرٌ.....ج

فهرس المحتويات.....ح

قائمة الجداول.....ذ

الإطار العام للدراسة.....1

المقدمة:.....2

أهمية الدراسة:.....2

أهداف الدراسة:.....2

حدود الدراسة:.....3

الدراسات السابقة:.....3

تعقيب على الدراسات السابقة :.....5

تقسيمات الدراسة:.....5

الفصل الأول أسباب ومقدمات الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991) 6

1.1 **المبحث الأول أسباب الاحتلال العراقي للكويت**.....7

1.1.1 لمحة جغرافية:.....7

1.1.2 أولاً :جذور الأزمة العراقية الكويتية:.....8

1.1.3 ثانيا :المقدمات السياسية للاحتلال العراقي للكويت:.....23

1.1.4 ثالثا :الإعداد العسكري العراقي لاحتلال الكويت.....37

1.2 **المبحث الثاني مجريات الاحتلال العراقي للكويت، والسياسة العراقية بعد الاحتلال** 41

1.2.1 أولاً: سير العمليات العسكرية العراقية.....41

1.2.2 ثانيا: الكويت تحت الاحتلال العراقي:.....44

1.2.3 ثالثا: الموقف الكويتي من الاحتلال العراقي 49

1.2.4 رابعا: أساليب الحكومة العراقية القمعية في الكويت: 53

1.2.5 خامسا: حركة المقاومة الكويتية.....56

....الفصل الثاني موقف هيئة الأمم المتحدة من احتلال العراق للكويت (1990-1991).....66

2.1 **المبحث الأول إصدار قرارات دولية بشأن الاحتلال العراقي للكويت**.....67

2.1.1 أولاً: قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الاحتلال العراقي للكويت الصادرة عام 1990: 67

2.1.2 ثانيا: حجم التأييد الدولي للقرارات مجلس الأمن.....75

2.1.3 ثالثا: قرارات مجلس الأمن الصادرة لعام 1991م بشأن الأزمة العراقية الكويتية: 76

2.2 **المبحث الثاني مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي من الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991)** 81

2.2.1 أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية 81

2.2.2 ثانياً: موقف الاتحاد السوفيتي 87

2.2.3 ثالثاً: الموقف البريطاني.....93

2.2.4 رابعاً: الموقف الفرنسي:.....98

2.2.5 خامساً: الموقف الصيني: 103

الفصلُ الثالث المواقف الإقليمية من الاحتلال العراقي للكويت(1990-1991)

.....106

3.1 **المبحث الأول مواقف الدول العربية، وردود أفعالها تجاه الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991)**.....107

3.1.1 أولاً: موقف جامعة الدول العربية.....107

3.1.2 ثانيا: موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية*.....112

3.1.3 ثالثا: الموقف المصري.....117

3.1.4 رابعا: موقف المملكة الأردنية الهاشمية.....121

3.1.5 خامسا: الموقف السوري.....125

3.1.6 سادسا: الموقف اللبناني.....127

3.1.7 سابعا: الموقف الفلسطيني.....128

3.1.8 ثامنا: الموقف اليمني.....131

3.1.9 تاسعا: الموقف السوداني 134

3.1.10 عاشراً: موقف الاتحاد المغاربي*:..... 138
3.1.11 موقف تونس من الاحتلال العراقى للكويت: 140
3.1.12 موقف الجمهورية الجزائرية من الاحتلال العراقي للكويت:..... 141
3.1.13 الموقف الموريتاني: 141
3.1.14 موقف المملكة المغربية:..... 142
3.2 **المبحث الثاني مواقف إيران وتركيا "وإسرائيل"**..... 144
3.2.1 أولاً: الموقف الإيراني:..... 144
3.2.2 ثانيا :الموقف التركي:..... 149
3.2.3 ثالثاً: الموقف "الإسرائيلي": 155
الفصلُ الرابـعُ نتائج الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991)..... 162
4.1 المبحث الأول نتائج الاحتلال العراقي للكويت على الصعيدين العراقي والكويتي 163
4.1.1 أولاً: النتائج العسكرية: 163
4.1.2 ثانياً: النتائج السياسية:..... 175
4.1.3 ثالثاً: النتائج الاقتصادية على الصعيدين العراقي والكويتي:..... 181
4.1.4 رابعاً: النتائج الاجتماعية على الصعيدين العراقي والكويتي: 185
4.2 **المبحث الثاني نتائج الاحتلال على المستوى الإقليمي والدولي**..... 189
4.2.1 أولاَ: الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج على الصعيد الدولي:..... 189
4.2.2 ثانياً: الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج على الصعيد العربي:..... 192
4.2.3 ثالثاً: الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج على إيران، تركيا، "إسرائيل":...
..... 203
النتائج والتوصيات..... 213
5.1 أولاً: النتائج..... 214
5.2 ثانياً: التوصيات: 215
المصادر والمراجع..... 217

قائمة الجداول

جدول (1.1): القدرات العسكرية لدولة العراق والكويت 40
جدول (4.1): القوات المتحالفة ضد العراق في عملية"عاصفة الصحراء"..... 164
جدول (4.2): القوات البرية المتحالفة في عملية عاصفة الصحراء 167
جدول (4.3): القوات البحرية المتحالفة في عملية "عاصفة الصحراء" 169

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

اتسمت العلاقات العراقية الكويتية، ولفترة طويلة من تاريخها بعدم الاستقرار، ولعل سبب ذلك يعود إلى المشاكل التي واجهت هذه العلاقات، وفي مقدمتها قضية الحدود التي كانت السبب المباشر للاحتلال العراقي للكويت 1990م، والذي أدى إلى قطع العلاقات بين الجانبين و أضاف المزيد من المشاكل بينهما، وكرسّ التباعد والخلاف بين الطرفين، وأسهم بشكل مباشر في إثارة التوتر والعداء بين الدولتين، حيث اعتبرت العراق أن أراضي الكويت جزءُ لا يتجزأ من أراضيها، وأسمتها مقاطعة رقم 19، فالأولى توجهت لاحتلالها بهدف السيطرة على مقدرتها الاقتصادية.

وهذا الاحتلال ترتب عليه تدخل قوى إقليمية ودولية على الساحة العالمية متمثلة في هيئة الأمم المتحدة التي أبدت استعدادها لوضع كافة إمكاناتها ومواردها المالية ونفوذها السياسي للوقوف بجانب الكويت ضد العراق، وتوسع هذا المجال ليشمل مساحات واسعة أثرت على المستوى العربي حيث انقسموا بين مؤيدين ومعارضين لهذا الاحتلال.

أسفر العدوان عن نتائج اقتصادية بالغة الأثر على المستوى الدولي، خاصة ضد العراق، فقد عانت منها، وشلت كل مقومات الحياة فيها، حيث اعتبر هذا الاحتلال بداية جديدة للعلاقات بين الدول العربية و الأجنبية في كافة المجالات.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في:

1-إثراء المكتبة العربية بهذا البحث.

2-بيان الأزمات السياسية التي مرت بها كل من العراق و الكويت، بدراسة خلفيتها التاريخية وأثرها على العالم.

3-معرفة مدى فاعلية التدخل الدولي كآلية لحماية حقوق الكويت ومدى تأثير ذلك على مجريات الأحداث.

أهداف الدراسة:

1-التعرف على جذور الأزمة العراقية الكويتية.

2-تسليط الأضواء على دوافع العراق لاحتلال الكويت.

3-إبراز نتائج الحرب العراقية الكويتية وأثرها على المستوى الدولي.

4-إظهار القرارات التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة بشأن الحرب العراقية الكويتية ودوافعها.

5-توضيح موقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن من الاحتلال العراقي للكويت.

6-التعرف على أثر الأزمة على المستوى العربي وانعكاساتها.

حدود الدراسة:

1-**الحد الزماني** :امتدت الدراسة من عام 1990 حتى عام 1991م؛ أي منذ بدء الاحتلال العراقي للكويت إلى حرب تحرير الكويت.

2-**الحد المكاني** :تناولت الدراسة دولتي العراق والكويت.

المنهج:

اتبعت الباحثة في دراستها منهج البحث التاريخي، فجمعت الوثائق من مصادرها ومراجعها الإنجليزية والعربية وصولاً للنتائج، أما طريقة التوثيق فقد اتبعت التوثيق بالنظام الفرنسي الذي يكتفى بذكر اسم المؤلف واسم الكتاب والجزء إن وجد ورقم الصفحة ودونت البيانات التفصيلية للكتاب في قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.

الدراسات السابقة:

أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة

الدراسة الأولى: ثائر يوسف عيسي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية 1930-1991م، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2010م.

تناولت الدراسة مشكلة الحدود بين العراق والكويت من حيث النشأة، وأسباب النزاع بينهما حتى معاهدة عام 1930، واستعرضت الدراسة مشكلة الحدود بين العراق والكويت، كما وضحت الدور الاستعماري في التقسيمات الحدودية بين العراق والكويت وقدمت وصفاً تاريخيا للأزمات بين العراق والكويت، ثم طرحت الدراسة وصفاً للاجتياح العراقي للكويت من حيث الاسباب

والمواقف العربية إلى تشكيل التحالف الدولي ضد العراق وتحرير الكويت، وصولاً إلى النتائج المحلية والعربية والإقليمية والدولية لحرب الخليج.

الدراسة الثانية :طلال زيد عبد الله المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2002م.

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية "دراسة حالة" الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية هادفة إلى تحديد طبيعة السلوك الخارجي للسياسة الخارجية الكويتية خلال الفترة 1960–1990م؛ ومدى أثر عامل الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الكويت الخارجية، واستعرضت الرسالة الموروث التاريخي لسياسة الكويت الخارجية تجاه العراق منذ عام 1961–1990م، إلى فترة الاحتلال العراقي للكويت وتم دراسة المرتكزات والثوابت للسياسة الخارجية للكويت تجاه العراق 1990–2001، بعد تحرير الكويت وأثرها على العلاقات، العربية –العربية الذي طرأ على سياسة الكويت الخارجية قبل الغزو العراقي للكويت وأثر ذلك المتغير على سياسة الكويت الخارجية.

الدراسة الثالثة: ابتسام العنزي، العلاقات العراقية الكويتية 1990–2010م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، 2011م.

تناولت الدراسة التطور التاريخي للعلاقات العراقية الكويتية على صعيد العلاقات السياسية قبل عام 1990، والعلاقات السياسية الكويتية العراقية بعد عام 1991م، كما تحدثت عن محددات العلاقات الكويتية العراقية بعد الغزو العراقي للكويت، ووصفت الدراسة مشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين والقضايا المؤثرة على العلاقات بين الدولتين كالأسري والمفقودين.

الدراسة الرابعة: سلمان أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية 1990–1993م رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012م.

تناولت الدراسة التطور التاريخي للعلاقات الكويتية الفلسطينية إلى عام 1990، كما حللت الدراسة صنع القرار العراقي باجتياح الكويت، من خلال الخصائص القومية والعامل الديموغرافي

والمبررات ومراحل اتخاذ القرار باجتياح الكويت، كما درست الاجتياح العراقي للكويت والمواقف الدولية والعربية، وأثر الاجتياح على فلسطين من الناحتين السياسية والاقتصادية.

تعقيب على الدراسات السابقة :

يلاحظ من عرض الدراسات السابقة، أنها ركزت على التطور التاريخي للعلاقات العراقية الكويتية، ومشاكل الحدود؛ وأسباب الاحتلال والمواقف الدولية والإقليمية من الاحتلال.

وهذه الدراسة ستغطي مجالاً واسعاً للحديث عن العمليات العسكرية العراقية، وكيفية احتلالها للكويت، كما أنها وضحت دور المقاومة الكويتية ووضع الشعب الكويتي تحت الحكم العراقي وعمليات الحشد الدولي لحرب تحرير الكويت وآثارها على العراق والكويت.

تقسيمات الدراسة:

قسمت الباحثة الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة.

أوضح الفصل الأول **الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991)** وانقسم إلى مبحثين درس الأول أسباب الاحتلال العراقي للكويت(1990-1991)، وتناول الثاني مجريات الاحتلال العراقي للكويت والسياسة العراقية بعد الاحتلال(1990-1991).

أوضح الفصل الثاني **موقف هيئة الأمم المتحدة من احتلال العراق للكويت في الفترة ما بين عامي (1990-1991)** وانقسم إلى مبحثين، تناول الأول إصدار قرارات دولية بشأن الاحتلال العراقي للكويت(1990-1991)، وتحدث الثاني عن مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن(1990-1991).

ودرس الفصل الثالث **المواقف الإقليمية من الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991)**وانقسم إلى مبحثين؛ درس الأول موقف الدول العربية من احتلال العراق للكويت وردود أفعالها (1990-1991)ودرس الثاني مواقف تركيا و إيران "إسرائيل"(1990-1991) .

وتناول الفصل الرابع **نتائج الاحتلال العراقي للكويت(1990-1991)** وانقسم إلى مبحثين تحدث الأول عن نتائج الاحتلال على العراق والكويت(1990-1991) وتناول الثاني نتائج الاحتلال على المستويين الإقليمي و الدولي(1990-1991).

وأنهت الباحثة دراستها بالخاتمة التي تضمنت نتائج عدة، توصلت إليها الباحثة، وبعض التوصيات ثم قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول

أسباب ومقدمات الاحتلال العراقي للكويت

(1990-1991)

1.1 المبحث الأول

أسباب الاحتلال العراقي للكويت

لعبت الجغرافيا السياسية دوراً مهما في طبيعة العلاقات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية بين العراق والكويت؛ بحكم الجوار الجغرافي بينهما.

1.1.1 لمحة جغرافية:

❖ **العراق:**

تُعد العراق من أكبر دول المشرق العربي، تقع غربي آسيا، وتقدر مساحتها 437 ألف كيلومتر مربع وتشترك العراق بحدودها مع ست دول، فيحدها من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الجنوب الكويت، والمملكة العربية السعودية، وتحدها سوريا والأردن من ناحية الغرب [1].

❖ **الكويت:**

تقع الكويت في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، الذي يحدها من الشرق، أما من الجنوب والجنوب الغربي فتحدها المملكة العربية السعودية ويحدها من الغرب والشمال الجمهورية العراقية قدرت مساحتها حوالي 18,000 كيلومتر مربع، وتضم الكويت بعض الجزر منها وربة* وبوبيان* وفيلكا *، ومسكان* وعوهة* وأم النمل* وكبر قاروة وأم المرادم*[2].

---

(1) الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج111/12).

* تقع في أقصى الطرف الشمالي من الخليج، ومساحتها حوالي 37 كيلو متر(وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وأرقام، (ص35).

* جزيرة منخفضة طولها حوالي 26 ميلا، وعرضها 12 ميلاً، تقع في الركن الشمالي الغربي من الخليج، يفصلها خور عبد الله عن مصب شط العرب، وعن الأراضي العراقية، وخور بوبيان عن جزيرة وربة وخور الصبية (.لوريمر، دليل الخليج، (ج1/ 411-412).

* تقع في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي، على بعد 20 كيلومتر من سواحل مدينة الكويت، وترتبط الجزيرة بمدينة الكويت بخط أنابيب، يمتد تحت مياه الخليج لمسافة 21 كيلومتر ينقل لها حاجتها من الماء العذب (وزارة الإعلام الكويتية، المرجع السابق، (ص35).

* تقع شمال جزيرة فيلكا(وزارة الإعلام الكويتية، المرجع السابق، (ص35).

* تقع جنوب جزيرة فيلكا(وزارة الإعلام الكويتية، المرجع السابق، (ص35).

* تقع داخل جون الكويت (وزارة الإعلام الكويتية، المرجع السابق، (ص35).

* كبر قاروة، أم المرادم تقع في الجهة الجنوبية من الخليج كانت قديما مقصداً لهواة الصيد (وزارة الإعلام الكويتية، المرجع السابق، (ص35).

(2) محسوب، العالم العربي دراسة جغرافية، (ص79)؛ دهبية، جغرافيا الوطن العربي، (ص134)؛الكليب، مناخ الكويت، (ص11).

1.1.2 أولاً :جذور الأزمة العراقية الكويتية:

مرت العلاقات العراقية الكويتية بالعديد من الأزمات السياسية، كانت أولها عام 1938، والثانية في عام 1961، أما الأزمة الثالثة ففي 1973، وخلال الأزمات الثلاث كانت العراق تطالب بضم الأراضي الكويتية إلى العراق، باعتبارها جزءاً تابعاً لولاية البصرة.

1.1.2.1 التّطور التّاريخي للعلاقات العراقية الكويتية (1938-1989م)

كانت أولى محاولات ضم الكويت إلى العراق، هي المحاولة التي دعا إليها الملك غازى*، فقد صرح عام 1938، أمام بعض مرافقيه أن أولى أمنياته هي ضم الكويت إلى العراق، وخصص إذاعة قصر الزهور لتأييد ذلك، حيث استغل اتصال بعض المعارضين الكويتيين مع المسئولين العراقيين، وشن هجوماً عنيفاً على نظام الحكم في الكويت، وعمل على إثارة عناصر المعارضة، والادعاء بأن الكويت"جوهرة الخليج الثمينة والميناء الطبيعي للعراق و باتت مهددة بأخطار جسيمة وأنها كانت قائمقامية عثمانية ومقاطعة عراقية قبل نشوب الحرب العالمية الأولى"[1].

ساندت الصحف العراقية دعوة الملك غازي كصحيفة الاستقلال* التي دعت شيخ الكويت إلى الموافقة على الطلب، موضحة أن ذلك الضم في مصلحة أسرة آل الصباح التي أنشأت الإمارة، وتحولت تلك الدعوة إلى مطالبة رسمية، عندما حدث اتصال رسمي عراقي مع الحكومة البريطانية، حول المسألة الكويتية بين توفيق السويدي*"وزير الخارجية العراقي" والسفير

---

* الملك غازي، اتصف بأنه قليل الخبرة السياسية، لذلك شهدت فترة حكمه اضطرابات وانقلابات عسكرية أدت إلى تصرف الجيش فى الأمور الحياتية العراقية، ومن أعمال الملك اهتمامه بالقضايا الوطنية، حيث تبنى مهاجمة الاستعمار البريطانى، وأسس إذاعة قصر الزهور وخصصها لنشر البيانات الوطنية ضد الاستعمار البريطاني، وتوفى فى 3 أبريل 1938م(مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، (184/16-185).

(1) عيسي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية، (ص75)؛ الجبورى، الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر، (ص40-41)؛ كتبي، حرب الخليج تهشيم معادلة القوة، (ص169).

* أسست عام 1931، وعرفت بمعارضتها الشديدة للمعاهدة العراقية البريطانية (الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج179/12).

* سياسي عراقي، درس القانون وعمل مستشاراً قانونيا للحكومة العراقية ووزيراً للتعليم ورئيسا للوزراء ووزيراً للخارجية عدة مرات، وإثر ثورة 14 تموز(يوليو)1958م، حكم عليه بالسجن مدى الحياة(الكيالى،وآخرون، موسوعة السياسة، (ج811/1).

البريطاني لدى بغداد، أشار توفيق السويدي إلى أن الاتفاق البريطاني العثماني عام 1913 اعترف بأن الكويت لم تكن في أي وقت دولة مستقلة، وأنه بعد أن انتقلت السيادة على ولاية البصرة، فلابد أن تشمل تلك السيادة الكويت[1].

ورفضت الحكومة البريطانية وجهة النظر العراقية، وأبلغت العراق أنها لن تقبل بمد السيادة العراقية إلى الكويت، ووجّهت تحذيراً إلى الحكومة العراقية من مغبة احتلال الكويت عسكريا، إلا أن تلك المحاولة فشلت، بسبب مقتل الملك غازي في 3 نيسان"أبريل"1938 م، وقيام الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول"سبتمبر "1939م[2].

وتميزت العلاقات الكويتية العراقية خلال فترة الأربعينات وأوائل الخمسينات بالهدوء النسبي والاحترام المتبادل، إلى أن قام الاتحاد الهاشمي في شباط "فبراير"1958 م*، بين العراق والأردن، وكان نوري السعيد* رئيس الحكومة العراقية آنذاك متحمساً لضم الكويت إلى ذلك الاتحاد يدفعه عاملان رئيسان:

أولهما: تقديره أهمية انضمام الكويت، خاصة أن حكامها لا يرتبطون بصلة القربى إلى الأسرة الهاشمية؛ مما يجعل قيام الاتحاد، أكثر تقبلا في المنطقة العربية، وثانيهما :إدراكه لأهمية الكويت الاقتصادية وقدرتها على دعم الاتحاد وسد العجز في ميزانيته؛ لذلك مضى نوري السعيد في محاولة إقناع كل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بالفوائد التي يمكن أن تتحقق من انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي الهاشمي، ملوحاً بأن ذلك الاتحاد من شأنه مقاومة التسلل الشيوعي في المنطقة العربية، وقدم اقتراحاً إلى الحكومة البريطانية يقضى بإعلانها استقلال

---

(1) التميمي، العلاقات الكويتية العراقية ؛الغزو العراقى للكويت، (ص 55)؛الدوسري، الأزمات الكويتية العراقية ، (ص108)؛السمان، أمريكا وخفايا حرب الخليج، (ص81).

(2)الحسيني، تاريخ العراق الحديث، (ج3/203-204)؛الوندة، مشكلة الحدود الكويتية العراقية، (ص77).

* اتفاق اتحادي يضم النظامين الملكيين الهاشميين في العراق والأردن، أعلن عنه في 13 فبراير 1958م، ونص دستور الاتحاد على أن تكون العراق رئيسة الاتحاد(الخوند، الموسوعة التاريخية والجغرافية، (ج12/175-176).

* نورى السعيد: (1888-1958م) سياسي عسكري، ولد في بغداد، وتخرج من المدرسة الحربية في الاستانة 1906م، ودخل مدرسة أركان الحرب عام 1911، وحضر حرب البلقان 1912-1913م، وعندما قامت ثورة الشريف حسين فى الحجاز 1916م، التحق بها وكان من قادة الجيش، وآمن بسياسة الإنجليز وتولى رئاسة الوزارة العراقية مرات عديدة فى أيام فيصل وابنه غازى وحفيده فيصل بن غازى، وعند قيام ثورة 1958م، اختفى نورى السعيد لكنه ظهر بعد يومين متخفياً بزى امرأة فثار ضده أهل البلاد وقتلوه(الزركلى، قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء، (ج8/ 53).

الكويت حتى تكون الإمارة مؤهلة بوضعها المستقل للانضمام إلى الاتحاد، كما عرض على الحكومة البريطانية في الوقت نفسه حفاظاً على مصالحها الاقتصادية واستثماراتها النفطية وارتباطاتها الدفاعية أن تعقد مع الكويت معاهدة تمنحها جميع تلك المزايا التى تتمتع بها في الكويت قبل إعلانها لاستقلالها، وفي حالة عدم موافقة الحكومة البريطانية على ذلك فإنه يمكن الاكتفاء بانضمام الكويت إلى اللجنة الاقتصادية للاتحاد مقابل اعتراف الحكومة العراقية بالحدود القائمة[1]، لكن الكويت رفضت ذلك، وأعلن عبد الله السالم الصباح*، عدم استعداد بلاده للانضمام إلى محاور سياسية بين الأنظمة الملكية والجمهورية، مؤكدا عدم وجود أي مكاسب تجنيها الكويت من ذلك [2].

على الرغم من مواقف الكويت المعارضة للانضمام إلى الاتحاد الهاشمي، فإن العراق لم تتجه إلى الضغط عليها، وإنما على العكس حاول نوري السعيد كسب ود الكويت؛ تستجيب تدريجيا إلى قبول فكرة الانضمام، وبالتالى حرصت الحكومة العراقية آنذاك على إعلان العراق صداقته للكويت واحترامه لسياسة حسن الجوار، أما الضغوط التي مارسها العراق فقد وجهها بصفة خاصة إلى الحكومة البريطانية باعتبارها الدول الحامية للكويت، حيث عرض نوري السعيد على بريطانيا الموافقة على استقلال الكويت وضمها إلى الاتحاد الهاشمي، أو أن تقوم الكويت بتقديم دعم مالي سنوى لنفقات الاتحاد فى حالة عدم الانضمام إليه[3].

ونتيجة لذلك عُقد اجتماع في لندن فى 20 تموز"يوليو"1958م، بين المسئولين العراقيين والبريطانيين، وأعدت الحكومة العراقية مشروع اتفاقيتين خاصتين بدعم الكويت للاتحاد الهاشمي وانضمامها إلى ذلك الاتحاد كإمارة مستقلة محتفظة بشخصيتها وبنظام الحكم فيها وبعلمها

---

(1) الدوسري، الأزمات الكويتية العراقية، (ص117)؛رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، (ص9-10).

* أمير دولة الكويت 1950-1956م، وفي عهده أجرى تعديلا على اتفاقية النفط مع شركة النفط الكويتية التابعة لبريطانيا، حيث أصبحت حصة دولة الكويت 50%، ومن أعماله إلغاء اتفاقية الحماية البريطانية 1899م، وأعلن استقلال الكويت 1961م، وأصدر الدستور الكويتى 1963م، وانشأ أول برلمان عام 1963 م(أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، (ص 207).

(2) الداود، الهوية العراقية للكويت دراسة تاريخية وثائقية، (ص59-60)؛ Wood ,The modern low review New world order the invasion of Kuwait ,(Vol 5/ N2/P156).

(3) مجموعة من الباحثين، الكويت وجوداً وحدوداً، (ص150)؛مهنا، تحديث الخليج العربي، (ص253)؛العنزي، نشأة الكويت السياسية والإدعاءات، (ع23/2).

الخاص فى إقليمها، لكن لم يكتب لمشروع نوري السعيد النجاح؛ لمعارضة الكويت له من جهة، ولمقتله أثر قيام ثورة تموز 1958م* بالعراق[1].

نستنتج مما سبق: أن الحكومة العراقية طلبت استعادة الكويت بناء على اتفاقيات الدولة العثمانية لعام 1913، لكنها واجهت في الوقت نفسه معارضة شديدة على مستوى الحكومة البريطانية، باعتبارها الدولة الحامية للكويت، حيث نددت بمطالب ورؤساء العراق منهم الملك غازي ونوري السعيد، وسعت جاهدة لمحاولة إفشال أي محاولة تبديها العراق لفكرة الضم وذلك خوفاً من السيطرة العراقية على الكويت؛ لأن ذلك سيؤثر سلباً على مصالحها خاصة روافد البترول المكتشفة حديثاً في الكويت عند منطقة الحدود العراقية الكويتية.

1.1.2.2 أزمة عام 1961 م:

بدأت الأزمة في 19 حزيران"يونيو"1961 م، عندما أُعلن عن الاتفاق الذى تم توقيعه بين الكويت وبريطانيا وتضمن أربع مواد تدور حول إلغاء اتفاق 23 كانون ثان"يناير"1899م وأهم ما جاء فيه:

1. إلغاء اتفاقية 23 يناير 1899م؛ لكونها تتعارض مع سيادة الكويت واستقلالها.
2. استمرار العلاقات بين البلدين مسيرة بروح الصداقة الوثيقة.
3. مشاورة الحكومتين البريطانية والكويتية، المجالات كافة.
4. لن يؤثر أي من تلك النتائج في استعداد الحكومة البريطانية تقديم المساعدة لحكومة الكويت إذا طلبت حكومة الكويت ذلك[2].

---

* قامت في 1958م، وهي حركة انقلابية وطنية عراقية معادية للرجعية والملكية والأحلاف الاستعمارية، نظمها ونفذها الضباط الأحرار في الجيش العراقي، منهم عبد الكريم قاسم، عبد السلام عارف، أحمد حسن البكر، ومثلت اهدافها القضاء على الملكية وإعلان الجمهورية، والخروج من حلف بغداد ومن الاتحاد الهاشمي، ونادت بالالتحاق بحركة التحرر العربي بقيادة الجمهورية العربية (مصر وسوريا)، والقضاء على الاقطاع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالفعل نجحت الثورة لتحقيق أهدافها، وأعلنت الجمهورية في العراق في14 تموز "يوليو" 1958م(الكيالي، وآخرون،موسوعة السياسة، (ج1/908).

(1) السمان، آل سعود أمريكا والاحتلال، (ص80)؛ العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (ص225).

(2) مذكرة السير وليم لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت في 19 يونيو 1961م، التي تنص على إلغاء اتفاقية 23 يناير 1899م نقلا عنwww.moqatel.com

وعقب حصول الكويت على الاستقلال عام 1961، وجه الشيخ عبد الله السالم الصباح كلمة للشعب الكويتي، ركز فيها على التعاون الوثيق بين الكويت والحكومة البريطانية، وأكد على علاقات الكويت الطيبة مع الدول العربية والعمل على تطويرها، وضرورة تأكيد الهوية العربية والدولية بالانضمام إلى الجامعة العربية [1].

1.1.2.3 ردود الفعل العربية والدّولية على استقلال الكويت:

أحدث استقلال الكويت صدىً عربياً إيجابياً في بقاع الوطن العربي، حيث توالت التصريحات والبرقيات العربية؛ فهنأت المملكة العربية السعودية ذلك الاستقلال، ووصفته بأنه خطوة إلى التقدم والازدهار، بإلغاء اتفاقية 1899م، كما بعث الرئيس جمال عبد الناصر برقية تهنئة إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح، أعرب فيها عن آماله في استمرار الدعم الكويتي للأمة العربية وقضاياها المصيرية، بالإضافة إلى ترحيب السودان وإيران باستقلال الكويت [2].

وأرسل الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم* برقية تهنئة في 20 يونيو 1961م، جاء فيها"علمت بسرور بأن الإنكليز قد اعترفوا يوم 1961/6/19م، بإلغاء الاتفاقية المزورة، غير الشرعية، وغير المعترف بها دوليا والتى سموها اتفاقية 1899 م، بعد أن عقدوا بالباطل مع الشيخ مبارك قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة، دون علم إخوته فى الكويت ودون علم السلطات الشرعية العراقية آنذاك...فالحمد لله الذى هو وحده ينقذ العالم من التبعية والاستعمار...وختاما فإننا نرجو لشخصكم الكريم بالذات، ولإخواننا الكرام أهل الكويت الشقيق كل خير ورفاه"[3]، كما رحبت صحيفة المنار العراقية باستقلال الكويت ووصفت ذلك في افتتاحيتها الكويت بدولة الكويت وهنأت الكويت وشعبها بالاستقلال[4].

---

(1) العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، (ص42)؛الجنحاحي، الكويت بين الأمس واليوم، (ص35).

(2) ميلكوميان، دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، (ص174)؛ Wood ,The modern low review New world order the invasion of Kuwait(,Vol 5 /N2 /PP156-157).

* سياسي وعسكري عراقي، قاد قاسم ثورة 14 تموز 1958م، التي أنهت العهد الملكي وأعلنت النظام الجمهوري فى العراق، وانتهت فترة حكمه 1963م(أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، (ص204).

(3) برقية عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت في 20 يونيو 1961م نقلا عن www.moqatel.com.

(4) العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين العراق والكويت، (ص45)؛الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية، (ص243).

1.1.2.4 مؤتمر عبد الكريم قاسم في 25 يوليو 1961م وردود الفعل:

عقد عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في بغداد؛ أعلن فيه"أن الكويت جزءُ لا يتجزأ من العراق، وأن الجمهورية العراقية لم تعترف باتفاقية 1899؛ لأنها وثيقة مزورة، ولا يحق لأى فرد من الكويت، أو في خارج الكويت التحكم في الشعب الكويتي، وهو من الشعب العراقي، وقد قررت الحكومة العراقية حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها، وعدم التنازل عن شبر واحد من أراضيها"[1].

وأعلن قاسم ضم جيش الكويت إلى حامية البصرة، وأصدر مرسوماً جمهورياً بتعيين شيخ الكويت قائمقام لقضاء الكويت؛ ليكون تابعا للواء البصرة، وأصدرت الحكومة العراقية فى 26 يونيو، مذكرة وزعتها على سفراء الدول العربية والأجنبية في بغداد جاء فيها: "إن الكويت جزء من البصرة منذ زمن طويل، خاصة أيام الحكم العثماني، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولي"[2].

وذكرت الحكومة العراقية أيضاً "أن الاستعمار البريطاني في سبيل غايات عسكرية واقتصادية يحاول بشتي الطرق التغلغل في بلاد العرب منذ القرن الرابع عشر، وذلك بالسيطرة على أجزاء من السواحل العربية على طريق الهند، بالعمل على تركيز أقدامه فيها، ولاسيما الخليج العربي وكانت الكويت جزءاً من تلك السواحل؛ لذلك عملت الحكومة البريطانية لمد سيطرتها على الكويت تدريجيا وفصلها عن العراق"[3].

وجاءت ردة الفعل الكويتية على تصريحات قاسم، فقد أعلنت أنها دولة عربية مستقلة ذات سيادة ولديها شعبها المصمم على الدفاع عن أراضيها[4]، وعلى الفور طلبت من المملكة العربية السعودية التدخل لحمايتها، كما طلبت من بريطانيا أن تقوم قواتها بحماية استقلالها، وسلامة أراضيها، وعلى الفور أنزلت بريطانيا قواتها إلى الكويت، و طلبت الكويت عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن الدولي[5].

---

(1) السرجانى، جذور الأزمة بين العراق والكويت، (ع 102/ 15).

(2) مجموعة من الباحثين، الكويت وجوداً وحدوداً، (ص151)؛سهر، حرب الخليج الثانية، (ص36).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص27).

(4) أحمد، الكويت عبر التاريخ، (ص53) ؛(P55), Shields ,Saddam Hussein

(5) الطنار، أمن الخليج، (ص17)؛رزق، قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج، (ص12-13).

على الصعيد الدولي: عقد مجلس الأمن عدة جلسات امتدت من يوم 2 يوليو وحتى 7 يوليو 1961م؛ لبحث شكوى الجانبين، اعترض العراق على قبول شكوى الكويت، باعتبار أنها ليست دولة مستقلة، وأيده في ذلك الاتحاد السوفيتي، وأوضح العراق خلال المباحثات أنه لا يريد استخدام القوة لتوحيد الكويت، وإنما سيتم ذلك بالوسائل السلمية، ونتيجة لذلك عجز مجلس الأمن عن إصدار أي قرار بالموضوع؛ الأمر الذى جعل بريطانيا تقدم قراراً طالب الاعتراف باستقلال الكويت، ووحدة أراضيها وسيادتها، وطالب الجامعة العربية بالتدخل لتسوية النزاع سلمياً[1]، وأيد الاتحاد السوفيتي موقف عبد الكريم قاسم في محاولته لضم الكويت، وعمل على إسقاط المشروع البريطاني[2].

على الصعيد العربي: أدانت مصر الموقف العراقي وطالب الرئيس جمال عبد الناصر الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بالرجوع عن ذلك، وقال: "أن هذا الإعلان ليس سوى عدوان على استقلال وسيادة دولة الكويت"[3]وأصدرت الجمهورية العربية المتحدة" مصر وسوريا "بيانا أوضحت فيه ما يلي:

1. إن الجمهورية المتحدة بدافع إيمانها الذي لا يتزعزع، بأن الوحدة العربية الشاملة هي أمانة التاريخ العربى إلى المستقبل العربي، تؤمن بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا تحكمها معاهدات أو اتفاقيات أو أطراف أجنبية، وإنما العلاقات بين الشعوب العربية تحكمها ما هو أعمق من جميع المعاهدات أو الاتفاقيات.
2. عدم قبول منطق الضم؛ وإن كان على استعداد لتطبيق الوحدة الشاملة.
3. إن العراق والكويت يملكان الكثير من أسباب الدعوة إلى الوحدة بينهما وهو أعمق وأبقى من وثائق الدولة العثمانية.
4. إن الجمهورية المتحدة تفرق بين الضم الذى يريده عبد الكريم قاسم، وهو ما ينبغي أن يُرفض وبين الإجماع الشعبي المقام على أساس الوحدة والاختيار الحر، وهو ما ينبغي أن يحترم، كما أنها ترفض وجود قوات بريطانية في أرض عربية.

---

(1) أحمد، آل الصباح بالوثائق، (ص51).

(2) الوندة، مشكلة الحدود الكويتية العراقية، (ص95).

(3) مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، (ص55).

5. أن ينتهى هذا الموقف الطارئ على نحو يتسق مع المبادئ العربية، ولا تتصور الجمهورية العربية أن يقوم نزاع على أرض عربية بين شعب عربي وشعب عربي، كذلك لا تتصور الجمهورية العربية يوماً يقف جندي عربي في مواجهة عربي أخر[1].

وفي المملكة العربية السعودية أعلن الملك سعود* عام 1961؛ أنه بعث برسالة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية جاء فيها" اعتقد أنكم تشاركونني الأسف فيما أصدره رئيس الحكومة العراقية من تصريحات ضم الكويت للعراق، وبالنظر لما يربطنا بالكويت من علاقات أخوية صادقة أصدرت البيان التالى: يجب أن يكون معلوماً لدى الجميع أن الكويت والمملكة العربية السعودية بلد واحد، وكل وما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية"[2].

وأعلن ملك الأردن؛ الملك حسين* تلقيه برقية من أمير الكويت، يطالبه فيها بتأييده استقلال الكويت، وكان رد الملك حسين على حاكم الكويت، أن الأردن ستبقى نصيراً للحق والعدل، كما رفض القوميون العرب *مزاعم عبد الكريم قاسم الخاصة بأحقيته فى الكويت[3].

اجتمع مجلس الجامعة العربية فى جلسة طارئة بناءً على طلب السعودية؛ لبحث طلب الكويت، بالانضمام للجامعة ومناقشة التهديد العراقي لاستقلالها، وأخفق المجلس في اتخاذ قرار

---

(1) البيان الرسمى الأول للجمهورية العربية المتحدة الصادر في 27 يونيو 1961م، بشأن الأزمة التى فجرها عبد الكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق، نقلا عن www.moqatel.com.

* تولي عرش المملكة العربية السعودية عام 1953، وبدأ بنهضة تعليمية بفتح المدارس، ومنها مدرسة أنجال، ومدرسة ولي العهد الأهلية، ومدرسة الأمراء، واهتم بالتعليم العالي فانشأ الجامعات منها جامعة الملك سعود في الرياض عام 1975، والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام 1961، أما سياسته الخارجية مثلت في عقد معاهدة عسكرية مع مصر عام 1955، ثم ابتعد عن السياسة المصرية فاتهمته القاهرة بتمويل مؤامرة لاغتيال جمال عبد الناصر، لكنه زار القاهرة رسمياً في 31 أغسطس 1959م، واشترك في مؤتمر القمة العربي عام 1964، وتنحي عن العرش في عام 1964، وسافر إلى الخارج ثم أقام في القاهرة حتى وفاته 1969(الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج12/380).

(2) العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق، (ص53)؛السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، (ع102/15-16).

* الحسين بن طلال بن عبد الله بن حسين الهاشمي، ولد في عام 1935م، ملك المملكة الأردنية الهاشمية من 1952حتى عام 1999م(أبو عيشه، موسوعة القادة السياسيين، (ص110-112).

* تنظيم قومي عربي وأنشئ في بداية الخمسينات في لبنان، من طلاب الجامعة الأمريكية ومن أبرزهم جورج حبش ووديع حداد، وهاني الهندي، وأحمد الخطيب، وضمت في عضويتها أردنيين، و فلسطينيين، وكويتيين، وعراقيين(الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، (ج2/231-232).

(3) سهر، حرب الخليج الثانية، (ص37).

في الموضوع، وكلف أمين عام الجامعة بالاتصال بالحكومتين العراقية والكويتية، وكان الرئيس العراقي قد أعلن تصميمه على موقفه، بينما أيدت الحكومة الكويتية استعدادها للتفاهم مع العراق على أساس:

1. أن تسحب الحكومة العراقية ادعاءاتها بضم الكويت للعراق، وأن يعترف باستقلال الكويت، ويسجل ذلك فى جامعة الدول العربية ومجلس الأمن.
2. أن تشكل جامعة الدول العربية قوات عربية تقوم بإرسالها إلى الكويت؛ لتحل محل القوات الأجنبية الموجودة فى الكويت، وذلك لصيانة استقلالها، وصد أي هجوم يقع عليها، وأنه في حالة تنفيذ أي من الحلين، فإن أمير الكويت يتعهد بأن يأمر بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت[1].

وفي 20 يوليو 1961م، أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً دعا فيه حكومة الكويت إلى

1. الالتزام بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها فى أقرب وقت ممكن.
2. التزام حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق.
3. تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة، أو الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية، طبقا لميثاق الجامعة.
4. الترحيب بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية.
5. مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.
6. تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال، الكويت بناءً على طلبها، ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الإجراءات[2].

وأصبح عبد العزيز حسين مندوباً كويتياً دائماً في الجامعة العربية، وعلى إثر قبول الكويت عضواً في الجامعة العربية انسحب العراق من الجامعة العربية، وتم إنشاء قوة طوارئ عربية تحت إشراف الأمين العام للجامعة العربية، قوامها أربعة الآف جندي، قدمت كلُ من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن ألفاً وكلُ من جمهورية السودان، وجمهورية تونس،

(1) الجامعة العربية، محاضر جامعة الدول العربية لعام1961م، (ص45)

(2) الجامعة العربية، محاضر جامعة الدول العربية، لعام1961م، (ص55).

خمسمائة جندي، وعلى إثر وصول تلك القوات إلى الكويت في 10 سبتمبر 1961م، انتهى التهديد العراقي، وتم سحب القوات العراقية من مواقع الحدود إلى داخل العراق[1].

بعد أن استتب الأمن في الكويت سحبت الحكومة المصرية قواتها في 12 أكتوبر عام 1962؛ وتبعتها كلُ من المملكة العربية السعودية والأردن والسودان وتونس[2]؛ لذلك جدد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في 4 كانون الأول"ديسمبر"1962 م تهديده بضم الكويت، وذلك في خطبة ألقاها احتفالا لنجاته من حادث اغتيال بإشعال حرب ضروس في الشرق الأوسط إذا لم يتم ضم الكويت وكرر عبد الكريم قاسم في مؤتمر نقابات عمال البترول في العام نفسه قائلا "بأننا الآن فى طريقنا إلى الكويت؛ لأجل حماية إخواننا فى ذلك الجزء السليب "يقصد الكويت"[3]، على الفور ردت الحكومة الكويتية على تلك الاتهامات، حيث أبلغت فى الأول من يناير 1963 م، الجامعة العربية أنها اتخذت جميع الإجراءات الممكنة؛ لصون أمنها وسلامتها، وأمن شعبها من تهديدات حكومة العراق، كما طلبت من الجامعة العربية اتخاذ الإجراءات التى تكفل إعادة السلام والشعور بالطمأنينة قبل أن تزداد الحالة سوءاً[4].

دارت اشتباكات على الحدود بين "العراق والكويت"؛ الأمر الذى جعل مصر تبدأ بإجراء جهودها لاحتواء الأزمة، حيث بعث الرئيس المصرى جمال عبد الناصر، أنور السادات مبعوثاً لحل الأزمة الناشئة بين الدولتين؛ وقد واجهت المبعوث بعض من مظاهر التعقيد، منها:

1. احتجاز عدد من الرعايا العراقيين؛ لمنع ما وصفه متحدث باسم حكومة الكويت بأعمال تخريبية محتملة.
2. رفض حرس الحدود الكويتي إعطاء تأشيرات دخول للرعايا العراقيين.
3. رفض سلطات الحدود العراقية مرور البضائع الكويتية، والتجارة العابرة القادمة من بيروت إلى الكويت[5].

وقد أصرت الحكومة الكويتية على شرطين لحل النزاع مع العراق، هما:

---

(1) الطاهر، الكويت الحقيقة، (ص251)؛الداوي، الهوية العراقية للكويت، (ص43-44).

(2) السرجانى، جذور الأزمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية، (ع102/14-15).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص42).

(4) مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، (ص56).

(5) الطاهر، الكويت الحقيقة، (ص253).

1. انسحاب القوات العراقية من مخفر الصامتة *الذى يقع ضمن حدود الكويت مسافة 3 كيلومترات.
2. أن تتم تسوية نهائية للخلاف في تخطيط الحدود [1].

لم تسفر تلك الجهود عن أية نتائج تذكر؛ بسبب مقتل عبد الكريم قاسم خلال ثورة 1963م وتولية عبد السلام عارف الحكم *؛ الأمر الذى خلق وضعاً جديداً بين البلدين، حيث بعثت حكومة الكويت برقية تهنئه إلى رئيس العراق جاء فيها: "أهنئ شعب العراق الشقيق بزوال عهد الظلم والطغيان على يد حركتكم المباركة الموفقة، وأهنئكم بالثقة العالية التى وضعت فيكم...إنني أؤيدكم وأقدم لكم أطيب التمنيات، لكل ما فيه خير للعراق الشقيق، وتقدمه وازدهاره"[2]وأعلن الشيخ السالم الصباح أن العلاقات بين العراق والكويت، أفضل وأقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى، واستنكرت الحكومة العراقية، الأعمال التى قامت بها الحكومة العراقية السابقة، واعترفت باستقلال الكويت، وتم تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء، وأبرمت الدولتان اتفاقية التعاون المشترك في 12 أكتوبر 1963م، وقعها من الجانب العراقي أحمد حسن البكر* وعن الجانب الكويتي صباح السالم الصباح" ولى العهد الكويتي" واتفق الوفدان على ما يأتي:

---

* موضع في الشمال الغربي من الكويت، قريب من الحدود العراقية الكويتية (الغنيم، الكويت الأماكن والمعالم، (ص131).

(1) التميمي، العلاقات العراقية الكويتية؛ الغزو العراقي للكويت، (ص85).

* عسكري عراقي، التحق بالأكاديمية العسكرية عام 1938 –1941، وبكلية الأركان، وشارك عبد السلام عارف في حرب فلسطين عام 1948، وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار في العراق، و عمل مع عبد الكريم قاسم لقيادة ثورة 14تموز 1958، وعُين رئيساً للعراق عام 1963(الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، (ج3/ 834–836).

(2) برقية تهنئة من الشيخ عبد الله السالم الصباح، حاكم الكويت إلى الرئيس عبد السلام عارف الصادرة في 1963/2/10م؛ الوثائق العربية لعام 1963 م، (ص26).

* مناضل عراقي، ولد فى تكريت وتخرج من دار المعلمين عام 1932، ودخل الكلية العسكرية العراقية 1938م، من أهم أعماله كان من الضباط الأحرار في ثورة 14تموز 1958م، وعين بعد الثورة عضواً في المجلس العسكرى العراقي، عام 1963أصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وعين رئيساً للجمهورية العراقية عام 1968، وشهدت العراق في عهده انفتاح على العالم الخارجي، حيث عقد معاهدات صداقة مع الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى عقد معاهدة الجزائر مع إيران 1975م(الكيالي،وآخرون، موسوعة السياسة، (ج1/ 92–93).

1. اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت، وسيادتها القائمة بحدودها المبينة بالكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 12 يوليو 1932م، والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتاب المؤرخ في 10 آب"أغسطس"1932م.
2. أن تعمل الحكومتان على توطيد، العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، يحدوهما في ذلك الواجب القومي والمصالح المشتركة والتطلع إلى وحدة عربية شاملة.
3. أن تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما، وتحقيقاً لذلك يتم فوراً التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، على مستوى السفراء(1).

يتضح مما سبق:أن عبد الكريم قاسم كرر فكرة ضم الكويت للأراضي العراقية، باعتبارها جزءاً تابعاً لولاية البصرة خاصة بعد حصول الكويت على استقلالها، وانتهاء تبعيتها للحكومة البريطانية، لكن بشكل مغاير تماماً عن أزمة الملك غازي عام 1938، فقد أدت تصريحاته السياسية حول تعيين حاكم الكويت قائمقام تابع للبصرة، والمطالبة بالأراضي التابعة لولاية البصرة بكل حدودها، إلى إثارة قلق العالم العربي والدولي تجاه الكويت؛ الأمر الذي جعل مصر وسوريا ؛تناديان بضرورة إنهاء الأزمة في الإطار العربي، و سارعت جامعة الدول العربية على احتواء الأزمة من خلال قبولها فكرة انضمام الكويت إلى الجامعة عضواً معترفاً بها، وحثت الجامعة على وضع قوات عسكرية على حدود الكويت؛ لحمايتها من التهديدات العراقية، الأمر الذي أفشل مخطط قاسم بضم الكويت للعراق.

1.1.2.5 أزمة عام 1973م:

بدأ العراق يكرر مطالبته بالأراضي الكويتية، بشكل يختلف عن الأزمة السابقة فقد طلب من الكويت الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان بالقرب من مدينة الفاو العراقية، وذلك بعد تأزم العلاقات العراقية الإيرانية حول شط العرب *، (2).

---

(1) البيان المشترك باعتراف الجمهورية العراقية بدولة الكويت الصادرة في 4 تشرين الأول(أكتوبر)1963م، ؛الوثائق العربية لعام 1963م، (ص723-724).

* يتكون من التقاء نهري دجلة والفرات، حيث يلتقي النهران في منطقة كرمة علي، على المدخل الشمالي لمدينة البصرة، في حين كانا يلتقيان عند قرية القرنة جنوب بغداد على بعد 375 كم، ولشط العرب رافدان هما السويب أو الشويب والقارون (.لوريمر، دليل الخليج، (ج1/121-122).

(2) الغبرا، الكويت والعراق قضية حدود، شؤون اجتماعية، (ع65/76-78).

وهدفت الحكومة العراقية من تلك الأزمة، إلى إنشاء قوة بحرية بمساعدة الاتحاد السوفيتي، حيث يسمح للأسطول السوفيتي باستعمالها قاعدة للتغلغل فى منطقة الخليج، والهدف الثاني خوف الحكومة العراقية من إيران، التى تعمل على تهجير الإيرانيين للسكني في دول الخليج والعمل على محو الشخصية العربية[1].

أحدثت تلك الأزمة صدىً واسعاً في البلاد العربية، وعلى الفور قدم الرئيس المصري محمد أنور السادات وساطة مصرية؛ لحل النزاع بين العراق والكويت، وقرر إيفاد مراد غالب" السفير بوزارة الخارجية مبعوثاً شخصيا إلى بغداد والكويت "للعمل على إنهاء النزاع المفاجئ، وإعادة العلاقات الطبيعية في أسرع وقت ممكن؛ الأمر الذى جعل الحكومة الكويتية تعلن أنها تأمل في إجراء مباحثات مع الجانب العراقي بشأن تسوية أزمة الحدود، و أكد عبد العزيز حسين" وزير الدولة الكويتي "أن الكويت تأمل في تسوية الأزمة دون أن تعرضها على الجامعة العربية[2] .

وقعت اشتباكات بين القوات العراقية والكويتية في 20 آذار"مارس"1973م، على الحدود المشتركة بينهما، واحتلت القوات العراقية" مخفر الصامتة، "وأسفرت تلك الاشتباكات عن مقتل أثنين من الكويتيين وأسر آخرين؛ لذلك أصدر مجلس الدفاع الكويتي بيانا أعلن فيه حالة الطوارئ وإغلاق الحدود بين العراق مع اتخاذ تدابير عسكرية لمعالجة الموقف مع العراق، ثم إغلاق مكتب وكالة الأنباء العراقية الأخوية في الكويت، وناشد المجلس الحكومة العراقية بأن تسحب قواتها من الأراضي الكويتية فوراً، مؤكداً أن حدود الكويت مع العراق هي الحدود المعترف بها دوليا، والمتفق بشأنها مع العراق عام 1963م، ودعت حكومة الكويت السفراء الأجانب المعتمدين لديها، وأوضحت لهم أن الاشتباكات وقعت بينما كانت حكومة الكويت تترقب وصول السيد مرتضى سعيد عبد الباقى" وزير الخارجية العراقى" لاستكمال المفاوضات على الحدود بين البلدين[3].

---

(1) هلال، الصراع على الكويت، (ص24)؛(P20), mrefrrew,Saddam Hussein

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص52-53)؛ نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، المستقبل، ع148 /85).

(3).Casey,The History of Kuwait ,(P87)

ووجهت الحكومة الكويتية على الفور دعوة للسيد محمود رياض* الأمين العام لجامعة الدول العربية لبحث ظروف الأزمة القائمة بين الكويت والعراق، حيث طلب الأمين العام من الجانبين ما يلي:

1. إعادة العلاقات الطبيعية بينهما.
2. انسحاب قوات الجانبين من المخافر العراقية على الحدود، لتجنب أي اشتباك في المستقبل.
3. العودة إلى استئناف المفاوضات التى كانت قد بدأت بين الجانبين، والتى وكان من المقرر أن تستكمل بزيارة يقوم بها وزير خارجية العراق للكويت[1].

وجاءت نتيجة المباحثات المصرية والتى شملت موافقة العراق على إرسال وفد إلى الكويت؛ لاستكمال بحث رسم الحدود النهائية بين البلدين، وأن يبدأ الجانبان العراقي والكويتي فى مناقشة مسائل الحدود المعلقة بينهما فى جو خال من التوتر، وبالفعل جرت محاولات عدة من أجل تسوية نزاع الحدود بين العراق والكويت، كان أولها في عام 1975 م، عندما أعلن عن اتصالات تمت بين العراق والكويت بشأن الحدود، و قدم الجانب العراقي مقترحات محددة لتسوية المشكلة تلخصت في أن تؤجر الكويت جزيرة بوبيان للعراق لمدة 99 عاماً، وأن تتنازل الكويت عن سيادتها على جزيرة وربة، مقابل اعتراف العراق بالحدود البرية بين الدولتين[2].

وفي 12 آيار"مايو"1975 م، زار الرئيس محمد أنور السادات العراق تبعتها زيارة إلى الكويت حث فيها الجانبين على سرعة تسوية خلاف الحدود بينهما، وأعلن بعد ذلك أن ممثلي الجانبين قد توصلا إلى اتفاق شامل بشأن المناطق المتنازع عليها، غير أنه لم يكشف عن مضمون الاتفاق[3].

---

* سياسي مصري، تلقي تعليمه في الكلية الحربية بمصر عام 1936، وعُين مديراً للمخابرات الحربية في غزة عام 1948، وشغل الوظائف التالية، عضو في الوفد المصري في مفاوضات رودس 1949م، ورئيس الوفد المصري في لجنة الهند المشتركة المصرية الإسرائيلية 1949–1952م، ومديراً للإدارة العربية بوزارة الخارجية المصرية عام 1954، وسفير مصر في سوريا 1955، واشترك مع الوفد المصري في توقيع الوحدة مع سوريا 1958م، وعين مستشاراً للشؤون السياسية للرئيس المصري جمال عبد الناصر 1958–1962م، ومندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة 19622م، وزير الخارجية 1964–1972م، وأمين عام جامعة الدول العربية عام 1972 واستقال في عام 1979(الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، (ج112/6).

(1) الغوش، وأخرون، أزمة الخليج الدوافع والآثار، (ص9–11)؛الخطابي، العراق المعاصر، (ص99).

(2) سالنيجر، لوران، حرب الخليج الثانية، (ص8).

(3) مطر، موسوعة حرب الخليج، (ص107).

وعقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988م، جمّد العراق والكويت خلافاتهما السياسية، وعملت الكويت على مساندة العراق مادياً طوال فترة حربه ضد إيران، وفي النهاية الحرب خرجت العراق بمديونية عالية جداً قدرت بحوالي بليون دولار[1]

وتجددت الأزمة بين العراق والكويت عام 1989، عندما توجه سعد العبد الله الصباح لتهنئة الرئيس العراقي صدام حسين بانتصاره في حربه مع إيران، وأثناء الزيارة طلب الرئيس العراقي صدام حسين من سعد العبد الله الصباح حاجة بلاده إلى ميناء بحرى قائلا: "إن المسألة ليست مشكلة أراضي، فلدي مشكلة وهي أن الأسطول البحري العراقي هناك قطع منه في ميناء العقبة في الأردن، ولم نأمرها بالتوجه إلى العراق؛ لأن العراق لا يملك ميناء في الخليج يسمح لنا بالملاحة، فرد سعد العبد الله على ذلك أن الكويت قادرة على إعطاء تسهيلات للعراق في جزيرة وربة وبوبيان، لاستخدامها في ملاحتها البحرية" الأمر الذى جعل جابر الأحمد الصباح "أمير الكويت" يتوجه بزيارة إلى بغداد للتوصل إلى حل[2].

وخلال تلك الزيارة قلده الرئيس صدام حسين وسام الرافدين، وجاء في مذكرة الرئيس العراقي "كانت وقفة الأخ جابر الأحمد الصباح ووقفة شعب الكويت الشقيق ذات مكانة خاصة في نفوسنا، وذات تأثير كبير في مجري الصراع لصالح الأمة؛ وإلى جانب نصرها العظيم، وقد وقفت الكويت بوعي وبسالة بوجه المعتدين الطامعين، وصمدت لكل الظروف التى أريد من خلالها أن تنسلخ الكويت عن طبيعتها، أو هويتها، وعن مبادئ الأمة الواحدة، ومستلزمات الأمن القومي ...وعلينا منح صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح وسام الرافدين من الدرجة الأولى، ومن النوع المعدني"[3].

يتضح مما سبق: أن الأزمات التي كان يثيرها العراق على الكويت نابعة من أزمات سياسية داخلية سياسية واقتصادية عراقية وقد اعتمدت في حل مشاكلها على قوي خارجية

---

(1) mrefrrew ,Saddam Hussein ,(P20).

(2) سالنيجر، المفكرة الخفية، (ص11)؛عيسي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية، (ص182)؛العنزي، العلاقات العراقية الكويتية، (ص24)؛اسكندر، غيوم فوق الكويت، (ص192).

(3) مرسوم جمهورى صادر عن الرئيس العراقي صدام حسين بمنح الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت وسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع المعدني الصادرة في 23 أيلول"سبتمبر"1989م نقلا عنwww.moqatel. com

1.1.3 ثانيا :المقدمات السياسية للاحتلال العراقي للكويت:

توجه الرئيس العراقي صدام حسين في 23 فبراير 1990 م، إلى العاصمة الأردنية لحضور الذكري السنوية الأولي لافتتاح مجلس التعاون العربي، وألقى خطاباً تحدث فيه عن أثر انتهاء الحرب البادرة وخطر ذلك على الدول العربية، وتراجع نفوذ الاتحاد السوفيتي وتزايد قوة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وأضاف أن التسليح الأمريكي المتواصل "لإسرائيل" سيدفعها إلى ارتكاب "حماقات جديدة" وأضاف "أن البلد الذي سيكون له النفوذ الأكبر في المنطقة من خلال الخليج العربي، ونفطه سوف يحتفظ بتفوقه كقوة عظمي لا نظير لها؛ لعدم وجود قوة أخرى منافسة، وهذا يؤكد أنه في حالة عدم تنبه شعوب الخليج والعالم العربي سوف تكون ممارسة الحكم في المنطقة حسب مشيئة الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يحدد سعر النفط بشكل يوافق المصالح الأمريكية الخاصة، ويتجاهل مصالح الأخرين"[1].

وأضاف "أن مصلحة العالم العربي هي في جعل العراق يهيمن على منطقة الخليج لا الولايات المتحدة الأمريكية...وليس هناك مكان إلى جانب العرب الأخيار الأبرار للجبناء والمترددين والمتقاعسين الذين يدَّعون أن قوة عظمي كالولايات المتحدة الأمريكية هي العامل الحاكم، وأن الآخرين لا يملكون سوى الخضوع لها"[2].

ونتيجة لتلك التصريحات غضب الرئيس المصري محمد حسني مبارك، الذي اعتبر الأمر هجوما شخصيا عليه، فالقاهرة تتلقي سنوياً أكثر من 3-2مليار دولار كمساعدات أمريكية وعلى أثر ذلك غادر الاجتماع وتبعه الملك حسين، إلا أن الأخير اقترح تنظيم لقاء أخر مع الرئيس العراقي والرئيس المصري؛ لإزالة سوء التفاهم، وهكذا اجتمع الرؤساء الثلاثة في جلسة مغلقة في 24 فبراير 1990 م، أثار فيها صدام حسين موضوع ديونه الملقاة على المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وقدرت بحوالي 30 مليار دولار، مطالبا بإلغائها ومنحه 30 مليون دولار أخرى كمساعدات للعراق، وإلا فأنه سينتقم[3] وحدد أيضاً مطالبه والتي شملت التالي:

---

(1) كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمان الصادرة فى 24 شباط"فبراير"1990 م؛ نقلا عن comwww.moqatel .

(2) كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمان الصادرة في 24 فبراير1990م، نقلا عن comwww.moqatel .

(3) برهوم، أزمة الخليج حقائق وخفايا، (ص9)؛العنزي، العلاقات العراقية الكويتية، (ص25)؛ Gause , Iraq and the Gulf war, (P8).

1. تسوية الخلافات الحدودية بين العراق والكويت، وبخاصة مشكلة حقول الرميلة النفطية ذات الانتاج الوفير للبترول.
2. استئجار جزيرتي وربة وبوبيان؛ مما يسمح للعراق بمنفذ بحري على الخليج[1].

وأدت تلك المطالب إلى فشل الاجتماع بمغادرة الرئيس المصري قائلا: "إن مطالبك لا معنى لها وسوف تؤدى إلى كارثة كبيرة في المنطقة، وعمل ذلك الاجتماع إلى إثارة العالم الدولي، خاصة المملكة العربية السعودية والكويت، ومن ناحية أخرى الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لم يصدر أي رد فعل على ذلك[2].

وبعد فشل لقاء عمان بين قادة مجلس التعاون العربي عام 1990، اقترح الملك حسين على الرئيس العراقي صدام حسين أن يقوم بجولة في منطقة الخليج في محاولة لعقد اتفاق مع المملكة العربية السعودية والكويت لمعالجة الموقف العراقي الاقتصادي، لكن صدام حسين لم يبدِ رأياً تجاه ذلك الأمر، الذي جعل الملك حسين يقوم من تلقاء نفسه بجولة إلى منطقة الخليج في 26 فبراير 1990م، استمرت ثلاثة أيام، ثم عاد في الأول من آذار"مارس"1990 م وتوجه إلى بغداد، وأخبر الرئيس العراقي بفشل تلك الجولة، وأبلغه أن أمير الكويت يرفض المفاوضات المباشرة مادام العراق لم يتعرف باستقلال الكويت رسميا[3].

ونتيجة لذلك، دعا الرئيس العراقي صدام حسين قيادته العسكرية إلى اجتماع سري في 4 مارس 1990 م، وطلب من خلاله إعداد خطة سريعة لحشد القوات العراقية، ووضعها على الحدود مع دولة الكويت، وأن تكون تلك القوات جاهزة للتنفيذ في أي وقت[4].

وأمام تطور الأحداث، ألقي الرئيس العراقي صدام حسين في الثاني من نيسان"أبريل"1990 خطاباً أمام ضباط الجيش، أشار فيه إلى الأسلحة الكيماوية التي تمتلكها العراق، كما هدد بضرب"إسرائيل"قائلا:"فو الله لنجعل النار تأكل نصف إسرائيل إذا حاولت القيام

---

(1) سالنجر، لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، (ص14–15)؛عودة، حرب الخليج من المسؤول، (ص56–57).

(2) المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية"دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويتية من خلال الوثائق الكويتية، (ص47).

(3) البيادر السياسي، (ع414/ 14).

(4) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص11).

بأي شيء على العراق، وكل واحد عليه أن يعرف حدوده، ونحن نعرف حدودنا، ولا نعتدي على أحد"[1].

على الصعيد الدولي: تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية؛ لحماية "أمن إسرائيل" وكلفت على الفور دينيس روس وجون كيلي، بإعداد خطة لفرض عقوبات اقتصادية على الحكومة العراقية وشملت:

1. حرمان العراق من أموال بنك الاستيراد والتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. اتخذا تدابير تمنع العراق من استيراد المواد ذات الاستخدام العسكري المحتمل.

إلا أن الخطة فشلت؛ بسبب معارضة المؤسسات الأمريكية لذلك؛ لأن وقف صرف الأموال من بنك الاستيراد والتصدير ويمثل عقاباً لرجال الأعمال الأمريكيين؛ الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم أسلوباً أخر، حيث أوفدت خمسة شيوخ أمريكيين في زيارة رسمية لبغداد برئاسة روبرت دول، وصرح دول للرئيس العراقي:"إن رغبتكم فى تجهيز أنفسكم بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، يعرضكم لمخاطر فادحة، كما أن مثل هذه الأعمال تهدد الأقطار الأخرى وتسبب متاعب، مثلما سببت تصريحاتكم الأخيرة التي هددتم فيها باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد إسرائيل ثورة في أنحاء العالم، وسيكون من المفيد لكم وللسلام في الشرق الأوسط إذا أعدتم النظر في مثل تلك المشاريع الخطيرة"[2].

وردّ الرئيس العراقي صدام حسين على تلك التصريحات بأن الولايات المتحدة ستقوم بحملة شرسة ضد العراق، وعلى الفور طمأنة الوفد الأمريكي أن الرئيس الأمريكى جورج بوش* يعمل على تحسين العلاقات مع العراق[3].

---

(1) كلمة الرئيس العراقي صدام حسين أمام قادة وضباط القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية الصادرة في 2 أبريل1990؛ نقلا عن comwww.moqatel .

(2) سالنجر، لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، (ص16-17)؛ Gause ,Iraq and the Gulf war ,(P8-9).

* جورج بوش، دبلوماسي أمريكي، من أهم أعماله تأسيس شركة زاباتا للبترول عام 1953، تقلد منصب مندوباً للأمم المتحدة في عامي 1970-1973، وولي منصب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية بين عامي 1975-1976، وتولي منصب الرئاسة 1989 إلى 1993(الكيالي، وآخرون،موسوعة السياسة، (ج604/1).

(3) الحمد، الغزو الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية؛ الغزو العراقي للكويت، (ص102)؛ المشاط، كنت سفيراً للعراق في واشنطن حكايتي مع صدام حسين في غزو الكويت، (ص99).

وفي الثامن من أبريل 1990م، اجتمع الملوك والرؤساء العرب في بغداد؛ لشجب هجرة اليهود السوفييت إلى الأراضي الفلسطينية، وقبل انتهاء الجلسة الافتتاحية اقترح الرئيس العراقي صدام حسين عقد اجتماع خاص لا يحضره سوي القادة أنفسهم، وتحدث صدام حسين قائلا: "أنهم يستخرجون النفط بكميات مفرطة ويساعدون في إبقاء الأسعار متدنية، وفي كل مرة ينخفض فيها سعر البرميل بمقدار دولار، ويخسر العراق بليون دولار سنويا، إنكم تشنون حربا اقتصادية ضد بلادنا، "وأضاف "أن الحصص التي خصصتها منظمة الأوبك تنص على ألا تتجاوز الكويت إنتاجا يوميا بمقدار 1,5 مليون برميل، لكنها تزيد عن إنتاجها بمقدار 2,1 مليون برميل يوميا، اننا نحن الذين نعانى، ونحن العراقيون نريد العودة إلى الوضع الاقتصادي الذي حققناه في 1980م، إننا في أمس الحاجة إلى عشرة بلايين دولار، بالإضافة إلى إلغاء دين الثلاثين بليون دولار للكويت والأمارات العربية والسعودية"[1].

وصرح الرئيس العراقي صدام حسين:" الحرب لا تعني بالدبابات أو المدفعية أو السفن فقط، فهي يمكن أن تأخذ أشكالاً أخرى مثل الإفراط :"في إنتاج النفط والتخريب الاقتصادي، والضغوط لاستعباد شعب"[2].

وجاء دور الذين تعرضوا للاتهام، وبخاصة الملك السعودي ودولة الكويت، فلم تصدر عنهم أي وعود بالمساعدة للجانب العراقي، بل على العكس تمتع الأمير جابر الصباح بالسلوك "اللامبالي" للمطالب العراقية[3]، وكررت المحاولات العراقية المطالبة بإلغاء ديونها الملقاة على دول الخليج، وكان ذلك في قمة بغداد التي عقدت في 28-30 آيار "مايو" 1990م، حيث دعا الرئيس صدام حسين إلى إنهاء المشكلة بكل تفرعاتها، ووضع الملوك والرؤساء العرب أمام مسؤولياتهم للمساهمة في اقناع أمير الكويت بضرورة القبول بالمطالب العراقية[4].

ورغم أن البيان الختامي لقمة بغداد لم يتطرق إلى تلك المشكلة، ليتم علاجها بهدوء في الإطار العربي فإنه تضمن إشارات واضحة، و جاء فيه" وإذ يؤكد المؤتمر التزامه بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي يستنكر أشد الاستنكار تلك التهديدات والحملات والإجراءات العدائية، ويؤكد تضامنه الفعال مع العراق الشقيق، ويحذر من استمرار تلك الحملات التي تستهدف النيل من سيادته والمساس بأمنه الوطني، تمهيداً وتسهيلاً

---

(1) برهوم، نافذة على أزمة الخليج، (ص13-14)؛Gause , Iraq and the Gulf war ,(P9)

(2) برهوم، نافذة على أزمة الخليج، (ص14).

(3) الطنار، أمن الخليج، (ص74).

(4) عودة، حرب الخليج من المسؤول، (ص56).

للعدوان عليه"، كما أكد "على حق العراق في اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بتأمين وحماية أمنه الوطني وتوفير متطلبات التنمية، بما في ذلك امتلاك وسائل العلم والتكنولوجيا المتطورة وتوظيفها للأغراض المشروعة دوليا" وأضاف المؤتمر" حق الدفاع الشرعي للعراق والدول العربية كافة في الرد على العدوان بالوسائل التي تراها مناسبة؛ لضمان أمنها وسيادتها"[1].

كّلف الرئيس صدام حسين سعدون حمادي *للقيام بجولة في منطقة الخليج هدفت إلى إقناع زعماء الخليج أن يوافقوا على حصص أدني لإنتاج النفط والتعقيد بها، ووجه حمادي في 25 حزيران "يونيو" 1990م، إلى المملكة العربية السعودية، وعرض عليه ذلك، إضافة إلى تزويد العراق بمبلغ عشرة ملايين دولار، وأكد له الملك فهد بن عبد العزيز ضرورة عقد اجتماع خاص لمنظمة الأوبك*؛ لوضع ضبط حازم بين الأقطار المنتجة للنفط، لكنه أضاف على الفور "ليس هناك داع للتسرع"، واقترح الملك فهد أيضاً دفع مبلغ خمسمائة مليون دولار كمساعدات للعراق تدفع على مدى ثلاث سنوات، فرفض سعدون حمادي العرض[2].

يتضح مما سبق : أن الرئيس صدام حسين قام بجهود عدة بعد، الحرب العراقية الإيرانية؛ من أجل الوصول لحل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها العراق كالديون الملقاة عليه وطالب بضرورة دفع مبالغ مالية؛ لكي تحقق أرباحاً اقتصادية تعود إلى عام 1980.

---

(1) البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد الصادر في 28-30 مايو 1990؛وثائق الوحدة العربية لعام 1989-1993م، (ص702).

* سياسي عراقي، حائز على الدكتوراه فى الاقتصاد، وانضم إلى العمل في الأمم المتحدة كخبير اقتصادي في دمشق، وعمل مستشاراً اقتصاديا للحكومة السورية، تقلد منصب رئيسا لمجلس إدارة شركة النفط الوطنية العراقية، وأصبح وزيرا للخارجية العراقية عام 1974، (الكيالى، وآخرون، موسوعة السياسة،(ج 165/3).

* منظمة الأوبك، هيئة دولية أسست عام 1960 وتضم في عضويتها كلا من المملكة العربية السعودية، العراق، الكويت، وإيران، و فنزويلا، وتعتمد في صادراتها النفطية اعتمادا كبير لتحقيق دخولها، ويعمل أعضاؤها لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية وتمتلك الدول الأعضاء في تلك المنظمة ما يتراوح ين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياط العالمي المستخلص من النفط وكانت صناعة النفط في تلك البلدان تحت سيطرة شركات النفط الأمريكية والأوروبية (مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، (ج24 /180).

(2) مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، (ص70).

1.1.3.1 تصعيد الأزمة العراقية الكويتية:

استمرت سياسة خفض أسعار البترول الخام؛ مما سّبب ضرراً بالغاً بالاقتصاد العراقي، الأمر الذي جعل طارق عزيز* يرسل مذكرة في 15 يوليو 1990م إلى أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي أشار فيها:

> "نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لإغراق النفط بمزيد من الانتاج خارج حصتها المقررة في الأوبك ... وقد أدت تلك السياسة إلى تدهور أسعار النفط تدهورا خطيرا ... وهي 34-29- 28 دولاراً للبرميل الواحد فأدت تصرفات حكومتي الكويت والإمارات إلى انهيار سعر الحد الأدني المتواضع الذي تم الاتفاق عليه في الأوبك إلى 18 دولاراً للبرميل إلى ما بين 11-13 للبرميل وهذا أدي إلى خسارة العراق بحدود 89 مليار دولار وإن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدي إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنويا...أن الكويت نصبت منذ عام 1980، منشآت نفطية على الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي وتبلغ قيمة النفط الذي سحبته حكومة الكويت من حقل الرميلة 2400 مليون دولار[1]".

وقد رد صباح الأحمد الجابر* بإرسال مذكرة إلى الأمين العام للجامعة العربية في 18 تموز "يوليو" 1990م رداً على المذكرة العراقية، ذكر فيها:

1. إن الكويت كانت ولا زالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادئ والقيم التي وردت في ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمة تلك المبادئ الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية، والحرص على حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة لكل الدول، كما أن الكويت، كانت ولا زالت سباقة إلى توفير كل الفرص

---

* مناضل وصحفي عراقي، انتسب لحزب البعث الاشتراكي، وعمل محررا في جريدة الجمهورية العراقية عام 1958، 1966، وتقلد منصب رئيس تحرير جريدة الثورة الناطقة بلسان حزب البعث الاشتراكي، وفي عهد صدام حسين 1979م عين عزيز نائب لرئيس الوزراء، وأسهم في النشاطات والعلاقات الدولية للعراق، كما زار فرنسا وتابع مهام الاتصال والمفاوضات مع اللجان الدولية المكلفة بالتوسط بالنزاع العراقي الإيراني (الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، (ج3/ 751-752).

(1) مذكرة وزير خارجية العراق طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 15 تموز (يوليو) 1990م؛ نقلا عن comwww.moqatel .

* سياسي كويتي من عائلة آل صباح الحاكمة، عين عضوا في اللجنة العليا بين عامي 1956-1961م، تولى عام 1961م دائرة الشؤون الاجتماعية، إضافة إلى دائرة المطبوعات والصحافة والنشر، و تقلد منصب وزير النفط ثم منصب وزير الشؤون النفطية 1967م وفي عام 1978، عين وزيراً للداخلية ثم نائباً لرئيس الوزراء وشغل في الوزارة التى تشكلت في يونيو 1981م، عدة مناصب حكومية في آن واحد منها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الإعلام(الكيالي، وآخرون،موسوعة السياسة، (ج3/ 550).

التى من شأنها تحقيق التماسك في العلاقات العربية، والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات.

2. إنه مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتي تلك المذكرة من العراق الشقيق، في الوقت الذي يتواصل فيه التنسيق بين البلدين، في المجالات المختلفة، ذات الاهتمام المشترك؛ لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوما بين البلدين، وفي الوقت الذى تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة، وعلى المستويات كافة؛ لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، التي تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها.
3. سعت الكويت انطلاقاً من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك، وبكل جهد إلى تعزيز ذلك العمل، وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية في الوطن العربي، ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية المختلفة من دور فعال ومؤثر وذلك منذ استقلال الكويت هو خير دليل على حرصها للدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقيق التطلعات والمصالح المشروعة لأبناء الأمة العربية، ومن المعلوم في هذا الصدد أنها تأتي في مقدمة دول العالم التي تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومي، وهي مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها[1].
4. تتضمن المذكرة العراقية إدعاءً بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق في الوقت الذى يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق، وهو موقف التزمت به منذ البداية وفقا لمبادئها القومية، والتزاماً بما تمليه عليها واجباتها في إطار الجامعة العربية، ويعلم الجميع كم تحملت وعانت الكويت من ذلك الموقف القومي، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم العراق الشقيق في الوقت الذي تؤمن فيه بأن العراق وحده من يعلن ذلك أولا يعلنه، فالدم العربي المسفوح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقارن بأي بدل مادي، مهما بلغت أرقامه، وتعددت منافذه.
5. تأكيدا على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق، وإيمانا من الكويت بسلامة موقفها وبما يميله عليها انتماؤها القومي فإنها تحتكم لأمتها في اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها؛ كي تقوم بالفصل في موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق.

---

(1) مذكرة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 18 يوليو 1990م، رداً على المذكرة العراقية؛ نقلا عن comwww.moqatel .

6. إن تدهور أسعار النفط كان بفعل مشكلة عالمية، تدخل فيها أطراف عديدة؛ منتجون ومستهلكون، من داخل الأوبك وخارجها.
7. فيما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي، فإنه لابد من التأكيد بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضي الكويتية، وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية، وأن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضي الكويتية، وعلى عكس ما ورد في المذكرة العراقية، فقد تكررت محاولات العراق ولا تزال بحفر آبار داخل الأراضي الكويتية؛ مما يُلحق الضرر البالغ في المخزون الخاص بالجزء الواقع ضمن الأراضي الكويتية، على الرغم من الاعتراضات الكويتية المتكررة، وعلى الرغم من التجاوزات العراقية داخل الأراضي الكويتية، فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية، بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين.
8. إن الكويت أبدت استعدادها لإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية، حيث أن هذا المقترح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة في نطاق الجامعة العربية، ولكن الأمر الذى لا تفهمه الكويت ولا تقبل به أن يأتي ذلك المقترح مرافقا للنيل والإساءة للكويت، التي كانت في مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التي من شأنها الدفع بالعمل العربي المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية[1].

وصّرح راشد عبد الله وزير الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أن ما ورد في المذكرة العراقية من ادعاءات حول تشكيل سياسة دولة الإمارات العربية النفطية هو أمر مرفوض، ولا يستند إلى الصحة، حيث أن الدفاع عن السوق النفطية هو مسؤولية جماعية تضامنية للدول المنتجة داخل وخارج أوبك، وأن مواقف دولة الإمارات في إطار منظمة الأوبك معروف ومشرف[2].

ورداً على رسالة الكويت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية بعثت العراق برسالة في 21 يوليو 1990م إلى الأمين العام اتهم فيها رسالة الكويت أنها مليئة بالمغالطات ومما جاء فيها:

---

(1) مذكرة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 18 تموز 1990م، رداً على المذكرة العراقية؛ نقلا عن comwww.moqatel.

(2) مذكرة وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ راشد عبد الله إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 19 يوليو 1990م رداً على المذكرة العراقية؛ نقلا عن comwww.moqatel.

"ما هي خطوات التنسيق الذى قامت بها إزاء العراق ومن أمثلة ذلك التأخير والمماطلة في التجاوب مع العرض الذي قدمه العراق لحكومة الكويت بتزويد الكويت بالماء من شط العرب في إطار الشعور الأخر تجاه شعب الكويت الشقيق الممر الجوي المباشر بين العراق والكويت...فاتح العراق الحكومة الكويتية برسالة من وزير النقل والمواصلات العراقي إلى زميله الكويتي طال إعادة فتح هذا الممر، لكن الحكومة الكويتية تخلصت من ذلك في شهر كانون يناير 1990م أرسل وزير النقل والمواصلات العراقي برسالة أخري إلى زميله الكويتي ولم يحصل على جواب...أما ما ورد في المذكرة الكويتية أن للعراق سجلا حافلا في تجاوزاته على الأرض الكويتية فإنه كذب وقلب للوقائع رأسا على عقب فالعراق كان منشغلا في الحرب طيلة ثماني سنوات، ولم يكن في المناطق المذكورة جندي أو شرطي أو حرس حدود...وتقول المذكرة الكويتية أن العراق رفضت ترسيم الحدود وتلك المغالطة ندحضها بالحقائق فقد تجاهلت المذكرة الكويتية في أثناء حضورنا قمة الجزائر 1988م أبلغت أنا شخصيا وزير خارجية الكويت برغبة صدام حسين في حسم مسألة الحدود بين البلدين، لكن الجانب الكويتي تهرب من الموضوع"[1].

وفي اليوم نفسه ردت الحكومة الكويتية على المذكرة العراقية، وأبطلت ما جاء، فيها موضحة:

1. إنه مما يدعو إلى الأسف أن تعاود المذكرة العراقية الإشارة إلى أن الكويت عمدت إلى إلحاق الأذى بالعراق، في الوقت الذي أكدت فيه الكويت في مذكرتها السابقة بأن ذلك يمثل تجنبا على الواقع، وتجاهلا لحقائق يعلمها الجميع حول موقف الكويت الداعم للعراق، والذى جاء انطلاقا من انتماء الكويت لأمتها، ووفاءً لالتزاماتها في إطار جامعة الدول العربية.
2. إن الكويت ساندت العراق داخل الأوبك للحصول على حصة تزيد كثيراً عن حصته قبل الحرب العراقية الإيرانية، وأن الكويت نتيجة التزامها بقرارات الأوبك والحفاظ على مستوى الأسعار فقدت أكثر من 55%من معدل إنتاجها السنوي؛ مما يدحض اتهام العراق لها بأنها استفادت من الحرب العراقية الإيرانية على حساب العراق، وأن التدهور في أسعار النفط منذ عام 1982، لم يكن من مسؤولية الكويت، إذ إنه يرتبط بسياسات الدول المستهلكة الرامية إلى تخفيض الاعتماد على النفط المستورد من دول الخليج، وإن الدول التى تجاوزت حصصها في الإنتاج هي تسع دول تمتلك فنياً القدرة على ذلك التجاوز ومن ثم فلا يجب على العراق التركيز على مسؤولية عدم الالتزام بالحصص المقررة على دولة واحدة أو

(1) مذكرة وزير خارجية العراق طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 21 تموز (يوليو)1990م رداً على المذكرة الكويتية ؛ نقلا عن comwww.moqatel.

دولتين، ولا صحة لاتهام العراق الكويت بالثروات التى جمعتها من جراء غياب التصدير العراقي للنفط خلال الحرب العراقية الإيرانية، إذ أن حصة الإنتاج العراقي وُزعت على الدول المنتجة في العالم ومن بينها الكويت التي لم تكن في وضع فني يسمح لها بزيادة الإنتاج.

3. حول ما نسبته المذكرة العراقية من ادعاء الكويت من حقل الرميله، وما نسبته للكويت من اتهام بسرقة نفط ذلك الحقل، أوضحت المذكرة الكويتية بأن الطبقات الجيولوجية التي يتألف منها ذلك الحقل ممتدة عبر الأراضي الكويتية العراقية، وإنه إذا كان الجزء الذي يوجد داخل الأراضي العراقية سمي بحقل الرميلة فإن الجزء الممتد داخل الأراضي الكويتية معروف باسم حقل الرتقة، وتقوم الكويت بإنتاج النفط من هذا الحقل.
4. إن حرص الكويت على استمرار تطور العلاقات الاقتصادية، لم يكن في يوم من الأيام هدفاً سياسيا أو إعلاميا، وإنما كان تصميماً على خلق قاعدة متينة ذات مردود اقتصادي ينعم بنتائجه وخيراته أبناء البلدين[1].

كما أرسلت الحكومة الكويتية مذكرة إلى بيريز دي كويار الأمين العام للأمم المتحدة، جاء فيها:" إن ما ورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافي مع الحقيقة والواقع، حيث أن المتتبع لمسألة أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية من داخل الأوبك، أما الادعاء بأن الكويت تسرق نفطاً عراقيا، فإننا نود أن نؤكد بأن استخراج الكويت للنفط في تلك المنطقة إنما يتم في آبار تقع ضمن الأراضي الكويتية جنوب خط الجامعة العربية على مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية، أما بشأن الزحف التدريجي باتجاه الأراضي العراقية وإقامة المنشآت فهذا يعد تزييفا للواقع، فقد سعت الكويت في شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين، وإنهاء المشاكل المعّلقة"[2].

كما طالبت الحكومة الكويتية من خلال مذكرتها اختيار لجنة عربية تقوم بالفصل في موضوع رسم الحدود على أساس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق، وقد اتهم العراق الكويت بأنها تقصد من وراء رسالتها إلى الأمم المتحدة تدويل المسألة[3].

---

(1) مذكرة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الأمين العام الجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة فى 21 يوليو 1990م؛ نقلا عن comwww.moqatel.

(2) مذكرة الحكومة الكويتية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة الصادرة في 19 يوليو 1990م؛ نقلا عن comwww.moqatel.

(3) مذكرة الحكومة الكويتية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة الصادرة في 19 يوليو 1990م؛ نقلا عن comwww.moqatel.

على الصعيد الدولى :بدأت جمهورية مصر العربية تحركاتها الدبلوماسية لاحتواء الأزمة، وأعلن الرئيس المصري محمد حسني مبارك أن العراق والكويت بلدان عربيان حدودهما مشتركة؛ لذلك قدم اقتراحاً يشمل: استبعاد أي تهديد باللجوء إلى العمل العسكري المسلح من جانب أي طرف ضد الأطراف الأخرى، والبدء في قيام مهمة مكوكية مصرية؛ من أجل تقريب بين وجهتي نظر البلدين "العراق و الكويت"، مع الترحيب بأية مساعدة تري أية دولة عربية أخري التقدم بها؛ أيضاً عقد اجتماع مصالحة على مستوى وزراء الخارجية بمشاركة محدودة من الدول العربية ذات الثقل السياسي، ووقف كل الحملات الإعلامية بين البلدين[1].

وعملت المملكة العربية السعودية بجانب مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية من خلال تكثيف الاتصالات مع الحكومة العراقية؛ لعقد مؤتمر جدة، وعلى إثر ذلك توجه الرئيس محمد حسني مبارك في 25 يوليو 1990م إلى بغداد، وعقد اجتماعا مع الرئيس العراقي صدام حسين استمع خلاله لوجهة النظر العراقية، والمطالب الأساسية التي عرضتها الحكومة العراقية على دولة الكويت، وأكد الرئيس صدام حسين في اجتماعه، أن العراق لا تنوى استخدام القوة ضد الكويت ووضح أيضاً أن القوات الموجودة على الحدود هي قوات الفيلق السابع، وقيادته في أم قصر القريبة من الحدود الكويتية، وإن التحركات عادية روتينية، وتوجه بعدها إلى دولة الكويت وطمأن الحكومة الكويتية بصدق نوايا العراق، ودعا الطرفين إلى حضور اجتماع جدة[2].

وفي 25 من يوليو 1990م، استدعي الرئيس صدام حسين أبريل غلاسبي"السفيرة الأمريكية لدي العراق"، بعد تبادل عبارات الترحيب الودية، وضح الرئيس صدام حسين"أنا طلبتك اليوم لأتحدث معك حديثاً سياسياً واسعاً وعبارة عن رسالة إلى الرئيس جورج بوش" تضمنت

> "ماذا يعنى قول أمريكا اننا ملتزمون بحماية اصدقائنا بصورة فردية وجماعية ؟إنه يعنى بوضوح، انحيازا واضحاً ليس إلى جانب الجهة الفلانية من دون الجهة الفلانية الأخري، وإنما انحيازا واضح للكويت وللإمارات، ومع التصريحات الأخري فيه تشجيع واضح للكويت لا تحترم دولتا الإمارات والكويت حقوق العراق...خرج العراق من الحرب وهو مدين للآخرين بحدود(40)مليار دولار عدا المساعدات التي قدمت للعراق والتي مازالت مسجلة عليه كديون...ثم بدأنا نواجه سياسة خفض أسعار النفط، ثم بدأت أمريكا التي تتحدث عن

---

(1) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص19)؛الرميحي، أصداء حرب الكويت، (ص29)؛ السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، السياسة الدولية، (ع 2 / 21-22).

(2) موسوعة أزمة الخليج في عيون الصحافة، (ج1/ 152-153)؛الأعظمي، العلاقات السعودية الأميركية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (ص226).

الديمقراطية تضيق ذرعا بالرأي المقابل وبدأت الحملة تشن على صدام حسين من كل ناحية"[1].

ويمكن وصف حديث الرئيس صدام حسين مع السفيرة بأنه عبارة عن اتهام للولايات المتحدة الأمريكية بعدائها للعراق، وتعاونها مع خصومه ضده وفي مقدمتهم "إسرائيل"، كما أن الحديث كان توجيها للإدارة الأمريكية حول الطريقة التي يجب أن تسير عليها في تعاملها مع العراق[2].

وأضاف الرئيس صدام حسين في خطابه مع السفيرة قائلا:

"أنتم تستطيعون أن تأتوا إلى العراق بطائرات وبصواريخ ...نعرف هذا، لكن لا توصلوننا إلى أن نستخف بكل هذا، ومتى نستخف بهذا؟عندما نشعر أنكم تريدون أن تذلونا، وأن تنتزعوا فرصة العراقيين في العيش بكرامة وسعادة عند ذلك الموت يكون هو الأفضل، وعند ذلك لا نأبه إذا وجهتم علينا مقابل الصاروخ الواحد، مائة صاروخ؛ لأنه من غير هذه لا كرامة للإنسان ولا حياة ذات قيمة ...ليس من المعقول أن تطلب من شعبنا أن ينزف كل أنهار الدماء طيلة 8 سنوات، ثم نقول له الآن عليك أن تقبل العدوانية الكويتية أو الإماراتية ...نحن لا نريد الحرب ...لأننا نعرف معناها ...ولكن لا تدفعونا إلى أن تعتبرها هي الطريق الوحيد أمامنا"[3].

وفي نهاية اللقاء شكرت إبريل غلاسبي الرئيس صدام حسين، وصرحت أنها تفهم تلك الرسالة بوضوح؛ لكنها لم تصدر رأياً واضحاً، وأنها لا تستطيع التعليق نيابة عن الحكومة الأمريكية[4]

وانتهت المساعي السعودية والمصرية إلى الاتفاق على إجراء محادثات عراقية كويتية بمدينة جدة وعلى الفور أرسلت السعودية برقية إلى الجانب الكويتي، تحثهم فيها على تذليل الصعاب وتجاوز جميع العقبات، تحقيقا للمحافظة على وحدة الصف العربي[5]، وقد جاء رد

---

(1) محضر استقبال الرئيس العراقي صدام حسين للسفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي؛ نقلا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج2/30-35).

(2) الأدهمي، الطريق إلى حرب الخليج، (ص175)؛ شاكر، الطغيان والانتحار القومي، (ص134).

(3) محضر استقبال الرئيس صدام حسين للسفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي؛ نقلاً عن مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج2/ 30-35).

(4) محضر استقبال الرئيس صدام حسين للسفيرة الأمريكية إبريل غلاسبي؛ نقلاً عن مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج2/30-35).

(5). Munro ,Arab Storm ,(P45).

جابر الأحمد الصباح على تلك البرقية إلى سعد العبد الله يحثه على حضور الاجتماع بنفس الشروط المتفق عليها، وصّرح جابر الصباح أيضا: "الأهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية ومهما ستسمعونه من السعوديين والعراقيين من الأخوة والتضامن العربي لا تصغوا إليه، كل واحد منهم له مصالحه الخاصة إن السعوديين يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين؛ لكي نتنازل لهم مستقبلا عن المنطقة المقسومة، والعراقيون يريدون منا تعويض حربهم من حساباتنا لا هذا يحصل، ولا ذاك وهو رأي أصدقائنا في مصر، وواشنطن، ولندن"[1].

يتضح مما سبق :تبادل طرفي الصراع مذكرات يتهم كل منهما الآخر؛ توسع بينهما، فتدخلت الجامعة العربية، ومصر، والمملكة العربية السعودية لاحتواء الأزمة عربياً ومنع تصاعدها، لكن صدام حسين في الوقت نفسه اجتمع مع السفيرة الأمريكية؛ لدي العراق ووجه اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها دولاً دون أخري.

1.1.3.2 مؤتمر جدة 31 يوليو 1990:

أرسل الجانب العراقي إلى مؤتمر جدة في 31 يوليو 1990م، وفداً برئاسة عزة إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقية"، ويضم كلا من سعدون حمادي وعلي حسن المجيد، وأرسل الجانب الكويتي وفداً برئاسة سعد العبد الله السالم الصباح" ولى العهد الكويتي" وناصر محمد الصباح"وزير الدولة للشؤون الخارجية"وضاري العثمان"وزير العدل والشؤون القانونية"ورشيد العمري"وزير النفط"[2].

وعقب وصول الطرفين إلى مدينة جدة، تم عقد اجتماع مشترك بحضور ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وعقدت جلسة مغلقة، اقتصرت على سعد العبد الله الصباح وعزة إبراهيم، ومن خلالها استعرض الجانب العراقي مطالبه وهي:

1. إسقاط الديون المستحقة.
2. تقديم معونات جديدة للعراق.
3. التخلي عن حقل الرميلة الشمالي.

---

(1) عودة، حرب الخليج من المسؤول، (ص62-63).

(2) البزارى، حرب الـ43 يوما، (ص30-31)؛النمر، سفاح بغداد، (ص30).

4. رد الحقوق العراقية المترتبة على استغلال الكويت نفط حقل الرميلة مدة عشر سنوات والتي تبلغ 10 مليارات دولار[1].

رفض الجانب الكويتي تلك المطالب، وردّ سعد العبد الله الصباح قائلا:"أيها الأخوة العراقيون أنتم الذين سعيتم إلى اتهامنا بما هو دون وجه حق، ولم نسع إلى إثارة أية مشاكل معكم نحن لم نطالبكم بأن تسددوا ديوننا الآن، ولم نطالب بتعديل الحدود وكنا دائما على العهد ننفذ ما تطلبونه"[2].

ولذلك الرفض عقد الوفدان اجتماعاً ثنائياً نوقشت فيه المسائل المالية، خاصة طلب العراق 10 مليارات دولار، واستجاب الوفد الكويتي على دفع 9 مليارات دولار من القروض، لكن العراقيين رفضوا لاعتقادهم أن ذلك "يحط من كرامتهم نقص مليار واحد"؛ الأمر الذي جعل عبد الله بشارة "أمين سر مجلس التعاون الخليجي "أن يقدم اقتراحا شمل وقف حملات وسائل الدعاية العراقية خاصة، ووضع حد لتهجماتها، وانسحاب القوات المرابطة على الحدود بين البلدين واعتماد إجراءات كفيلة بزرع الثقة المتبادلة بواسطة الحوار والزيارات، والتوصل إلى اتفاق على تحديد لقاء مقبل بين الطرفين[3].

انتهى الاجتماع بتحديد لقاء أخر بين الطرفين في مدينة بغداد، وكشف الوفد الكويتي بعد انتهاء الاجتماع مدي تعنت الجانب العراقي، وإصراره على تحقيق مطالبه، خاصة دفع مبلغ 10 مليارات دولار، وتنازلت الكويت أيضاً عن جزء من حدودها البحرية خاصة جزيرة وربة وبوبيان، بينما صرح الجانب العراقي أن اجتماع جدة لم يتوصل إلى اتفاق يذكر وذلك أن الكويتيين، لم يقدموا أية جدية في معالجة الضرر الذي لحق بالعراق[4].

يتضح مما سبق، أن فشل اجتماع جدة في 31 يوليو 1990 م، يرجع رفض الكويتيين تقديم المساعدة المالية التي طلبتها الحكومة العراقية منهم، تكراراً في المؤتمرات والاجتماعات كافة وذلك الرفض والتعنت توضحه برقية الأمير جابر الصباح إلى وزيره سعد الصباح حضور الاجتماع أسميا فقط، ولا يعقب على أية من الاقتراحات المتبادلة بين الطرفين.

---

(1) موسوعة أزمة الخليج في عيون الصحافة، (ج1/149-150)؛ Gause , Iraq and the Gulf war ,(P12).

(2) المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت، (ص61).

(3) برهوم، نافذة على أزمة الخليج، (ص17)؛عبيد، المقدمات السياسة للغزو، السياسة الدولية، (ع102/21-22).

(4) مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج1/36)؛ شاكر، الطغيان والانتحار القومي، (ص147).

1.1.4 ثالثا :الإعداد العسكري العراقي لاحتلال الكويت.

عقب فشل محادثات جدة في 31 يوليو 1990م، شهدت مدينة البصرة والمنطقة الصحراوية جنوب شرق العراق تحركات عسكرية عراقية، إذ انتشرت على طرق البصرة والزبير وأم قصر نقاط للشرطة العسكرية العراقية وسيطرت على حركة السيارات والشاحنات العسكرية المتدفقة من منطقة المثني للبصرة والزبير وتنقل مئات الأطنان من الذخائر والإمدادات للجنود، بينما كان يتدفق على طريق صفوان بغداد، وصفوان وأم قصر مئات السيارات والشاحنات العسكرية تحمل دبابات وعربات مدرعة، كما أخذت ألوية فرقة حمورابي المدرعة التابعة للحرس الجمهوري، وفرقتا المدينة المنورة، وتوكلنا على الله، التمركز بمنطقة صفوان على مقربة من الحدود الكويتية وفتحت قيادات ميدانية لها على بعد 42 كيلومتراً من الحدود الكويتية، ودفعت بعض كتائبها كمقدمات على بعد يتراوح ما بين 10–18 كيلومتراً من الحدود مع الكويت، حتى بدأ التحرك[1].

ودعمت الفرق المقاتلة بأجهزة للرؤية الليلية كالقنابل، والدانات المضيئة، وطلقات الإشارة الضوئية الملونة، ونظارات الميدان الليلية، التي تعمل بالأشعة دون الحمراء، وتجهزت القوات الجوية الجنوبية العراقية في منطقة الرميلة وجليبة بالوقود والقنابل وإيصال 4 لواءات جوية إضافية من الطائرات القاذفة؛ وشملت طائرات الميج 23، وطائرات السوخوى 20، وطائرات الميراج"أف –1"وطائرات هليوكبتر تصل إلى قاعدة الرميلة الجوية، على أن يتم تمركز اللواء 95 مظلات في المنطقة الواقعة شرق قاعدة الرميلة الجوية، كما يتم تمركز المجموعتين 65–68 من فرقة كوماندوز في المنطقة الواقعة شمال صفوان وأم قصر، والقيام بتكديس كميات كبيرة من الذخيرة والوقود والإمدادات الغذائية، وقطع الغيار المختلفة في منطقة الحشد؛ لخدمة العملية الهجومية[2].

وروى أحد الضباط العراقيين قائلا: "إن الرئيس صدام حسين صمم الخطة العامة لحركة القوات واختيار توقيت المعركة يبدأ في الساعة الثانية عشرة لتدخل القوات العراقية الأراضي

---

(1) كمال، الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج، (ص47)؛ سالم، العراق ما جري واحتمالات المستقبل، (ص85)؛Gasey , The History of Kuwait ,(p87)

(2) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص13–15)؛ السرو، معركة الجسور وتحرير الكويت، (ص17–18).

الكويتية بأقصى سرعة، وإذا قضي الأمر تجاوز مراكز الدفاع والمقاومة والاستمرار في التقدم"[1].

1.1.4.1 القدرات العسكرية لطرفي النزاع:

بلغ حجم القوات العراقية التي قامت باحتلال الكويت، 155 ألف جندي و423 دبابة و2167 قطعة مدفعية، 144 طائرة قاذفة بقيادة اللواء نجم الدين عبد الله، وشكلت حجم القوات العراقية في 2 فرقة مدرعة"21، 23 مدرع، الفرقة التاسعة الميكانيكي من الفيلق الثامن حرس جمهوري واللواء 95 مظلات لاحتلال قصر دسمان، والموانئ الجنوبية الكويتية، وكتيبة مشاة إبرار بحري برمائية لاحتلال جزيرة بوبيان، و2 فوج استطلاع متقدم، و2 كتيبة مغاوير كوماندوز، والكتيبتان 65-68 قوات خاصة، إضافة إلى 6 ألوية مدفعية ميدان[2].

وضعت الخطة الاستراتيجية العراقية للعملية الهجومية لاحتلال الكويت، على أساس التوسع في استخدام الطائرات الهليكوبتر المسلحة وعناصر الاقتحام الرأسي في الموجات الأولي للهجوم، ثم يتبعها موجات تالية من الطائرات الهليكوبتر التي تحمل أسلحة الدعم، وتستخدم القوات العراقية "الحوامات" في الاستيلاء على جزيرتي وربة وبوبيان في الساعات الأولي للاحتلال، ويتزامن ذلك مع دفع الأرتال الميكانيكية والمدرعة من ثلاثة محاور رئيسة، بقوة فرق ميكانيكة أخري، إضافة إلى فرق مدرعة من الحرس الجمهوري، وفي اليوم الأول للهجوم للسيطرة على مدينة الكويت والجهرة، ثم بقوة فرقة مدرعة يتم دفعها في اليوم التالي؛ ليتم السيطرة على منطقة ميناء الأحمدي وجنوبها بالتعاون مع كتيبة مظلات احتياطي لواء المظلات[3].

وبانتهاء عملية الاحتلال العراقي للكويت، تستكمل القوات العراقية اتخاذ أوضاعها وتستكمل بناء تجمعاتها القتالية المخصصة للعملية الهجومية بقوة 7 إلى 8 فرق ميكانيكي

---

(1) كمال، الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج، (ص49)؛ مهدي، ميزان القوى في أزمة الخليج والآفاق المستقبلية، قراءات سياسية، (ع1 / 52).

(2) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص17-18)؛ Melnyk ,mobilizing for the storm ,(p21).

(3) كمال، الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج، (ص50)؛ Melnyk ,mobilizing for the storm ,(P23).

مدرع، ولواء مستقل في اليوم الخامس للاحتلال، حيث تدافع عنها 2 فرقة ميكانيكي، إضافة إلى فرقة مدرعة على الحدود الكويتية السعودية[1].

1.1.4.2 حجم القوات الكويتية:

قدرت القوات الكويتية بـ20,300جندي منهم 16 ألف في القوات البرية و2100جندى في القوات البحرية، 2200 جندي في القوات الجوية، و1500 جندي من الحرس الأميري والحرس الوطني وقوات الحدود، وتضم تلك القوات 275 دبابة و200 عربة قتال مدرعة و132 قطعة مدفعية ميدان وهاون أنواع عدة، و156 قذائف صاروخية منها 12 قاذف صاروخ أرض–أرض، و144 صاروخ سام 7 وسام 8 المتحركة السوفيتية، وصواريخ آمون وسكاي وجراد وهي مشكلة في 2 لواء مدرع أرقام 80، 90 و2 لواء مشاة ميكانيكي منها اللواء 35 لواء مدفعية ذاتية الحركة، و3 كتيبة صواريخ مضادة للدبابات من طراز"تاو"و10 كتيبة وبطارية مضادة للطائرات من طراز سكاي هوك، وخمسة كتائب صواريخ مضادة للطائرات من طراز آمون[2].

وتضم القوات البحرية 2 زوارق صاروخية، و15 زورقاً ساحلياً، وأربعة سفن برمائية و2 سفن مساعدة، و50 زورقا بحريا، وتضم القوات الجوية 80 طائرة مقاتلة قاذفة، و 18 هليكوبتر مسلحة تتضمن 2 سرب مقاتلات قاذفة من طراز "سكاى هوك أيه 4"، وسرب مقاتلات "لايتنج" وسرب طائرات تدريب وهجوم "أرتى هوك"و3 طائرات نقل سي 9–4طائرة نقل الـ100 هليكوبتر[3].

وصفت خطة الدفاع الكويتية، أن تتجمع القوات الكويتية في معسكرات ثابتة مجهزة بالمباني والتحصينات على الحدود الدولية للكويت، وتتمثل مهمتها في تأمين خطة الحدود الدولية ومنع القوات العراقية من اختراقها، وتعطيلها لمدة من 24–48ساعة؛ حتى يتم إعطاء فرصة للتدخل العربي والدولي، وبوصول الإنذار بنوايا القوات العراقية للقيام بعمليات هجومية تقوم القوات المسلحة الكويتية باتخاذ أوضاعها الدفاعية، وتقوم باستغلال الضربات الجوية ونيران المدفعية بإحداث أكبر خسائر في القوات المهاجمة في مناطق حشدها، وأثناء فتحها، وتقدمها للهجوم ومع اقترابها إلى خط الحدود وباستغلال الوسائل النيرانية كافة يتم إيقاف تقدمها

---

(1) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص16)؛السرور، معركة الجسور وتحرير الكويت، (ص18).

(2) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص45)؛ مهدي، ميزان القوى في أزمة الخليج والآفاق المستقبلية، (ع1 / 52–53).

(3) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص17).

ومنعها من اختراق الحدود واعتمدت خطة الحدود الكويتية، وعند نجاحها في الاختراق تقوم بالهجمات المضادة وبالاحتياط المدرع الكويتي وأعمال الكمائن، وبواسطة القوات الخاصة يعطل تقدم القوات العراقية[1].

وقدر حجم القوات العسكرية لدولة العراق ودولة الكويت حسب الجدول التالي[2]:

جدول (1.1): القدرات العسكرية لدولة العراق والكويت

نوع السلاح	دولة العراق	دولة الكويت
القوات البرية	تمثلت بقوات الفيلق الثالث حرس جمهوري والفرقة 21مدرع والفرقة 9 مشاة واللواء 95 مظلات	لوائين مدرعين ولواء مدفعية ذاتية الحركة وثلاث كتائب صواريخ مضادة للدبابات و 9 كتائب مضادة للطائرات
عدد الدبابات	423 دبابة من أصل 550دبابة	275 دبابة و260 مصفحة
المدفعية	216 قطعة مدفعية ميدان مؤلفة من 1 ألوية مدفعين	144 قطعة مدفعية من مختلف الأنواع
الطائرات	144 طائرة مقاتلة من أصل 213 طائرة	80 طائرة مقاتلة و18 من نوع هليكوبتر
عدد القوات	القوات المشتركة في بداية الغزو 55 ألف مقاتل	20,300 مقاتل منهم 1500من الحرس الأميري وقوات الحدود
قائد القوات	نجم الدين عبد الله	ـــــ
القوات البحرية	كتيبة مشاة برمائية	8 زوارق هجومية و4 سفن برمائية و50 زورق بحري لاستخدامات كتائب مشاة البحرية

(1) عامر، الدور المصرى في حرب تحرير الكويت، (ص46).

(2) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص17-22).

1.2 المبحث الثاني

مجريات الاحتلال العراقي للكويت، والسياسة العراقية بعد الاحتلال

شنت القوات العراقية في الثاني من آب"أغسطس"1990م هجوما عسكرياً على الكويت واستغرقت العملية يومين، وانتهت باستيلاء القوات العراقية على الأراضي الكويتية كاملة، وشكلت الحكومة العراقية حكومة الكويت المؤقتة برئاسة علاء حسين، وأعلنت في 9 أغسطس 1990م ضم الكويت للعراق، وإلغاء جميع السفارات الدولية في الكويت، إلى جانب إعلان الكويت المحافظة رقم 19 تابعة للعراق، وفي الوقت نفسه واجهت الحكومة العراقية مقاومة كويتية عنيفة كبدتها خسائر فادحة في أعداد جنودها وآلياتها العسكرية.

1.2.1 أولاً: سير العمليات العسكرية العراقية

بدأت العمليات العسكرية العراقية لاحتلال الكويت ليلة 1-2 أغسطس 1990م، حيث اندفع اللواء المدرع التابع للفرقة 9 المشاة الآلي "توكلنا على الله" مع لواء مدرع من الفرقة 23 مدرع حمورابي وفرقة 21 المدرعة "فرقة المدينة المنورة" من مناطق تمركزها جنوبي العراق في اتجاه الحدود الكويتية الشمالية؛ بهدف اختراقها والوصول إلى مشارف مدينة الكويت[1]، ودعمت بفوج استطلاع وكانت على محورين:

1.2.1.1 المحور الأول: الفرقة 9 المشاة الآلية" فرقة توكلنا على الله" تتكون من لواءي مشاة آليين ولواء مدرع تتحرك على محور أم قصر* منطقة الصبية*، جسر بوبيان وتمثلت مهمتها في اختراق الحدود الجنوبية للكويت، وصولا إلى منطقة البحرة*، ويكون ذلك خلال 3 ساعات ثم تواصل القوات العراقية تقدمها باتجاه مدينة الكويت[2].

---

(1) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص13).

* موضع على الحدود الكويتية العراقية في الشمال الغربي من الكويت(الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص109).

* موضع فاصل بين مدينة الجهراء وجزيرة بوبيان(الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص122).

* موضع في الشمالي الشرقي للكويت، ومنطقة البحرة تشمل عدة مواقع بحرات كالأبرق وبحرة الحفيرة وبحرة الصبيحية وبحرة العوجة وبحرة شوحان وبحرة على وبحرة مهزول(الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص111-112).

(2) كمال، الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج، (ص50).

1.2.1.2 المحور الثاني: الفرقة 23 المدرعة "فرقة حمورابى" تتكون من لواءين مدرعين، ولواء مشاة آلي تتحرك على محور صفوان، العبدلي*، مفرق الجهراء، الأحمدي، الوفرة* حتى الحدود الدولية الجنوبية وتنفذ فرقة 21 المدرعة "فرقة المدينة المنورة" التي تتكون من لواءين مدرعين، ولواء مشاة آلي، تتحرك على محور خضر الماء، الشقايا* وصولا إلى الحدود الكويتية الشمالية والإبقاء على فرقة مدرعة أخرى كاحتياط عمليات[1].

وفي 2 أغسطس 1990م، تقدمت فرقة "توكلنا على الله" وفرقة حمورابي، ودفع الكتيبتين 65-68 كوماندوز مع أربعة ألوية مدفعية باتجاه الحدود الكويتية، وفي الوقت نفسه تم إنزال كتيبة مشاة البحرية على الشاطئ الجنوبي لجزيرة بوبيان بعملية برمائية سريعة، وعلى الفور تقدمت الكتيبة بالدبابات والعربات تجاه جزيرة بوبيان واحتلتها[2].

حاصرت الفرقة 9 مشاة ميكانيكي "توكلنا على الله" منطقتي الروضتين* والطرفاوى* ودعمت بالدبابات في اتجاه خور الصبية، وتابعت القوات العراقية تقدمها في اتجاه مدينة الجهراء، ووصلت إلى منطقة اللياح شمال مدينة الجهراء، وتقدمت أيضاً القوات داخل مدينة الكويت واستولت عليها؛ وتمكنت من محاصرة قصر دسمان، ثّم تابعت تقدمها في اتجاه مدينة الأحمدي وصولاً إلى ميناء الأحمدي، وقاعدة علي السالم الجوية، وتابعت تقدمها إلى منطقة معسكرات المباركية، وصولاً إلى منطقة الرقعي فدخلتها تحت ستر من نيران المدفعية والقصف بقذائف الهاون، وتمكنت القوات العراقية من السيطرة على مدينة الكويت بالكامل، واتجهت في الساعة السادسة والنصف صباحاً من يوم 2 أغسطس 1990م إلى قصر دسمان ومنطقة السالمية

---

* موضع في الحدود الشمالية بين العراق والكويت (الغنيم، الكويت الأماكن والمعالم، (ص135).

* الوفرة :منطقة زراعية تقع على الحدود الجنوبية بين الكويت والمملكة العربية السعودية (الغنيم، الكويت الأماكن والمعالم، (ص91).

* الشقايا :موضع يقع غرب الكويت، كان يعرف قديما باسم الشحي(الغنيم، الكويت أماكنها ومعالمها، (ص130).

(1) عبد الفتاح:العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص 24)؛ برهوم، نافذة على أزمة الخليج، (ص20).

(2) برهوم، نافذة على أزمة الخليج، (ص89).

* الروضتين :موضع في شمال الكويت ويحتوي على حقل نفط (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص125).

* الطرفاوي: تقع على شاطئ خور الصبية في شمال شرق الكويت (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص134).

ومنطقة السرة*؛ بهدف وقف أعمال المقاومة المسلحة الكويتية، وأسر أعضاء الأسرة الحاكمة، لكنها فشلت؛ نتيجة إخلاء القصر قبل وصول القوات العراقية إلى مدينة الكويت، حيث تمكن جابر الأحمد الصباح وأعضاء أسرته بالهروب إلى المملكة العربية السعودية بواسطة السيارات[1].

استولت ناقلات الجنود العراقيين على مبنى المجلس الوطني ووزارة الإعلام، اللذين يقعان على مشارف مدينة الكويت، وانتشرت القوات العراقية في شارع الخليج ومنطقة القصور، ووجهت نيران دباباتها والرشاشات الثقيلة والمتوسطة لقصر دسمان وقصر بيان وقصر الشعب، حيث أبدت قوات الحرس الأميري بعض المقاومة؛ الأمر الذى دفع القيادة العراقية الاستعانة بما يزيد عن 30 طائرة هليوكبتر لقصف القصور الثلاثة، وبعض الثكنات العسكرية المحيطة بوزارة الدفاع، وقصفت بعض القوات الكويتية، التي بدأت الخروج من ثكناتها وسقطت ثلاث طائرات هليوكبتر عراقية[2].

وفي الوقت نفسه كانت بعض الاشتباكات مستمرة داخل مدينة الكويت، فاندفع أحد الألوية العراقية جنوب شرق الكويت، وحاصر مدن الصليبية والمعادنيات* والأحمدى والفنطاس* والفحاحيل وميناء الأحمدي حتى البرقان، وفي مساء الخميس 2 أغسطس 1990م وجهت "المدينة المنورة" المدرعة للحدود حتى سيطرت على غرب الكويت، واندفع أحد ألويتها إلى أم قدير؛ للسيطرة على جنوبي شرق الكويت ولواء ثالث للمناقيش* للسيطرة على جنوبي غرب الكويت[3].

وأتمت القوات العراقية السيطرة الكاملة على دولة الكويت، وتمكنت من أسر حوالي 260 ضابطاً كويتياً من القوات الجوية والبرية والبحرية، يضاف إلى ذلك قيام فرقة حمورابي بأسر 69

---

* السرة: منطقة سكنية تقع جنوب الكويت(الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص25).

(1) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص 25).

(2) كمال، الأخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج، (ص51).

* تقع جنوب مدينة الكويت(الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص94).

* تقع جنوب مدينة الكويت وتابعة لمحافظة الأحمدي، وكان يطلق عليها قديماً القصور وتمتاز بزراعتها وآبار المياه العذبة (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص89).

* منطقة مياه ومركز تجميع للنفط جنوب غرب الكويت وكانت قديما تسمي ثميلة المناقيش(الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص96).

(3) حمدان، الخليج بيننا قطرة نفط بقطرة دم، (ص200).

ضابطاً من الشرطة الكويتية و11 من الحرس الوطني، و تم نقلهم إلى منطقة الصليبخات وكان في استقبالهم الفريق صالح عبود قائد الفيلق الثالث العراقي، وتم نقلهم في سيارات إلى معسكرات في مدينة الزبير[1].

وبعد إتمام سيطرة القوات العراقية على الأراضي الكويتية تتابع اندفاع الفرق العراقية التابعة للفيلقين الثاني والثالث، فرق "المدينة المنورة" "وتوكلنا على الله"، وتدفق الآف الجنود من الجيش الشعبي وحتى 15 أغسطس 1990، وصل عدد القوات العراقية في الكويت لستة فرق في مواجهة تمركزت على أبعاد تتراوح ما بين 50–100 كيلومتر من الحدود السعودية، خاصة المنطقة الشرقية وفرقتين وسط الكويت وثلاث فرق شمالها، وتزايدت الفرق العراقية، في 20 أغسطس 1990م، حتى وصلت في نهاية شهر أغسطس إلى 10 فرق منها فرقتين مدرعتين وفرقتين مشاة ميكانيكي وست فرق مشاة[2].

1.2.2 ثانيا: الكويت تحت الاحتلال العراقي:

أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي في 3 أغسطس 1990م، بياناً أتهم فيه حكام الكويت بالغدر والخيانة وأدعي أن القوات العراقية دخلت الكويت للوقوف بجانب الثورة فيها، واستجابة لطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة والتعاون معها، تاركين لأبناء الكويت أن يقرروا شؤونهم بأنفسهم، وادعت الحكومة العراقية في بيانها أنها ستسحب قواتها فور استقرار الأوضاع في الكويت، وحالما تطلب حكومة الكويت الحرة المؤقتة ذلك[3]، وفي الوقت نفسه أذاعت حكومة الكويت الحرة المؤقتة بيانها"رقم1"أوضحت فيه" أن القوى الوطنية التي رفضت البغي والاستبداد، قررت تسلم زمام المسؤولية والإطاحة بالنظام المستبد الفاسد والعميل، وعزل جابر الأحمد الصباح وسعد العبد الله سالم الصباح وحل المجلس الوطني الكبير، وذكر البيان أن حكومة الكويت الحرة المؤقتة ستتولى تأمين إقرار النظام العام ومعالجة القضايا السياسية في الكويت، واستطرد البيان قائلا: "إن حكومة الكويت الحرة المؤقتة تعتبر من أولى واجباتها ومسؤولياتها

---

(1) عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (ص30).

(2) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي، (ص52–55)؛ سالم، العراق ما جري واحتمالات المستقبل، (ص86)؛(P17), Blair ,At War the Gulf

(3) تصريح لمجلس قيادة الثورة في العراق حول الانسحاب من الكويت الصادر في 3 أغسطس؛ نقلا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج 2/ 40).

الوطنية والقومية والأخلاقية، دفع الأذى الذي ألحقه العهد السابق بالعراق، وستعمل على معالجة مسألة الحدود والعلاقة مع العراق على قاعدة الأخوة، وفق ما تتطلبه المصلحة القومية العليا[1].

كما أكد البيان في ختامه أن حكومة الكويت الحرة المؤقتة حريصة على سلامة الأجانب، وعلى حماية حقوقهم ومصالحهم وأمنهم، وأنها تؤكد التزامها بكل المواثيق الدولية وبكل الاتفاقيات المعقودة، عدا ما هو سري منها ما يتعارض مع سيادة الكويت والتزاماتها، كما تؤكد التزامها بكل الالتزامات المالية وأن المتحدثين باسم الحكومة السابقة فى الخارج لم يمثلوا السلطة الشرعية في الكويت[2].

وأصدرت حكومة الكويت الحرة المؤقتة بيانها "رقم 2" الذي أوضحت فيه إغلاق كافة الحدود مع جيرانها، والمنافذ البرية والبحرية والجوية، ومنع سفر المواطنين والمقيمين الأجانب[3]، وناشدت حكومة الكويت الحرة المؤقتة في بيانها رقم"3"العراق إلي تقديم العون والمساندة لهم وحمايتهم من التدخل الأجنبي[4] وشمل بيان رقم"4"لحكومة الكويت الحرة المؤقتة مصادرة كل أموال الشيخ جابر الأحمد، وسعد العبد الله الصباح وأحمد الجابر ومحمد خليفة عذبي ونواف الأحمد جابر، سواء منهم الموجود في الكويت أو في الخارج، وحذرت البنوك الأجنبية والتي أودعوا فيها أموالهم من التلاعب بها بما يلحق ضرراً لشعب الكويت، وعلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج الالتزام بما تصدره الحكومة المؤقتة من تعليمات[5].

كان مجلس قيادة الثورة العراقي قد أصدر بياناً حذرّ فيه أي جهة حكومية مهما كانت كبيرة أو صغيرة التعرض للكويت أو للعراق، بأنها ستتعرض لموقف حازم، وأكد أنه لا عودة للعهد البائد بعد أن أشرقت شمس العزة والكرامة في الكويت، وأن العلاقة بين العراق والكويت سيحددهما العراق وشعب الكويت[6].

---

(1) بيان مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلا عن .comwww.moqatel

(2) بيان مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلا عن .comwww.moqatel

(3) بيان رقم (2) الصادر عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلا عن .comwww.moqatel

(4) بيان رقم (3) الصادر عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة في 2 أغسطس 1990م؛ نقلا عن .comwww.moqatel

(5) بيان رقم (4) الصادر عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة في 3 أغسطس 1990م؛ نقلا عن .comwww.moqatel

(6) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص120).

وفي بيان حكومة الكويت الحرة رقم"5"أوضحت فيه أنه نظراً إلي استقرار الأوضاع في الكويت وبعد التنسيق مع قيادة العراق، فقد اتفقتا على أن تبدأ القوات العراقية في الانسحاب من الكويت بعد أن استقرت الأوضاع واستتب الأمن فيها، وأنها قامت بتشكيل حكومتها على النحو التالى[1]:

1. العقيد علاء حسين علي: رئيساً للوزراء، وقائداً للقوات المسلحة، ووزيراً للدفاع والداخلية بالوكالة.
2. الرائد فاضل حيدر الوفيقي : وزيراً للإعلام والمواصلات بالوكالة.
3. المقدم فؤاد حسين أحمد : وزيراً للنفط والمالية بالوكالة.
4. الرائد مشعل سعد المهدي : وزيراً للصحة وشؤون الإسكان.
5. المقدم وليد مسعود محمد : وزيراً للخارجية.
6. المقدم حسين على داهيمان: وزيراً للشؤون والعمل والأشغال العامة بالوكالة.
7. الرائد عصام عبد المجيد حسن: وزيراً للعدل والأوقاف والشؤون الدينية.
8. الرائد قاصد منصور قنديل: وزيراً للتربية والتعليم.
9. الرائد يعقوب شلال: وزيراً لتجارة والكهرباء والتخطيط بالوكالة[2].

أوضحت حكومة الكويت الحرة المؤقتة بعض مسؤولياتها بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تتخذ مواقف معادية، وأن الأجانب لديها سيكونون رهائن إذا ما وقع اعتداء عليها، كما أصدرت حكومة الكويت الحرة المؤقتة أن ما حدث في الكويت انتفاضة داخلية، وأن الكويت طلبت من العراق المساعدة لمواجهة احتمالات التدخل الخارجي، كما طلبت من بعثاتها في الخارج الالتزام بما تصدره الحكومة الكويتية المؤقتة من تعليمات والسماح لمن يرغب من المواطنين الكويتيين والعرب والأجانب المقيمين في الكويت بالمغادرة إلي العراق بالطريق البري وأن قضية الكويت هي جزء من العراق وأهله جزء من العراق، وأهله جزء من الشعب العراقي، وأن الاستعمار هو الذي أقام كياناً مصطنعاً وأن حكومة الكويت تناشد الأهل والأقارب في العراق الموافقة على عودة الكويت إلي العراق لتحقيق الوحدة الاندماجية[3]، والتي تشمل "بعد أن

---

(1) بيان رقم (5) الصادر عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة في 3 أغسطس 1990م؛ نقلا عن www.moqatel.com.

(2) بيان رقم (6) الصادر عن حكومة الكويت الحرة المؤقتة في 4 أغسطس 1990م، نقلا عن www.moqatel.com.

(3) مذكرة حكومة الكويت الحرة المؤقتة تطلب الوحدة الاندماجية مع العراق الصادرة في 8 أغسطس 1990م؛ نقلا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج2 /68).

نفذنا الواجب وأدينا الأمانة فأننا نضع أنفسنا تحت تصرف السيد الرئيس القائد المهيب الركن صدام حسين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة، لخدمة المسيرة الجديدة ويقر القائد تولية:

1. العقيد علاء حسين علي : رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية وكالة.
2. المقدم وليد سعود محمد عبد الله :وزيراً للخارجية.
3. المقدم فؤاد حسين أحمد : وزير النفط وزير المالية وكالة.
4. الرائد فاضل حيدر الوفيقي : وزير الإعلام ووزير المواصلات وكالة.
5. الرائد مشعل سعد الهدب : وزير الصحة العامة وشؤون الإسكان.
6. الرائد عادل علي الخميس : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الأشغال وكالة.
7. الرائد ناصر منصور المنديل : وزير التربية ووزير التعليم العالى وكالة.
8. الرائد عصام عبد المجيد حسين : وزير العدل والشؤون القانونية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وكالة.
9. الرائد يعقوب محمد شلال :وزير التجارة والكهرباء والتخطيط[1].

ومثّل الرد العراقي على تلك المذكرة "أن قرر مجلس قيادة الثورة إعادة الجزء والفرع إلي الكل والأصل بوحدة اندماجية كاملة أبدية لا انفصام لها، تسود فيها نفس المفاهيم والقيم التي تسود في أجزاء العراق الأخرى، وربما يعزز وحدة العراق أرضا وإنساناً ومياها وأجواء إقليمية"[2].

وبناء على ما تقدم بعد أن أتمت الوحدة الاندماجية الكاملة بين العراق والكويت في 8 أغسطس 1990م، طالب وزارة الخارجية العراقية بإغلاق بعثاتها الدبلوماسية في الكويت، وطالبت حكومات الهيئة الدبلوماسية المعتمدة في العراق اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفية أعمال بعثاتها الدبلوماسية القائمة في مدينة الكويت ونقلها إلي بغداد [3].

---

(1) مذكرة حكومة الكويت الحرة المؤقتة تطلب الوحدة الاندماجية مع العراق الصادرة في 8 آب(أغسطس)1990م؛ نقلا عن مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج2/68).

(2) نص قرار مجلس قيادة الثورة العراقي حول إعلان الوحدة الاندماجية مع الكويت، نقلا عن يوميات ووثائق الوحدة العربية، (ص708–710).

(3) مذكرة وزارة الخارجية العراقية الصادرة في 9 آب (أغسطس)1990 م إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في بغداد بإغلاق بعثاتها في الكويت؛ نقلا عن www.moqatel. com

ونتيجة للضغوط الدولية والعربية بشأن انسحاب القوات العراقية فوراً من الكويت، قررت الحكومة العراقية أن تتقدم بمبادرة لحل قضايا الاحتلال كافة في المنطقة كلها وفق أسس ومبادئ واحدة ومنطلقات يضعها مجلس الأمن، وهي:

1. انسحاب القوات الأمريكية والقوات الأخرى من المملكة العربية السعودية، وأن تحل محلها قوات عربية يحدد حجمها وجنسياتها وواجباتها وأماكن تواجدها، مجلس الأمن وأن لا يكون من بينها قوات من حكومة مصر.
2. تجميد كل قرارات المقاطعة، والحصار ضد العراق وتعود الأمور إلى مجراها الطبيعي[1].

1.2.2.1 مشكلة الرعايا الأجانب:

عقب الاحتلال العراقي على للكويت، كان في العراق والكويت ما لا يقل عن نصف مليون أجنبي، وقد تفجرت تلك الأزمة عقب إعلان الرئيس العراقي صدام حسين في 9 أغسطس 1990م، إغلاق حدود العراق والكويت ومنع الرعايا الأجانب من مغادرة الكويت[2].

في البداية كان هناك إنكار عراقي لوجود أزمة للرعايا الغربيين، وأوضح ذلك الاتجاه عبد الأمير الأنباري* في 16 أغسطس 1990م، قائلا: "أن العراق لن يعطي أولوية قصوى لإجلاء الرعايا الأجانب؛ بسبب التهديدات التي تتعرض لها من الخارج، وعلينا إن نضمن سلامتهم، ولكن لدينا أشياء أخرى لابد من الالتفات إليها"[3].

ونتيجة للضغط الدولي لتسوية مشكلة الرعايا الغربيين قررت السلطات العراقية في 17 أغسطس 1990م، توزيع الرعايا على ثلاثة عشر مركزاً استراتيجياً، لإحباط أية محاولة لشن هجوم على تلك المنشآت، فأصدر مجلس الأمن قرار 664 الخاص بالرهائن، فصرح سعدي مهدي صالح"رئيس مجلس النواب العراقي"أن شعب العراق قرر استضافة مواطني الدول المعتدية المجتمعين في العراق، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، طالما أن العراق مهددةَ بالحرب العدوانية"[4].

---

(1) سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، السياسة الدولية، (ع24/102).

(2) جاكار، الأوراق السرية لحرب الخليج، (ص33).

* سياسي ودبلوماسي عراقي تقلد منصب سفير العراق لدي الأمم المتحدة في عام 1990(الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ص246-247).

(3) Blair , At War in the Gulf ,(P28).

(4) سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، مجلة السياسة الدولية، (ع102/ 25).

تفاقمت مشكلة الرعايا الغربيين، عندما وجهت السلطات العراقية في 20 أغسطس 1990م، إنذاراً إلي السفارات الأجنبية في الكويت، وعددها 68 سفارة وبعثة دبلوماسية بإغلاق أبوابها، خلال أربعة أيام ونقل مكان أنشطتها إلي العاصمة بغداد، لكن رفضت الدول الغربية كافة الالتزام بالقرار، وأبقت على مقار سفاراتها مفتوحة، وبعد انتهاء المدة المحددة بدأت القوات العراقية حصار السفارات الأجنبية وقطع المرافق الحيوية عنها، قررت السلطات العراقية عدم السماح لأي من الدبلوماسيين في تلك السفارات بمغادرة بغداد في حال الانتقال إليها، كما وعدت من قبل، وتحولت قضية السفارات والرهائن الغربيين في الكويت إلي المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد برر الرئيس العراقي ذلك المسلك في رسالة وجهها إلي الرئيس الأمريكي بوش في 21 أغسطس 1990م، جاء فيها "الرئيس بوش يعترف أو افترض أنه يعرف أن أمريكا نفسها احتجزت عشرات الألوف من رعاياها لمجرد أنهم كانوا من أصل ياباني وذلك أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد استندت أمريكا في تعاملها في هذا إلي قاعدة دفع الضرر الأكبر بالضرر الأصغر"[1].

ومن ثم بدأت السلطات العراقية في 30 أغسطس 1990م، السماح للنساء والأطفال الغربيين فقط بمغادرة العراق والكويت، و طالبت العراق لتنفيذ ذلك السماح للطائرات التي تحمل الرهائن عند عودتها إلي العراق تحمل مواداً غذائية وأدوية في محاولة لكسر الحصار عن العراق، فوافقت الدول الغربية[2].

1.2.3 ثالثا: الموقف الكويتي من الاحتلال العراقي

منذ الساعات الأولي للاحتلال العراقي للكويت، طلبت حكومة الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدة العسكرية؛ لتأمين انسحاب القوات العراقية، كما طلبت تجميد الأموال والموجودات الكويتية؛ لمنع العراق من السيطرة عليها، وصرح سفير الكويت لدي واشنطن أن المطلوب هو وضع استراتيجية لمواجهة الاحتلال، وتأمين انسحاب القوات، و يجب إرسال إشارة واضحة إلي العراق ليست من جانب الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل من الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي[3]، وفي الوقت نفسه شاركت الكويت في اجتماع مجلس الجامعة العربية الطارئ، وطالب المندوب الكويتي بتشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة للتدخل

---

(1) العفنان، عاصفة الصحراء ومقدماتها، (ص47).

(2) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص66).

(3) United Nations ,Security Council :letter dated 2 August 1990 from the permanent representative of Kuwait to the united nations addressed to the president of the security council ,www.un.org.

وإنهاء الغزو وصرح عقب صدور بيان مجلس الجامعة العربية بأن الإدانة العربية غير كافية، وكان على وزراء الخارجية العرب أن يتخذوا إجراءات ضد العراق وينفذوا اتفاقية الدفاع المشترك[1].

في 5 أغسطس 1990م، وجّه الرئيس الكويتي جابر الأحمد الصباح كلمة إلي الشعب الكويتي يحثهم فيها على الصمود، قائلا :"إن الكويت مرت بمحن كثيرة، والآم جسيمة، وتعرضت لاعتداءات متعددة على مر الزمن، ولكن بصمود الكويتيين وعزيمتهم وإيمانهم بقيت حرة أبية مرفوعة الراية، "وأوضح في كلمته أن العالم كله يقف ضد عدوان العراق، الذي وقفت الكويت إلي جانبه في حربه مع إيران، وفي نهاية كلمته قال :"إننا لسنا هنا في مواجهة العدوان، فمعنا العرب والمسلمون كما تقف معنا دول العالم التي رفعت صوتها عالياً استنكارا وإدانةً للعدوان"[2].

وأكد سفير الكويت لدي الولايات المتحدة الأمريكية على استعمال القوة العسكرية ضد العراق، وتأمين المساعدة اللازمة للكويت للتخلص نهائيا من ذلك العدوان، وعلى إثر ذلك صرح قائلا:" لسنا خائفين طالما أن الشعب الأمريكي والإدارة الأمريكية يدعماننا، لكن عامل الوقت مهم جدا، وفي الوقت نفسه طلبت الكويت التدخل العسكري الأمريكي، إلا أن القرار يعود إلي الإدارة الأمريكية حسب استعداداتها وسياستها"[3]، وفي المقابل أعلن الرئيس الأمريكي بوش في 6 أغسطس 1990م، أنه قدم بعض الضمانات إلي جابر الأحمد الصباح، وأوضح أن حلف شمال الأطلسي يفكر التفكير نفسه الموجود لدي الإدارة الأمريكية وأنه لن يقبل بأقل من الانسحاب[4]

ونتيجة لذلك أعلن جابر الأحمد الصباح في 7 أغسطس 1990م، بعد صدور القرارات التي اتخذها مجلس الأمن المتعلقة بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، أن ذلك ليس كافيا وأنه يجب البحث عن تدابير أخرى، وفي اليوم التالي رحب المندوب الكويتي في مجلس الأمن بقرار المملكة السعودية بالسماح للولايات المتحدة باستخدام مرافقها العسكرية، مشيراً إلي أن

---

(1) القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم، (ص28)؛القاسمي، الكويت من الاحتلال إلى التحرير؛ الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، (ص5-6).

(2) رسالة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الصادرة في 5 أغسطس 1990م إلى الشعب الكويتي؛ نقلا عن comwww.moqatel.

(3) الرميحي، الكويت كلمات عن زمن النكبة، (ص118).

(4) بركات، حرب الخليج خطوط في الرمل والزمن، (ص18).

الكويت ترحب بالتدخل الأجنبي في حالة رفض العراق للانسحاب غير المشروط وعودة الشرعية، وأن الحرب في تلك الحالة ستكون شراً لا بد منه للحفاظ على أمن المنطقة عامة، وليس أمن الكويت فقط[1].

كما بعث أمير الكويت جابر الأحمد الصباح رسائل رسمية باسم حكومة الكويت لعواصم الدول الكبرى طلب فيها فرض حظر على البترول الكويتي، في إطار الحظر الذي أقّره مجلس الأمن، إضافة إلي ذلك قامت الحكومة الكويتية بتحركات دبلوماسية تركزت في اتجاهين:

الاتجاه الأول : تمثل في سلسلة زيارات قام بها وزير الخارجية صباح الأحمد إلي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك لتوضيح الموقف الكويتي وشرح أوضاع المنطقة، والحصول على تأييد تلك الدول للقرارات المتعلقة بالأزمة في مجلس الأمن.

الاتجاه الثاني: كان باتجاه الدول العربية التي طالبت بانسحاب العراق، وعودة الشرعية الكويتية أو التي يرجى منها ذلك في محاولة حشد موقف عربي أكبر، شملت تلك الجولة دولاً عديدة من، أهمها مصر، وسوريا، والمغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا[2].

حددت الحكومة الكويتية موقفها تجاه العدوان العراقي عليها في الأسس التالية:

1. إن سيادة دولة الكويت واستقلالها وسلامة أراضيها، مسألة غير قابلة للمفاوضة أو المسالمة.
2. عدم قبول أي حل دون التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة وقرارات مجلس الأمن الدولي، التي دعت كلها إلي الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من جميع الأراضي في الكويت، وأكدت دعمها لعودة السلطة الشرعية إلي دولة الكويت.
3. احتفاظ الكويت بحقها في طلب التعويض من النظام العراقي عن كل ما ألحقته بالوطن، وبالشعب من أضرار؛ مادية ومعنوية، وكل ما سلبه من أموال الكويت وما ألحقه بها من دمار.
4. إن انسحاب القوات العراقية غير المشروط من جميع الأراضي الكويتية، يجب أن يسبق أية محاولة لتسوية الخلاف الذي افتعله النظام العراقي قبل عدوانه على الكويت مباشرة،

---

(1) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الشيخ جابر الأحمد الصباح لمحات مشرقة من تاريخ حياته، (ص39).
(2) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الشيخ جابر الأحمد الصباح لمحات مشرقة من تاريخ حياته، (ص39-40).

أو أية مسائل أخرى كانت معلقة بين دولة الكويت والجمهورية العراقية قبل العدوان العراقى عليها[1].

كما أعرب محمد أبو الحسن"السفير الكويتي الدائم في الأمم المتحدة"عن امتنانه لجميع الحكومات العربية والأجنبية، التي اتخذت موقفاً داعماً للكويت إزاء الاحتلال العراقي للكويت، وناشد بضرورة تعزيز تلك الجهود كي تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملاً وفعالاً، كما طالب بضرورة تنفيذ أحكام قرار "661"فورياً[2]

رفضت الحكومة الكويتية رفضاً قاطعاً كل المبادرات العراقية بدءاً من الانسحاب المتزامن مع انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية وسوريا ولبنان إلي المطالبة بسحب القوات الأجنبية، وفي المقابل إطلاق سراح الأجانب الموجودين في العراق، وهناك سبب آخر لذلك الرفض هو أن كل الأطاريح العراقية لم تتطرق إلي عودة الوضع في الكويت إلي ما كانت عليه قبل حدوث العدوان، بل رفضت ذلك بإصرار، واعتبرت أن تلك المبادرات ما هي إلا تسويف، يهدف إلي إضاعة الوقت، فالوجود الأجنبي نجم عن الغزو العراقي للكويت، كما إن السعودية لها الحق في الدفاع عن نفسها ضد أي خطر يهددها، بالوسيلة التي تراها مناسبة، ولا بد من تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والانسحاب العراقي من الكويت [3]

وعند اعتراف الحكومة العراقية باتفاقية عام 1975 للحدود مع إيران وإجراء المصالحة معها، قام صباح الأحمد بزيارة إلي طهران في 23 أغسطس 1990م، وهنأ إيران على النصر وحصل على تأكيد الموقف الإيراني الداعي إلي انسحاب العراق من الكويت، وحاول أيضا التوسط بين السعودية وإيران، وأعلن أن هناك تفهما لدي الجانبين وخطوات مشجعة لتحسين العلاقات، بعد أن زالت كل أسباب الخلافات الكويتية الإيرانية [4].

1.2.4 رابعا: أساليب الحكومة العراقية القمعية في الكويت:

عقب السيطرة العراقية على الكويت كاملاً، أرسل الرئيس العراقي صدام حسين وحدات من قوات الأمن الخاصة؛ لمصادرة ما تحتويه الخزانة الكويتية من أموال، وبالفعل تم السيطرة على 10 مليار دولار، وعملات صعبة أخرى ومخزون من الذهب بقيمة 360 مليون دولار

(1) مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، (ص77)
(2) United Nations ,Security Council :Letter dated 12 August 1990,www.un.org.
(3) القصيبي، أزمة الخليج محاولة للفهم، (ص30).
(4) الصانع، وأخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية، (ص112).

أيضاً، وصادر بعض أفراد الأمن الخاصة كنوز المتحف الوطني الكويتي، حيث يحتوى على 7080 أثراً فنياً[1].

وتوجهت وحدات من القوات العراقية وقامت باحتجاز بعض الرهائن البريطانيين، وقدر عددهم بنحو 367 راكباً 18 من أفراد الطاقم، وأفرغت أيضاً القوات العراقية السجن المركزي الكويتي من السجناء، و هرب حوالي 1300 سجين من بينهم 45 معتقلاً سياسيا و 15 شيعًيا أُدينوا في موجة التفجيرات التي وقعت في الكويت عام 1983، وقامت بفتح المصحات العقلية وهرب من فيها[2].

وشّنت القوات العراقية حملات تعسفية ضد عناصر المقاومة الكويتية، وأعدمت كل من تشتبه في انتمائه لحركة المقاومة، أو اتهموا في إصدار مطبوعات، ويقدر عدد من قتلوا بعد الأيام الأولي للاحتلال بنحو مائتين وخمسين شخصاً، وشمل ذلك عدداً من الأطفال، وعلى إثر ذلك ثار الشعب الكويتي ضد الوجود العراقي رجالا ونساءً؛ فامتنعوا عن الالتحاق بوظائفهم في الدوائر الحكومية، وقطع العمل في الأعمال الخاصة كالمتاجر والمصانع[3].

اعتقلت القوات العراقية عدداً كبيراً من الكويتيين، لعدم الانصياع لأمر تثبيت صورة الرئيس العراقي صدام حسين في بيته، أو في مكان عمله، ومن يرفض يتم اعتقاله في حين رفض بعض الأشخاص ذلك ومنهم "حميد اشكانانى، ومحمد كاظم، وعلي كاظم، وعبد الحسن كاظم، وعبد الوهاب الكلاف، ومحمد إبراهيم"[4]، فضلا عن اعتقالها شخصيات دون مبرر منهم خالد سلطان العيسي" عضو مجلس الأمن الكويتي"، عبد الكريم الجحيدلي "عضو مجلس الأمة الكويتي" ومبارك الدويلة وقامت بقتلهم، كما قامت القوات العراقية بحملات تفتيش واسعة للبحث عن الأسلحة[5]، واقترن ذلك بأخذ ممتلكات المواطنين، مثل السيارات وقطع الأثاث، والأجهزة الإلكترونية، ومخازن المواد الغذائية، والأدوات الطبية، حيث تم وضع تلك الأشياء برسم البيع باسم بغداد، وطالت عمليات النهب العربات الخاصة والمحولات الكهربائية، والمراكز الهاتفية، والتجهيزات العلمية، وأجهزة الطباعة، وأجهزة الإذاعة والتليفزيون، والآت المخابز الكهربائية، حتى أن العراقيين سرقوا حديقة الحيوانات، كما لم تسلم المستشفيات من ذلك، حيث

---

(1) mrefrrew ,Saddam Hussein ,(P20), Carlisle and Bowman ,Iraq war ,(p32).

(2) أحمد، الكويت عبر التاريخ، (ص93)؛بركات، خطوط في الرمل والزمن، (ص27-28).

(3) هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، (ص77-78).

(4) الغامدي، الجريمة الكبري، (ص299-230).

(5) القتم، القصة القصيرة في الكويت، رسالة المشرق، (مج12/ 535).

تمت السيطرة على أدوات التصوير الشعاعي والأدوية والأجهزة الحديثة التابعة لوزارة الصحة، ونهب الشركة الصناعية للأدوية و تم نقلها إلى بغداد[1].

قامت القوات العراقية بتعذيب أفراد الشعب الكويتي، فقد استخدمت وسائل التعذيب الجسدي كالتعرض للصدمات الكهربائية والضرب الطويل على أجزاء الجسم، وكسر الأطراف، وشد الشعر ونزع أظافر الأيدي والأرجل، وحلق اللحى، ورفع المعتقل عالياً ثم إسقاطه مما ينتج عنه تهشيم العظام، وخلع مفاصل المرفق أو الكتف، وقطع اللسان والأذن ونزع العينيين ودق مسامير في اليدين وضرب المعتقل بالرصاص عن قرب في الذراع أو في الأرجل مع الحرمان من العلاج وحرق أجزاء مختلفة من الجسم، باستخدام الأجهزة المدنية كالمكاوي الكهربائية، أو اللهب المباشر، صب مادة حمضية على الجسم أو على العينيين؛ مما يسبب العمي، وتعريض المعتقل لمحاكاة الإعدام، واغتصاب أقرباء المعتقل أو تعذيبهم أثناء حضوره، والإعدام بالكرسي الكهربائي أو بالغمر في حوض الأكسيد[2].

بعض شهادات الكويتيين تعرض محقق كويتي في الثلاثينات من عمره، للاعتقال لحوزته ورقة تحتوي على معلومات عن الأسلحة الكيماوية، واعتقل مدة أسبوع وتعرض للضرب والركل وحرق الجلد وشخص أخر تعرض للاعتقال لحوزته مواد غذائية، وأثناء الاعتقال تعرض للصدمات الكهربائية وضرب بالرصاص في الرجلين عن قرب[3]

كما مارست القوات العراقية إطلاق النار على مجموعة من السيدات رفعن صور أمير الكويت دون أي إنذار أو تحذير، كما قامت بإلغاء الهوية الكويتية بحرق السجلات المدنية للسكان والعمل على إصدار بطاقات للسكان باسم العراق، ومثلت عقوبة عدم التزام؛ السكان الإعدام، ومثال ذلك: أعدمت السلطات العراقية شقيقين من أسرة دشتي رميا بالرصاص لعدم امتثالهم للقرار [4].

---

(1) الغامدي، الجريمة الكبري، (ص301)؛مركز البحوث والدراسات الكويتية، من سرق الكويت، (ص11-13)

(2) حسين، مجرمو الحرب العراقيون خلال الاحتلال العراقي للكويت، (ص226-227)؛انظر سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، السياسة الدولية، (ع 28/102)؛انظر عبد الله القتم :القصة القصيرة في الكويت، رسالة المشرق، (مج12/ع1-537/4)؛.(Carlisle and Bowman ,Iraq war ,(p23

(3) حسين، مجرمو الحرب العراقيون خلال الاحتلال العراقي للكويت، (ص213-218).

(4) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص96)؛حسين، مجرمو الحرب العراقيون خلال الاحتلال العراقي للكويت، (ص227).

وأصبح كل كويتي يريد الإقامة أن يتقدم بطلب صرف بطاقات تحقيق شخصية عراقية [1]، وعلى أثر طمس الهوية الكويتية أصدرت حركة المقاومة الكويتية منشورات بعنوان الصمود الشعبي، دعا المنشور إلى إضراب عام بمناسبة مرور شهر كامل على الاحتلال العراقى للكويت، القيام بفعاليات ضد المحتل وحمل السلاح، والعمل على تنظيم تظاهرات تندد بالعراق، وممارسة التكبير من أعلى أسطح المنازل وإغلاق الجمعيات التعاونية، وأي محلات تجارية عاملة أخرى، وإخلاء الشوارع وإيقاف حركة المرور، والتوقف عن العمل إلا للضرورة[2].

ونتيجة لذلك شهدت الكويت في 3 سبتمبر 1990م انضمام آلاف المتطوعين من المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا وفلسطين، وقّدموا مساعدات للشباب الكويتي المقاوم، واتسم عملهم بالتنسيق مع المقاومة الكويتية بمواجهة الجنود العراقيين في جميع المناطق المتواجدين فيها، وتبادل المعلومات عن أماكنهم للتخطيط لتوجيه الضربات العسكرية ضد الجنود العراقيين[3].

طال التعذيب حتى الفتيات، حيث أقدم الجنود العراقيين على إعدام 13 فتاة جردن من ملابسهن وأطلقت عليهن النيران، ثم القيت جثثن في إحدى الشوارع، وأقدمت أيضا التمثيل في جثث ستة من الرجال الكويتيين وتم رميهم في مناطق سكناهم، يضاف إلي ذلك أعدم الجنود العراقيين حوالى 64 من الشباب بين يومي 7–21 فبراير 1991 م، وعلى أثر ذلك ناشدت جمعية الكويت الحرة المجتمع الدولي بأن يضغط على العراق للسماح لوسائل الإعلام بتغطية الأوضاع داخل الكويت[4].

1.2.5 خامسا: حركة المقاومة الكويتية

تميزت حركة المقاومة الكويتية بطابع فريد هو شمولها لجميع فئات الشعب الكويتي رجاله ونسائه شيبه وشبابه، وتجلت تلك الحركة بإرادة ثابتة مصممة على رفض العدوان والتصدي له، وتمثلت مظاهر ذلك في العصيان المدني لكل أوامر المعتدي وقراراته التي يصدرها وقيامه بالعديد من العمليات العسكرية التي أضعفت معنويات الجيش العراقي.

---

(1) الغامدي، الجريمة الكبري، (ص303–304).

(2) هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثورة، (ص79).

(3) الفهد، شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت، (ص40).

(4) خليفوه، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص25)؛أحمد، الكويت عبر التاريخ، (ص111).

1.2.5.1 أعمال المقاومة الكويتية:

أعلنت المقاومة المسلحة ضد قوات الجنود العراقيين منذ بدء الاحتلال العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990م، وامتدت أعمال المقاومة لتشمل عدداً من المناطق الكويتية، ففي منطقة الليلاح تصدت سرية مشاة آلية كويتية للقوات العراقية وكانت مكونة من سبع دبابات و4 ناقلات جنود، ودارت مواجهات بين الطرفين؛ أسفرت عن إيقاف الزحف التدريجى للقوات العراقية لمدة معينة، لكن كثافة القوات العراقية أنهت العملية، وواجهت القوات العراقية في منطقة المطلاع فصيلان من كتيبة المغاوير الكويتية، وتم الاشتباك بين القوات العراقية والقوات الكويتية قرب نقطة عبور منطقة المطلاع، واستمرت تلك العملية حوالى يومين إلي أن سيطرت القوات العراقية بكثافتها على المنطقة وأعدمت من فيها[1].

وشهدت منطقة معسكرات المباركية معركة حاسمة بين القوات الكويتية الموجودة في المعسكرات وقوات الجيش والحرس الوطني والقوات العراقية، التي وصلت إلي المنطقة في 2 أغسطس 1990 م، وقد تكبدت القوات العراقية خسائر في الأرواح والأسلحة، حيث خسر العراق حوالي 9 ناقلات للجنود وتم أسر 300 فرد، من القوات العراقية، وفي الوقت نفسه وصلت قوات كويتية واشتبكت مع القوات العراقية، تمكنت المقاومة من تدمير عدد كبير من قوات العراق[2].

ومثلت أعمال المقاومة في منطقة قصر دسمان وقصر بيان، عقب وصول سربتين من القوات العراقية إلي مشارف القصر اشتبكت على الفور مع قوات الحرس الأميري الكويتي، حيث أوقفت زحفها ومنعتها من الوصول إلي حدود القصر، لكن بعض المجموعات الصغيرة من القوات العراقية تسللت من خلال المنازل والشوارع الفرعية، واحتلت الهيئات والمباني المسيطرة على القصر، وقامت بقصف المنطقة، وفي الوقت نفسه وصلت تعزيزات من معسكر لواء الحرس الأميري والحرس الوطني، فتمكن من فك الحصار عن القوات الكويتية وتدمير عدد من القوات العراقية، وأسر عدد من أفراد الجيش العراقي، وتم طرد القوات العراقية من القصر لمدة يوم، لكن المقاومة فشلت بسبب تدفق نيران المدفعيات العراقية تجاه القصر[3].

---

(1) الغزالي، موسوعة الكويت تحت الاحتلال العراقي، (ج4 /47)؛ محارب، وثائق لا تموت الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، (ص215).

(2) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي للكويت، (50-53)؛(Gasey , The History of Kuwait ,(p88

(3) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص30).

هاجمت القوات العراقية جزيرة فيلكا، في 2 أغسطس 1990م عند الساعة الخامسة صباحاً، بمحاولة إنزال جوي 45 طائرة محملة بجنود القوات الخاصة لتأمين مناطق الإنزال الجوي تحميها الطائرات المقاتلة، وتصدت لها صواريخ الدفاع الجوي الكويتي وأسقطت أول طائرة محملة بالجنود قرب موقع الخضر، أدي ذلك إلي هروب باقي الطائرات العراقية، وبعد فترة بسيطة عادت الطائرات العراقية للقتال مرة أخرى؛ فتصدت لها قوات الدفاع الكويتي الجوي، وأسقطت 7 طائرات عمودية محملة بالجنود وطائرتين مقاتلتين[1]، بالإضافة إلي ضرب تشكيلات القوات العراقية البرية وقُدّرت خسائرها بحوالي خمسين طائرة بين مقاتلة وقاذفة وأخرى محملة بالجنود[2].

واجهت أيضا القوات العراقية مقاومة كويتية بحرية من خلال رصد تحركات الجيش العراقي عبر شاشات الدوريات البحرية الكويتية، وعلى الفور أمرت القيادة الكويتية البحرية بالتصدي للزوارق العراقية، فتم تدمير حوالي 4 زوارق بحرية عراقية[3].

وانطلقت أيضاً قوات المغاوير الكويتية في منطقة جسر تقاطع الصبية والجهراء، وأوقفت تقدم القوات العراقية وذلك بمساعدة بعض وحدات لواء المشاة الآلي الكويتي، وكانت مكونة من ثمانية مدرعات وسرية مشاة، بالإضافة إلي انضمام الأهالي الكويتيين للمقاومة، الأمر الذي أدي إلي خسارة القوات العراقية حوالي ست دبابات وعطلت دبابات أخرى وقتل حوالي 25 جندي عراقي[4].

واستخدم رجال المقاومة الرشاشات الثقيلة والقنابل اليدوية في منطقة الجهراء، وهاجم أيضاً رجال المقاومة على مركز قيادة الاستخبارات العسكرية العراقية، وتم قتل ثلاثة من الحرس الخارجي، وتسللت بعض القوات الخاصة الكويتية ووضعت عبوة ناسفة في إحدى السيارات العسكرية العراقية، حيث دمرت بعض المدرعات تدميراً كاملاً، بينما أصابت عبوة أخرى خمسة أفراد من الجنود العراقيين[5].

نصبت المقاومة الكويتية كمينا هجوميا لسيارات عسكرية عراقية في منطقة السالمي الجهراء، وفيها تم تبادل إطلاق النار أكثر من نصف ساعة، وأدى إلي مقتل عشرة من الجنود

---

(1) Michael Gasey :The History of Kuwait ,p88.

(2) خليفوه، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص26).

(3) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث، (ص 83)؛ محارب، وثائق لا تموت الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي، (ص127).

(4) الغزالي، موسوعة سور الكويت الرابع، (ج4/ 47-48).

(5) محارب، وثائق لا تموت، (ص217-218).

العراقيين؛ لذلك فتحت القوات العراقية نيران مدفعيتها تجاه منازل المواطنين في منطقة العيون، و دمرت حوالى 6 منازل كويتية ورداً على ذلك هاجمت المقاومة الكويتية سكن للجيش العراقي في المنطقة نفسها أسفرت عن قتل 13 من الجنود العراقيين[1].

ونفذت المقاومة الكويتية في منطقة جال الأطراف ثلاث هجمات تفجيرية في الجنود العراقيون، أسفرت عن مقتل وإصابة 11 جندي عراقي، الأمر الذى جعل القوات العراقية تقوم بعمليات تفتيش واسعة في المنطقة، شملت المناطق السكنية وذلك للقبض على منفذي العملية، فأدى ذلك إلى هروب 40 ألف كويتي إلى المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى قيام المقاومة بتنفيذ عملية عسكرية في 13 أغسطس 1990 م، تمثلت في إحراق سيارة عسكرية من نوع جيب وسيارة أخرى تحمل رقم البصرة، هذا أدى إلى قيام الجنود العراقيين بإغلاق المنطقة كاملاً ومنعت الدخول والخروج إليها حتى لم يتمكن الكويتيون من الهروب[2].

قامت المقاومة الكويتية بتفجير سيارة مليئة بالذخائر في مدينة الجابرية أدت لمقتل جندي عراقي، وأيضا تم تفجير دبابة عراقية في منطقة الفحاحيل، أسفرت تلك العملية عن مقتل جندي عراقي، وتفجير آخر في منطقة الجسر و حرق آليتين عسكريتين عراقيتين، وحرق أخرى في منطقة كيفان، حيث قتل فيها جنديان عراقيان، بينما شهدت منطقة الفروانية حرق ثلاث سيارات عسكرية عراقية، أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود عراقيين[3].

استخدمت المقاومة الكويتية طرقا جديدة لإرباك القوات العراقية؛ وذلك من خلال الحديث عبر الهاتف لتهديد الجنود العراقيين بقتلهم بتحديد المكان والوقت لتنفيذ ذلك، وقام بعض عناصر الحرس الوطني الكويتي بالدخول إلى المستشفيات، ونفذوا عمليات قتل بالجنود العراقيين، أدى إلى هروب 12 جندي عراقي من المقيمين في المستشفيات إلى المملكة العربية السعودية، وعمل بعض رجال المقاومة بالتنسيق مع العراقيين في مدينة بغداد لإمدادهم بالمعلومات اللازمة عن الجنود، والقيام بتسميم المياه التي يستعملها الجنود العراقيين، و قامت عناصر المقاومة بوضع سموم الزرنيخ في برادات المياه، وتقديم مواد مسمومة أو ضارة مجانا للجنود، فأدى إلى إصابة الجنود بحالات تسمم، إضافة إلى قيام الممرضات بوضع محاليل

---

(1) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص203–204).

(2) الغزالي، موسوعة سور الكويت، (ج51/4).

(3) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص 205).

سامة داخل الأدوية المستعملة للجنود العراقيين المرضي، فيسبب ذلك إلى الجلطة القلبية على الفور و الوفاة خلال 4 ساعات فقط، و إعطاء إبر وحبوب سامة للمرضى العراقيين[1].

تطورت أعمال المقاومة الكويتية، حيث أخذت المقاومة، الكويتية تعمل في مجموعات صغيرة منظمة، وتستخدم أسلوب الضرب والإخفاء وداخل ألوية للمقاومة بلغ أشدها بزعامة اللواء خالد بودى "رئيس المباحث الكويتية" فقام بتكليف مجموعة من الحرس الوطني الكويتي بزعامة الضابط مطلق هذال "ملازم أول في الشرطة الكويتية "بالقيام بعملية في منطقة دوار الصليبخات، مكان تجمع القوات العراقية ذهابا وإياباً للكويت، شملت العملية تفجير سيارة من نوع "هوندا" فقد تم ملأ المقعد الخلفي بالمتفجرات، وأدت العملية إلى قتل وإصابة 300 بين قتيل وجريح بينهم 20 ضابطا[2].

ونتيجة لذلك أمرت القيادة العراقية بما يلي:

1. عمل ساتر ترابي أمام قطاعات الجيش على الجبهة لمنع مرور المدرعات العراقية ليلاً أو نهاراً.
2. تسييذر دوريات؛ فاعلة على طول الساتر، وبمسافات مناسبة مع عناصر من الأمن والاستخبارات لإلقاء القبض أو قتل أي من المتسللين الكويتيين.
3. استخدام معدات الرؤية الليلية.
4. وضع كمائن مدروسة ومتغيرة المكان والتوقيت لإلقاء القبض أو قتل العناصر المتسللة[3].

وهذا الأمر جعل الرئيس العراقي صدام حسين يصدر قراراً في 28 أغسطس 1990 م "بأن من يلقي القبض على متسلل يكافأ بألفي دينار"[4].

وشهدت أيضا مدينة الصليبيخات تطوراً في أعمال المقاومة كالتالي:

1. الهجوم بالأسلحة الخفيفة على مكان تجمع الجنود العراقيين، وتم قتل وإصابة عدداً من العراقيين فضلا عن تعطيل شاحنات عسكرية.
2. إطلاق نار على دورية عراقية راجلة فى منطقة الشويخ، وإصابة أفرادها بجروح، وحرق خمس عشرة سيارة من نوع تاكسي عراقية [5].

---

(1) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص60).

(2) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي، (ص211).

(3) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص62).

(4) الغزالي، موسوعة سور الكويت الرابع، (ج83/4).

(5) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص66).

3. مهاجمة بعض أفراد القوات العراقية أثناء مداهمتهم لأحد منازل المواطنين، وتم قتل اولئك الجنود.
4. مهاجمة سيارة أجرة عراقية كانت محملة بالجنود العراقيين، وقتل من فيها وإلقاء الجثث في ساحة تعليم السيارات في الصليبة.
5. حرق سيارة في منطقة الصباحية باستخدام قنابل المولوتوف.
6. مهاجمة موكب شخصية عراقية "مجهولة" وكان الموكب عبارة عن جيب "تويانا تحرسه سيارتان" وقد أسفر الهجوم عن إحراق جيب الشخصية بمن فيه، وإصابة أحد أفراد المقاومة.
7. مهاجمة موكب عزيز نومانا الخفاجي "المحافظ بحكومة الكويت المؤقتة آنذاك "وأسفر الهجوم عن مقتل شخصين من حرس المرافقة .
8. أسر ما يقارب 260 من الجنود العراقيين يوم تحرير الكويت[1] .

ونفذت المقاومة في 4 سبتمبر 1990م، عملية عسكرية بانفجار أربع شاحنات عراقية وكانت العملية" وضع عبوات ناسفة داخل علب محارم ورق يتم توزيعها على رجال المقاومة، ووضعها في منطقة سوق خيطان" أدت تلك العملية عن 200 ما بين قتيل وجريح وإحراق عدد من آليات العراقية [2]، وتفجير أخر في منطقة الصليبية في 16 سبتمبر 1990م، عبارة عن "سيارة مليئة بالمياه والمتفجرات" أدت إلى مقتل وإصابة حوالي من 10 إلى 20 شخص[3].

1.2.5.2 دور المرأة الكويتية في المقاومة:

لعبت المرأة الكويتية دوراً بارزاً في المقاومة ضد الاحتلال العراقي، من خلال تنظيم المسيرات والنشرات وتوزيع الأموال، ورعاية الأطفال والمعاقين والقيام وفتح بيوتهم لإيواء عناصر المقاومة الكويتية، وأيضا التخطيط لخطف واغتيال الجنود العراقيين.

1.2.5.3 دور المرأة في المقاومة الكويتية:

أسست رابطة النساء في 2 أغسطس 1990م، برئاسة السيدة فاطمة العبسي، وفاطمة حسين والسيد محمد النعوس، وفضة الخالد[4]، وبدأت الرابطة عملها حيث نظمت مظاهرة فى

---

(1) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص186).

(2) الصباح، العدوان العراقي على الكويت والعلاقات العربية –العربية ؛ ندوة مستقبل العلاقات العربية –العربية (ص65).

(3) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص203–204).

(4) الغزالي، موسوعة سور الكويت الرابع، (ج1/ 212–213).

ضاحية العديلية* بتاريخ 2 أغسطس 1990م، وتم رفع اليافطات والتى شملت "الكويت للكويتيين "، "نطالب بعودة الشرعية " كما رفعت المتظاهرات صور أمير البلاد جابر الأحمد الصباح، وولي العهد ورئيس الحكومة وأعلام دولة الكويت[1].

روت السيدة فاطمة العبسي بشأن المظاهرة "بأنه تواجد أكثر من خمسمائة امرأة ولم يتواجد الشباب لأن العراقيين لهم ردة فعل عنيفة تجاه الشباب الكويتي، فسمحوا للنساء بمثل ذلك العمل فتواجد الشباب حولنا كاحتياط لحدوث شيء"[2]، وانتهت تلك التظاهرة بفتح الجنود العراقيين النيران على المتظاهرات؛ أدت إلى استشهاد بعضهن منهم الشهيدة سناء الفودري[3]

أما التظاهرة الثانية فكانت في 8 أغسطس 1990م، انطلقت من المسجد قرطبة، وقد بلغ عدد المتواجدات حوالي ألف امرأة، وأخذت المظاهرة منحي أخر عبارة عن ندوة تثقيفية عرف بلقاء قرطبة* حيث وضحت للمرأة كيفية التعامل مع الاحتلال العراقي، وذلك لضمان تهدئة روع النساء، لكن فشلت المظاهرة بسبب قيام الجنود العراقيين باعتقال الشيخ الداعى للندوة، وإبقاء النساء بداخل المسجد محجوزات لمدة معينة [4].

على أثر ذلك اتجه النشاط النسائي إلى التنظيم والسرية، حيث قامت بعض النساء في لقاء قرطبة 1990/8/8م، بتقديم خدمات صحية واجتماعية ورعاية الغير، و رأس المشروع السيدات فاطمة العبسي، وفاطمة حسين، وهداية السلطان، وسبيكة العبد الرزاق، ونجاة حمد السلطان، وتتضمن اللقاء بعض المقرارات التالية:

1. على أن تكون الضابطة المقر الرئيسي لعملهن.
2. يتم توافر آلة طابعة وآلة تصوير.

---

* منطقة سكنية، كانت في القديم متنزها قدر عدد سكانها حوالى 8391نسمة، وتقع المدينة بين الطريق الدائري الثالث والطريق الدائري الرابع شمالاً وجنوباً، وشارع الملك فيصل السريع غربا وشارع دمشق شرقا حيث تبعد عن العاصمة الكويتية مسافة 7 كيلو مترات (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص38).

(1) غلوم، الاحتلال العراقي الممارسات والوقائع من شاهد عيان؛ الغزو العراقي للكويت، (ص179).

(2) الغزالي، موسوعة سور الكويت الرابع، (ج1/213).

(3) غلوم، الاحتلال العراقي الممارسات والوقائع من شاهد عيان؛ الغزو العراقي للكويت، (ص179).

* منطقة سكنية، يحدها من الشمال الطريق الدائري الرابع، ومن الجنوب الطريق الدائري الخامس وتقع غربا وشرقا بين منطقتي اليرموك والسرة، وقدر عدد سكانها حوالى 7852نسمة، حيث تبعد عن العاصمة الكويتية مسافة 8كيلومترات (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص39).

(4) الغزالي، موسوعة سور الكويت الرابع، (ج1/ 214).

3. يشمل عمل الضابطة استلام نسخة من أي منشور مستلم من القيادة العليا لرابطة، النساء ويوزع على عامة الناس.
4. ترتيب اجتماع دوري في أحد مساجد ضاحية قرطبة وذلك لتكملة العمل النضالى النسائي[1].

ونتيجة لذلك انتشرت قوائم الأسماء وأرقام الهواتف للنساء العاملات في الرابطة واعتبر الرقم على أنه الدفاع المدني وبالفعل تم تجميع العديد من النساء الممرضات، لتأدية المساعدة اللازمة للكويت[2]، فقد روت رئيسة الرابطة" " لقد أفادتنا تلك القوائم كثيراً، حتى حكاية الدفاع المدني جاءت بطريقة غير مخطط لها، ووجدنا أنها غطاء جيد لعملنا وكلما تجمعت لدينا مجموعة من الأسماء نقوم بتوزيعها على ضابطات الاتصال وفقا للمناطق السكنية، ومن تلك القوائم أصبحنا نقدم خدمات عديدة، فحينما تتصل بنا مريضة نأخذ عنوانها ثم نهاتف الطبيبة، ونعطيها عنوان المريضة لعلاجها..."[3].

بسبب النشاط الواسع والعلني للسيدات الكويتيات، وصل اسم صاحبة الرابطة "فاطمة حسين" إلى المخابرات العراقية التي أخذت بالبحث عنها، مما اضطرها لمغادرة البلاد وتولى بدلا منها رئاسة العمل النسائي السيدة فاطمة العبسي فقد روت" بعد خروج فاطمة حسين من الكويت ... انتشر أن النساء الكويتيات تشارك في أعمال المقاومة فاضطررنا للانقطاع عن الاجتماع في بيت فاطمة حسين خوفا من القوات العراقية لمداهمتنا، وكان أيضا موقع بيتى لا يسمح بحضور الاجتماعات ...فاستخدمت أسلوب التجول على المناطق لإعطاء المعلومات إلى أن وصلنا إلى مرحلة أصبح التجول فيها صعباً، فأصبحت اجتماعات النساء كل يوم أربعاء في بيتي"[4]

شهدت الرابطة عمل إنساني أخر، وهو رعاية الأطفال اليتامى، و قدمت فاطمة العبسي إلى دور الرعاية الأطفال العديد من المتطوعات؛ للقيام بدور الموظفين والموظفات خاصة بعد ترك أعمالهم، حيث أصبح موقعهم خطر، وذلك لقربهم من دوار الصلبيخات ملتقى الجنود العراقيين المغادرين العراق أو الداخلين للكويت[5].

---

(1) المرجع السابق، (ج2/325).

(2) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي للكويت، (ص40).

(3) المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي للكويت، (ص104).

(4) الغزالي، موسوعة سور الكويت الرابع، (ج2/50).

(5) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص110).

وعلى أثر ذلك عملت الرابطة على توزيع الأطفال من حديثي الولادة إلى سن ثلاث سنوات بالتعاون مع السيدة ضياء العبد الجليل إلى بعض الأهالي الراغبين في إيواء أعداد من الأطفال اليتامى ووفرت الرابطة المأكل والملبس لهم والمتطوعات للقيام برعايتهم[1].

قدمت أسرار القنبدي مثالاً رائعاً للمرأة الكويتية، فقد عملت على استخراج هويات بحرانية لبعض الشخصيات الكويتية المستهدفة من النظام العراقي لتسهيل خروجهم من الكويت، ونجحت أيضا في الاتصال بوسائل الإعلام الخارجية خاصة المملكة العربية السعودية، ونقلت لهم كل ما يدور في الكويت من ممارسات للنظام العراقي [2].

استخدمت النساء الكويتيات العباءة لإخفاء النقود والسلاح والمنشورات السياسية والرسائل إلى بعض الجهات الأخرى، حيث كانوا يحملون معهم آلة تصوير ويرصدون كل ما تحرمه السلطات العراقية [3]، قامت مجموعة من السيدات الكويتيات فى منطقة الرميثية *بتفجير سيارة عسكرية عراقية، وذلك بإلقاء عباءاتهن المشتعلة على السيارة العراقية حيث قتل وجرح من فيها من العراقيين، بالإضافة إلى قيام سيدة كويتية كانت تقود سيارتها (بى أم) وكانت بجانبها امرأة أخرى "مرت بحاجز القوات العراقية وقد ألقت زجاجة حارقة أمام الجنود العراقيين، فأصيبوا بالذعر(!)حيث اشتعلت النيران بموقعهم وهربت السيدة الكويتية بسيارتها [4]، بالإضافة إلى قيام نساء أخريات بتفجير أنفسهم بداخل سياراتهم المملوءة "بقذائف الهاون وأربي جي وأوعية مملوءة بالبنزين "داخل معسكرات الجنود العراقيين[5].

وقام بعضهن في محافظة الكويت باستدراج الجنود العراقيين وإغرائهم للذهاب معهن ومن ثم القيام باغتيالهم(!)، واستعملت النساء بعض المكالمات الهاتفية وذلك بين فتاتين" في محافظة الكويت تطرقت إلى المواضيع الأمنية منها أغانى وطنية تمجد الكويت وتنشد عودة الحكومة

---

(1) الصباح، العبيدلي، الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي تحت الاحتلال العراقي، (ص46).

(2) مركز البحوث والدراسات الكويتية، شهادات من أقبية السجون العراقية، (ص140-141).

(3) خليفوة، المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، (ص113).

* من مناطق الكويت السكنية الكبري، تحتوى على 13 قطعة سكنية وقدر عدد سكانها حوالى 282933نسمة، حيث تبعد عن العاصمة الكويتية مسافة 13 كيلومترا ويحدها من الشرق ساحل البحر ومن الغرب طريق الفحاحيل السريع ومن الشمال الطريق الدائرى الرابع ويفصل بينهما وبين منطقة سلوى جنوبا شارع المسجد الأقصى (الغنيم، دولة الكويت الأماكن والمعالم، (ص49).

(4) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص93).

(5) الغزالي، موسوعة سور الكويت الرابع، (ج2/333).

المقبورة، حيث حرضت الفتاة صديقتها للقيام بأعمال تخريبية فقد "روت يجب على كل فرد كويتي أن يقتل جنديا عراقيا"، وهاجمت الفتاة الأشخاص الذين غادروا دولة الكويت ولم يصمدوا من أجل تحريرهم من العدوان العراقي[1].

أما التأييد الشعبي لأعمال المقاومة فقد شمل التالي:

1. العمل على شل حركة الوزارات والمؤسسات التى يشرف عليها العراق، فقد امتنع الكويتيون والكويتيات عن الالتحاق بأعمالهم ووظائفهم.
2. رفض شعب الكويت التام تغيير البطاقة المدنية، والجنسية الكويتية إلى العراقية.
3. الإصرار على التعامل بالدينار الكويتي، وإضعاف قيمة الدينار العراقي.
4. رفض وضع أرقام عراقية على السيارات الكويتية.
5. قيام الشعب الكويتي بالتكبير معاً لإخافة القوات العراقية، فقد تمت عملية التكبير ليلة 11 أغسطس 1990 م وفي منتصف ليلة 1 سبتمبر 1990 م، حيث وقف الكويتيون على أسطح المنازل يرفعون أصواتهم بالتكبير الأمر الذى دعا إلى مواجهة القوات العراقية ذلك بكافة الأسلحة لديها.
6. رفض الكويتيون التحاق أبنائهم بالمدارس لإشراف العراقيين عليها[2].

يتضح مما سبق:

كانت العلاقات العراقية الكويتية في حالة توتر أثناء الأزمات التي حدثت في أعوام 1938-1961-1973م، ولم تتصاعد الأزمات لتصل إلى مستوي الاحتلال إلا في عام 1990م.

شعر العراقيون أن حكومة الكويت كانت تتجاهل وجهات نظرهم بشأن أسعار النفط وديون الحرب، والمنازعات الحدودية، فكانوا يتوقعون معاملة أفضل كثيراً مما فعله الكويتيون معهم خاصة في مؤتمر جدة وتعنتهم لرأيهم السياسي بعدم دفع بعض الأموال للعراق، فكان العراقيون(حسب وجهة نظرهم) أثناء حربهم مع إيران يدافعون عن الكويت وبقية أقطار الخليج العربي، ومقابل ذلك يتوقعون التقدير والدعم الاقتصادي بعد الحرب.

---

(1) هكيل، حرب الخليج، (ص179-180).

(2) الرميحي، الكويت كلمات عن زمن النكبة، (ص125-127).

كان الكويتيون أيضاً من خلال أزمة 1990 يتطلعون إلى اعتراف العراق بالحدود بينهم، وباستقلالهم الكامل، ووحدة أراضيهم، لكن على العكس بقي الجانب العراقي متعنتا أيضا في رأيه ولم يتجاوب رغم الوساطة العربية بشأن ذلك.

مثلت ردود الفعل العربية بطرح بعض المبادرات التي تخفف من حده الأزمة بين الدولتين، وتعمل على إعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين ومنعا للتصعيد العسكري بينهما، لكن دون جدوى فقد حدث الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس، واعتبر ذلك التاريخ صدمة للعالم العربي والدولي على السواء.

على أثر ذلك الاحتلال تصاعدت أعمال المقاومة الكويتية التي اشتركت فيها جميع فئات الشعب الكويتي، شبابه وشيبيه، وأطفاله ونسائه، ومثلت تلك الأعمال بمثابة صدمة للجانب العراقي لعدم معرفتهم أساسا بخفايا الشعب الكويتي، وإصراره على ضرب القوات العراقية والعمل على إخراجهم من أراضيهم .

الفصل الثاني

موقف هيئة الأمم المتحدة من احتلال العراق للكويت (1990-1991)

2.1 المبحث الأول
إصدار قرارات دولية بشأن الاحتلال العراقي للكويت

عمل مجلس الأمن منذ بدء الاحتلال العراقي للكويت بتماسك واتساق بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وفي إطار الوفاق الدولي، فمارس المجلس دوراً جديداً لم يمارسه منذ إنشاء المنظمة عام 1945، فأصدر العديد من القرارات لمعالجة الأزمة العراقية الكويتية.

2.1.1 أولاً: قرارات مجلس الأمن بشأن أزمة الاحتلال العراقي للكويت الصادرة عام 1990:

بعد ساعات قليلة من وقوع الاحتلال العراقي للكويت، عقد مجلس الأمن جلسة طارئة وأصدر قراره الأول "660"بشأن العدوان العراقي على الكويت في 2 أغسطس 1990م، وأعد ذلك انتهاكاً قائما للسلام والأمن للدولتين، و طالب:

1. إدانة العدوان العراقي على الكويت.
2. طالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً دون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها منذ 1 أغسطس 1990م.
3. دعا العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، وأيد جميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد وبوجه خاص جامعة الدول العربية.
4. قرر الاجتماع مرة أخرى وذلك لبحث المزيد من الخطوات للتأكيد على تطبيق هذا القرار[1].

وبعد أن أصبحت القوات العراقية على بعد ميل واحد من حدود المملكة العربية السعودية، وبعد تصميم مجلس الأمن لإنهاء العدوان العراقي على الكويت، سارع مجلس الأمن إلى عقد جلسة طارئة وأصدر قرار رقم "661" في 7 أغسطس 1990م، والذي يقضي بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية وعسكرية شاملة ضد العراق؛ لإجباره على الانسحاب من الكويت، وإعادة الأمن إلى المنطقة[2] وكان ويتضمن:

1. أن العراق لم ينفذ قرار رقم 660 الصادر في 2 أغسطس 1990م، ونتيجة لذلك قرر:
   أ- منع استيراد السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق والكويت.

(1) United Nations Security Council RES"660"of 2 August 1990,www.un.org.
(2) United Nations Security Council RES"661" of 6 August 1990,www.un.org.

ب- وقف تعاملات الدول أو رعاياها أو سفنها مع أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت.

ت- منع عمليات بيع أية سلع أو منتجات عراقية بها رعايا الدول أو تقدم من خلال أقاليمها أو استخدام سفنها بما في ذلك الأسلحة، أو أية معدات عسكرية.

2. حظر القرار على جميع الدول توفير أي موارد مالية أو اقتصادية لحكومة العراق بهدف عقد مشاريع تجارية أو صناعية أو أي مشاريع للمرافق العامة في العراق والكويت، وأوضح المجلس أنه لا يوجد ما يمنع تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، وطلب من جميع الدول اتخاذ إجراءات مناسبة لحماية الأموال التى تمتلكها حكومة الكويت الشرعية وممتلكاتها.
3. عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال العراقي على الكويت.
4. اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.
5. طلب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة بالتقدم الذي يتم إحرازه بشأن قرار العقوبات وأن يقدم تقريره الأول إلى المجلس، وأن يواصل جهوده حتى يتم إنهاء الغزو العراقي للكويت في أقرب وقت[1].

طالب أعضاء مجلس التعاون الخليجي مجلس الأمن بعقد جلسة فورية لمناقشة الحالة بين العراق والكويت، وخاصةً قرار قيادة الثورة العراقية بضم الكويت إلى العراق[2]، وعلى الفور أسرع مجلس الأمن وأصدر قرار رقم "662" الصادر في 9 أغسطس 1990م، وقرر:

1. إن ضم العراق للكويت ليست له أية صلاحية قانونية، ويعتبر لاغيا وباطلا.
2. طالب جميع الدول والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن اتخاذ أي إجراء أو الإقدام على أية معاملات ؛قد تفسّر على أنها اعتراف غير مباشر بالضم.
3. طالب العراق بإلغاء جميع إجراءاته التى ادعي بها ضم الكويت.
4. قرر أن يبقى هذا البند في جدول أعمال المجلس، وأن يواصل جهوده لإنهاء الغزو كاملاً[3].

---

(1) United Nations Security Council RES"661"of 6 August 1990,www.un.org.

(2) Letter dated 8 August 1990 from the permanent representatives of Bahrain ,Kuwait ,Oman, Qatar ,Saudi Arabia and the united Arab emirates to the united nations addressed to the president of the security council.

(3) United Nations Security Council RES"662"of 9 August 1990,www.un.org.

وعقب مشكلة الرعايا الأجانب في العراق والكويت، اجتمع مجلس الأمن على الفور في 18 أغسطس 1990م، وأصدر قرار رقم"664" الذي يطالب الحكومة العراقية السماح للرعايا الأجانب في العراق والكويت بمغادرتها على الفور[1]:

1. فطالب، العراق بأن يسمح بخروج رعايا الدول الأخرى من الكويت والعراق وأن يسهل هذا الخروج ويسمح للموظفين القنصليين بأن يقابلوا على الفور، وبصفة مستمرة أولئك الرعايا.
2. ألا يتخذ العراق أي إجراء يكون من شأنه تعريض سلامة أو أمن أو صحة أولئك الرعايا للخطر.
3. أن تُلغى حكومة العراق أوامرها بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وبسحب الحصانة من أفراد تلك البعثات، وأن تمتنع الحكومة العراقية عن القيام بذلك في المستقبل.
4. أكد على قرار رقم"662" عن أن قيام العراق بضم الكويت باطل ولاغ.
5. طالب الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن تقريراً عن مدى الالتزام بهذا القرار(2).

وقد طلب المجلس أيضا في ذلك القرار من السكرتير العام للأمم المتحدة بيرز دي كويار إجراء مفاوضات عاجلة مع حكومة العراق، كما طالبت بيرفيكش كويساميج" رئيسة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة" العراق السماح للرعايا الأجانب بمغادرة العراق والكويت ولا يتخذ أي إجراء يعرض سلامتهم وأمنهم وصحتهم للخطر، كما أوضحت أمام اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، أن احتجاز الرهائن هو تحد حقيقي لحقوق الإنسان[3].

ونتيجة لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ضغوطها في مجلس الأمن بهدف إصدار قرار يخول استخدام القوة لتنفيذ العقوبات المفروضة على العراق، وبالفعل وافق المجلس وعقد جلسة وأصدر قرار رقم"665"في 25 أغسطس 1990م، طالب الاتحاد السوفيتي العراق إعلان الانسحاب قبل التصويت على القرار بساعة ونصف، لكن بغداد لم تنفذ ذلك وأعلنت أنها لم تتعود ذلك الأسلوب من الاتحاد السوفيتي، وأن تلك الرسالة تخرج على إطار أسلوب التعامل بين الدول[4] وقرر:

1. مطالبة الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت أن تنشر قوات بحرية في المنطقة، وأن تتخذ ما يتناسب مع الظروف المحددة، وحسب الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن؛

(1)United Nations Security Council RES "664" of 18 August 1990,www.un.org.
(2) United Nations Security Council RES"664" of 18 August 1990,www.un.org.
(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص314-315).
(4) United Nations Security Council RES"665" of 25 August 1990 ,www.un.org.

لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة من أجل تفتيشها، والتحقق منها؛ لضمان التنفيذ الصارم للأحكام المتعلقة لذلك الشحن والتى ينص عليها قرار"660"

2. يدعو الدول الأعضاء إلى التعاون؛ لضمان الامتثال لأحكام القرار، "661"مع استخدام التدابير السياسية والدبلوماسية إلى أقصى حد ممكن.
3. يدعو الدول الأعضاء أن تنسق أعمالها الرامية لتنفيذ ذلك القرار وأن تستخدم أيضا بالشكل المناسب آليات لجنة الأركان العسكرية، وأن تقدم بعد التنفيذ تقريراً إلى الأمين العام.
4. قرر أن يبقى هذا القرار قيد الدراسة والتنفيذ[1].

كما أبلغ عبد الأمير الأنباري *مجلس الأمن اعتراض القوات البحرية الأمريكية الباخرة العراقية "زنوبيا" المحملة بالمواد الغذائية لأعمال قرصنة وتم احتجازها، و الحكومة العراقية تعلن عن احتجاجها الشديد لهذا العدوان الذي يستهدف قطع الإمدادات الغذاء عن الشعب واستخدام الغذاء كسلاح لتنفيذ مخططات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق؛ لذلك تدعو الحكومة العراقية إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع تلك الاعتداءات وتأمين وصول الغذاء والدواء إلى الشعب العراقي[2].

وفي الوقت نفسه اقتحمت القوات العراقية السفارة الفرنسية في الكويت، وبناءً على طلب فرنسا اجتمع مجلس الأمن، وأصدر قرار رقم"666"الصادر في 14 سبتمبر 1990م، والذي أدان اعتداءات القوات العراقية على سفارات الدول الأجنبية في الكويت ويطالب أيضا بتوفير الغذاء والدواء للعراق كمساعدات إنسانية فقرر:

1. أن تبقى لجنة مجلس الأمن قيد البحث والاستشارة؛ لتحقيق الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت.
2. أن تضمن العراق سلامة رعايا الدول الأخرى، بموجب قرار مجلس الأمن رقم"664".
3. تقوم لجنة مكلفة من مجلس الأمن بإمداد العراق والكويت بالمواد الغذائية؛ لتخفيف المعاناة البشرية، وذلك بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ لضمان وصولها إلى المستفيدين المستهدفين.

---

(1) United Nations Security Council RES"665"of 24 August 1990 ,www.un.org.

* عبد الأمير الأنباري :دبلوماسي عراقي، عين مفاوضاً للعراق مع بولندا عام 1968، حول عقد استثمار الكبريت، وعمل سفيراً في الأمم المتحدة، واشترك في مفاوضات النفط مقابل الغذاء التي بدأها عام 1996 لتخفيف أعباء الحصار الاقتصادي على العراق(الخوند، الموسوعة التاريخية، (ج12 /247).

(2)Letter dated 5 September 1990 from the permanent representative of Iraq to the united nations addressed to the president of security council,www.un.org.

4. أكد أن العراق لم يطبق قرار"661"المرسلة على وجه التحديد للأغراض الطبية، ولكنه يوصي في هذا الصدد بتصدير الإمدادات الطبية تحت الإشراف الدقيق لحكومة الدولة المصدرة أو بواسطة الوكالات الإنسانية المناسبة[1].

وبسبب أعمال القوات العراقية العدائية تجاه أعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدي الكويت، اجتمع مجلس الأمن وأصدر قرار رقم"667"الصادر في 16 سبتمبر 1990م، والذي أدان احتجاز العراق للرعايا الأجانب كرهائن[2] وشمل القرار:

1. قرار العراق بإصدار الأمر بإغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت، وسحب حصانة وامتيازات تلك البعثات وأفرادها أمر مخالف لقرارات مجلس الأمن.
2. قيام العراق بارتكاب انتهاكات ضد أعضاء البعثة الدبلوماسية فى الكويت، و اختطاف موظفين يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ورعايا أجانب متواجدين في تلك البعثات.
3. العراق مسؤولة مسؤولية كاملة عن أي عنف استخدم ضد الرعايا الأجانب أو أية بعثة دبلوماسية أو قنصلية في الكويت أو أفرادها.
4. أدان المجلس بشدة الأعمال العدوانية التى ارتكبها العراق ضد أعضاء البعثة الدبلوماسية وموظفيها في الكويت؛ لذلك طالب بالإفراج الفوري عن هؤلاء الرعايا الأجانب.
5. طالب العراق بحماية وسلامة أولئك الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين وأعضاء البعثة الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وفي العراق[3].

وفي 25 سبتمبر 1990م، أصدر مجلس الأمن قرار رقم"670"؛ والذي تضمن فرض الحصار الجوي على العراق، والسماح باحتجاز السفن العراقية التى تنتهك الحظر؛ لذلك احتوي القرار على:

1. أدان المجلس معاملة القوات العراقية للمواطنين الكويتيين، وعملية إرغامهم على مغادرة بلادهم، وسوء معاملة الأشخاص والممتلكات في الكويت، مما يعد انتهاكا للقانون الدولي.
2. لاحظ المجلس هروب العراق من تطبيق القرارات "660-661-662-664-665-667" عدم امتثالها يمنح المجلس تطبيق إجراءات خطيرة أخرى.
3. منع جميع الدول من استخدام طائراتها أن تهبط في العراق أو الكويت، قبل إجراء عمليات التفتيش؛ ضمانا لعدم وجود أية شحنة على متنها تمثل انتهاكا للقرار 661.

---

(1)United Nations Security Council RES"666"of 31 September 1990,www.un.org.
(2)Letter dated 15 September 1990 from the permanent representative of Iraq to the united nations addressed to the president of security council ,www.un.org.
(3)United Nations Security Council RES"667" of 16 September 1990,www.un.org.

4. طالب من جميع الدول أن تقوم باحتجاز أية سفينة عراقية، وغير ذلك يعد انتهاكاً للقرار"661"أو يمنع مثل هذه السفن من دخول موانئها، إلا في الأحوال التى يعترف في إطار القانون الدولي لاعتبارها ضرورية لحماية حياة البشر[1].

كما طالب القرار"674"الصادر في 29 أكتوبر 1990م، بإدانة ممارسات سلطات الاحتلال مسؤولاً العراقي في الكويت ويعتبر العراق مسئولا عن أية خسائر وأضرار تلحق بممتلكات الدول أو الشركات أو الأفراد بسبب الاحتلال غير الشرعي للكويت من جانب العراق، وقرر ما يلي:

1. أكد على الانسحاب الفوري غير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت، واستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها، ويدين المجلس الأعمال التى تقوم بها السلطات العراقية من إساءة معاملة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، واضطهادهم مثل إعدام السجلات السكانية الكويتية، وإرغام الكويتيين على الرحيل، ونقل السكان إليها والقيام بشكل غير مشروع بتدمير الممتلكات العامة والخاصة في الكويت، والاستيلاء عليها بما فيها لوازم ومعدات المستشفيات يعتبر انتهاكا لقرارات المجلس.
2. قلق المجلس إزاء التكاليف الاقتصادية، وإزاء الخسائر والمعاناة التي تشمل الأفراد في الكويت والعراق نتيجة العدوان العراقي على الكويت.
3. طالب العراق فوراً بتوفير الحماية لسلامة موظفي البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومقارها الكويت، وعدم اتخاذ أي إجراء من شأنه عرقلة عمل البعثات الدبلوماسية.
4. إلغاء أمر إغلاق البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت وسحب حصانة موظفيها.
5. طالب العراق بأن يكفل فور توفير الأغذية والمياه والخدمات الأساسية اللازمة لحماية البعثات الدبلوماسية في الكويت[2].

وبسبب قيام الحكومة العراقية بتغيير البنية والخارطة السكانية في الكويت، أصدر مجلس الأمن قرار رقم"677"في 28 نوفمبر 1990م، وقرر:

1. كرر مجلس الأمن قلقه للمعاناة التي لحقت بالأفراد في الكويت من جرّاء غزو واحتلال العراق للكويت.
2. أدان محاولات العراق تغيير التكوين الديمغرافي السكانى في الكويت، وإعدام السجلات المدنية التى تحتفظ بها الحكومة الكويتية.

(1)United Nations Security Council RES"670" of 25 September 1990,www.un.org.
(2) United Nations Security Council RES"674" of 29 September 1990,www.un.org.

3. طالب الأمين العام بأن يودع نسخة من سجل سكان الكويت تكون قد صادقت عليها الحكومة الكويتية قبل 1 أغسطس 1990م [1].

وأمام تطور الأحداث ورفض العراق الانسحاب من الأراضي الكويتية وفشل جميع المحاولات المبذولة من جانب الولايات المتحدة لحمل العراق على سحب قواته من الكويت، دعت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن؛ إلى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة مشروع قرار باستخدام القوة ضد العراق؛ لإنهاء احتلاله لدولة الكويت، وتحديد الفترة الزمنية للعراق قبل استخدام القوة [2].

وعب صدور قرار "678"في 29 نوفمبر 1990م، ليضع الأساس السياسي لإمكانية استخدام القوة ضد العراق، أن يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في 18 يناير 1991م أو قبله القرارات السابقة تنفيذاً كاملاً، فهو الذي أضفي الشرعية الدولية على العمليات العسكرية ضد العراق[3] ويتضمن القرار:

1. طالب بأن ينفذ العراق قرار "660"تنفيذا كاملا، وجميع القرارات ذات الصلة.
2. يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت ما لم ينفذ العراق في 15 يناير 1991م، أو قبله القرارات السابقة تنفيذا كاملاً، كما هو موضح في القرارات الأخرى بأن يستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار "660" وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابها في المنطقة.
3. طالب جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب.
4. طالب الدول المعنية أن توالي إبلاغ المجلس تباعا بالتقدم المحرر فيما يتخذ من إجراءات.
5. قرر المجلس إبقاء المسألة قيد الاستشارة إلى إنهاء الاحتلال العراقي للكويت[4].

وكان سكرتير عام الأمم المتحدة قد أخبر العراق أن التدخل العسكري سيكون مشروعاً إذا تمسك العراق بموقفه، وأعلن السكرتير العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار عقب التصويت على قرار مجلس الأمن أن القرار الذي صدر من المجلس له خطورته وأهميته، وأنه أتاح الفرصة لمدة 45 يوما لبذل جهود صادقة للتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، والتى تؤدي إلى سلام أشمل وأوسع ويحقق ضمان سيادة القانون واحترامه؛ لذلك فإن من الضروري أن توضح

(1)United Nations Security Council RES"677" of 28 November 1990,www.un.org.
(2)United Nations Security Council ERS"678" of 29 November 1990,www.un.org.
(3)United Nations Security Council RES"678" of 29 November 1990,www.un.org.
(4)RES "678" of 29 November 1990 ,www.un.org.

ضرورة بذل جهد دبلوماسي بتصميم ويهدف إنهاء تلك الأزمة بالأسلوب السلمي، وأن الجهد الجماعي يقضي بتصحيح الخطأ الدولي الذي حدث، وإقامة سلام قائم على العدل[1].

وأضاف السكرتير العام إنه إدراكاً منه للمسؤوليات المخولة له، فإنه يعَبّر عن أمله في تلك اللحظة أن يكون من الممكن الاستفادة من هذه المسؤوليات والصلاحيات لتحقيق أهداف بناءة، وأوضح أن البيان الذي كان قد أصدره وزراء خارجية الدول الأعضاء فى مجلس الأمن في 25 سبتمبر 1990م كان محاولة من الأمم المتحدة لإيجاد حل بأسلوب مشرف لهذه المشكلة لذلك فإن الحل الذي يحترم المصالح المشروعة لكل الأطراف، ولم يصدر مثل ذلك القرار لمجرد التخويف، لأن المجلس كان قد هيأ منذ البداية مدة معينة للخيار العسكري منها:

1. إحياء لجنة أركان الحرب العسكرية التابعة للمجلس.
2. تخويل الكويت حق الدفاع الفردي والجماعي.
3. استعانة مجلس الأمن مع الدول التي تتعاون مع حكومة الكويت الشرعية، والتي تنشئ قوات برية في المنطقة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن[2].

وبشأن إحياء أركان الحرب العسكرية التابعة للأمم المتحدة، جاءت المبادرة من موسكو التي طالبت بإحياء عمل تلك اللجنة واللجان الأخرى، وهي لجنة نزع السلاح ولجنة الخبراء، ولجنة قبول الأعضاء الجدد، ولجنة الإجراءات الجماعية وتتألف اللجنة من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وحددت المادة 47 من ميثاق الأمم المتحدة مهام اللجنة في تقديم النصح ومساعدة المجلس في كل المسائل التي تتعلق بالنقاط التالية[3]:

1. المتطلبات العسكرية والتدبير المطلوبة للحفاظ على السلام والأمن.
2. انتشار وقيادة القوات التى يتم وضعها تحت تصرف مجلس الأمن.
3. وضع القواعد وتنظيم التسليح بما في ذلك نزع السلاح، وتكون تلك اللجنة مسؤولة أيضا أمام مجلس الأمن للتوجه الاستراتيجي لأية قوات مسلحة تكون تحت تصرفه[4].

---

(1) عبد الفتاح، الإدارة القانونية الدولية للأزمة في الخليج، السياسة الدولية، (ع102 /87).

(2) عبد الفتاح، الإدارة القانونية الدولية للأزمة في الخليج، السياسة الدولية، (ع 102 /88).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص319–320).

(4) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت ؛الغزو العراقي للكويت، (ص485–486).

2.1.2 ثانيا: حجم التأييد الدولي للقرارات مجلس الأمن.

قسمت القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي من خلال مدى تأييد الدول الأعضاء لتلك القرارات إلى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: القرارات التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن وحظيت بإجماع كامل دون أية تحفظات وشملت قرارات"660-662-664-667-677"[1].

المجموعة الثانية: القرارات التي تحفظت عليها بعض الدول، وامتنعت بعض الدول عن التصويت عليها وشملت القرارات"661-665-666-674"بينما صوت كل من الاتحاد السوفيتي والصين لصالح قرار 661، كما تضمنت تلك القرارات فرض العقوبات الاقتصادية على العراق، وجاء امتناع كوبا واليمن عن التصويت؛ بسبب أنها تمت بصورة عاجلة، دون منح عملية البحث للأزمة أية فرصة كافية[2].

المجموعة الثالثة: القرارات التي اعترضت عليها بعض الدول، وصوتت أخرى ضدها، مثل قرار "665"الذى صوتت ضده كلُ من اليمن وكوبا[3].

قرار "670"صوتت ضده كوبا[4].

قرار "678"صوتت ضده كلا من كوبا واليمن والصين وجاء امتناع الأخيرة عن التصويت بسبب:

1. أن القرار يسهم في تصعيد الأزمة في اتجاه التعقيد وليس الحل المناسب للأزمة العراقية الكويتية.
2. أن القرار صدر فقط من وجهة نظر الدول الرافضة للاحتلال العراقي للكويت وليس نابع من مجلس الأمن كهيئة دولية[5].

(1)United Nations Security Council ,Resolutions "660,662 ,664 ,667, 677, www.un.org.
(2)United Nations Security Council ,Resolutions ,661 ,665 ,666 ,674 ,www.un.org.
(3)Resolution "665" of 24 August 1990,www.un.org.
(4)Resolution "670"of 25 September 1990 ,www.un .org.
(5)Resolution "678" of 29 November 1990,www.un.org.

2.1.3 ثالثا: قرارات مجلس الأمن الصادرة لعام 1991م بشأن الأزمة العراقية الكويتية:

وعقب اندلاع الحرب البرية ضد العراق في 17-18 يناير 1991 م، وعجز السلطات العراقية عن الصمود أمام هجمات قوات التحالف، طلب الرئيس الأمريكي جورج بوش من وزير خارجيته جيمس بيكر أن يطلب عقد اجتماع لمجلس الأمن لوضع الترتيبات اللازمة لإنهاء الحرب[1].

استمرت المشاورات بين رئيس مجلس الأمن وأعضاء المجلس كافة وعقد المجلس اجتماعا مغلقا، وأعلن مندوب العراق عبد الأمير الأنباري "أن الحكومة العراقية تؤكد قبولها والامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن رقم 660، وتوافق على الامتثال للقرار 662 الذي ينص على إلغاء ضم الكويت، وكذلك القرار 674، الذي يقرر حق المطالبة بالتعويضات بشروط وقف إطلاق النار"[2].

ونتيجة لذلك أصدر مجلس الأمن قرار "686" في مارس 1991 م، قراراً بأغلبية ساحقة حدد فيها شروط وقف إنهاء حرب تحرير الكويت التي يتعين على العراق قبولها بما يفتح الطريق أمام استعادة الأمن في المنطقة وإعادة تعمير الكويت، وقد اعترفت 11 دولة لصالح القرار وجاء فيه:

1. أكد على قرار "661"بشأن تقديم المساعدات الإنسانية إلى الحكومة الكويتية كالمواد الغذائية والأدوية الطبية.
2. أيد جهود العراق المبذولة للامتثال لتطبيق القرارات السابقة إضافة إلى نيته في إطلاق سراح أسرى الحرب على الفور، لكّن مجلس الأمن يأخذ في اعتباره ضرورة التأكد من النوايا السلمية للعراق، وضرورة التأكد من تحقيق الهدف الوارد في القرار"678" بشأن استعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة.
3. أكد على استمرار النفاذ التام لقوة وأثر القرارات الاثني عشر السابقة.
4. طالب بتنفيذ العراق قبوله كافة القرارات الاثني عشر السابقة، وأن يعمل العراق بصفة خاصة لتطبيق:

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص316).

(2) المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي للكويت أحداث ووثائق، (ص 77).

أ. القيام على الفور بإلغاء إجراءاته التي تزعم ضم الكويت.

ب. أن يقبل من حيث المبدأ مسؤوليته عن أية خسارة أو ضرر أو أضرار ناجمة فيما يتصل بالكويت ودول ثالثة ورعاياها وشركاتها ؛نتيجة الغزو العراقي للكويت واحتلاله غير الشرعي لها.

ج. أن يقوم على الفور تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو جمعيات الصليب الأحمر أو جمعيات الهلال الأحمر بإطلاق سراح جميع الكويتيين ورعايا بلدان ثالثة الذين احتجزهم العراق، وأن يعيد أية جثث للموتى من الكويتيين والموتى من رعايا بلدان ثالثة التي احتجزها على ذلك النحو.

د. أن يبدأ على الفور في إعادتها فى أقصر فترة ممكنة[1].

5. طالب العراق أن يقوم بالتالي:

أ. وقَف الأعمال العدوانية والاستفزازية التى تقوم بها قواته ضد جميع الدول الأعضاء، وأطراف أخرى، بما في ذلك هجمات الصواريخ وتحليقات الطائرات المقاتلة.

ب. أن يسمي قادة عسكريين لكي يجتمعوا مع نظرائهم من قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت، امتثالا للقرار"678" لعام 1990م، لعمل ترتيبات من أجل الجوانب العسكرية لوقف الأعمال العدوانية في أقصر وقت ممكن.

ج. أن يقوم بعمل ترتيبات من أجل الوصول الفوري إلى جميع أسرى الحرب وإطلاق سراحهم تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإعادة أية جثث للموتى من أفراد قوات الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالا للقرار"678".

د. وأن يقدم جميع المعلومات والمساعدة فيما يتصل بتحديد مواقع الألغام العراقية، وشراك القنابل المخبأة وغيرها من المتفجرات، فضلا عن أية أسلحة ومواد كيماوية وبيولوجية – في الخليج– وفي المناطق التي توجد فيها بصفة مؤقتة قوات الدول الأعضاء المتعاونة امتثالا للقرار 678.

6. يسلم بأن أحكام الفقرة 2 من القرار "678" ستظل سارية المفعول خلال الفترة المطلوبة لامتثال العراق بالفقرتين 3,2 المذكورتين في هذا القرار.

7. يرحب بقرار الكويت والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت امتثالا بالقرار "678" بتوفير الوصول إلى أسرى الحرب العراقيين وبدء إطلاق سراحهم [2].

---

(1)United Nations Security Council RES"686" of 2 March1991.www.un.org.

(2)United Nations Security Council ERS"686 of 2 March 1991 ,www.un.org .

وصدر القرار"687" في 5 أبريل 1991 م، بشأن وقف دائم لإطلاق النار بين الكويت والعراق، فضلا عن ترحيب مجلس الأمن باستعادة الكويت لسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها وعودة حكومتها الشرعية، فقد طالب القرار:

1. أكد على جميع القرارات الثلاثة عشر السابقة.
2. طالب العراق والكويت حرمة الحدود الدولية ووضع الجزر كما هو محدد فى محضر الاتفاق بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية، والاعتراف بالمسائل ذات الصلة، والموقع عليها في عام 1963، والمسجلة كوثيقة في الأمم المتحدة.
3. يدعو الأمين العام لتقديم المساعدة لوضع الترتيبات مع العراق والكويت؛ لرسم الحدود بين العراق والكويت.
4. يطلب من الأمين العام بعد التشاور مع العراق والكويت أن يقدم في مدة ثلاثة أيام إلى مجلس الأمن خطة، والحصول على موافقته لنشر وحدة مراقبين تابعين للأمم المتحدة فوراً لمراقبة خور عبد الله ومنطقة منزوعة السلاح أقيمت بمقتضي هذا بامتداد عشرة كيلو مترات داخل العراق وخمسة كيلو متراً داخل الكويت بدءاً من الحدود المشار إليها في محضر الاتفاق لعام 1963، وذلك لردع أية انتهاكات للحدود من خلال تواجدها بالمنطقة منزوعة السلاح، أيضا مراقبة الطرفين لاحتمال وقوع عمليات عدائية بينهما.
5. وعقب انتشار وحدة مراقبي الأمم المتحدة تكون قد تهيأت الظروف أمام الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت طبقا للقرار"678"لعام 1990، حتى تضع حداً لوجودها العسكري داخل العراق بما يتفق مع القرار"686"لعام 1991.
6. أكد على الحكومة العراقية عدم استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات ووسائل الحرب البكتريولوجية[1].
7. يقرر أنه على العراق أن يقبل بلا شروط تدمير وإزالة أو نزع ضرر إلا تحت إشراف دولي:

أ. كافة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وكل المخزون من العناصر الوسيطة وكل الأنظمة الفرعية ذات الصلة والمكونات وكل منشآت البحوث والتطوير والدعم والتصنيع.

ب. كافة الصواريخ التd يزيد مداها عن 150 كيلومتراً، والأجزاء الرئيسية ذات الصلة ومنشآت الصيانة والإنتاج.

8. من أجل تنفيذ الفقرة 7 يؤكد على:

(1)United Nations Security Council RES"687" of 5 April 1991 ,www.un.org.

أ. أن يرفع العراق إلى الأمين العام في مدة 15 يوماً من صدور هذا القرار إعلاناً بمواقع وكميات وأنواع جميع الأشياء المحددة في الفقرة "7" وأن يوافق على التفتيش المفاجئ للمواقع العراقية.

ب. أن يضع الأمين العام بالتشاور مع الحكومات الملائمة ومع مدير عام منظمة الصحة العالمية إذا لزم الأمر وفى مدة 45 يوما من إصدار هذا القرار خطة لرفعها إلى المجلس لإقرارها تنص على إتمام[1]:

أولاً: إنشاء لجنة خاصة تقوم فوراً بالتفتيش على الطبيعة على إمكانات العراق البيولوجية والكيماوية والصاروخية على أساس ما يبلّغ عنه العراق، وتحديد أي مواقع إضافية بواسطة اللجنة نفسها.

ثانيا: يسلم العراق اللجنة الخاصة من أجل التدمير أو الإزالة أو نزع الضرر مع تدمير العراق جميع إمكاناته الصاروخية، بما فيها منصّات إطلاق تحت إشراف اللجنة الدولية[2].

9. يوافق العراق بلا شروط على ألا يطور أسلحة نووية أو مواد صالحة للاستخدام في الأسلحة النووية أو أية أنظمة فرعية أو مكونات، أو منشآت بحوث، أو تطوير أو دعم أو تصنيع، وأن يضع جميع أسلحته النووية تحت السيطرة الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغرض التحفظ عليها والتخلص منها.
10. طالب من الأمين العام إبلاغ مجلس الأمن بالخطوات المتخذة لتسهيل إعادة الممتلكات الكويتية كافة، التي استولى عليها العراق، بما في ذلك قائمة بأي ممتلكات تزعم الكويت أنها لم تتم إعادتها أو لم تعد سليمة.
11. أكد من جديد دون الاخلال بديون والتزامات العراق الناشئة قبل الثاني من أغسطس أن العراق مسؤولة طبقا للقانون الدولي عن أية خسائر أو ضرر مباشرين، بما في ذلك الضرر البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، أو الإضرار بحكومات أو رعايا مؤسسات أجنبية كنتيجة للغزو والاحتلال.
12. قرر أن بيانات الحكومة العراقية كافة الصادرة منذ الثاني من أغسطس 1990 م باطلة.
13. قرر إنشاء صندوق لدفع التعويضات عن الدعاوى[3].

(1)United Nations Security Council RES"687" of 5 April 1991 ,www.un.org.
(2)United Nations Security Council "687" of 5 April 1991,ww w.un.org.
(3)United Nations Security Council "687"1991 ,www.un.org.

يتضح مما سبق :أن مجلس الأمن عمل بنشاط متزايد خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت واتخذ العديد من القرارات الصارمة في حق العراق أولاً وأخيراً والتي نصّت صراحة على تجريد العراق من كافة الأسلحة سواء تصنيعها أو العمل على البحث من أجلها وهي بذلك جعلتها دولة فقط تنتظر المساعدات الدولية، تلك القرارات جعلت العراق عبارة عن لقمة سائغة للغزاm أو بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية لوضع يديها على مقدرات العراق الطبيعية وثرواتها النفطية.

عمل مجلس الأمن بالاسم فقط، أما المنفذ الحقيقيd لتلك القرارات كانت الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما سعت لتنفيذ ذلك بالضغط على جميع الدول سواء العربية، أو الغربية لكي تسقط صدام حسين من الحكم، والسيطرة على العراق، وتدمير قدراتها في شتي المجالات.

2.2 المبحث الثاني

مواقف الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي من الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991)

أضر الاحتلال العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990 م، شبكة المصالح الدولية ضرراً بالغاً خاصة مصالح الدول العظمى في الشرق الأوسط، فقد سيطر النظام العراقي على العشرين بالمائة من البترول الموجود في الكويت؛ ولاحتواء ذلك سارعت الدول الأعضاء الخمس في مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت باستخدام الوسائل كافة.

2.2.1 أولاً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

اكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية خاصة في الاستراتيجية الأمريكية وتلك الأهمية تنبثق من عاملين رئيسيين أولهما :احتواء منطقة الخليج على نسبة هائلة من المخزون النفطي العالمي، وهذه الثروة النفطية الهائلة لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الاستغناء عنها في مجالات حياتها المستقبلية، والعامل الآخر الموقع الجغرافي المتميز لتلك المنطقة بالإضافة إلى وجود مضائق مائية مهمة على المستوي الاستراتيجي للمنطقة.

2.2.1.1 إدارة الولايات المتحدة لأزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت:

عقب حدوث الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1990 م، أدان الرئيس الأمريكي جورج بوش على الفور ذلك الاحتلال، ودعا إلى سحب القوات العراقية من الكويت دون شروط، وأكد أنه لا يوجد مكان لذلك الاحتلال، وقررت الحكومة الأمريكية تجميد الودائع العراقية والكويتية كافة، التي توجد تحت إشراف الولايات المتحدة بهدف حمايتها، وتجميد الممتلكات العراقية، ومنع أية صادرات أو واردات من وإلى العراق، ودعت في البيان إلى التزام دول العالم كافة بتلك الإجراءات[1].

توجهت الجهود الأمريكية للمشاركة مع الاتحاد السوفيتي في 3 أغسطس 1990 م، حيث أصدرت الدولتين بياناً مشتركاً بشأن الاحتلال العراقي على الكويت دعت فيه إلى:

1. إدانة العدوان العراقي غير الشرعي على الكويت، وضرورة الانسحاب الفوري من الكويت.

---

(1) عودة، حرب الخليج من المسؤل، (ص 17-18)؛ Hassan , the invasion of Kuwait ,(P41).، وبول، أزمة الخليج؛ حرب العالمين الأولي حرب ضد بلد عربي مسلم من العالم الثالث، (ص125).

2. ضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم"660"حيث أن ممارسات العراق تتناقض تماماً مع، مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ورداً على هذا الانتهاك الصارخ لمبادئ القانون الدولي، قرر الاتحاد السوفيتي تجميد الأرصدة العراقية والكويتية.
3. ناشدت الدولتان الجماعة الدولية وأدانت العدوان العراقي على الكويت، ونادت بإيقاف إمدادات الأسلحة إلى العراق[1].

وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن أي تحرك عراقي في اتجاه المملكة العربية السعودية أو أية دولة خليجية أخرى لن يكون مقبولاً، كما أعلن أن الحكومة السعودية قد طلبت مساعدات، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بأمنها وسلامتها، وعلى الفور أوفد ريتشارد تشينى"Richard Chiny"*وكولين باول"Collin Pawail"*وقدم تشيني للأمير بندر بن سلطان صوراً من الأقمار الصناعية تفيد بتحركات القوات العراقية ووصولها إلى الحدود السعودية بحوالي 70,000 عسكري، إضافة إلى وجود سبع قاذفات صواريخ من أرض – أرض موجهين صوب المملكة العربية السعودية، فوافقت الحكومة السعودية على تواجد القوات الأمريكية بداخل أراضيها، وعلى الفور أمر الرئيس الأمريكي جورج بوش الطائرات الحربية والقوات الأمريكية التوجه إلى المملكة العربية السعودية لمساعدتها في الدفاع ضد أي هجوم عراقي محتمل على أراضيها[2].

ورغم إعلان الحكومية العراقية بدء الانسحاب من الكويت بعد اتفاق القيادة العراقية مع حكومة الكويت الحرة المؤقتة في 3 أغسطس 1990 م، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أنه

---

(1) الدباغ، الخداع في حرب الخليج، (ص27–28)؛ الشقاقي، المواجهة في الخليج خيارات الحرب وآثارها، قراءات سياسية، (ع1 /16).

* ولد عام 1941، ومن المناصب التي تولاها كبير الموظفين بالبيت الأبيض في عهد الرئيس جيرالد فورد بين عامى 1975–1977، وعقب انتهاء فترة جيرالد، وانتخب تشينى عضواً في مجلس النواب بالكونجرس الأمريكي 1979م، ثم أعيد انتخابه لخمس دورات متتالية، حتى استقال في عام 1989، وتولي رئيس وزارة الدفاع في عهد جورج بوش الأب، يضاف إلى ذلك عمله في القطاع الخاص حيث تولي منصب مدير لشركة هاليبرتون للنفط (www.Moqatel.com)

* رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأمريكية، يلقب أحيانا بأيزنهاور الأسود، ولد في هارليم، حائز على شهادة جدارة من جامعة جورج واشنطن، وله رأياً أن ليس هناك استخداما شرعيا للقوة العسكرية دون هدف سياسي(زهر الدين، موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، (ص186–187).

(2) ودوورد، القادة أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، (ص 173)؛ Carlisle and Bowman ,Iraq war,(p31), Pumey ,Airporter Advantage Planning the Gulf war Air compaing 1989-1991,(P11).

ليس لديه أي دليل يثبت أن القوات العراقية تنسحب من الكويت، كما عارضت الحكومة الأمريكية قرار ضم العراق لدولة الكويت في 8 أغسطس 1990 م، وعلى أثر ذلك وصفت أهداف السياسة الأمريكية تجاه أزمة الخليج:

1. الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت.
2. عودة الحكومة الشرعية إلى الكويت.
3. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج.
4. حماية أرواح الأمريكيين في العراق والكويت[1].

قلقت الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تواجد 2000 مواطن أمريكي في العراق والكويت وجاءت ردة فعلها على ذلك أن قامت الولايات المتحدة في 10 أغسطس 1990 م، بطرد الدبلوماسيين العراقيين من أراضيها وتقييد حركة الدبلوماسيين الآخرين، وقدّر عددهم 19 دبلوماسيا في حدود 40 كيلومتراً حول السفارة العراقية في واشنطن، وبدأت بعدها الولايات المتحدة تعد للتعبئة العامة؛ لتسير قواتها إلى منطقة الخليج [2].

وفي الوقت الذي بدأت فيه القيادة العراقية تحييد الجبهة الإيرانية وبموافقة الأولى على اتفاقية الجزائر 1975 م، وبدأت القوات العراقية بالانسحاب من إيران، أصدر الرئيس الأمريكي قراراً باعتراض الصادرات البترول العراقي وجميع الواردات إلى العراق، باستثناء شحنات من المواد الغذائية، كما طلب أيضا من المملكة الأردنية الهاشمية إغلاق ميناء العقبة الأردني في وجه البضائع العراقية، وكان الأردن قد أعلن التزامه بالأمر[3].

وجّه صدام حسين تحذيراً للقيادة الأمريكية لتواجد قواتها في منطقة الخليج، من وقوع كارثة عالمية إذا لجأت تلك القوات لشن هجوم عسكري على العراق، ودعا الرئيس الأمريكي إلى السعي من أجل الحلول السلمية لأزمة الخليج، ونتيجة لذلك أعلن البيت الأبيض أن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للاستجابة لدعوة العراق ببدء مفاوضات، بشرط أن يلتزم العراق بقرار مجلس الأمن، الذي تضمن الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت، لكن الحكومة

---

(1) غريش، فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، (ص225).

(2) وودورد، القادة، (ج 186/2)؛ وبول، أزمة الخليج ؛حرب ضد بلد عربي مسلم من العالم الثالث، (ص127).

(3) لوران، لمفكرة الخفية، (ص103)؛ سميث، حرب جورج بوش، (ص85).

العراقية رفضت الامتثال لقرار مجلس الأمن "660"[1]؛ الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي جورج بوش يوجّه رسالة إلى قواته المتواجدة في منطقة الخليج، شدد فيها على:

1. انسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط.
2. الدفاع عن وتأمين على السعودية ودول الخليج على المدى الطويل.
3. تدمير قدرة العراق باتجاه تطوير ونشر أسلحة كيماوية أو نووية [2].

وقررت الولايات المتحدة الأمريكية الاشتراك مع الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن لتقديم المساعدات للدول التي تضررت اقتصاديا من فرض الحظر الاقتصادي على العراق، فقد قامت اللجنة الأمريكية المختصة بدراسة تلك المساعدات وقدرتها 10 مليارات دولار، بإعفاء مصر من ديونها العسكرية المستحقة عليها مبلغ 7 مليار دولار ومنح مصر مبلغ 163 مليون دولار كمساعدات عاجلة[3].

على الصعيد العسكري: بدأت القوات الأمريكية تدريباتها في منطقة الخليج، وأكدت وزارة الدفاع أن تكاليف عملية الانتشار في الخليج تقدر بـ15 مليار دولار، كما أعلن الرئيس جورج بشأن أزمة الخليج، أنها تقدم فرصة نادرة من التعاون، وتحاول إقامة نظام عالمي جديد متحرر من تهديد الإرهاب وأكثر قوة إلى تحقيق العدالة والسلام، ونشرت هيئة أركان القوات الأمريكية في منطقة الخليج 22 سفينة أمريكية، منها 9 سفن منهم حاملة للقوات المقاتلة، و 6 سفن أخرى حاملة عشرات الآلاف من الأطنان والمعدات العسكرية شملت طائرات هيلوكبتر ودبابات وحوالي 70 ألف من القوات البرية، وصواريخ باتريوت المضادة للصواريخ، والصواريخ متعددة الرؤوس، كما قامت القوات الأمريكية المتواجدة في الخليج بالإعداد لزرع الألغام قرب من الحدود الكويتية السعودية[4].

ونتيجة لتزايد أعداد القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق، أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن عدد القوات العراقية في دولة الكويت قد بلغ 430 ألف جندي، بالإضافة إلى 3500 دبابة و 2200 ناقلة جنود مدرعة و 1700 قطعة مدفعية؛ الأمر الذى جعل برينيت

---

(1) Washington ,War in the Persian Gulf ,(P4).

(2) وودورد، القادة، (ج189/2)؛ سميث، حرب جورج بوش، (ص88).

(3) مطر، موسوعة حرب الخليج، (39ص)؛ أبو عرقوب، استراتيجية الحرب النفسية الأمريكية في أزمة الخليج، الجامعة الإسلامية، (مج5 / 205).

(4) لوران، المفكرة الخفية، (ص112).

سكوكروفت* بأن الجهود العراقية لتدمير الكويت كدولة تؤثر على الجدول الزمني الخاص بالجهود الدولية من أجل أزمة الخليج، دون اللجوء إلى القوة العسكرية[1].

واستمراراً لعملية الحشد، أعلنت وزارة الدفاع البريطانية أن اللواء السابع المدرع البريطاني وجّه إلى المملكة العربية السعودية ضم 120 دبابة تشالنجر مدرعة و9 الآف عن القوات البريطانية، وعلى أثر ذلك زادت القوات الأمريكية من قواتها فى وأرسلت حوالي 200 من الدبابات الهجومية من طراز 111 [2].

وصرح تشيني في 22 أكتوبر 1990 م، أن بلاده لم تعد في حاجة للتحرك عسكريا ضد العراق، وأعرب عن أمله أن يستجيب العراق للنداءات الدولية وينسحب من الكويت، وعلى إثر ذلك عقد وزير الدفاع الأمريكي اجتماعاً مغلقاً مع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب بالكونجرس، وتم من خلاله توضيح الوضع في الخليج، وأكد تشيني أن أسلوب توزيع القوات العراقية في الكويت وجنوب العراق والتحصينات التي تقيمها القوات العراقية تشير إلى أن تلك القوات تريد البقاء في الكويت لمدة أطول[3]؛ الأمر الذي جعل نورمان شوارتزكوف* يعلن أن قواته قادرة على القضاء على العراق ألا أن الإقدام على مثل ذلك العمل لن يكون في صالح توازن القوى على المدى الطويل وأنه بعد انسحاب العراق وهزيمته، لابد من تشكيل قوة لحفظ السلام، وعلى المدى الطويل، قوة إقليمية لا تشارك فيها القوات الأمريكية إلا إذا طُلب من الولايات المتحدة ذلك، وأن الرئيس الأمريكي قرر إرسال مزيد من القوات البرية والبحرية إلى منطقة الخليج؛ وذلك بهدف توفير خيار عسكري هجومي، واستخدامه عند اللزوم[4].

---

* ولد عام 1925، حاصل على درجة البكالويوريس في العلوم الأكاديمية العسكرية، ودرجة الماجستير فى العلاقات الدولية ومن المناصب التى تولاها عام 1974 ملازم ثان طيار فى القوات المسلحة الأمريكية، وتم ترشيحه عام 1975 في منصب مستشار الأمن القومى، كما خدم سكوكروفت كمستشار لإدارة الرئيس كارتر فى شؤون الحد من التسليح إلى عام 1981، عينه الرئيس رونالد ريجان 1983م رئيسا للجنة مكونة من 11 رجلا للأشراف على القوات الإستراتيجية وهى اللجنة التى عرفت باسم لجنة سكوكروفت ومهمتها دراسة وضع حد للجدال الدائر حول صاروخ MX(www.moqatel.com)

(1) وود وورد، القادة، (ج2/222).

(2) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو؛ الغزو العراقي للكويت ندوة بحثية، (ص484).

(3) صدقي، التوجهات العامة لردود الفعل الدولية، السياسية الدولية، (ع97/102).

* رئيس القيادة المركزية وكافة القوات الأمريكية فى الشرق الأوسط، ومن ألقابه الغاضب، العاصف، الكهل، نورمان السيجار(زهر الدين، موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، (ج 2/ 187).

(4) لوران، المفكرة الخفية، (ص105)؛ سالنيجر، حرب الخليج، (ص190).

ونتيجة اقتراب بدء العمليات العسكرية في منطقة الخليج، توجّه الرئيس الأمريكي جورج بوش لزيارة القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية، وصرح أن الاحتلال العراقي لدولة الكويت خلق موقفاً عالمياً خطيراً، وأكد أن هذه القوات لن تغادر منطقة الخليج إلى أن تنسحب قوات العراق من دولة الكويت، وأن القوات الأمريكية هدفها منع العراق من خنق الاقتصاد العالمي والسيطرة على شريان حياته المتمثل في البترول، ووجه تحذيراً للعراق بأن القيادة السياسية للعراق سترتكب خطأً لو تخليت أن ضبط النفس والصبر الذي يبديه المجتمع الدولي نوع من نقص العزم والتصميم، وأكد أن الولايات المتحدة عازمة على تخليص الكويت من العراق وإنها رافضة أية محاولة للتودد العراقي[1].

وبعد أن فشلت جميع الجهود السلمية للضغط على العراق بضرورة الانسحاب العراق من دولة الكويت، وجّه الرئيس الأمريكي جورج بوش دعوة إلى طارق عزيز للحضور إلى واشنطن للاجتماع به وبحضور عدد من الوزراء الأمريكيين، وسفراء دول الخليج، وفي المقابل أرسل الرئيس الأمريكي وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر إلى بغداد لإجراء مباحثات مماثلة مع الرئيس العراقي صدام حسين، قبل انتهاء المهلة المحددة من قبل مجلس الأمن، وذلك بهدف تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت، وكانت ردة الفعل العراقية على المبادرة أن أعلنت بغداد رسميا موافقتها على تلك الدعوة، وطالب العراق دعوة أطراف أخرى للحضور كأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، غير أن الحكومة العراقية بدأت تشكك في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية وأكدت أنها لن تترك الكويت، وعلى الجانب الأخر، أكد جيمس بيكر أنه لن تكون هناك مفاوضات، وإنما محاولات لإقناع العراق بتنفيذ الإرادة الدولية، كما اتهمت الحكومة الأمريكية العراق بعرقلة محاولات تحديد موعد لإجراء المباحثات المقترحة في واشنطن وبغداد، وقالت إنها بذلك تضع الحوار الأمريكي العراقي في طريق مسدود[2].

وفي 19 ديسمبر 1990م، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن العد التنازلي لحسم أزمة الكويت قد بدأ، وأن الحرب إذا قامت لن تكون ضد العراق بل من أجل تنفيذ هدف محدد وهو تحرير الكويت وأضاف أنه بعد أن يتم الانسحاب العراقي من الكويت فإن على جميع دول

---

(1) بكري، الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي، السياسة الدولية، (ع103/102)؛ مطر، موسوعة حرب الخليج، (ج41/1).

(2) وودورد، القادة، (ج199/2)؛ نافع، أمريكا وحرب الخليج من أزمة محدودة إلى تورط واسع وطويل، قراءات سياسية، (ع1 / 68).

المنطقة أن تسعي من أجل توفير الاستقرار، وأنه سيكون هناك حاجة لتشكيل قوة دولية لحفظ السلام في الخليج[1].

يتضح مما سبق، عملت الولايات المتحدة الأمريكية عملت بتخطيط مستمر لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت والعمل على تدمير العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً؛ وذلك بتشكيل التحالف الدولي ضد العراق للحفاظ أولاً على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وثانياً لكي تكسب دوراً مميزاً في منطقة الخليج باعتبارها الدول الحامية للمنطقة ككل، فهي تعمل جاهدة لإبعاد الخطر العراقي عن المملكة العربية السعودية، التي وافقت على وجود القوات الأمريكية داخل أراضيها واعتبرت المملكة أن الولايات المتحدة الأمريكية أكثر خوفاً على مصالح العرب من خوفهم على أنفسهم(!).

2.2.2 ثانياً: موقف الاتحاد السوفيتي

اتخذ موقف الاتحاد السوفيتي دوراً وسيطاً لحل الأزمة بين العراق والكويت وذلك لتجنب المنطقة العربية ويلات الحرب، باستخدام الطرق السلمية؛ بسبب العلاقات القديمة بينه وبين العراق، فالعراق يعد حليفا قوياً بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

2.2.2.1 إدارة الاتحاد السوفيتي لأزمة الاحتلال العراقي لدولة الكويت:

أصدرت الحكومة السوفيتية بيانا في 3 أغسطس 1990م، أكدت فيه أن الانسحاب العراقي غير المشروط من الأراضي الكويتية سيساعد على إزالة الخطر الذي يهدد المنطقة، وأنه لابد أن تسترد الكويت سيادتها واستقلالها ووحدتها الإقليمية، وأعرب البيان عن أسف الاتحاد السوفيتي لموقف القيادة العراقية، لأن أقوال وأفعال تلك القيادة تستفز الدول الأخرى[2].

وقطع الاتحاد السوفيتي جميع الإمدادات العسكرية عن العراق، واشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قرار يدين الاحتلال العراقي لدولة الكويت، والمطالبة بسحب القوات العراقية من الكويت دون إبطاء، وتأييد الاتحاد السوفيتي لقرارات مجلس الأمن رقم"660-661"؛ الأمر الذي جعل الاتحاد السوفيتي يكثف من اتصالاته، فبعث إلى غافل جاسم حسين "السفير

---

(1) غريش، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، (ص225-226)؛ المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي للكويت، أحداث ووثائق، (ص18).

(2) بيان الحكومة السوفيتية الصادر في 2 أغسطس بشأن الغزو العرقي للكويت، نقلا عن www.moqatel.com

العراقي في موسكو" يطالبه بأن يضغط على حكومته في بغداد، من أجل تنفيذ عملية الانسحاب من دولة الكويت[1].

وأدان الاتحاد السوفيتي ضم العراق لدولة الكويت، وطالب بعمل جماعي تحت إشراف الأمم المتحدة وتنفيذاً لقرارات مجلس الأمن، وأرسل الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف* رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين طالبه فيها بسحب قواته فوراً، دون إبطاء من الكويت، والسماح للرعايا الأجانب المحتجزين في العراق والكويت بمغادرتها تنفيذا لقرارات مجلس الأمن في ذلك الشأن كما بعث غورباتشوف بما يشير إلى استعداد بلاده لتأييد اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز الحظر الاقتصادي المسند من قبل الأمم المتحدة ضد العراق[2].

أكد غورباتشوف أن استخدام القوة لإعادة رسم حدود، وضم بلد ذات سيادة، قد يؤدي إلى سلسلة خطيرة من ردود الفعل الدولية التي تهدد المجتمع الدولي بشكل كامل؛ لأن العدوان على الكويت تم بأسلحة وافق السوفييت على بيعها للعراق؛ لتعزيز قدرته الدفاعية وليس للسيطرة على دول مجاورة [3].

وقد أعرب إدوراد شيفرنادزه*"وزير خارجية الاتحاد السوفيتي" عن اعتقاده أنه أصبح من الصعب التكهن بتطورات الوضع في منطقة الخليج العربي، وأن الانفجار من الأمور الواردة، و جاء ذلك في الوقت الذي أعرب فيه عدد من الخبراء العسكريين والسياسيين في شؤون الشرق الأوسط في الاتحاد السوفيتي عن قلقهم البالغ بصدد الأزمة، خاصة وأن التصور الذي يسود بين كبار الخبراء هو أن النظام العراقي نظام غير خاضع للتنبؤ، أو التوقع، أو الحكم العقلاني[4]، وقد رد شيفرنادزه على طلب جيمس بيكر بشأن إرسال قوات عسكرية إلى منطقة الخليج، أن موسكو كانت لا تعارض استخدام الوسائل العسكرية؛ لتطبيق الحظر الاقتصادي

---

(1) Blair ,At War in the Gulf ,(PP11-12), Armal ,Gulf War,(p3).

* عضو الحزب الشيوعي السوفيتي منذ عام 1952–1955م، درس القانون، وناضل في صفوف الشبيبة الشيوعية إلى أن أصبح عام 1985، سكريتر اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي السوفيتي وتقلد رئاسة أمين الحزب (الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج1/ 81).

(2) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص177)؛ أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص37).

(3) عطوة، الموقف السوفيتي وتأثير الوفاق الجديد، السياسة الدولية، (ع111/102).

*وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، لعام 1985 واستمر في ذلك المنصب حتى عام 1990 واستقال على أثر قيام حرب عاصفة الصحراء ضد العراق، وفي عام 1996 أصبح رئيس جمهورية جورجيا(أبو عيشه، موسوعة القادة السياسيين، (ص168).

(4) كمال، انفجار الخليج، (ص76)؛(p39), Hassan ,the Iraq invasion of Kuwait

الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، إلا أن الحكومة السوفيتية لا تتوفر لديها خطط للاشتراك في عملية عسكرية في منطقة الخليج [1].

وصرح إدوارد شيفرنادزه في 7 سبتمبر 1990 م، أن موسكو تجري اتصالات سرية مع الحكومة العراقية؛ بهدف إطلاق سراح أكثر من مليوني شخص من مختلف بلاد العالم جاءوا للعمل في العراق والكويت كخبراء أو عمال، ثم فجأة تحولوا إلى رهائن وقال في مؤتمر صحفى أن بلاده تلجأ إلى شتي السبل للتوصل إلى حل لهذه المشكلة، ووضّح أن ضمن أولئك الأشخاص حوالي ثمانية الآف سوفيتي في العراق بينهم 180 خبيراً عسكريا[2]، بينما دعت لجنة الشؤون الدولية في البرلمان السوفيتي في 12 سبتمبر 1990 م، إلى سحب الخبراء العسكريين السوفييت من العراق، و أدي ذلك إلى تعرض أرواح المدنيين السوفييت الموجودين في العراق للخطر، كما دعت اللجنة إلى إيقاف العمل بمعاهدة التعاون والصداقة الموقعة عام 1972 بين الاتحاد السوفيتي والعراق [3].

ووضح إدوارد شيفرنادزه في الأول من أكتوبر 1990م، أن موقف الاتحاد السوفيتي حول دور الأمم المتحدة في بناء نظام عالمي جديد يزداد تقاربا، وأشار أن الاتحاد السوفيتي سيشارك في عملية عسكرية تابعة للأمم المتحدة ضد العراق، وأكد على اهتمام بلاده للدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة أركان الحرب، و أكد أن الاتحاد السوفيتي ليس لديها خطط عسكرية وما زالت تؤيد الحل السلمي[4].

وأثناء لقاء القمة في هلسنكي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في 9 سبتمبر 1990 م، يتضح في ختام المباحثات، الاعتراف الأمريكي بعدم التدخل عسكريا والموافقة على اتخاذ إجراءات سوفيتية إضافية مع الجانب العراقي تضمن تنفيذ العراق لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها الحظر الاقتصادي مع اعتراف الدولتين أن قرار"661"الذي يسمح بتصدير مواد غذائية للعراق والكويت في ظل ظروف إنسانية، كما أسفرت القمة عن موافقة

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص278).

(2) غريش، حرب الخليج مفاتيح لحرب معلنة، (ص264).

(3) المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي للكويت أحداث ووثائق، (ص66).

(4) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص 181)؛غريش، أزمة الخليج والبعد الاسلامي الثبات والتحول في السياسة السوفياتية؛ حرب العالمين الأولي حرب ضد بلد عربي –مسلم من العالم الثالث، (ص101).

سوفيتية على بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج مقابل ضمانات أمريكية بعدم استمرار تلك القوات في المنطقة في حالة التوصل إلى حل تلك الأزمة [1].

وعن مباحثات المبعوث السوفيتيي يغفيني بريماكوف "عضو المجلس الرئاسي السوفيتي"مع الرئيس العراقي صدام حسين حول الحل السلمي للأزمة، أوضح الرئيس العراقي للمبعوث السوفيتي استعداده لتقديم الضمانات اللازمة حول عدم وجود نوايا لدى العراق في مهاجمة الأراضي السعودية، أو أية دولة خليجية أخرى، وأبدى موافقته على الالتزام بالأسس الأمنية لصياغة علاقات أمنية متكاملة مع دول المنطقة، وأن يبدي الاتحاد السوفيتي والقوات الدولية الأخرى استعدادهم لبحث قضية الحقوق العراقية التاريخية في الكويت، على أن يمنحوا العراق الفرصة لتقديم الوثائق اللازمة في ذلك الشأن[2].

وأكد أن ذلك يتطلب إلغاء جميع قرارات الحظر الاقتصادي والتجاري والجوي المفروض على العراق، و حاول المبعوث السوفيتي أن يضيف إلى الضمانات التى طلبها الرئيس العراقي صدام حسين مسألة الانسحاب العراقي من الكويت بشكل صريح ومباشر، إلا أن العراق رفض تقديم ذلك، غير أن المبعوث السوفيتي أبلغ الرئيس العراقي صدام حسين أن موسكو لن تفعل شيئا لوقف أي عمل عسكري ضد العراق، وأكد له أن الحل العسكري سوف يعنى حتما الإطاحة بالنظام العراقي، وبشخص رئيس الدولة[3].

وبعد عودة بريماكوف بدأت القيادة السوفيتية مشاورات مع الحكومة الفرنسية، وأعدت موسكو مشروعا يتضمن عدداً من الأفكار حول تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت مع مناقشة الحقوق التاريخية العراقية في الكويت في إطار دولي، وبحضور عدد أخر من الدول وتقدم كل دولة الوثائق والمستندات التاريخية التي تثبت تلك الحقوق[4].

أوضح غورباتشوف في خطابه أمام البرلمان الأسباني في 28 أكتوبر 1990 م، أن موسكو لن تتمشي مع العدوان العراقي، وأنه يجب عدم تفسير سعيها إلى حل سلمي للأزمة أنه ضعف وتهاون في قرارات مجلس الأمن، التي تدعو إلى الانسحاب العراقي الكامل والفوري من الكويت، وأكد أنه لا خلاف مع الحكومة الأمريكية حول كيفية معالجة أزمة الخليج، وأن

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص379-380).

(2) بريماكوف، مهمات في بغداد أو الحرب التي كان يمكن ألا تقع، (ص56).

(3) بريماكوف، مهمات في بغداد أو الحرب التي كان يمكن ألا تقع، (ص57).

(4) الطويلة، أزمة الخليج حرب أم سلام، (ص150)؛ البرازي، حرب الـ43يوما، (ص68-69).

المجتمع الدولي بأسره يجب أن يظل موحداً متماسكاً برفضه لضم العراق الكويت، وأن يعمل بإصرار انطلاقا من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأكد أن الاتحاد السوفيتي يعمل من أجل تحقيق حل سياسي للأزمة وبذل كل ما هو ممكن لاستبعاد الحل العسكري، وأعلن غورباتشوف أن بلاده ستؤيد الحل العسكري إذا رفض العراق الانسحاب من الأراضي الكويتية [1].

وصرح بريماكوف في 6 نوفمبر 1990 م، أن بلاده تؤيد استخدام القوة في منطقة الخليج، كما أشار إلى أن تصريحات الرئيس السوفيتي غورباتشوف في باريس، والتي نُسب قوله أن استخدام القوة لا يمكن قبوله قد أسيئت ترجمتها، وأنه بعد الانسحاب الكامل يجب التوصل إلى اتفاق حول مشكلة الحدود في منطقة الخليج وقضايا الشرق الأوسط[2].

وإثر صدور قرار مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية في منطقة الخليج إذا لم ينسحب العراق من دولة الكويت قبل الخامس عشر من يناير 1991م، أعلن إدوارد شيفرنادزه أن القرار من حيث النية والمضمون بادرة على حسن النوايا من شأنها إتاحة الوقت أمام محاولات الحل السلمي، وأنه يعتبر جميع الوسائل الضرورية الواردة في نص القرار لا يعني بالضرورة استخدام القوة، ولكن القوة العسكرية ستظل هي الملاذ الأخير، كما صرح أن الشئ الوحيد الذي سيجبر الاتحاد السوفيتي على التدخل المباشر هو تهديد حياة وأمن المواطنين السوفييت في العراق[3].

وكان إدوارد شيفرنادزه، قد أعلن أمام مجلس الأمن أنه استنكر واستهجن ادعاءات العراق بأنه احتل الكويت لكي يحرر فلسطين، كما أنه لا يستساغ عقلاً قبول دعوى أنه خلق مشكلة جديدة لإيجاد حل مشكلة قائمة، ولا يمكن احتلال أراضي دولة لتحقيق حرية الآخرين وفي نفس الوقت لا يمكن التخاذل عن إيجاد حل لمشكلة موجودة؛ لأن أزمة جديدة قد نشأت[4].

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص182)؛Blair , At War in the Gulf ,(P12)

(2) كمال، انفجار الخليج، (ص76).

(3) غريش، أزمة الخليج والبعد الإسلامي الثبات في التحول في السياسة السوفيتية؛ حرب العاملين الأولى حرب ضد بلد عربي مسلم من العالم الثالث، (ص118-119).

(4) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص178)؛نافعة، ردود الفعل الدولية؛ الغزو العراقي للكويت، (ص491).

وأعلن غورباتشوف في 21 ديسمبر 1990م، أن الاتحاد السوفيتي مصمم على تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وأعرب عن أمله في رسالة وجهها إلى قمة مجلس التعاون الخليجي في قطر أن تسهم القمة في التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الخليج [1].

وبعد اندلاع العمليات العسكرية في منطقة الخليج، حمّل الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، الرئيس العراقي صدام حسين في بيانه إلى الشعب السوفيتي مسؤولية اندلاع الحرب في الخليج، وقال إن الأعمال العدائية في المنطقة تزايدت؛ بسبب إصرار القيادة العراقية على رفض تنفيذ مطالب المجتمع الدولي بسحب القوات العراقية من الكويت، وأعرب غورباتشوف عن أسفه العميق؛ لعدم التمكن من تجنب النزاع المسلح، على الرغم من أنه بذل جهوداً جادة لتسوية النزاع بالطرق السلمية، وكشف أيضا في بيانه عن تحركات اللحظة الأخيرة التي سبقت اندلاع الحرب، وقال:"أن وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر اتصل هاتفياً في ساعة مبكرة من فجر"الخميس"17 يناير 1991 م، وأخبره أن الهجوم وشيك الوقوع، وأن العراق لا يريد الانسحاب الكامل الكويتي، وأعرب جاينادى بانابيف"نائب الرئيس السوفيتي"عن أسفه لفشل الجهود السياسية، التى بدأت من أجل التوصل لحل أزمة الخليج"[2].

وقدمت الحكومة السوفيتية خطة لإحلال السلام في منطقة الخليج تتضمن:

1. أن توافق العراق على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم"660"، وأن يسحب قواته فوراً من الكويت.
2. يبدأ سحب القوات بعد يوم واحد من وقف إطلاق النار ووقف جميع الأعمال العدائية في الجو والبر والبحر.
3. يتم الانسحاب خلال 21 يوماً، بما في ذلك الانسحاب من مدينة الكويت خلال الأيام الأربعة الأولي.
4. أن يتم إعادة جميع الأسرى خلال 3 أيام من وقف إطلاق النار، ووقف عمليات القتال.
5. يصحب وقف إطلاق النار وسحب القوات وجود مراقبين أو قوات تحفظ السلاح، ويتم اختيارهم عن طريق مجلس الأمن[3].

---

(1) عطوة، الموقف السوفيتي وتأثير الوفاق الجديد، السياسة الدولية، (ع109/102).

(2) بريماكوف، مهمات في بغداد أو الحرب التي كان يمكن ألا تقع، (ص130).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص38-390).

وفي أول رد فعل سوفيتي عن وقف إطلاق النار في حرب الخليج، أعلن أناتولى لوكيانوف" رئيس البرلمان السوفيتي "أن تلك الخطوة تمثل انتصاراً عظيما للرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف وللسياسة الخارجية السوفيتية[1].

على الصعيد الشعبي :أعرب الحزب الشيوعي عن قلقه العميق إزاء التطورات الخطيرة في حرب الخليج مشيراً إلى نزيف الدم المستمر وتدمير البنية فى المنطقة، وأكد الحزب في بيان صدر عن اللجنة المركزية ضرورة التوصل إلى حل سياسي للصراع، إلا أن البيان أكد التزام الحزب بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت، وخاصة القرار رقم"687"، والذى شمل استخدام القوة لتحرير الكويت، إذا لم ينسحب العراق في الموعد الذي حدده مجلس الأمن [2].

يتضح مما سبق: استخدم الاتحاد السوفيتي كامل قواته السياسية لحل اللأزمة العراقية – الكويتية، وفي الوقت نفسه انضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعمل سويا لإنهاء الأزمة في الشرق الأوسط، ووجّهت سياساته إلى التعامل مع العراق وجها لوجه؛ لمنع التصعيد العسكري الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق، وذلك بفرض حظر اقتصادي على مجالات الحياة كافة في العراق يضاف إلى ذلك دوره السياسي لحث الدول الأوروبية لإصدار بيانات خاصة تدين الاحتلال العراقي للكويت.

اتسمت سياسة الاتحاد السوفيتي بين الشدة واللين في التعامل مع الرئيس صدام حسين، وضحت الأولي لضرورة الانسحاب الفوري من الكويت دون أدني شروط بينما الأخيرة كانت السياسة متساهلة مع الجانب العراقي وذلك حفاظاً على علاقاتها القديمة مع العراق، وحفاظاً على مصالحها الاقتصادية.

2.2.3 ثالثاً: الموقف البريطاني

مارست الحكومة البريطانية دوراً سياسيا مهماً، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي؛ لإدانة العدوان العراقي على الكويت، فذلك الاحتلال يضر بمصالحها الاقتصادية في منطقة الخليج بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، وهذا أدى إلى وقوفها

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، (ص125).

(2) غريش، أزمة الخليج والبعد الإسلامي الثبات والتحول في السياسة السوفيتية ؛حرب العاملين الأولى حرب ضد بلد عربي مسلم من العالم الثالث، (ص118-119).

موقفا معاديا بشدة للاحتلال العراقي للكويت وقطعت علاقاتها مع العراق، ووصفتها بالعلاقات العدائية.

2.2.3.1 الإدارة البريطانية لأزمة الاحتلال العراقي الكويت:

عقدت مارجريت تاتشر* اجتماعا طارئا للجنة الدفاع فى مجلس الوزراء البريطاني بعد الاحتلال العراقي للكويت لمناقشة تطورات الأزمة في منطقة الخليج وبحثت مع أعضاء حكومتها الخدمات التي يمكن أن تقدمها الحكومة البريطانية خاصة انضمام القوات البريطانية إلى الحشود العسكرية الأمريكية الموجودة في المملكة العربية السعودية، وأكدت من خلال اجتماعها أنه لن يكون هناك مفاوضات مع الجانب العراقي حول مصير الرعايا الأجانب في الكويت والعراق، وصرحت أيضا أن الرئيس العراقي صدام حسين يحاول الاختفاء وراء نساء الغرب وأطفاله ويستخدمهم دروعاً بشرية، ويستغلهم في التفاوض مع الغرب[1].

كما أكدت الحكومة البريطانية عدم إغلاق سفارتها في الكويت، وذلك من أجل الرعايا البريطانيين، وأعربت تاتشر بهذا الصدد عن اعتقادها أن القوات العسكرية الموجودة في الخليج لها حق شرعي يمكنها من فرض الحصار الاقتصادي الذي نص عليه قرار مجلس الأمن الدولي ووضحت أن مسألة احتجاز العراق للرعايا الغربيين لن يؤثر على اتخاذ أي قرار تراه الدول ضروريا ضد العراق[2]، وأشادت بسرعة استجابة دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إنهاء الأزمة، وقدمت تاتشر توقعها أنه لو لم يتحرك العالم جميعه لوقف هجوم صدام حسين فمن المؤكد أنه كان سيحتل المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى بقية دول الخليج الأخرى التي تمتلك 60%من مخزون البترول في العالم، وأوضحت أنه إذا أصبح أغلب مخزون العالم من البترول فى منطقة الشرق الأوسط في يد دولة واحدة وشخص الرئيس العراقي صدام حسين الذي استخدم القوة والتهديد، فإنه سيستغل جميع العالم لصالحه[3].

---

* نائب وزعيمة بريطانية درست القانون، شغلت منصب وزيرة التربية والعلوم بين عامي 1970–1974م، وانتخبت زعيمة لحزب المحافظين، وتقلدت منصب رئيسة وزراء بريطانيا عام 1979م(الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، (ج667/1).

(1) محافظة، حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين، (ص264)؛ Hassan , the Iraq invasion of Kuwait ,(p49).

(2) عيسي، النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية، (ص216–217).

(3) الصلح، حرب بريطانيا والعراق، (ص 346).

وصرح توم كينج"وزير الدفاع البريطاني" أن سيادة الكويت على أرضه غير قابلة للتفاوض أو المساومة، وأن التفاوض مع العراق حول مستقبل الكويت يتعارض مع ما قررته الأمم المتحدة من عقوبات ومقاطعة على العراق، وأن بريطانيا لا تقبل التفاوض بشأن تلك القرارات التي أجمعت عليها كافة الدول الأعضاء تقريبا، ودون اعتراض دولة واحدة[1].

وصرحت الخارجية البريطانية بشأن البريطانيين المحتجزين في دولة الكويت أن أولئك البريطانيين ممنوعين من التحرك، وقد استنكرت مارجريت تاتشر ذلك العمل، ووصفته أنه "فضيحة" وأعربت عن استيائها لما تفعله القوات العراقية بالرعايا البريطانيين [2]، وحذّرت الصحافة البريطانية المجتمع الدولي من قبول أية مبادرات يتقدم بها الرئيس العراقي صدام حسين بشأن الانسحاب من الكويت؛ لأنه لم ينفذ ذلك، وأكدت الصحف على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن في ذلك الشأن، حيث أن تلك القرارات لا تستهدف إنقاذ صدام حسين أو التخلص منه، وإنما إعادة الأوضاع في الكويت إلى ما كانت عليه قبل الثاني من أغسطس[3].

أكد دوجلاس هيرد"وزير الخارجية البريطاني"في 14 سبتمبر 1990 م، أن احتلال صدام حسين لدولة الكويت جاء بمثابة "إنذار مفاجئ وفوري أقلق العالم كله من حالة التفاؤل والانفعالات العاطفية المبالغ فيها إزاء موجة الإصلاحات الديمقراطية التي اكتسحت أوروبا الشرقية، حيث أن صدام حسين قدم إجابة صارمة لهؤلاء الذين روجوا لعصر جديد تسود فيه المثاليات، وأنه على الرغم من أن العالم يشهد انتهاكات عديدة للشرعية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن عدوان صدام حسين على الكويت قّدم مثالا فريداً في سرعته وشموليته وهو ما يتطلب تحالفا دوليا غير عادي لمواجهته"[4].

أجرت تاتشر مباحثات مع أمير الكويت جابر الأحمد الصباح في 24 أكتوبر 1990م، وأكدت تمسك بريطانيا بموقفها الحازم المطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط، وعودة الحكومة الكويتية الشرعية، وضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التي عبرت عن الشرعية الدولية[5].

---

(1) المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي أحداث ووثائق، (ص73)؛ صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية، (ص 55).

(2) محافظة، حروب الخليج في مذكرات الساسة الغربيين، (ص270).

(3) المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي للكويت أحداث ووثائق، (ص62).

(4) الصلح، حرب بريطانيا والعراق، (ص 357).

(5) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ؛الغزو العراقي للكويت، (ص501)

إزاء تشدد الرئيس العراقي صدام حسين، وعدم استجابته لقرارات مجلس الأمن شددت الحكومة البريطانية موقفها، واستخدمت بعض الإجراءات:

1. إرسال قوات إلى منطقة الخليج يزيد عددها عن 14 ألف جندي، يدعمها لواء مدرع وهى أكبر قوة حربية بعد القوات الأمريكية.
2. إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران؛ حتى لا ينجح صدام حسين في استغلال القطيعة بين إيران وبين أوروبا؛ لتكريس احتلال الكويت، خاصة بعد التنازلات الهائلة التي قدمها صدام حسين لطهران.
3. تعهد الحكومة البريطانية بدفع تعويضات مالية للحكومة الكويتية؛ لأجل إعادة إعمارها[1].

أعلن توم كينج في 29 أكتوبر 1990 م، أنه من اندلاع الحرب ضد العراق؛ بسبب العدوان، ولن تسمح له بالاستمرار، وأكد على عدم بقاء القوات البريطانية في منطقة الخليج بعد انتهاء العمليات العسكرية، وأضاف إذا لم يفهم صدام حسين أنه ارتكب خطأ، فإن الشعب العراقي سيدفع ثمنا باهظاً، وأن بريطانيا لا تريد أن تشهد ذلك، حيث أن عملية تأخير الضربة حتى الآن يكمن وراءها إضعاف معنويات الجيش المعزول تقريبا عن العالم، ومحروم من وسائل الرصد والاستطلاع المتاحة للقوات الدولية، واستكمال وتجهيز القوات الأجنبية، ذلك لفرض ضغوط على المؤسسة السياسية في العراق [2].

وعقب صدور قرار مجلس الأمن باستخدام القوة ضد العراق إذا لم ينسحب من الأراضي الكويتية أكد دوجلاس هيرد، أن قرار الخيار العسكري حقيقة، وطالب العراق بانتهاز الفرص المتاحة للسلام، وصّرح أيضاً أن المهمة العاجلة الملقاة على عاتقنا هي أزمة الخليج، فلابد من الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت وعودة حكومة الكويت الشرعية وإطلاق سراح جميع الرهائن الأجانب المحتجزين في كل من الكويت والعراق، و إذا لم ينسحب الرئيس العراقي من الكويت، فيجب استخدام القوة ضده دفاعا عن الكويت، وعن النظام والقانون الدولي[3].

أما على الصعيد الشعبي :انقسم البريطانيون بين مؤيدين ومعارضين لإعلان الحرب ضد العراق فالمؤيدون للحرب كانوا من حزب المحافظين والعمال والديموقراطيون الأحرار فجاء

---

(1) Armal , Gulf War ,(pp14-15).

(2) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو؛ الغزو العراقي للكويت، (ص502–503).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص351).

موقفهم مؤيداً؛ بسبب خوفهم من زعامة الحزب، أما المعارضون فكانوا من رجال الدين، وحركة نزع السلاح النووي، واعتبروا تدخل بريطانيا في الحرب بسبب البترول[1].

وأعرب جون ميجور عن نتائج الضربات البريطانية الأولي ضد العراق عن رضائه التام لتلك الضربات وصّرح أنه لن يسمح للقوات العراقية بالتقاط أنفاسها، ما لم تنسحب من الكويت وأكد أيضا دوجلاس رفضه للاتهامات وتظاهرات السلام في بريطانيا، بأن الحرب في منطقة الخليج هي موت من أجل البترول وأن الحلفاء أخذوا موقفاً حاسماً من الاحتلال العراقي للكويت[2].

في 28 يناير 1991 م، عقد مجلس الحزب البريطاني اجتماعا برئاسة جون ميجور لبحث تهديدات الرئيس صدام حسين بضرب القوات المتحالفة بالأسلحة الكيمائية واستخدام الأسرى دروعاً بشرية، وعقب الاجتماع أوضح ميجور أن بريطانيا سوف تستخدم مبادئ القانون الدولي، لكنه أكد أن بلاده تصر على انسحاب العراق من الكويت[3].

عقب انتهاء العمليات العسكرية في منطقة الخليج 1991م، أعلن الرئيس صدام حسين مبادرة تحتوى على شروط الانسحاب من الأراضي الكويتية، فردت على ذلك الخارجية البريطانية أنه إذا كان العراق يود في الحقيقة الانسحاب من الكويت فعلية، أن يلتزم بقرارات مجلس الأمن دون شروط مسبقة وأن العالم سيرحب بذلك[4].

يتضح مما سبق:

أن الحكومة البريطانية اشتركت مع الولايات المتحدة الأمريكية سياسياً وعسكرياً للعمل على فرض حصار مغلق الإحكام ضد العراق، وذلك خوفاً على مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة بشكل عام، والكويت بشكل خاص، فهي تربطها مع الأخيرة علاقات سياسية واقتصادية منذ زمن، وقد اعتبرت الحكومة البريطانية الاعتداء العراقي على الكويت اعتداءً صريحاً وكاملاً على بريطانيا نفسها وأضر كثيراً بالموطنين البريطانيين، الذين يعيشون في الكويت"على حسب إدعائها"، وقطع الإمداد النفطي عن بريطانيا، يعنى شل الحياة في بريطانيا في مجالاتها كافة فاضطرت إلى التدخل عسكريا، والعمل على إنهاء ذلك الاحتلال بأي شكل.

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، الغزو العراقي للكويت، (ص182).

(2) Blair , At War in the Gulf ,(P29).

(3) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت، (ص504)؛ خلف، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية، (ص60).

(4) Armal , Gulf War ,(P15).

2.2.4 رابعاً: الموقف الفرنسي:

مثلت أزمة الخليج في السياسة الفرنسية، قضية اعتداء عراقي على الكويت، وغزو دولة لدولة جاره، وذلك النوع من الأزمات يشكل عنصراً من عناصر القلاقل والاضطرابات في المنطقة العربية، إضافة إلى آثار هذا الاحتلال في المصالح الفرنسية في منطقة الخليج وخاصة في كل من العراق والكويت.

2.2.4.1 الإدارة الفرنسية لأزمة الاحتلال العراقي للكويت:

أدانت الحكومة الفرنسية في2 أغسطس 1990م، في بيان لها الاحتلال العراقي للكويت، وطالبت العراق بسحب جميع قواته فوراً من الأراضي الكويتية، وترك الشعب الكويتي حراً في التعامل مع حكومته الشرعية، وأيدت طلب الكويت بعقد جلسة طارئة بمجلس الأمن، حيث أن الحكومة الفرنسية ستلتزم بما يقرره من فرض الحظر والعقوبات الاقتصادية[1]، كما أكدت الحكومة الفرنسية أنه في حالة عدم التوصل إلى تسوية عربية للأزمة، فإن فرنسا سترسل قواتها إلى منطقة الخليج، وأنها ستدعم وسائلها البحرية والجوية في منطقة الخليج؛ لكي تكون مستعدة للدخول إلى منطقة الخليج [2].

وأعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران* في 13 أغسطس 1990 م، عن مبادرة دبلوماسية تضمنت إرسال مبعوثين إلى زعماء الدول الأعضاء في مجلس الأمن؛ لبحث إمكانية تدعيم التعاون فيما بينهما لحل أزمة الخليج وانسحاب العراق من دولة الكويت، ونتيجة لذلك أمرت

---

(1) بيان الحكومة الفرنسية الصادر في 2 أغسطس 1990م، بأن إدانة الغزو العراقي للكويت ؛نقلا عن comwww.moqatel .

(2) نافعة :ردود الفعل الدولية إزاء الغزو العراقي للكويت، (ص504)؛ مطر، موسوعة حرب الخليج، (ص39)؛ العتيبي، قضية الكويت في الأمم المتحدة، (ص344).

* فرانسوا متيران: ولد عام 1916م، ودرس الحقوق والآداب وأسندت إليه وزارة أسرى الحرب في الحكومة التي شكلها ديغول عام 1944، وانضم إلى اتحاد المقاومة الديمقراطية والاشتراكية، وشارك في الفترة بين 1947–1957م، في إحدى عشرة حكومة وتولى الوزارات منها وزارة المحاربين القدامي، ووزارة الإعلام، ووزارة شؤون رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة أقاليم ما وراء البحار، ووزارة الدولة، ووزارة الداخلية، ووقف موقفا معارضا ممن استقلال الجزائر، وأصبح رئيسا لفرنسا في 1981–1995، وكان اول زعيم غربي عمل على تحسين العلاقات مع الدول العربية خاصة ومصر وسوريا والأردن(أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، (ص313–316).

الحكومة الفرنسية سفنها في منطقة الخليج بالعمل بحزم في تطبيق الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة ضد العراق[1].

وركزت الصحف الفرنسية في تعليقاتها على أزمة الخليج على ثلاث نقاط، شملت :عملية الابتزاز والمساومة التي لجأ إليها الرئيس العراقي صدام حسين باحتجاز الرهائن الغربيين وتحركات الأمم المتحدة في ذلك الصدد، كما أشارت إلى إدانة الأمم المتحدة بالإجماع أن إعلان بغداد بأن يستخدم الرهائن الغربيين دروعاً بشرية ضد أي عدوان عسكري على العراق، الأمر الذى جعل جاك بوسترات" عضو لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية الفرنسية" أن يقدم اقتراحا باحتجاز جميع أفراد القوات الجوية العراقية الذين يتلقون تدريبات عسكرية في فرنسا؛ رداً على قرار السلطات العراقية باحتجاز الرعايا الفرنسيين، لكن الاقتراح قوبل بالفشل لعدم جدية الحكومة الفرنسية بهذا الرد[2].

وشهدت مدينة باريس اجتماعاً في 22 أغسطس 1990 م، لوزراء خارجية دول اتحاد أوروبا الغربية، بهدف إنشاء لجنة خاصة تقوم في بالتنسيق الوثيق بين الدول الأعضاء في الاتحاد وتقسم المهام والمساندة في مجال الإمداد والتموين وتبادل المعلومات وحماية السفن المتجهة إلى العراق أو الكويت، وقد صرح رولان دوما"وزير الخارجية الفرنسي" بشأن ذلك "أن المواجهة العسكرية أصبحت وشيكة"[3]، ووضح أيضا أن القوة العسكرية الفرنسية في منطقة الخليج تساهم تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية لردع أي تهديد جديد وضد أية هجوم تتعرض له المملكة العربية السعودية، وصّرح أيضا أن قيام الرئيس العراقي صدام حسين باحتجاز الرهائن "أنه لمن الخسة تعريض المدنيين للخطر لحماية العسكريين والقاعدة القانونية تنص على أنه لا يجوز التفرقة في المعاملة بين الأجانب، فلا يجوز للعراق أن تسمح للبعض بالخروج وتحتجز البعض الأخر، حيث أن كل القوانين الدولية تدين العراق، لأنها لا توفر الحد الأدنى لمعاملة الأجانب وهذا الأمر يفرض عليها إجراءات وعقوبات كثيرة تبدأ بالمقاطعة وتنتهي بالحرب، أيضا من حق المنظمات الدولية أن تطرد وتجمد وتعلق عضوية العراق لارتكابه جريمة احتجاز الرعايا الغربيين"[4].

---

(1) جمعية الدراسات العربية للنشر، ملف وثائق الخليج، (ص307).

(2) جمعية الدراسات العربية للنشر، ملف وثائق الخليج، (ص305)؛ أبو جابر، الموقف الدولي وساعة الصفر، (ص92).

(3) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو؛ الغزو العراقي للكويت، (ص507)؛(Armal, Gulf War,(P17

(4) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، الغزو العراقي للكويت، (ص183-184).

وحمل ميشيل روكا"رئيس الوزراء الفرنسي"السلطات العراقية مسؤولية الخطر الذي سيتعرض له الرعايا الفرنسيون في بغداد، ووصف روكا عملية الاحتجاز الجماعي للرهائن بأنها"ابتزاز غير محتمل" وأكد أن فرنسا مستعدة للدخول في حرب إذا لم يتم التوصل إلى حل مناسب لجميع الأطراف[1]

وأعرب جان بيير شيفنمان*"وزير الدفاع الفرنسي" "أن الحرب ليست مجرد لعبة الكترونية، وأنه يجب البحث عن وسائل لتحقيق السلام قبل الخوض في عملية الحرب"[2].

وعقب الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء فرنسا في 16 سبتمبر 1990 م، أعلن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أن فرنسا ستدعم قواتها الجوية في منطقة الخليج بأربعة الآف جندي، وأنه لا يرى من جانب العراق أية أشارة تدل على تجنب وقوع الحرب، مشيراً إلى أن ما يصدر من جانب العراق يدل على وجود نزعة حربية لا تعرف حساب المخاطر، وأكد على ذلك بيير شيفنمان أن مخاطر نشوب حرب في المنطقة لا تزال تبدو أكثر من فرص السلام، وصرح أن على المجتمع الدولي تأمين عودة الشرعية إلى الكويت[3].

وصرح يافي تلفورنى في 4 أكتوبر 1990 م، "أنه لم تقف أية دولة إلى جانب العراق وهو ما يولد شعوراً بالارتياح لدول المشتركة بقوات في أزمة الخليج وتحمل مغزي خاص بأن العراق معزول عالميا"[4]، الخليج ما زال أكبر بكثير من فرص السلام وذكر شينفمان أنه يتعين محاولة لأن العالم شهد فشل ثلاثة حروب على مر التاريخ "فشل الولايات المتحدة في حرب فيتنام والاتحاد السوفيتي في حرب أفغانستان وفرنسا في الجزائر" وأشار إلى أن العمليات العسكرية ستكلف فرنسا مليارات الفرنكات [5].

---

(1) شوفنمان، أنا وحرب الخليج، (ص28).

* ولد في مدينة بلفور"Belfor" درس العلوم السياسية والحقوق والعلوم الاقتصادية، وعين ملحقا اقتصاديا في وزارة الاقتصاد والمال 1965-1968م، ثم مستشاراً تجارياً في جاكرتا 1969م، وفي عهد ميتران عين شوفنمان وزير دولة الأبحاث والصناعة بين عامي 1981-1986م، وعند بدء أحداث حرب الخليج الثانية عام 1991، قد شوفنمان استقالته احتجاجاً على مشاركة فرنسا في الحرب، لكنه عاد في عام 1997 وأصبح وزيراً للداخلية في عهد جاك شيراك(الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج 13/431-432).

(2) شوفنمان، أنا وحرب الخليج، (ص37).

(3) Armal ,Gulf War ,(P15).

(4) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، الغزو العراقي للكويت، (ص184).

(5) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو ؛الغزو العراقي للكويت، (ص507)؛ خلف، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية، (ص62).

وقدمت وزارة الخارجية الفرنسية اقتراحاً أنه إذا وافق البرلمان العراقي على الإفراج عن الرعايا الفرنسيين وعددهم 320 فرنسيا، فإن ذلك سيكون مجرد أنباء طيبة من قبل العراق، لكن ذلك لا يغير موقف فرنسا تجاه تطبيق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالأزمة العراقية الكويتية، فوافقت الحكومة العراقية على ذلك وطالبت السلطات الفرنسية إرسال مندوبين عنها لتسليم أولئك الرعايا[1]

وبسبب رفض الرئيس العراقي صدام حسين الانسحاب من الأراضى الكويتية، أعلن الرئيس الفرنسي في 26 أكتوبر 1990 م، عن اعتقاده بأن الحرب أصبحت وشيكة وأن القوات الفرنسية المنتشرة في الخليج مستعدة للقتال، وتحت القيادة الميدانية لقيادة القوات الأمريكية[2].

ومع اقتراب موعد العمليات العسكرية ضد العراق، بدأ الرئيس الفرنسي ميتران التحرك من أجل إيجاد مخرج لأزمة الخليج، وأكد أن الجهود الفرنسية مستمرة وقّدم مبادرة جديدة لاحتواء الأزمة تقضي بأن يعلن العراق الانسحاب من الكويت قبل 15 يناير 1991 م، على أن يحصل على تعهد رسمي بأن لا يتعرض لأي هجوم عسكري أثناء الانسحاب وبعد الانسحاب، وبعدها يصبح المجال مفتوحا لبحث قضايا الشرق الأوسط كافة، وفي إطار مؤتمر، أو عدة مؤتمرات دولية، والعمل على البحث عن صيغة تضمن أمن منطقة الخليج، لكن تلك المبادرة رُفضت من الولايات المتحدة والعراق[3].

ونتيجة لرفض الرئيس العراقي صدام حسين الاستسلام بدأت الحرب البرية لضرب العراق، ووافقت الجمعية الوطنية الفرنسية بأغلبية كبيرة على اشتراك القوات الفرنسية في أعمال القتال، وصرح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أن اللجوء إلى القوة المسلحة من أجل إرغام العراق على الجلاء عن الكويت أصبح أمراً مشروعا، مشيراً إلى أنه سيعطى أوامره باستخدام الوسائل العسكرية من جانب فرنسا لتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي، وأوضح أن الشعب الفرنسي يكره الحرب؛ لأنه يعرف ثمنها، وأن فرنسا ليست عدواً للعراق إلا أنها مع معسكر الحق، وأعرب عن أسفه إزاء عدم احترام العراق للمجتمع الدولي[4].

---

(1) جمعية الدراسات العربية للنشر، ملف وثائق الخليج، (ص305).

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص365).

(3) khadduri and Ghareeb ,War in the Gulf the Iraq Kuwait 1990-1991,(P133).

(4) المركز الإعلامى الكويتى، جريمة الغزو العراقي للكويت أحداث ووثائق، (ص310)؛ أبو جابر، الموقف الفرنسي وساعة الصفر؛أزمة الخليج في الفكر السياسي الأردني، (ص92).

وعقب اندلاع العمليات العسكرية في منطقة الخليج صرح الجنرال فلوري"رئيس أركان الحرب وسلاح الطيران الفرنسي "أن العمليات العسكرية في منطقة الخليج تسير على ما يرام، وفق خطتها وأوضح أن المعركة الجوية لم تنتهي، وأنه يجب إحكام السيطرة الكاملة على الجو، والتمهيد للهجوم البرى على الدفاعات العراقية[1]، بينما أكد رولان دوما في 10 فبراير 1991 م، بأن اللجوء إلى القوة المسلحة في منطقة الخليج كان ضروريا؛ نظراً لفشل جميع الجهود السلمية وعدم تطبيق الحظر الاقتصادي على العراق[2].

أما على الصعيد الشعبي: سارت في باريس تظاهرات تندد بالتدخل العسكري الغربي في منطقة الخليج، وتندد أيضا بسياسة فرنسا المشاركة في الحرب؛ لأن ذلك سيؤدي إلى مقتل العديد من الفرنسيين[3].

انقسم الشارع الفرنسي بين مؤيدين للحرب و معارضين، وظهر ذلك من خلال الأحزاب اليمينية الفرنسية، التي أدانت مسار السياسة الأمريكية؛ لاتخاذها الحل العسكري حلا نهائيا، ودعت الرئيس الفرنسي إلى اتباع سياسة مستقلة غير مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما دعا كلود شيسون*"وزير خارجية فرنسا الأسبق" إلى حل الأزمة سلميا والإبقاء على قوة العراق؛ لضرورة حفظ التوازن في المنطقة[4]، وندد جان ماري لوين "رئيس الجبهة الوطنية الفرنسية" التورط الفرنسي العسكري ووضح ذلك أن بين العراق وفرنسا علاقات ودية تاريخية[5].

يتضح مما سبق:

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص365-366).

(2) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، (ص186).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص367).

* سياسي إشتراكي فرنسي، من أهم اعماله دخل في السلك الدبلوماسي الفرنسي عام 1948، وألحق في العام نفسه ببعثة الأمم المتحدة في فلسطين، وشغل منصب رئيس مكتب الارتباط الفرنسي مع ألمانيا بين عامي 1949-1952م، وعين أيضا مستشاراً لرئيس وزاء فيتنام الجنوبية بين عامي 1952-1954، ثم تقلد منصب مستشاراً لوزير الشؤون المغربية والتونسية بين عامي 19555-1956م، فأميناً عاماً للجنة التعاون التقني مع أفريقيا ومديراً عاما للهيئة الصحراوية في الجزائر، أيضا عين سفيراً لدى أندونيسيا، وفي عام 1981 أصبح وزيراً للعلاقات الخارجية للحكومة الفرنسية وبصفته تلك زار بعض البلاد العربية ومن ضمنها لبنان واجتمع مع ياسر عرفات(الكيالي، وآخرون، موسوعة السياسة، (ج3/513-514).

(4) أبو جابر، الموقف الدولي وساعة الصفر؛ أزمة الخليج في الفكر السياسي الأردني، (ص94).

(5) جمعية الدراسات العربية للنشر، ملف وثائق الخليج، (ص305).

أن السياسة الفرنسية تجاه الاحتلال العراقي للكويت اتسمت بالإدانة الفورية، كما عملت بجانب الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قرارات تطالب قوات بسحب العراق من الكويت بل ومارست ضغوطا على مجلس الأمن؛ لكي تّصدر قرارات تطالب بحماية البعثات الدبلوماسية الفرنسية وغيرها الموجهة إلى العراق والكويت، لكن الحكومة الفرنسية في الوقت نفسه اختلفت مع وزرائها متمثلة في شخصية جان بيير شوفنمان الذي طالب الحكومة أن يكون لها رأي سياسي مستقل بعيد عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ربما أرادات فرنسا من ممارسة دورها بجانب الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعيد وضعها السابق عندما كانت تسيطر على جزء من مقدرات الشرق الأوسط، بترول دول الخليج.

2.2.5 خامساً: الموقف الصيني:

اتسمت السياسة الصينية تجاه الاحتلال العراقي للكويت بإدانته على الفور، وتأييدها لقرارات هيئة الأمم المتحدة ودعمها للشعب الكويتي، والعمل بجانب الدول الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، حيث أيدت الصين ضرورة الحل السلمي بين الدوليتين.

2.2.5.1 الإدارة الصينية لأزمة الاحتلال العراقي للكويت:

أدانت الحكومة الصينية الاحتلال العراقي للكويت، واستدعت على الفور محمد أمين الجف "السفير العراقي في الصين" وطالبته أن يضغط على حكومته بالانسحاب الفوري، وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت، كما أكد يانغ فوشانغ" نائب وزير الخارجية الصيني "أن الصين تأسف لغزو قوات بغداد إمارة الكويت، وأضاف "أن العراق والكويت شقيقان عربيان، ينبغي عليهما حل مشاكلهما بالتشاور"[1].

أكدت الخارجية الصينية في بيان آخر "أن الدول العربية والخليجية ينبغي عليها أن تحل مشاكلها في إطار عربي، وبمساعدة مجلس الأمن، وذكر البيان أن الصين تعارض تدخل القوتين العظمتين عسكريا في المنطقة لأن هذا سيؤدي إلى تعميق الأزمة، وأن الصين تحترم رغبة المملكة العربية السعودية في دعوة القوات الأمريكية لدعم أمنها في مواجهة أي تهديد خارجي"[2].

---

(1) العتيبي، قضية الكويت في الأمم المتحدة، (ص173)؛ خلف، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية، (ص70).

(2) نافعة، ردود الفعل الدولية إزاء الغزو؛ الغزو العراقي الكويتي، (ص92).

وعارضت الحكومة الصينية قرار العراق ضم دولة الكويت، الأمر الذي جعلها تتجه في سياستها للتعامل مع الحكومات الغربية، حيث اتفقت مع الاتحاد السوفيتي على ضرورة ممارسة ضغوط اقتصادية على العراق حتى يستجيب لقرارات مجلس الأمن، وأعلنت مواقفتها على قرار "661"لعام 1990م [1].

ونتيجة لرفض الحكومة العراقية الالتزام بالقرارات الدولية، قررت الحكومة الصينية إغلاق سفارتها في دولة الكويت، مؤكدة عدم عمل بعثاتها داخل بلد محتل، كما أبدت الصين قلقها إزاء بدء الحرب في منطقة الخليج، ودعت الخارجية الصينية إلى التحلي بضبط النفس، ودعت العراق إلى سحب قواته من الكويت دون قيد أو شرط حفاظا على الأرواح[2].

وبعد توقف العمليات العسكرية في منطقة الخليج، رحبت وزارة الخارجية الصينية بوقف العمليات العسكرية الموجهة ضد العراق، وأيدت عودة الاستقلال والسيادة الشرعية للكويت، وتعهدت بجميع قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن الأزمة[3].

يتضح مما سبق :أن الحكومة الصينية فقط بمنطق الإدانة والمطالبة بحل الأزمة سلميا؛ لتجنب المنطقة ويلات الحرب، ومارست في الوقت نفسه دوراً آخر بتعاملها مع الاتحاد السوفيتي وأيدت جميع مطالبه تجاه الأزمة.

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص 193)؛ أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص401-402).

(2) المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي للكويت أحداث ووثائق، (ص310).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص402).

الفصلُ الثالث

المواقف الإقليمية من الاحتلال العراقي للكويت(1990-1991)

3.1 المبحث الأول

مواقف الدول العربية، وردود أفعالها تجاه الاحتلال العراقي للكويت (1990-1991)

طرح العدوان العراقي على الكويت في 2 أغسطس 1990م، واحتلاله كامل ترابها وإلغاء سيادتها بإعلان ضمها إلى العراق تحدياً غير مسبوق أمام المجتمع الدولي والعالم العربي، حيث شكل العدوان انفجاراً في السياسات العربية؛ فتعددت الآراء واختلفت التوجيهات، وانقسمت الدول العربية على نفسها.

3.1.1 أولاً: موقف جامعة الدول العربية

أصدر مجلس جامعة الدول العربية عدداً من القرارات بشأن الاحتلال العراقي للكويت، بلغت خمسة قرارات مهمة أوضحت موقف جامعة الدول العربية من الأزمة الكويتية لعام 1990، وكانت بداية القرارات قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية، بتاريخ 2 أغسطس 1990م، في القاهرة وبناءً على الطلب المقدّم من الكويت لعقد دورة غير عادية، قرر مجلس الجامعة ما يلي:

1. إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت، ورفض أي آثار مترتبة عليه، وعدم الاعتراف بتبعاته.
2. استنكر سفك الدماء وتدمير المنشآت.
3. طالب العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل1 أغسطس 1990م.
4. رفع الأمر إلى رؤساء وملوك الدول العربية؛ للنظر في عقد اجتماع قمة طارئ؛ لمناقشة العدوان، ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين لسلامة تراث الأمة العربية.
5. أكد التمسك المتين بالحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء.
6. رفض المجلس لأي تدخل أجنبي في الشؤون العربية[1].

---

(1) نص قرار جامعة الدول العربية رقم (5036) المؤرخ في 2 آب(أغسطس) 1990م والصادر في 3 آب 1990م؛ نقلا عن يوميات ووثائق الوحدة العربية، (ص706).

اعترضت الجمهورية العراقية والأردن على القرار، وتحفظت منظمة التحرير الفلسطينية وموريتانيا على القرار وامتنعت اليمن والسودان عن التصويت ولم تشارك ليبيا في تلك الجلسة [1].

وعقد مجلس جامعة الدول العربية مؤتمر القمة العربي في القاهرة في 10 أغسطس 1990م، في دورته غير العادية لإصدار قرار رقم (195) واتخذ الإجراءات التالية:

1. أكد على قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 3 أغسطس 1990م، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 4 أغسطس 1990م*.
2. أكد على الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم 660 الصادر في 2 أغسطس 1990م، وقرار 661 الصادر في 6 أغسطس 1990م، وقرار 662 الصادر في 9 أغسطس 1990، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.
3. إدانة العدوان العراقي على الكويت، وعدم الاعتراف بقرار ضم العراق للكويت.
4. أكد على سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية باعتبارها دولة وعضواً في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الاحتلال العراقي للكويت.
5. شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية وتأييد الإجراءات التى تريدها المملكة العربية السعودية.

---

(1) نص القرار الصادر عن الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية في أعقاب الاحتلال العراقي للكويت؛ نقلا عن يوميات ووثائق الوحدة العربية، (ص706).

* أدان المؤتمر الإسلامي العدوان العراقي على الكويت، ويرفض أي آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتبعاته وطالب بالانسحاب العراقي من الكويت، والالتزام بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وبصفة خاصة فيما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة، كما طالب بمراعاة مقتضيات حسن الجوار وعدم محاولة تغيير النظام الداخلي في أي منها بالقوة، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة، وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضي، والاستقلال السياسي(البيان الخاص لمنظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 4 آب (أغسطس)1990م؛ نقلا عن يوميات ووثائق الوحدة العربية، (ص705-706).

6. الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى، بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة؛ دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي[1].

اعترضت الجمهورية العراقية و ليبيا على القرار، وامتنعت المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اليمنية والجمهورية الجزائرية والجمهورية السودانية ومنظمة التحرير الفلسطينية عن التصويت على القرار، بينما تحفظت موريتانيا على القرار، ولم تشارك تونس في أعمال المؤتمر[2].

وفي مساء يوم 30 أغسطس 1990م، أصدر مجلس جامعة الدول العربية بياناً دعا فيه الدول العربية التي لديها مشروعات لحل الأزمة إلى المشاركة في أعمال تلك الدورة لمناقشة تلك المشروعات على أن تكون منبثقة من ميثاق الجامعة ومستندة إلى قرار القمة العربي الطارئ في 10 أغسطس 1990م.

3.1.1.1 قرارات مجلس الجامعة العربية في دورته غير العادية بتاريخ 30 أغسطس 1990 م، قرر فيها الآتي:

1. تنفيذ قرار مؤتمر القمة العربي رقم (195) الصادر بتاريخ 10 أغسطس 1990م.
2. أكد على قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (5036) الصادر في 3 أغسطس 1990 وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 4 أغسطس 1990م.
3. أكد على الالتزام بقرارات مجلس الأمن المتعلق بالعدوان العراقي على الكويت.
4. طالب السلطات العراقية عدم المساس بالتركيبة السكانية وتغيير التقسيم الإداري وتبديل المسميات في الكويت، وطالب الدول والمنظمات الدولية والإقليمية كافة بالامتناع عن القيام بأي عمل أو تعامل قد يفسَّر على أنه إقرار ضمني بمثل تلك الإجراءات.
5. أكد على أن أي حل عربي لأزمة الخليج العربي الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت، ينبغى أن يكون منبثقا من ميثاق الجامعة، ومستنداً إلى قرار مؤتمر القمة العربي رقم 195، وصادر عن مؤتمر القمة أن مجلس الجامعة[3].

---

(1) نص البيان الختامي الصادر عن القمة العربية الطارئة التى عقدت في القاهرة لمواجهة الظروف الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت؛ نقلا عن يوميات ووثائق الوحدة العربية، (ص711-712).

(2) قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية الصادر في 10 أغسطس/1990 م ؛نقلا عن www.moqatel.com .

(3) قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية الصادر في 30-31 / أغسطس 1990 م ؛نقلا عن www.moqatel.com .

عارضت ليبيا القرار، ولم تشارك بعض الدول الأعضاء في تلك الدورة المنعقدة منها المملكة الأردنية الهاشمية، وتونس، والجمهورية الجزائرية والجمهورية السودانية، والجمهورية اليمنية ومنظمة التحرير الفلسطينية وموريتانيا[1].

3.1.1.2 قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية المنعقدة في 30-31 / أغسطس / 1990م.

أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً بتاريخ 30-31/أغسطس /1990 بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وأخذ الإجراءات التالية:

1. استنكار ما وقع من السلطات العراقية بشأن الأسري المدنيين في الكويت تحت الاحتلال.
2. طالب السلطات العراقية بضرورة توفير أقصى درجات الحماية للمدنيين كافة.
3. طالب السلطات العراقية بتوفير الحماية للمنشآت العامة كافة.
4. طالب السلطات العراقية بعدم المساس بالتركيبة السكانية للأراضي الكويتية.
5. حمل الجمهورية العراقية مسؤولية الأضرار الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت وممارسات القوات العراقية فيها، وتأكيد حق المتضررين من الكويتيين في الحصول على التعويضات العادلة.

اعترضت ليبيا على القرار، ولم تشارك بعض الدول كالمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية والجمهورية السودانية والجمهورية اليمنية ومنظمة التحرير الفلسطينية و موريتانيا في التصويت[2].

وصدر قرار بشأن احتجاز العراق لرعايا دول أجانب، وجاء في القرار التالي:

1. طالب السلطات العراقية بعدم عرقلة الحق المشروع لرعايا الدول الأخرى في كل من الكويت والعراق في المغادرة في أي وقت يشاءون.
2. حث العراق على توفير الحماية المناسبة لرعايا الدول الأخرى وتجنيبهم أخطار التعرض للعمليات العسكرية.

---

(1) قرارات مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 30-31/أغسطس/1990 م ؛نقلا عن www.moqatel . com

(2) قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن أوضاع المدنيين في الكويت الصادر في 30-31 آب (أغسطس) 1990 م ؛نقلا عن comwww.moqatel .

3. حمل السلطات العراقية مسؤولية أية أضرار تصيب رعايا الدول الأخرى[1].

قرار آخر بشأن البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الكويت.

1. اعتبر قرار السلطات العراقية بإنهاء عمل البعثات الدبلوماسية العاملة في الكويت باطلاً ولاغياً.
2. أكد على مشروعية استمرار البعثات الدبلوماسية وتمتع مقارها وأعضائها بالحصانات والمزايا المقررة وفقاً لأحكام القانون الدولي واتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية[2].

قرار بشأن تعويض دولة الكويت عن الأضرار الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت:

1. استنكر ممارسات السلطات العراقية التى تنطوي على إلحاق الضرر بالممتلكات العقارية المملوكة للحكومة الكويتية، والممتلكات العقارية والمنقولة المملوكة، وللهيئات والشركات العامة والخاصة، والمنظمات العربية والدولية وفروعها بالكويت، وعدم المساس بتلك الممتلكات والودائع بأي شكل من الأشكال.
2. حمل الجمهورية العراقية مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الاحتلال والتى أدت إلى إلحاق أضرار وخسائر مادية بالمصالح الحكومية الكويتية، والبنوك والهيئات والشركات العاملة أو الخاصة، والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها أو ودائعها ونقلها خارج الكويت.
3. طالب العراق بإبداء الاحترام والحماية للممتلكات العامة والخاصة وعدم إلحاق الضرر بها أو نقلها خارج الكويت[3].

يتضح مما سبق:

---

(1) قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته بشأن احتجاز العراق لرعايا دول أجانب الصادر في 30-31 /8/1990 م ؛نقلا عن comwww.moqatel .

(2) قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدي الكويت الصادر في 30-31 /8/ 1990 م ؛نقلا عن comwww.moqatel.

(3) قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن تعويض دولة الكويت عن الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي الصادر في 30- 31 /8/ 1990م، نقلا عن comwww.moqatel .

أن مجلس جامعة الدول العربية أدان على الفور الاحتلال العراقي للكويت وتصريحات القيادة العراقية بشأن السيطرة على الكويت وضّمها عسكريا؛ فأصدر مجلس الجامعة قرارات ملزمة للجانب العراقي لتنفيذها على الفور والقبول بالانسحاب من الأراضي الكويتية، وعدم الاعتداء على سيادة أية دولة من دول الأعضاء للجامعة العربية، لكن كان على الجامعة العربية أن تقف محايدة لطرفي النزاع، وأن تعمل بجدية أكثر لإخراج القوات العراقية من الكويت، وأن تستخدم جميع وسائلها الممكنة لتنفيذ قراراتها وإنهاء الأزمة داخليا ومنع تدويلها، لكنها اكتفت فقط بمنطق الإدانة للاحتلال، ومطالبة القيادة العراقية بحماية المدنيين.

3.1.2 ثانيا: موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية*

تمثل منطقة الخليج العربي المنطقة التى دارت فيها الأحداث والتفاعلات التى أطلقتها أزمة الاحتلال العراقي للكويت، والتى شارك فيها أطراف محلية وإقليمية وعالمية، حيث أثّرت الأزمة سلباً على دول التجمع الخليجي سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي.

3.1.2.1 موقف مجلس التعاون الخليجي من الاحتلال العراقي للكويت:

أصدر المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في 3 أغسطس 1990م بياناً تجاه أزمة الاحتلال العراقي للكويت، جاء فيه يُعد انتهاكاً صارخاً؛ حيث اعتبر اعتداءً على سيادة واستقلال دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي، كما أعرب المجلس عن استنكاره وأسفه الشديد لذلك العدوان، فطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل تاريخ 1 أغسطس 1990م، وأعلن عدم الاعتراف بنتائج الاحتلال العراقي وطالب جامعة الدول العربية باتخاذ موقف عربي موحد(1).

عُقد اجتماع ثان للمجلس في 7 أغسطس 1990م، بمدينة جدة، وأكد على ضرورة تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد

---

* منظمة إقليمية أعلن عن تأسيسها في عام 1981، وضمت في عضويتها كلا من المملكة العربية السعودية والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين، ومثلت أهدافها تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص(الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج8 /124-125).

(1) بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 3 أغسطس 1990م؛نقلا عن https://www.gcc.org

باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي[1]، وعند إعلان الولايات المتحدة الأمريكية إرسال قواتها إلى المنطقة مجلس التعاون الخليجي في 11 أغسطس 1990م اجتماعاً لإقرار خطط موحدة لجيوش دول المجلس، والتنسيق في استقبال القوات الأجنبية والعربية[2] بالإضافة إلى اجتماع وزراء الإعلام لدول المجلس في 15 أغسطس 1990م، بمدينة جدة لمناقشة آثار الاعتداء الذي تعرضت له الكويت من جانب العراق والنظر فيما تمخض عنه الاحتلال من أوضاع بالغة الخطورة، شكلت تهديداً لأمن واستقرار بقية دول المجلس وانتهي الاجتماع بالقرارات التالية:

1. أعرب الوزراء عن بالغ أسفهم واستنكارهم وشجبهم للاحتلال الذي تعرضت له الكويت من العراق، ورفضهم القاطع لكل ما صدر عن العراق من مبررات لذلك الاحتلال.
2. أكد الوزراء حق جميع دول المجلس في اتخاذ الإجراءات الضرورية كافة للدفاع عن أمنها وسلامتها واستقرارها وصيانة مصالحها وحفظ ثرواتها الوطنية، بما في ذلك التعاون والتنسيق مع كل القوى الشعبية والصديقة المؤهلة لتقديم المساعدة.
3. أكد الوزراء تمسكهم بجميع القرارات التي صدرت عن المنظمات الدولية بشأن الاحتلال العراقي للكويت، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية منها :قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في 3 أغسطس 1990م، وبيان مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الصادر في 4 أغسطس 1990م، وقرار مجلس الأمن رقم 660 الصادر في 2 أغسطس 1990م، وقرار 661 الصادر في 6 أغسطس 1990م.
4. تمسك الوزراء بالقرارات المشار إليها سابقاً مع التأكيد على المضامين التالية:

أ- إدانة الاحتلال العراقي للكويت وعدم الاعتراف بقرار ضم الكويت.

ب- طالب العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت، والالتزام بإعادة الأوضاع فيها إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال.

ت- أكد على سيادة الكويت ووحدة أراضيها المستقلة، وسلامتها الإقليمية باعتبارها دولة عضواً في الأمم المتحدة، وفي الجامعة العربية و مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع التمسك بعودة نظامها الشرعي.

---

(1) بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 7 أغسطس 1990م ؛نقلا عن https://www.gcc.org

(2) الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص344)؛ إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، (ص516)؛ نوفل، أرضية الصراع في الخليج العربي، المستقبل، (ع148 / 90).

ث- استنكار التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، وعلى الأخص حشد القوات العراقية بكثافة على حدود المملكة العربية السعودية مع تأكيد حق المملكة العربية السعودية ودول المجلس فيما تتخذه من إجراءات؛ لحماية أمنها وسلامتها واستقرارها[1].

ونتيجة لتلك الإجراءات اعتمد وزراء الإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خطة إعلامية مشتركة لمواجهة متطلبات تلك المرحلة، وتم الاتفاق على: وقف التعاون مع العراق بكل صوره وأشكاله، وبث نشرة يومية تلفزيونية تعّدها الكويت، وتذاع في تلفزيونات دول الخليج[2].

كما عقد وزراء الدفاع في دول المجلس اجتماعاً استثنائياً في الرياض في 22 أغسطس 1990، نوقش فيه الوضع العسكري، وذكر أمين عام المجلس آنذاك عبد الله يعقوب بشارة* :

1. دعم ومساندة الكويت.
2. أن تعمل دول الخليج كدولة مرتبطة مع الكويت ارتباطاً تعاقدياً، وتخلصيها من الاحتلال العراقي في الإطار الدولي.
3. تختص في إكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة من التسهيلات الممكنة في منطقة الخليج لتحرير الكويت[3].

أدان وزراء خارجية المجلس في اجتماعهم المنعقد في 6 سبتمبر 1990م، الموقف العراقي الرافض للانصياع لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وقرارات الأمم المتحدة، وشدد على ضرورة انسحاب العراق وعودة الشرعية الكويتية، كما أكّد أن أساس القضية هو احتلال العراق للكويت وشدد على احترام وجود المدنيين في الأراضى الكويتية، وتأمين سلامتهم وحمل العراق مسؤولية ذلك[4]، كما درس المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الحادية عشرة في 22- 25 ديسمبر 1990م، الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال العراقي

---

(1) الاجتماع الاستثنائي لوزراء الإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة جدة الصادر في 15 أغسطس 1990م.؛نقلا عن comwww.moqatel .

(2) الاجتماع الاستثنائي لوزراء الإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة جدة الصادر في 15 أغسطس 1990م؛نقلا عن comwww.moqatel.

* سياسي كويتي أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربي بين عامي 1981-1993م له مؤلفات من عامان في مجلس الأمن(مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، (ج432/4).

(3) البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، (ص107).

(4) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص103-104).

للكويت وتهديده لأمن وسيادة دولة الكويت، وتهديده للمنطقة المحيطة ككل، وقدّم بعض الإجراءات التالية:

1. إدانة الاحتلال العراقي للكويت.
2. أشاد المجلس بشعب الكويت الرافض للاحتلال، والتمسك بحكومته بقيادة جابر الأحمد الصباح.
3. طالب القيادة العراقية باحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية التي عقدتها مع الكويت.
4. طالبت النظام العراقي بوجوب احترام المدنيين وممتلكاتهم، والمحافظة على المنشآت والممتلكات الخاصة في الكويت.
5. حمّل المجلس الجمهورية العراقية مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن العدوان التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية[1].

اجتمعت اللجنة المالية الرباعية لدول مجلس التعاون الخليجي، التي شكلت بعد الاحتلال العراقي للكويت من المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة وقطر؛ للاتفاق على حجم المساعدات التي ستقدمها الدول الأعضاء للدول المتضررة من الأزمة؛ وذلك بهدف مساعدة تلك الدول على تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية ضد الجمهورية العراقية وجعل الحصار الاقتصادي أكثر إحكاماً علي العراق، حيث ذكرت اللجنة أن تلتزم الدولة المتضررة بثلاثة شروط لمنحها المساعدات المقدمة:

1. أن تطبق الدولة قرارات مجلس الأمن، وخصوصاً قرارات مقاطعة العراق.
2. أن يكون موقفها منطلقاً من رفض الاحتلال العراقي ومعارضته.
3. أن يكون اقتصادها قد تأثر سلباً بشكل كبير من الأزمة[2].

---

(1) البيان الختامي للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 22-25/ ديسمبر/1990م، نقلا عن https://www.gcc.org

(2) الغوش، وآخرون، أزمة الخليج، (ص13).

3.1.2.2 فعاليات مجلس التعاون الخليجي على المستوى الاقتصادي:

استمر التنسيق الذي بدأته دول المجلس على المستوي الاقتصادي منذ الأيام الأولي للاحتلال العراقي للكويت، وتم تطويره بشكل متسارع لاحتواء الأزمة، حيث عقد وزراء الاقتصاد لدول مجلس التعاون الخليجي اجتماعاً في 23 سبتمبر 1990م، وتمت مناقشة سبل دعم حكومات دول المجلس التعاون للمصارف والمؤسسات الوطنية والمشتركة وتذليل أية صعوبات قد تعترضها نتيجة للأوضاع غير العادية المترتبة على الأزمة؛ لذلك عقدوا اجتماعا ثانيا في 3 نوفمبر 1990م، لدراسة النتائج الاقتصادية والخطط التي ستوضع لمواجهة ذلك العدوان، وأقر الاجتماع توفير السيولة النقدية للبنوك المحلية، والقبول المتبادل من كل بنك مركزي لعملات دول مجلس التعاون[1].

أصدر المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي عقب انتهاء فترة الاحتلال العراقي للكويت بيانا ختامياً في دورته الثانية عشرة في 23-25 ديسمبر 1991م، جاء فيه:

1. أن النظام العراقي ماطل في تنفيذ عدد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على الكويت.
2. مطالبة العراق بالإسراع في تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن، ويؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لبنود قرار "687"، وشروط وقف إطلاق النار.
3. الإفراج عن الأسري والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.
4. رسم الحدود بين الكويت والعراق وفق قرار مجلس الأمن رقم "687" .
5. إرغام العراق على دفع تعويضات مالية لما سببه احتلاله للكويت من خسائر بشرية[2].

يتضح مما سبق: أن دول مجلس التعاون الخليجي ساندت الكويت في قضيتها ضد العراق؛ لكونها عضواً في المجلس التعاون الخليجي، وقامت بإصدار قرارات تدين الاحتلال العراقي للكويت، لكنها عجزت عن حل الأزمة عربياً؛ نتيجة للضغوط الأمريكية المستمرة بشأن وضع القوات الأجنبية في المملكة العربية السعودية.

---

(1) البستكي، أمن الخليج، (ص106).

(2) البيان الختامى للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 23-25/ ديسمبر/1991م ؛نقلا عن https://www.gcc.org

3.1.3 ثالثا: الموقف المصري

بدأ الدور المصري مع بداية الأزمة العراقية الكويتية عندما تقدم وزير الخارجية العراقي بمذكرة احتجاج إلى أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي، ثم أعقبها رد كويتي، وبناءً على اتصالات مصرية بأطراف الأزمة قام الرئيس محمد حسني مبارك بزيارة لكل من العراق الكويت والمملكة العربية السعودية؛ لاحتواء الأزمة، وإبقائها في إطار عربي؛ حتى لا يتسع نطاقها[1].

وساءت الأوضاع بعد فشل مباحثات جدة واحتلال العراق للكويت في 2 أغسطس 1990م، فكان لمصر التزام ثابت بالدفاع عن الكويت وحماية استقلالها، فعملت على تأجيل صدور بيان وزراء خارجية الدول العربية، وأصدرت بياناً لها في 3 أغسطس 1990م، أهم ما جاء فيه:

1. انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية.
2. الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة، وترك الشؤون الداخلية للكويت وللشعب الكويتي يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل.
3. ارتباط البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية[2].

كما عقدت في مصر مؤتمرات شعبية استنكرت العدوان العراقي على الكويت والممارسات العراقية اللاإنسانية ضد الشعب الكويتي، وقامت تظاهرات في المحافظات مؤيدة للكويت ومنددة بالاحتلال العراقي للكويت، ومؤيدة جهود مصر المتواصلة لحماية الإنسان العربي في كل مكان، والوقوف إلى جانب الحق، بالإضافة إلى عقد مؤتمر شعبي في مدينة الجيزة، أكد على موقف مصر تجاه النزاع العراقي الكويتي وجهودها لاحتواء الأزمة، وندد المجلس في جلسته بالمسئولين العراقيين، وناشدهم بالرجوع إلى الحق[3].

ومع تأكد القيادة المصرية من رغبة العراق في استمرار احتلاله الكويت في أعقاب فشل جميع الجهود السلمية كان التحرك المصري متّسماً بالخصوصية، وذلك بالسير في عدد من الاتجاهات في آن واحد:

---

(1) عبد الوهاب، مصر ومحاولة احتواء الأزمة، السياسة الدولية، (ع 30/102).

(2) بيان وزارة الخارجية المصرية الصادر في 3 أغسطس 1990م ؛نقلا عن comwww.moqatel.

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص101)؛الرميحي، أصداء حرب تحرير الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، (ص27-28).

1. استجابة القيادة المصرية لطلب المملكة العربية السعودية بإرسال قوات عسكرية مصرية، بناء على قرارات القمة العربية في القاهرة، وضمن القوة العربية المساندة للقوات السعودية، ومع التأكيد على اقتصار مهمة تلك القوات على الردع، وإنها ستعمل تحت القيادة السعودية بالإضافة لإرسال قوات عسكرية مصرية لدولة الإمارات العربية المتحدة[1]، وبالفعل أرسلت القيادة المصرية حوالي 30 ألف جندي؛ وذلك لحماية أمن الخليج وهو ما أكده الملك فهد بن عبد العزيز قائلا :" كنا نود وكنا نرغب في أن نستعين فقط بقوات عربية تدعم القوات السعودية في الحفاظ على أمننا الوطني لكن ما من قوات عربية جاهزة لهذا الأمر فلجأنا إلى كل العالم "[2].
2. دعم الشعب الكويتي؛ وذلك من خلال إذاعة صوت العرب، لتعّبر عن حجم الأزمة لكل من الشعبين الكويتي والعراقي كما تم طبع جريدة الأنباء الكويتية في مدينة القاهرة، مع تقديم بعض المواطنين المصريين لمساعدة لبعض العائلات الكويتية باستضافتهم، وحرص الرئيس المصري حسني مبارك على حضور الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى المؤتمر الطارئ بالقاهرة رغم المحاولات العراقية لمنع حضوره، فضلا عن القرار المصري بالإبقاء على السفارة المصرية بالكويت، وعدم نقلها للعراق[3].

وجه الرئيس المصري حسني مبارك في 21 أغسطس 1990م نداءً إلى الشعوب العربية عامةً، وشعب العراق خاصةً، ناشده فيها "باسم تراثنا الحضاري وباسم الإسلام والعروبة وباسم وحدتنا والتّضامن والترابط، وباسم كل قيمة طاهرة، وكل قيمة نبيلة، وباسم كل رجل وامرأة وطفل، وباسم الآف الشهداء اتخاذ قرار الانسحاب من الكويت وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه"[4] وأصدر الأزهر بياناً أقّر فيه أن الاستعانة بقوات إسلامية وأجنبية للدفاع عن المقدسات قد أقّره الإسلام "وأنه لابد من محاصرة الباغي حتى لا يمتد خطره، وإدعاء أنه بفعله هذا يكون مجاهداً غير صحيح؛ لأن الجهاد لا يكون بغيا ولا عدوانا على الجار المسلم الشقيق وأن الإدعاء بأن القوات الوافدة قد دنس الأراضي والحرمات ليس صحيحاً؛ لأنها وافدة بإذن أصحاب البلاد والاستعانة بمثل هذه القوات أمر مشروع في الإسلام، بل إنه من أسس الإسلام" [5].

---

(1) عبد الوهاب، مصر ومحاولة احتواء الأزمة، السياسة الدولية، (ع102/ 31-32).

(2) عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، (ج1 /219).

(3) عبد الوهاب، مصر ومحاولة احتواء الأزمة، السياسة الدولية، (ع 102 /32).

(4) مطر، موسوعة أزمة الخليج، (ص15).

(5) مركز البحوث والدراسات الكويتية للنشر، العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة، (ص87-88).

وفي إطار التحرك الدبلوماسي لتطويق أزمة الكويت استقبل الرئيس حسني مبارك مستر هيرد وزير الخارجية البريطاني وصّرح له أن موقف مصر من أزمة الكويت واضح هو الانسحاب العراقي من الكويت وعودة الشرعية لها، وأكد على ذلك مستر هيرد أيضاً ووضح أن البند 51 من ميثاق الأمم المتحدة يوفر الأساس القانوني لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق لتحرير الكويت، وأن حالة اللاسلم واللاحرب القائمة يجب أن تستمر، وأن جميع الأطراف تعمل على إيجاد تسوية سلمية، وأن العراق ليس أمامه إلا الانسحاب من الكويت أو الخروج منها بالقوة[1].

أصدرت الخارجية المصرية بياناً في 15 سبتمبر 1990م، أدانت فيه الاعتداءات العراقية على السفارات الكويتية، وصرحت أن اقتحام القوات العراقية لمباني السفارات يشكل جزءاً تعسفياً، وعلى إثر ذلك قررت الحكومة المصرية في 21 سبتمبر 1990م، إغلاق مكتب الملحق العسكري العراقي في القاهرة وطلب من أعضائه مغادرة البلاد خلال أسبوع، واعتبرت أن اثنين من الدبلوماسيين العراقيين غير مرغوب فيهم، وقد جاء ذلك القرار رداً على قرار مماثل اتخذته الحكومة العراقية بإغلاق ملحق الدفاع المصري وحذر الرئيس المصري، حسني مبارك القيادة العراقية من خطر اندلاع حرب في منطقة الخليج إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية في إجلاء قوات العراق عن الكويت[2].

وجه الرئيس مبارك نداءً آخر إلى الحكومة العراقية في 5 أكتوبر 1990، طالب فيه العراق بالعدول عن قرارها الخاطئ الذى لا يجلب إلا الشرور، خاصة بعد أن أصبح العالم كله يدين ذلك العدوان، وأن هناك طريقان لحل الأزمة :الحل الدبلوماسي والحل العسكري وبيّن الرئيس مبارك زيف الادعاءات العراقية بأن الذهاب إلى الكويت هو خطوة على طريق تحرير الأراضي الفلسطينية وقال :" أن الحكومة العراقية لم تذهب إلى الكويت لهذه الغاية ولو لم يكن في الكويت بترول لما ذهبت إليها أصلا"[3].

وصرّح الرئيس مبارك في 18 أكتوبر 1990م مطالباً فيه القيادة العراقية من جديد بأن يستجيب لنداءات السلام، وأن الاستيلاء على أرض الغير بالقوة مبدأ من شأنه أن يعطل حل جميع قضايا المنطقة وأنه لم يكن تحرير فلسطين باحتلال الكويت؛ لأن قضية الكويت قضية

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص 102-103).

(2) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، (ص95-96).

(3) عامر، الدور المصري والعربي في حرب تحرير الكويت، (ج120/1).

عربية – عربية، أما قضية فلسطين فهي قضية فلسطينية "إسرائيلية"[1]، كما أكد بطرس غالي عدم وجود أسس قانونية وموضوعية تسمح بربط حل أزمة الخليج بالقضية الفلسطينية، ووضع شروطاً الانسحاب العراقي من الكويت بعد انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية يعد مخالفة للقرارات الدولية الداعية إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت[2].

في اجتماع اللجنة المصرية السعودية بالقاهرة في 6 ديسمبر 1990م، أكد الجانبان تأييدهما الكامل قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن كافة وأعربا عن أملهما في أن يكون في صدور قرار مجلس الأمن رقم 678، ما يدفع القيادة العراقية إلى الامتثال للشرعية الدولية في أن تعود إلى الحق والعدل والصواب، وسحب قواتها من الأراضي الكويتية[3].

على الصعيد العسكري: أرسلت القيادة المصرية حوالي 35 ألف جندي، و 600 دبابة و 500 ناقلة جنود، بالإضافة إلى المدرعات والصواريخ والمدفعية، وسمحت أيضا للبوارج الأمريكية العاملة بالطاقة النووية المرور عبر قناة السويس[4].

وقعت العمليات العسكرية ضد العراق في 17 يناير 1991م؛ لذلك صرح الرئيس مبارك نداءه الأخير "أن مصر ليست في خصومة مع شعب العراق، أو مع الرئيس العراقي صدام حسين، وأن مواقف مصر نابعة من إيمان عميق بالسلام، "ووجه الرئيس مبارك نصيحة للقيادة العراقية بأن يتخذ العراق قرراه السلام الذي يحمى به شعب العراق وكل شعب عربي، والشعوب كافة التي أصبحت طرفاً في الأزمة من كوارث الحرب وآثارها المدمرة، وأكد أن مصر أثبتت أنها أكثر شموخا وعظمة؛ لأنها في مواقف الشدة لم تبع مبادئها أو تساوم مثل الآخرين، وأنها ستظل دائما حصنا للمظلوم وداراً للعدل وصونا"[5].

---

(1) رمضان، الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، (ص19).

(2) عبد الوهاب، مصر ومحاولة احتواء الأزمة، السياسة الدولية، (ع102 /32–33).

(3) النعيمي، مصر وأزمة الخليج بين العراق والكويت، التربية، (مج24/17).

(4) سرور، أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية، الجامعة الإسلامية، (مج13 /117)؛.(P18), Blair ,At War in the Gulf

(5) مطر، موسوعة أزمة الخليج، (ص25).

3.1.4 رابعا: موقف المملكة الأردنية الهاشمية

تراوح موقف الأردن بين محطات عديدة تارة في اتجاه التأييد الكامل للسياسة العراقية والتطاول على الدول التي تعمل على احتواء الأزمة، وسحب القوات العراقية وإعادة الشرعية للكويت وتارة أخرى في اتجاه البعد النسبي عن خط التأييد للعدوان العراقي على الكويت.

3.1.4.1 موقف المملكة الأردنية الهاشمية من الاحتلال العراقي للكويت:

اندلعت الأزمة بين العراق والكويت فعملت الأردن على احتوائها، وعلى الفور أعلن الملك حسين أنه سيعمل بجانب الدول العربية من أجل تسوية الخلاف في وجهات النظر بين العراق من جهة والكويت والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى، معرباً عن أمله في تسوية الموقف لصالح الأشقاء العرب، وأكد تفاؤله بإمكانية التوصل إلى حل عربي، ثم قام الملك حسين بزيارة بغداد والتقي بالرئيس صدام حسين، وأعلن في نهاية الزيارة أنه يأمل في أن يتمكن الزعماء العرب من معالجة الأزمة ضمن الإطار العربي، وأضاف أن أي تدخل خارجي لن يكون موضوع ترحيب، وأنه سيكون خطأ فادحاً وذا نتائج مدمرة لجميع الأطراف[1].

وفي الوقت نفسه أكدت الصحف الأردنية في 3 أغسطس 1990م، دعم الموقف العراقي المتمثل في قيامه بدخول الأراضي الكويتية، مشيرة إلى أن ما قام به العراق كان يهدف الحفاظ على ثروة البترول للعرب، ومن أجل أن ترفع الأمة العربية رأسها وقدراتها الاقتصادية، وأن الوجود العراقي في الكويت أصبح حقيقةً واقعةً وأن القرار العراقي بدخول الكويت، لم يكن سهلا بل كان قراراً مدروسا[2].

سعي الملك حسين إلى إجراء اتصالات موسعة مع زعماء وقادة الدول العربية، وذلك في اتجاهين:

الاتجاه الأول: قيام رئيس وزراء الأردن مضر بدران بزيارة دمشق لحثّ سوريا على دعم الموقف الأردني، ثم قيام وفد برلماني أردني آخر بزيارة دمشق مرة أخرى؛ لمناشدة الرئيس السوري حافظ الأسد لنصرة العراق، والوقوف في وجه الغزو الأجنبي المحتمل.

الاتجاه الثاني: إجراء الملك حسين اتصالات مع رؤساء مصر وسوريا وليبيا وقطر والبحرين واليمن وأسفرت الاتصالات عن الاتفاق على عقد قمة مصغرة في مدينة جدة (وهى القمة التى لم تنعقد) وكان السبب في ذلك من وجهة النظر الأردنية، هو صدور قرار الجامعة العربية

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص243).

(2) AL oudath ,Jordan and Gulf Grisis ,(P173).

بإدانة العراق، ووضّح الملك حسين أن قرار الجامعة العربية هو السبب المباشر في إفشال القمة المصغرة ووصفه بأنه قرار متسرع[1].

تراجعت الأردن عن موقفها المؤيد للعراق فأعلنت في 8 أغسطس 1990م، أنها لا تعترف بضم الأراضي الكويتية للعراق، وصرح الملك حسين قائلا :" إننا نأسف لدخول القوات العراقية الكويت ونعارض استخدام القوة، وأن الحكومة الأردنية تدرس تطبيق المقاطعة الدولية على العراق" وفي الوقت نفسه أعلن مضر بدران أن الأردن لن يعترف بالحكومة الكويتية المؤقتة التي أعلن عن تشكيلها بالكويت، و أن الاعتراف بتلك الحكومة يتعارض مع الجهود التي تبذلها الدول العربية لحل الأزمة بين العراق والكويت[2].

لكّن موقف الأردن اتسم بالتحفظ أثناء القمة العربية الطارئة في القاهرة في العاشر من أغسطس؛ تلبية لدعوة الرئيس حسنى مبارك، فقد اتخذت الأردن موقف التحفظ إزاء قرار القمة بإدانة الغزو العراقي لدولة الكويت، والتأكيد على سيادة الكويت والاستجابة للمطلب السعودي بنقل قوات عربية لمساندتها، ودافع الملك حسين في كلمته أمام المؤتمر قائلاً :" للعراق دين في عنق الأمة وجميل لا ننساه عندما دافع عن نظامنا العربي وخرج منتصراً"[3]، وبعد انتهاء القمة أكَّد الملك حسين أنه لن يرسل قوات أردنية لحماية السعودية إلا إذا انسحبت القوات الأجنبية من منطقة الخليج، وأن القرار الذي وافقت عليه أغلبية الدول العربية ليس ملزماً على الإطلاق، وأضاف أنه في حالة نشوب المعارك في منطقة الخليج، سوف يكون الغضب شديداً في جميع البلدان العربية وسوف تصبح المصالح الغربية معرضة للخطر[4].

اتخذت الحكومة الأردنية سياسة أخرى تجاه العراق تمثلت في إلغاء جميع الرسوم المفروضة على وسائل النقل والبضائع المنقولة عبر الأردن والعراق في الأول من سبتمبر، يسهل، وذلك الإلغاء حركة المواطنين وتخفيض تكاليف البضائع المنقولة بين البلدين[5]، وبررت الحكومة الأردنية موقفها بأنها ستواجه صعوبات اقتصادية هائلة في حالة تطبيقها العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن ضد العراق، وأنها واقعة تحت ضغوط من جميع الجهات

---

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض، (ص13).

(2) المصدر نفسه، (ص13-14).

(3) عبد الله، الأردن وأزمة الاختيار الصعب، السياسة الدولية، (ع 102 /35)؛ درويش، الكتاب الأبيض والموقف العربي وأزمة حرب الخليج، (ص13).

(4) الرميحي، أصداء حرب الخليج، (ص52-53).

(5) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، (ص109-110).

وتحدث الأمير حسن بشأن ذلك قائلاً :" إن الأردن يدرك تماماً أن العقوبات التى فرضها مجلس الأمن إجبارية وملزمة، إلا أنه يشارك إلى أن العديد من الدول التى دعيت لتطبيق العقوبات ومن ضمنها تركيا طالبت بتعويضات لدرء النتائج السليبة على اقتصادها؛ بسبب الحظر المفروض على العراق، وأضاف أن الأردن تسمح للإمدادات بالوصول إلى العراق لأسباب إنسانية"[1].

ومع تطور أزمة الخليج وتصاعد خطر المواجهة العسكرية، اجتمع الملك حسين في 21 أغسطس 1990 في مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في عمان مع القادة العسكريين، وتم بحث الموقف العسكري الأردني والإجراءات الأمنية التي يجب اتخاذها لحماية الأردن وفي نهاية الاجتماع قّرر الملك حسين إغلاق السفارة الأردنية الموجودة في الكويت[2].

قّدم الملك حسين في 22 أيلول (سبتمبر) 1990، مشروعا لإقرار السلام في منطقة الخليج تضمن ثلاث نقاط أساسية:

1. حل مشكلة الحدود بين الكويت العراق على أساس اتفاق ثنائي بين البلدين.
2. حل النزاع بين الكويت والعراق الذى له صفة عاجلة وملحة مع إعطاء تأكيدات بإيجاد حل المشاكل مثل احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية.
3. حظر انتشار على كل أسلحة الدمار النووية والكيماوية[3].

أما بالنسبة لحظر انتشار الأسلحة الكيماوية، فقد ألقي الملك حسين كلمةً جاء فيها "إن اندلاع الحرب قد ينجم عنه استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، إضافة إلى التدمير الشامل لحقول وخزانات النفط، وأن التأثير البيئي لاشتعال نصف احتياطي النفط بالكويت سيكون سريعا ومدمراً وأن الغازات السامة المنبعثة ستشكل سحابات من الغمام الأسود قد تغطي سماء الكويت والعراق والبحرين ودولة الأمارات العربية المتحدة ومياه الخليج ومعظم مناطق السعودية والأردن

(1) شرف، موقف الأردن من أحداث الخليج الموقف الشعبي وموقف المثقفين؛ أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، (ص122-123).

(2) المملكة الأردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض، (ص15-16).

(3) ALoudat ,Jordan and Gulf War ,(p173) , Munro ,Arab Strom,Politics and Diplomacy behind the Gulf wra ,(P51).

وسوريا وإيران"[1]، كما انتقد الملك حسين السياسة التى ترفض ربط أزمة الخليج بأزمة الشرق الأوسط وأكد أن انتشار القوات الأجنبية في الخليج يشكل تهديداً للأمة العربية[2].

في إطار التحركات السياسية الأردنية لمنع حدوث الحرب ضد العراق قام الملك حسين بجولة في 25 أغسطس 1990م وشملت الزيارة إحدى عشرة دولة، هي: ليبيا واليمن وتونس والجزائر وموريتانيا والمغرب وأسبانيا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا واستمرت الجولة حتى 5 سبتمبر 1990م، حيث أجري الملك حسين مباحثات مكثفة مع قادة وزعماء الدول تركزت حول نقاط عدة منها:

1. شرح وتبرير الموقف الأردني المؤيد للعراق في محاولة من الملك حسين لتخفيف حدة الضغط الدولي الذى تتعرض له بلاده؛ بسبب ذلك الموقف.
2. بذل المساعي السياسية لفتح الباب لطرح مشروعات تسوية دبلوماسية؛ لاحتواء الأزمة وإبعاد المواجهة العسكرية.
3. محاولة تشكيل جبهة دولية ضد التدخل الأجنبي في المنطقة [3].

وعلى الرغم من مساعي الملك حسين إلا أن مسار المحادثات فشلت، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي في 25 أغسطس 1990م، قرار 665، والذى تضمن الموافقة على استخدام القوة ضد العراق لتنفيذ العقوبات المفروضة على العراق، إلا أن السياسة الأردنية حاولت تمويل الاتجاه الدولي بطرح مبادرة سلمية لتسوية الأزمة تقضي بانسحاب متزامن للقوات العراقية من الكويت، وانسحاب القوات الغربية من المنطقة، وإرسال قوة عسكرية عربية إلى الكويت وبدء مفاوضات بين العراق والكويت في فترة تتراوح بين 6 شهور وسنة كاملة، لكن المبادرة لم تلق أية استجابات على الصعيد الدولي[4].

وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية التي بذلها الملك حسين لتجنب الحرب ضد العراق إلا أنها باءت بالفشل، فوجه خطابا إلى الشعب الأردني في 15 يناير 1991م، قائلا :" بعد أن سُدت الأبواب أمام الاحتكام للعقل وأوصدت النوافذ أمام التحاور بالمحبة لقد بذل الحسين كل جهد مستطاع، لتحقيق تسوية سلمية للأزمة وكان مرتاح الضمير وحذر من المخاطر التى

---

(1) المملكة الأردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض، (ص17).

(2) الرميحي، أصداء حرب الخليج، (ص53-54)؛ حسن، الصراع الدولي في حرب الخليج الغزو العراقي للكويت، (ص111-112).

(3) عبد الله، الأردن وأزمة الاختيار الصعب، السياسة الدولية، (ع 34/102).

(4) المملكة الأردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض، (ص18).

يتعرض لها الأردن، وأعرب عن ثقته بالقوات المسلحة الأردنية والجيش العربي الذى سيحمي أرض وسماء البلاد ويصد كل من تسول له نفسه دخولها في أي اتجاه"[1].

وقعت العمليات العسكرية ضد العراق في 17 يناير 1991م، وعلى أثرها أعلنت الحكومة الأردنية وقف جميع الرحلات من وإلى الأردن، ولكنها لم تعلق على أحداث الحرب فاتهمت بالانحياز إلى جانب العراق، وعلى أثر ذلك صرح الأمير حسن أن التزام الأردن بتحقيق السلام في الخليج يجعله محايداً حيث أن الأردن يقف في معسكر السلام، وليس في أي معسكر آخر وأوضح أن الأردن يؤيد حشد مختلف الجهود بحثا عن حل دبلوماسى يقوم على أساس القانون الدولي، وهو ما يعنى ضرورة الانسحاب العراقي من دولة الكويت، واتهم القوات المتحالفة بالفشل في استخدام كل الوسائل السلمية لحل أزمة الخليج[2].

ومن ناحية أخرى زعم إبراهيم عز الدين "وزير الإعلام الأردني "عدم انحياز الأردن للعراق، وأشار أن الأردن منذ بداية أزمة الخليج تطالب بإعادة الشرعية الدولية، و حل مشاكل الحدود بين العراق والكويت، وأن تحل تلك المشاكل عن طريق التفاوض لا عن استخدام القوة، كما أعلن أن ما يهم الأردن هو وقف إطلاق النار وإعطاء الجيش العراقي السبل كافة لانسحاب منظم[3].

3.1.5 خامسا: الموقف السوري

استخدمت سوريا دوراً متغيراً تجاه الاحتلال العراقي للكويت، فتارة تؤيد النظام العراقي وتدعو إلى حل القضية الكويتية في إطار الجامعة العربية، ومرة أخرى ترفضه مستندة في ذلك على آراء شعبها.

3.1.5.1 موقف الحكومة السورية من الاحتلال العراقي للكويت:

أصدرت سوريا فور اندلاع الأزمة بين العراق والكويت بياناً رفضت فيه الاحتلال العراقي للكويت، وطالبت بانسحاب القوات العراقية بشكل فوري، وعودة حكومة الكويت الشرعية لممارسة مهامها، كما أكد فاروق الشرع "وزير خارجية سوريا" على أن التطورات التى نجمت عن احتلال

---

(1) درويش، الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج، (ص173).

(2) عبد الله، الأردن وأزمة الاختيار الصعب، السياسة الدولية، (ع35/102)؛ شرف، موقف الأردن من أحداث الخليج؛ أزمة الخليج وتداعياته على الوطن العربي، (ص126).

(3) ALoudat ,Jordan and Gulf War ,(P174).

القوات العراقية للكويت خطيرة وذات مضاعفات كبيرة، ولها نتائج سلبية بعيدة المدي على العراق وعلى جميع الدول العربية، وعلى استقرار الأوضاع في المنطقة [1].

على صعيد التحركات الدبلوماسية توجه الرئيس السوري حافظ الأسد إلى إيران في محاولة لإقناع الحكومة الإيرانية بسلامة الموقف الدولي من الاحتلال العراقي للكويت، وصدر بيان مشترك للدولتين، أكد فيه الجانبان عدم قبول أي تبديل في الخارطة الجغرافية أو السياسية لمنطقة الخليج، كما أكدا أن أية مبادرة سياسية لحل أزمة الخليج يجب أن تقوم على أساس الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت، وعلى إثر ذلك أعلنت سوريا أنها سترسل قواتها إلى المملكة العربية السعودية؛ من أجل الدفاع عن الأماكن المقدسة في المملكة السعودية[2].

وصرح محمد سلمان "وزير الإعلام السوري"، أن حل أزمة الدولة الكويتية يبدأ بانسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية، وطالب بالتالي:

1. عدم رحيل القوات الأجنبية عن المملكة العربية السعودية حتى يزول الاحتلال العراقي للكويت.
2. طالب الدول العربية بعمل مشترك ومسئول لإيجاد حل عربي مناسب[3].

وافقت الحكومة السورية على مبادرة الرئيس الأمريكي جورج بوش لإجراء حوار مباشر مع العراق على أساس الانسحاب المباشر من الكويت، وأضاف الرئيس السوري حافظ الأسد في ذلك الشأن بأنه يؤيد مبادرة بوش، واعتبرها عملاً إيجابياً، كما صرح مصطفي طلاس "وزير الدفاع السوري" بأن التوصل إلى حل عربي لأزمة الخليج لن يكون واقعيا، نظرا لوجود 420 ألف جندي في المنطقة، وأنه على الولايات المتحدة أن تثبت عما إذا كانت تدافع عن الحرية والعدل، كما أن عليها أن تنسحب تماما من منطقة الخليج بمجرد انتهاء الأزمة[4]، بالإضافة إلى مواجهة التصريحات "الإسرائيلية" القائلة بمهاجمة العراق إذا أقدمت الأخيرة على ضربها؛ فأعلنت الحكومة السورية أنها لن تسمح بهجمات انتقامية "إسرائيلية" ضد العراق وأنها قادرة على

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، (ص97).

(2) كمال، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة التاريخ، (ص91).

(3) حديث إذاعي لوزير الإعلام السوري محمد سلمان في شأن تطورات حرب الخليج الصادر في 23 يناير 1991م، نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع6 /137-138).

(4) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، (ص98-99).

حماية أراضيها والدفاع عنها، ولن تسمح باستخدام أراضيها لتنفيذ المخططات التوسعية والسياسات العدائية [1].

عند اندلاع الحرب ضد العراق صرحت الحكومة السورية أن إطلاق الصواريخ العراقية تجاه "إسرائيل" يهدف إلى وضع العرب في مأساة جديدة، ووصف فاروق الشرع أن السياسة التى اتبعها صدام حسين باحتلاله للكويت هي سياسة انتحارية، ووضح أن بلاده تعارض استمرار الحرب في الخليج، وعلى النظام العراقي أن يتحمل المأساة التى يتعرض لها الشعب العراقي من جراء اندلاع الحرب، وأكد الشرع أن صدام حسين قدم فرصة كبيرة "لإسرائيل" عندما أقدم على مهاجمتها بصواريخ سكود؛ لأنها أصبحت بذلك "ضحية في نظر العالم" [2].

يتضح مما سبق:

أن موقف مصر وسوريا لم يكن بنفس الحدة تجاه الاحتلال العراقي للكويت، فمصر عملت على احتواء الأزمة، والعمل على حلها وإبقائها في إطار عربي، أما سوريا فقد كان موقفها مزعزعاً ما بين يكون تأييد للنظام العراقي وآخر يدعو لحل القضية الكويتية.

3.1.6 سادسا: الموقف اللبناني

إن أول شخصية عربية رسمية أعلنت رفضها الواضح للاحتلال العراقي لدولة الكويت، جاءت من لبنان ممثلة في رئيس وزرائها سليم الحص، إضافة إلى أنها كانت رافضة الاحتلال العراقي للكويت، وهذا ما أوضحته مقابلة أعضاء وفد المؤتمر الشعبي الكويتي للرئيس اللبناني إلياس الهراوي في 29 نوفمبر 1990م، كما أن قطاعات من الصحافة اللبنانية كانت صريحة في موقفها مع الحق الكويتي، وكان يمثل تلك القطاعات نقيب الصحفيين اللبنانيين محمد بعلبكي، وهنا يمكن التأكيد بأن الموقف اللبناني لم يكن ليخرج عن نطاق الموقف السوري خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور السوري في لبنان آنذاك، لكن هناك من يحمل تعاطفا مع الجانب العراقي، ومثال ذلك طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية[3].

ووضح مفتي لبنان محمد على الجوزو موقف لبنان من احتلال على الكويت في بيانه الذى أكد أن احتلال العراق للكويت كارثة دينية وقومية ليس أخطرها الوجود الأجنبي في منطقة الخليج، ولكنه الانقسام العربي الذي يهدد الأمن القومي لأمتنا العربية، ويجعل من العرب فريقين

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص275).

(2) الرميحي، ردود الفعل الدولية على غزو وحرب تحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص355).

(3) عليان، العلاقات الكويتية اللبنانية (ص51-52).

يقف، إحداهما في مواجهة الآخر فإذا ما اندلعت الحرب في الخليج فإن العربي يقتل آخاه العربي وأشار، إلى أن المسئول عن هذه الكارثة الرئيس العراقي صدام حسين، وعليه أن يعلن صدق قوميته وغيرته على بلاد العرب؛ وذلك بالانسحاب من الكويت؛ لكي ينتزع مبرر الوجود الأجنبي في منطقة الخليج[1].

3.1.7 سابعا: الموقف الفلسطيني

اتسم موقف منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية الأزمة بين العراق والكويت بالانحياز لموقف العراق وهذا بدوره أثر سلبا على القضية الفلسطينية عامةً وأوضاع الفلسطينيين في دول الخليج خاصةً.

3.1.7.1 الموقف الفلسطيني من الاحتلال العراقي للكويت

مثَّل أول رد فعل رسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن تتحفظ دولة فلسطين في مجلس الدول العربية بالقاهرة على القرار المتضمن إدانة الاحتلال العراقي للكويت، والمطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط، فيما اعتبرته المنظمة محاولة منها؛ لمنع التدخل الأجنبي، وإعاقة جهود الوساطة العربية[2]، مؤكدة أنها امتنعت عن التصويت ولم ترفض وأكد المندوب الفلسطيني لدي القاهرة "أن المنظمة تعارض الاحتلال العراقي وأنها تحفظت رغبة منها في تهدئة الأوضاع وعدم الإثارة، حتى يتم اتخاذ القرارات التي يمكن قبولها من جميع الأطراف العربية، لإنهاء الأزمة، إضافة إلى تأكيد ياسر عرفات على أن يكون بيان الرئيس مبارك هو المرشد في عمل اللجنة التي اقترحها عرفات للتفاهم مع الرئيس العراقي يبين تأييده وتأييد المنظمة لما جاء في البيان الفلسطيني[3].

اقترح الرئيس ياسر عرفات تكوين لجنة عربية تكون مهمتها السفر إلى بغداد، والتفاهم مع الرئيس العراقي، وهو الاقتراح الذي رفضه الرؤساء العرب[4]، كما أصدر أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن من دائرة الإفتاء، فتوى يعتبر فيها مرتدا عن دين الإسلام كل من ساند الأنظمة الرجعية في الدول العربية، ووصف الرئيس ياسر عرفات مبادرات الرئيس العراقي

---

(1) أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية، (ص120).

(2) المداح، مأزق الموقف الفلسطيني، السياسة الدولية، (ع 102 /44-45).

(3) شبيب، تحرك باتجاه عربي لأزمة الخليج، شؤون عربية، (ع210/ 117).

(4) أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية، (ص121).

صدام حسين بربط الانسحاب من الكويت بالانسحاب "الإسرائيلي" والسوري من لبنان، بأنها جاءت لتضع المنظمة في إطار الحل الصحيح والمشرف[1] .

وبعد مؤتمر قمة القاهرة في 10 أغسطس 1990م، بدأ الخط الفلسطيني يتراجع، حيث أكد ممثل دولة فلسطين في الرياض أن الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية يرغب في إيجاد حل يضمن سلامة أراضي وأمن العراق والكويت والسعودية والمنطقة العربية بأسرها(!!)[2].

في 17 أغسطس 1990م، أكد صلاح خلف "إن رأينا كان منذ البداية أن هناك موقفا مبدئيا لا يمكن التخلي عنه، وهو أنه لا يجوز احتلال أراضي الغير بالقوة، أو التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي"[3].

عارضت الجبهات الشعبية والديمقراطية والقيادة العامة والنضال الشعبية، والتحرير العربية الفلسطينية، وجود القوات الأجنبية في منطقة الخليج، ودعت إلى مقاومتها، بينما انفردت حركة المعارضة التي يتزعمها أبو موسي بانتقاد الولايات المتحدة الأمريكية ومواقف عرفات معاً[4].

وأصدر الأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية أبو العباس أمراً قتالياً للكوادر وأعضاء ومقاتلي وأصدقاء وأنصار الجبهة بضرب المصالح الأمريكية وخونة الأمة العربية، كما أعرب ناطق باسم ما يسمي بالجبهة الإسلامية لتحرير فلسطين في عمان عن تأييد الجبهة لدخول الجيش العراقي للكويت، وطالب بتنظيف الخليج(على حد تعبيره)من الحكام المستبدين[5].

مع موجة التأييد للاحتلال العراقي للكويت من جانب المنظمات الفلسطينية، كانت مشاعر الفلسطينيين في الخليج متضاربة تجاه الموقف، فقد وجّه الفلسطينيون المقيمون في الكويت انتقادات عنيفة إلى منظمة التحرير الفلسطينية؛ بسبب تأييدهم للرئيس العراقي صدام حسين في احتلاله للكويت، مؤكدين أن الجيش العراقي ارتكب في الكويت الكثير من المجازر[6].

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص114).

(2) الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت ؛الغزو العراقي للكويت، (ص360).

(3) أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية، (ص122).

(4) Mabro ,Political Dimensions of the Gulf Crisis ,(P15).

(5) شبيب، تحرك عربي باتجاه لأزمة الخليج، شؤون عربية، (ع 210 / 118).

(6) الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص361-362).

كما ندد أكثر من مائتي فلسطيني يقيمون في دولة الإمارات العربية المتحدة بالاحتلال العراقي للكويت الموقف السلبي لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وانتقدوا موقف ياسر عرفات المؤيد للرئيس العراقي صدام حسين [1].

ونتيجة لذلك أكد صلاح خلف في 9 نوفمبر 1990م، أن المنظمة ضد الاحتلال العراقي للكويت وضد ضم العراق للكويت، وإن الموقف الفلسطيني يقوم منذ بداية الأزمة على إدانة العراق لاحتلالها الأراضي الكويتية، كما أعلن الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بأنه كان من الممكن تجنب التصعيد في أزمة الخليج لو أنهم وجدوا أذانا صاغية في القمة العربية التى عقدت في القاهرة في العاشر من أغسطس، والتى اتهم فيها عرفات مصر بأنها لم تكن تسعي إلى حل عربي من خلال تلك القمة، وأن بعض الدول كانت تريد فقط أن توفر من خلالها غطاء للوجود الأجنبي [2].

وعند اندلاع الحرب ضد القوات العراقية، أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانا، أوضحت فيه أن يوم ضرب العراق يوم أسود في التاريخ، حيث وقف الأمريكيون والأوروبيون والصهاينة ضد العراق وشعبه والأمة العربية، وأضاف البيان أنه من الواجب أن تقف الشعوب الإسلامية والعربية ودول العالم الثالث، وكل محبي الحرية في مواجهة العدوان، ودعا البيان الفلسطيني إلى مقاومة العدوان[3]، كما اتهم السيد بكر"السفير الفلسطيني في اليابان"الولايات المتحدة بإشعال الحرب متحدية نداءات العالم من أجل السلام، كما ذكر أن الاحتلال العراقي للكويت يجب ربطه بقضية فلسطين، مضيفا أن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إذا لم يتم حل المسألتين في الوقت نفسه[4].

يتضح ما سبق: أن الموقف الفلسطيني بحساباته خلق موقفا صعبا بالنسبة للفلسطينيين في دول الخليج، وبالنسبة لسكان الأرض المحتلة الذين كانوا يعتمدون على المعونات والرواتب التى تصل إليهم من تلك الدول، والأهم من ذلك أظهرت الموقف الفلسطيني ضعيفا أمام العالم العربي، والدولي وأثر ذلك سلبا على القضية الفلسطينية فيما بعد.

---

(1) المدهون، الفلسطينيون وحرب الخليج، شؤون عربية، (ع 215–216 / 127).

(2) بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية بشأن أزمة الخليج، نقلا عن مجلة الدارسات الفلسطينية، (ع4/ 257).

(3) شبيب، تحرك باتجاه عربي لأزمة الخليج، شؤون عربية، (ع 210 / 119).

(4) عبد المنعم، حرب الخليج وقضية فلسطين، (ص94).

3.1.8 ثامنا: الموقف اليمني

أدانت القيادة اليمنية الاحتلال العراقي للكويت، وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات العراقية وعودة الشرعية للكويت، ورفضت التدخل في الشؤون الداخلية لبلد أخر.

3.1.8.1 موقف الجمهورية اليمنية من الاحتلال العراقي للكويت

رفضت الحكومة اليمنية التصويت على قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 3 أغسطس 1990م، وذلك حرصا منها على تسوية الموقف بين العراق والكويت في الإطار العربي، حيث اعتبرت أن ما جاء في القرار من إدانة لا يساعد على نجاح التوصل إلى حل سلمي نهائيا بينهما، وإن طابع الاستعجال الذى استخدمته الجامعة العربية في إدانة العراق دون بذل أي جهود تذكر من مجلس الجامعة، للاتصال بالجهات المعنية العراق والكويت[1]، كما رفضت التصويت على قرار رقم 660 الذي أدان الاحتلال العراقي للكويت وطالب بالانسحاب الفوري، وامتنع وفد الجمهورية اليمنية عن التصويت، وصرح عبد الله الأشكل (سفير الوفد اليمني إلى الأمم المتحدة) قائلا :" إن بلاده تشعر بالحرج والأسف إزاء معالجة المجلس لأزمة بين بلدين عربيين وعضوين بالجامعة العربية "، وأكد في الوقت نفسه التزام اليمن بالمعارضة الشديدة للجوء إلى القوة لحل المنازعات، وتدعو لحلها بالطرق السلمية، وأن اليمن تؤكد من حيث المبدأ شجبها لكل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وسلامة وسيادة واستقلال كل الدول بما في ذلك الكويت[2].

وعلى الفور وضّح الرئيس اليمني، علي عبد الله صالح، أن موقف الوفد اليمني في مجلس الأمن كان نابعا من الحرص على استمرار جهود الوساطة التى تقوم بها اليمن بين العراق والكويت وإبقاء الأزمة في الإطار العربي، وفي إطار المسعى اليمني لعدم تدويل الأزمة وأجرت القيادة اليمنية اتصالاً هاتفياً مع الإدارة الأمريكية بهدف الحيلولة دون تدخل أجنبي في النزاع وإعطاء الفرصة للتحركات العربية الرامية نحو إيجاد حل عربي للوضع الناشئ بعد الدخول العسكري العراقي للكويت[3].

استقبلت القيادة اليمنية في 3 أغسطس 1990م طه ياسين رمضان، ودارت المباحثات حول:

---

(1) نص قرار جامعة الدول العربية رقم 5036، الصادر في 3 أغسطس 1990م؛نقلا عن.يوميات ووثائق الوحدة العربية، (ص706) .

(2) ذكي، الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج، السياسة الدولية، (ع102/ 40).

(3) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص148).

1. ضرورة الإسراع في سحب القوات العراقية من أراضي الكويت.
2. العمل على تطويق الأزمة واحتوائها ومعالجة كل القضايا بروح الأخوة والتفاهم، وفي إطار الأسرة العربية.
3. منع التدخلات الأجنبية في المنطقة، والعمل على تعزيز الأمن القومي العربي وحمايته من أي أخطار أو تحديات يفرضها أعداء الأمة العربية [1].

اعترضت القيادة اليمنية على قرار مجلس الجامعة العربية الصادر في 3 أغسطس1990م ورفضت التصويت عليه رغبةً منها في عدم حدوث انقسام في الموقف العربي إضافة إلى رفض القيادة اليمنية قرار مجلس الأمن رقم 661؛ لذلك أجرى الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في 7 أغسطس 1990م، اتصالين هاتفيين مع الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أعرب خلالهما عن عدم رضاه على قرار مجلس الأمن بشأن العراق، معتبرا إياه يزيد الوضع تعقيداً في حل الأزمة، كما أن التطبيق الفوري لذلك القرار لا يتيح الفرصة للجهود العربية لحل الأزمة بالطرق السلمية وخاصة الجهود التي تبذلها اليمن[2].

وعلى أثر ذلك ترأس علي عبد الله صالح اجتماعا للقيادة العامة للقوات المسلحة، وجرت خلاله مناقشة التهديدات والتحديات الخارجية الموجهة إلى الأمة العربية وبحث وسائل التصدي للتهديدات الخارجية التي اتخذت من الأزمة بين العراق والكويت ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة، وتنفيذ المخططات العدوانية ضد الأمة العربية، وأسفر الاجتماع عن:

1. تكليف مجلس الرئاسة بمواصلة جهوده في تطويق المشكلة عربيا.
2. استمرار بذل مساعيه لدى الأشقاء والأصدقاء لتجنب المنطقة خطر التدخلات الأجنبية.
3. إيجاد حل سلمي للمشكلة والعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة والإجراءات الضرورية؛ لحماية الأراضي اليمنية، والدفاع عن السيادة اليمنية [3].

طالبت الجمهورية اليمنية بضرورة الإسراع في عقد القمة العربية الطارئة لبلورة موقف عربي موحد من الأزمة ومنع تصاعدها، حيث أعرب الرئيس اليمني عن أمله في أن تكون تلك القمة على مستوى الحدث والتصدي للمخاطر المحدقة بالأمة العربية، وصرح: "نحن في

---

(1) ذكي، الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج، السياسة الدولية، (ع102/ 40-41).

(2) مطر، موسوعة حرب الخليج، (ص21)؛ الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص337).

(3) ذكي، الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج، السياسة الدولية، (ع 42/102).

الجمهورية اليمنية وانطلاقا من مسؤولياتنا القومية دعونا ندعو مجدداً إلى ضرورة بذل أقصى الجهود لاحتواء الأزمة في الخليج في نطاق الأسرة العربية" [1].

أثناء انعقاد القمة العربية في 10 أغسطس 1990م، امتنعت اليمن عن التصويت على قرارات تلك القمة و أعلن مجلس الرئاسة اليمني أن هذا الامتناع عن التصويت لا يعني إقرار وتأييد استخدام القوة في حل المشاكل بين العراق والكويت[2].

على الصعيد الشعبي، أعلنت الأحزاب اليمنية إدانتها للاحتلال العراقي للكويت، وأكدت تضامنها مع الشعب الكويتي، وطالبت القوات العراقية بالانسحاب من الكويت، ونددت أيضا بقرارات القمة العربية الطارئة وأنها أضفت الشرعية الدولية على التدخل الأجنبي في منطقة الخليج، لذلك شهدت العاصمة صنعاء لمدة أيام متوالية تظاهرات تأييد للموقف العراقي وللرئيس صدام حسين لوقوفه في وجه التحالف الدولي، وردد المتظاهرون بشعارات معادية لمصر، حتى وصل الأمر الاعتداء بالحجارة على نوافذ السفارة المصرية، ومقر إقامة السفير المصري، ومقر مكتب شركة الطيران لمصر[3].

عند اشتداد الأزمة وبدء الحرب على العراق فيما يعرف بعملية عاصفة الصحراء في 17 يناير 1991م، اقترحت الحكومة اليمنية مبادرة في 21 يناير 1991م، من ست نقاط:

1. تعهد قوات التحالف بعدم اللجوء إلى القوة.
2. انسحاب القوات العراقية من الكويت.
3. تمركز قوة عربية لحفظ السلام بقرار من الجامعة العربية في المنطقة المتنازع عليها.
4. تعهد قوات الحلفاء بعدم ارسال قوات الكويت بعد انسحاب العراق.
5. يبدأ انسحاب القوات الأجنبية من الخليج بمجرد انسحاب العراق.
6. بقبول الأطراف تلك النقاط تشكل لجنة مساع حميدة لحل المشاكل المعلقة بين العراق والكويت[4].

يتضح مما سبق، أن اليمن التزمت بعدم تدويل القضية الكويتية والقبول بالثوابت العربية المتمثلة في ضرورة الانسحاب العراقي من الأراضي الكويتية، وعودة الشرعية للكويت، أما تأييده للموقف العراقى ليس اعترافا بالعدوان على الكويت، وإنما ضد التكتل الدولي المكون ضد

---

(1) حسن، الصراع الدولي في أزمة الخليج، (ص120).

(2) المتوكل، موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج، (ص133).

(3) ذكي، الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج، السياسة الدولية، (ع 42/102).

(4) المتوكل، موقف اليمن الشعبي والنخبوي والرسمي من أزمة الخليج، (ص139-140).

العراقي والذى يهدف إلى تدمير البنية التحتية للعراق في، كافة مجالاتها السياسية والاقتصادية وأهمها العسكرية وجاء دعمها للعراقيين حقنا للدماء العربية وسلامة جميع الأطراف

3.1.9 تاسعا: الموقف السوداني

جاءت ردة الفعل الأولي للحكومة السودانية من الاحتلال العراقي للكويت على بعدم تصويتها على قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 3 أغسطس 1990، وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار لشعب الكويت وتجنبه إراقة الدماء، وتفادي المزيد من التعقيد في الموقف، ومعالجة الأمر في إطار عربي لمنع التدخل الأجنبي في المنطقة العربية[1]، واجتمع أيضا سمير محمد عبد الوهاب "وزير الداخلية العراقي "مع الفريق عمر البشير* في 6 أغسطس 1990م في الخرطوم جاء فيه "بأن السودان يؤيد العراق ويسانده في موقفه ضد الكويت" وأضاف الرئيس السوداني أن الموقف المبدئي للسودان هو الحرص على معالجة القضية في إطار عربي دون تدخلات أجنبية وأضاف أن السودان لم يشترك في إدانة التدخل العسكري للعراق لكي يعطي نفسه فرصة الحركة مؤكداً أنه يؤيد المساعي المبذولة من جانب الدول العربية لاحتواء الأزمة[2].

رفضت أيضا الحكومة السودانية التصويت على إدانة الاحتلال العراقي للكويت في مجلس الأمن وتحفظت على قرارات القمة العربية الطارئة، حيث أصدر حزب الجبهة والبعث السودانيين بيان تأكيد للعراق، وناشد فيه الحكومة العراقية بحماية السودانيين العاملين في الكويت والعراق وتسهيل خروج من يرغب من مناطق الأحداث وتوفير الحد الأدني من الإمكانات المادية التى تعينهم على ذلك[3]، ومن ناحية أخرى شهدت العاصمة السودانية مظاهرات تندد بالتدخل الأمريكي في الخليج وتؤيد العدوان العراقي على الكويت، واعتبرت

---

(1) نص قرار جامعة الدول العربية رقم 5036، الصادر في 3/ أغسطس/ 1990م؛ نقلا عن يوميات ووثائق الوحدة العربية، (ص706)

* ولد عمر البشير في قرية حوش ود بانقا، إحدي قري شندي في ولاية النيل والتحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج ضابطا في القوات المسلحة، درس العلوم العسكرية وقاد البشير ثورة 30 يونيو 1989 على أصبح البشير رئيسا لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني ورئيسا للوزراء ووزيراً للدفاع ،وقائداً عاماً للقوات المسلحة السودانية، ثم أصبح رئيسا للجمهورية السودانية عام 1993(مؤسسة أعمال الموسوعة، الموسوعة العربية العالمية، (ج436/4).

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص293).

(3) حسن، الصراع الدولي في الخليج، (ص214).

الكويت دولة غير متعاونة مع النظام العسكري العراقي، وأغلق البشير مصنع النسيج السوداني، الذى ساهمت الكويت فيه بنصيب كبير ونتيجة لذلك تحفظت الدول الخليجية على التعامل مع حكومة البشير[1].

تغيرت ردة الفعل السودانية في 19 أغسطس 1990م، فقد أصدرت الجالية السودانية في الأمارات العربية المتحدة بيانا أوضحت فيه: " إلى أبناء الأمة العربية في كل مكان نخاطبكم وأمتنا العربية تمر بأسوأ مرحلة في تاريخها الحديث إثر إقدام النظام العراقي على غزو القطر الكويتي الشقيق في وقت ترتفع فيه رايات التضامن العربي، وتتقارب المواقف العربية وفي ذلك الوقت تقوم الحكومة العراقية بتسديد ضربة قوية لقيم التضامن والمروءة العربية، حينما غزت قواتها بليل شعب الكويت المسالم...إننا ندين بشدة غزو العراق للكويت ونستنكر موقف حكومة الخرطوم الانتهازي المتردد، والذى لا يمثل موقف الشعب السوداني الأصيل"[2].

بعد هذا البيان المفاجئ، نظم حزب الجبهة الإسلامية في السودان مظاهرة أمام السفارة السعودية في الخرطوم نددت بوجود القوات الأمريكية في السعودية وقامت بحرق العلم السعودي وهتفوا بشعارات معادية للحكومة السعودية؛ الأمر الذى جعل الحكومة السعودية توقف منح تأشيرات دخول للمواطنين السودانيين إلى المملكة العربية السعودية، حيث أن المملكة العربية السعودية احتضنت أعدادا كبيرة من السودانيين، ومعهم عناصر الجبهة الإسلامية ومنحتهم مناصب عليا في البنوك الإسلامية لديها[3].

وجاءت ردة الفعل السوداني على تلك الاستفزازات، أن وجّه حزب الأمة القومي السوداني إلى جماهير الأمة العربية بيانا حول الاحتلال العراقي للكويت؛ "إن حزب الأمة باسم جماهيره في كل شبر من أرض السودان والوطن العربى يؤكد وقوفه إلى جانب الشعب الكويتي وقيادته الشرعية ويؤكد وقوفه إلى جانب السعودية ودول الخليج العربي في مواجهة التهديدات العراقية على أمتها وأرضها، وأشاد حزب الأمة القومي بالدور المصري من أجل جمع الصف العربي وحماية الأراضي السعودية "[4].

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص294).

(2) الرميحى، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت ؛الغزو العراقي للكويت، (ص382).

(3) الرميحى، المرجع السابق، (ص77)؛عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ج153/1).

(4) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص297).

وفى إطار التحرك الخارجي للتجمع الوطني الديمقراطي السوداني، استنكر التجمع كل سياسة حكومة البشير إزاء أزمة الخليج، كما استنكر التجمع اعتداء حزب الجبهة الإسلامية على سفارتي مصر والسعودية، وأضاف إلى ذلك قيام الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري بمطالبة صدام حسين بالانسحاب من دولة الكويت وعودة الشرعية، وصرح أيضا" أنه إذا ما بدأت الحرب فإن كل معدات العراق العسكرية سيقضي عليها في الوقت الذي أصبحت فيه كل القوى الأجنبية على دراية تامة بحقيقة قدرات العراق العسكرية التي أصبحت مكشوفة لديها، فضلا عن تصاعد المقاومة الكويتية والعصيان المدني داخل الكويت"[1] ؛ الأمر الذي أدي إلى دعوة عمر البشير إلى عقد مؤتمر قمة مصغرة في السودان تتألف من رؤساء واليمن، والجزائر، وتونس، وليبيا، والأردن، وذلك بهدف إيجاد حل سياسي بطريقة سليمة والوصول إلى صيغة جديدة تحفظ لكل من العراق والكويت حقه بعيدا عن القتال وإراقة الدماء، غير أن تلك المحاولات باءت بالفشل بسبب عدم جدية الجامعة العربية بشأن ذلك المؤتمر[2].

اتهمت القيادة السودانية في 2 سبتمبر 1990م، بتقديم التسهيلات للطائرات والصواريخ العراقية قبالة السواحل السعودية على البحر الأحمر، وقد نفى السفير السوداني في مصر تلك الأنباء، وأكد أن بلاده لا تسمح بأن تكون قاعدة لعمليات عسكرية وأن السودان يلتزم بموقفه المبدئي القائم على احترام مواثيق الأمم المتحدة والالتزام بما يصدر عنها من قرارات ومنها القرارات 660-661-664، بشأن أزمة الخليج والخاصة بالمقاطعة الاقتصادية للعراق وأوضح أن السودان يعترف بحكومة الكويت الشرعية وأن سفيرها يمارس عمله في الخرطوم[3].

وأصدر الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني في 16 سبتمبر 1990م، تأييده للرئيس حسني مبارك في مواقفه تجاه أزمة الخليج، والتضامن مع الكويت والسعودية ضد التهديدات العراقية، ودعت إلى ضرورة انصياع الرئيس العراقي للقرارات العربية والشرعية الدولية، وأدانوا الموقف المتخاذل لحكومة الفريق عمر البشير مؤكدين أن ذلك الموقف لا يعبر عن رأي الشعب السوداني الذي يرفض الغزو والاحتلال[4].

---

(1) الرميحى، أصداء حرب الكويت، (ص78)؛الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وتحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص382).

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص289).

(3) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص123).

(4) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص301-302).

كما بعث التجمع الوطني الديمقراطي بالقاهرة مذكرة للرئيس محمد حسني مبارك أوضحت:

1. إدانة الغزو العراقي للكويت، و إدانة كل استعمال للقوة من قبل حكومة عربية ضد حكومة أو شعب عربي أخر، بغرض انتهاك شرعية الحكم فيه وسيادته وأرضه.
2. المطالبة بالانسحاب الفوري وغير المشروط لكل الجيوش العراقية من كامل التراب الكويتي وتنفيذ كل قرارات القمة العربية وقرارات مجلس الأمن، واعتبار كل تشريعات النظام العراقي في الكويت كأن لم تكن، وألا يكافأ المعتدي بأية صورة على عدوانه.
3. إدانة التدخل في حق الشعب الكويتي في تسيير أموره بالطريقة التى يرتضيها، فالشعب الكويتي، بل كل شعب عربي هو وحده صاحب الحق الأوحد في تحديد نظام حكمه، أو تغيير ذلك النظام.
4. إن التجمع الوطني الديمقراطي إذ يرى ضرورة إنهاء ذلك الوضع الذي خلفه الغزو العراقي للكويت، بوضع كافة إمكاناته البشرية والمادية والمعنوية تحت تصرف القيادة الشرعية الكويتية عرفانا بالدور الرائد للشقيقة الكويتية في الوقوف مع الشعب السوداني في كل محنه[1].

وعلى الرغم من أن موقف الحكومة السودانية ثبت على إدانة الاحتلال العراقي للكويت، إلا أن السفارة السودانية في 30 سبتمبر 1990م، وجهت نداءً إلى السودانيين للتجنيد والانضمام إلى قوات صدام حسين، حيث تم تجنيد حوالى سبعة الآف سوداني، وعقب حرب تحرير الكويت رحب عمر البشير بقرار الانسحاب العراقي من الكويت [2].

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص123).

(2) الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص382-383).

3.1.10 عاشراً: موقف الاتحاد المغاربي*:

كشفت ردود فعل ومواقف دول الاتحاد المغاربي الخمس(ليبيا، تونس، الجزائر، موريتانيا، المغرب)مدى التباعد والتباين في قرارات تلك الدول، حيث تارة تؤيد الاحتلال العراقي للكويت وتارة أخرى ترفضه.

3.1.10.1 موقف الجماهيرية الليبية من الاحتلال العراقي للكويت:

بادرت الجماهيرية الليبية فور اندلاع الاحتلال العراقي للكويت إلى إصدار بيان في 4 أغسطس 1990م، تضمن "إن أي تدخل خارجي في النزاع يعتبر اعتداء على الأمة العربية الذى تقضي بحل جميع المشاكل بين الدول العربية عن طريق الحوار والتفاهم، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة، وأشار البيان إلى أن السياسة النفطية لبعض الدول في المنطقة أضرت بالمصالح الاقتصادية للوطن العربي، وأكد أن التدخل الأجنبي أمر مرفوض رفضاً باتاً، لأن العرب قادرون على حل مشاكلهم فيما بينهم وأن أي تدخل خارجي يعتبر عدوانا على الأمة العربية"[(1)].

وفي اليوم التالي تركزت الجهود الدبلوماسية الليبية بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية بالبحث عن حل الأزمة، من خلال مشروع يتضمن نقاطاً ست:

1. قبول الكويت مبدأ دفع التعويضات للعراق.
2. موافقة العراق على تخطيط الحدود المشتركة بين البلدين.
3. موافقة الكويت على تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق.
4. موافقة العراق على استئجار الجزيرتين.
5. قبول الجانبين لإحلال قوات ليبية وفلسطينية مشتركة محل القوات العراقية.

---

* أسس في 18 فبراير 1989م، ويضم في عضويته موريتانيا والجزائر وتونس وليبيا، ولديه لجان عدة منها، اللجنة الاقتصادية واللجنة المالية ولجنة الأمن الغذائي ولجنة البنية الأساسية، ولجنة الموارد البشرية (الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج1/90-91).

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص220)؛عثمان، الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق، السياسة الدولية، (ع55/102).

6. أن يبدأ الجانبان الكويتي والعراقي مفاوضات لتوقيع اتفاق في أقرب وقت لحل الخلافات بينهما[1].

ورفض معمر القذافي* الوجود الأجنبي في منطقة الخليج(البريطاني والفرنسي) وعلى إثر ذلك صرح في 7 أغسطس 1990م، قائلا:" إن أمريكا والاستعمار يحاولون خلق الأعذار لتغطية تدخلهم في الخليج، وإننا نواجه قوة إمبريالية ومطامع صهيونية تستهدف بيوتنا وديارنا ونواجه نكرانا لوجودنا، إن الخليج للعرب، ولا دخل لأحد فيه، والأعداء يقولون لابد من تدخلهم؛ لأنهم لا يعترفون بوجودنا فوق أرضنا، وهذه مطامع لا يمكن التوقف عندها إلا بالمواجهة، وعلينا أن نكون في حالة مواجهة نحمل فيها البندقية "[2].

وبالنسبة لموقف ليبيا من قرارات القمة العربية الطارئة في القاهرة، عارضت الجماهيرية الليبية القرارات من منطلق إدراك أن مشروع قرار القمة كان إدانة تامة للعراق ومباركة للإجراء السعودي باستدعاء قوات أجنبية، فقد أعلن القذافي قائلاً إنه على الرغم من رفضه أسلوب الغزو العسكري العراقي للكويت، إلا أن ذلك لا يخفي عن أعيننا الخطر الذى يهدد الأمة العربية وهو التدخل الاستعماري الأمريكي الذى يعمل لصالح إسرائيل ويهدد كيان العراق والأمة العربية"[3].

وطرح معمر القذافي مبادرة سلمية في سبتمبر 1990م، تتضمن عدم المواجهة العسكرية في منطقة الخليج وشملت مبادئ عدة منها:

1. إحلال قوات الأمم المتحدة محل القوات العراقية في الكويت وخروج القوات العراقية من الكويت وانسحاب القوات الأجنبية من المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج على أن تدخل محلها قوات عربية إسلامية.
2. فك الحصار الاقتصادي عن العراق بانسحاب القوات العراقية من الكويت.
3. النظام الداخلي للكويت واختيار حكومته الشرعية متروك للشعب الكويتي.

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص 126)؛المركز الإعلامي الكويتي، جريمة الغزو العراقي للكويت أحداث ووثائق، (ص21-13).

* رئيس الجمهورية الليبية من عام 1969، عمل أثناء حكمه عمل على أقام ثورة شعبية تهدف إلى توطيد أسس الديمقراطية في السودان، وأعلن عن فصل السلطة عن الثورة ونادي القذافي بالوحدة العربية وانتقد الشيوعية والرأسمالية، وعمل على تحسين علاقاته بالاتحاد السوفيتيي، وأسس الاتحاد المغاربي عام 1989(الكيالي،وآخرون، موسوعة السياسة، (ج6/256-257).

(2) مطر، موسوعة حرب الخليج، (ص47).

(3) عثمان، الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق، السياسة الدولية، (ع102 / 56).

4. وضع سياسة نفطية عربية لا يجوز لأحد مخالفتها، وإلا تحمل مسؤولية تلك المخالفة عن طريق الردع الفوري.
5. تسوية مسألة الديون والتعويضات لكل الأطراف التى تضررت في المنطقة حتى لو كانت عائلات كويتية.
6. تمكين العراق من جزيرة وربة وبوبيان لتكون منفذاً على الخليج مع إعادة حقل الرميلة للعراق [1].

وعند بدء العمليات العسكرية في منطقة الخليج، أكد القذافي على أن العمل العسكري للقوات المتحالفة في الخليج لا يجب أن يتجاوز هدف تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ودعا إلى وقف الغارات الجوية على العراق، وطالب بوقف إطلاق النار وأوضح أن الحرب هي هدف انتقامي ضد العراق[2].

3.1.11 موقف تونس من الاحتلال العراقى للكويت:

أدانت الخارجية التونسية الاحتلال العراقي للكويت، وأكد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي أن موقف تونس يرتكز على ضرورة التمسك بالشرعية الدولية والمبادئ التى ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وعدم استعمال القوة، وطالب بسحب العراق لقواته من الكويت وضرورة حصر الخلاف في نطاق عربي والتزمت تونس بقرار مجلس الأمن الذى يشمل فرض حظر اقتصادي على العراق[3].

وبعد بدء العمليات العسكرية ضد العراق فى 17 كانون ثان (يناير)1991م، أصدر مجلس الوزراء التونسي بيانا دعا فيه مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لوضع حد للقتال الدائر في منطقة الخليج، وفض النزاع بالطرق السلمية، وفقا لمقتضيات الشرعية الدولية، وأكد البيان على استياء تونس لبدء الحرب على العراق[4]، كما صرح الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في 26 يناير 1991م، أن الدول المتحالفة ضد العراق ارتكبت العديد من

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص227–228)؛الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص350).

(2) حسن، الصراع الدولي في حرب الخليج، (ص126).

(3) عثمان، الاتحاد المغاربى ومشكلة التوافق، السياسة الدولية، (ع 102 / 56).

(4) الرميحي، ردود الفعل الدولية على غزو وحرب تحرير الكويت؛ الغزو العراقي للكويت، (ص351).

المجازر ضد الشعب العراقي، وطالب بوقف القتال وتطبيق الشرعية الدولية دون تمييز، وأكد على تضامن الشعب التونسي مع العراق[1]

3.1.12 موقف الجمهورية الجزائرية من الاحتلال العراقي للكويت:

أصدرت الحكومة الجزائرية بيانا ندّدت فيه تنديداً شديداً بعدوان النظام العراقي على الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات العراقية دون قيد أو شرط والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها، وهاجم وزير الداخلية الجزائري سيد أحمد الغزالي، الاحتلال العراقي للكويت ووصفه بأنه قضى على احتمال ايجاد حل عربي للصراع العربي "الإسرائيلي" وأنه سيمكن "إسرائيل" من الخروج من عزلتها وسيمكن الولايات المتحدة من التدخل عسكريا في الخليج [2].

وفور نشوب الحرب على العراق في 17 يناير 1991م، قرر المجلس الوزاري الجزائري عقد اجتماع استثنائي برئاسة الشاذلي بن جديد لتدارس الموقف في الخليج والعمل على احتواء الموقف من خلال الضغط على الرئيس العراقي صدام حسين للانسحاب من الأراضي الكويتية وعودة الشرعية إليها، لكن نتيجة رفض صدام حسين الاستجابة للنداءات والقرارات الدولية أعرب الرئيس الجزائري عن خيبة أمله في العالم العربي، وأعلن عن عدم اقتناعه بالجامعة العربية وبمجلس الأمن مشيراً إلى أن قراراتهم كانت بأيدي الدول القوية[3].

3.1.13 الموقف الموريتاني:

أكدت على عدم الموافقة على إدانة العراق واستخدام القوة العسكرية ضدها، وعلى الفور أبدت الحكومة العراقية امتنانها لموقف موريتانيا من الامتناع عن التصويت على القرار بإدانة التدخل العسكري العراقي في الكويت، ويضاف إلى ذلك قيام بعض المظاهرات في نواكشوط بالهجوم على السفارة الأمريكية، حيث طالب المتظاهرون الموريتانيون حكوماتهم بمزيد من مساندة العراق في التصدي لأي هجوم خارجي رغم نبذ موريتانيا لمبدأ استخدام القوة في حل المنازعات إلا أنها أعلنت إنها تتفهم دوافع العراق بذلك الخصوص[4].

---

(1) كلمة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى الشعب التونسي في شأن حرب الخليج الصادرة في 26 يناير 1991م، نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع 6 /147-148)

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص234).

(3) الرميحي، أصداء حرب الكويت، (ص85).

(4) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص234).

3.1.14موقف المملكة المغربية:

من الاحتلال العراقي للكويت، فقد تميز بالتشدد في إدانة الاحتلال العراقي للكويت، حيث ترأس الملك الحسن الثاني اجتماعاً وزارياً استثنائياً في 2 أغسطس 1990م، صدر على أثره بيان أدان بشدة الاحتلال العراقي للكويت والذى خرق كل المبادئ الأساسية التى تنظم القانون الدولي، الذي وصف البيان الاحتلال العراقي للكويت، بأنه يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية المبني على أساس التضامن بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وأعلن عن تضامن المغرب حكومة وشعبا مع الشعب الكويتي، ووافقت المغرب على إرسال وحدة مغربية إلى منطقة الخليج قوامها حوالي 1200 جندى[1] إلى الأراضي السعودية مع التحديد الدقيق لمهمتها وهو الدفاع عن السعودية وليس محاربة العراق أو تحرير الكويت.

على الصعيد الشعبي: أسست جبهة التضامن الوطني المغربي مع الشعب العراقي وضمت حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ومنظمة العمل الديمقراطي وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وضمت الجبهة أيضا المنظمات النقابية الكبرى كالاتحاد العام للعمال والكونفدرالية الديمقراطية للعمل والاتحاد المغربي للعمل، لكن تلك الفعالية لم تلق استحسانا من قبل الملك الحسن الثاني، حيث ذهب إلى حد التهديد بفرض حالة الطوارئ في البلاد لإنهاء الاضطرابات المتضامنة مع العراق، ومن جهة ثانية وجه الملك الحسن مناشدات إلى الرئيس صدام حسين يطالبه بالانسحاب من الكويت حقنا للدماء وإنفاذا للبنيان العراقي المرتقب [2].

وشهد الشارع بالمملكة المغربية منذ نشوب الحرب المهرجانات الخطابية والبرقيات الاستنكارات الموجهة إلى رؤساء الدول الغربية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة للتنديد باستمرار ضربات التدمير العسكرية الغربية للقوة العراقية، وجاءت قمة تضامن الرأي العام المغربي مع العراق بعد مرور حوالي أسبوعين على بداية الحرب، وتمثل ذلك في الدعوة إلى الصيام العام في أنحاء المملكة في يوم 28 يناير 1991م، تضامنا مع الشعب العراقي، ثم المسيرة الشعبية

---

(1) بوقنطار، المغرب وأزمة الخليج، مجلة المستقبل العربى، (ع150 / 99).

(2) أحمد، الاتحاد المغاربي وحرب الخليج الثانية، العربية للدراسات الدولية، (ع4 /86)

الهائلة بالرباط يوم 3 فبراير 1991م، والتي شارك فيها ما بين 350ألف و700ألف مما أطلق عليها أكبر مظاهرة تضامن في العالم مع العراق[1].

يتضح مما سبق، أن القوي الإسلامية والأحزاب السياسية الفعالة في المجتمع المغاربي وجدت فرصة كبيرة في حرب الخليج الثانية، يعيد لها مكانتها السياسية والبعد عن السيطرة الفرنسية في القرارات السياسية أو في الحياة العامة وأيضاً في مواجهة النظام الملكي المغربي القائم على دعامتين للسلطة روحية إسلامية، وسياسية تاريخية موروثة تقليدياً، أما المساندة الشعبية لدول الاتحاد المغاربي للعراق في الحرب لم تكن مع الاحتلال العراقي للكويت أو مع استعمال القوة والضغط على الآخرين بالاحتلال، وإنما جاء تأييدها للعراق لمحاولة العراق الوقوف في مواجهة التحالف الدولى ضده، والذى عمل الأخير على تدميره عسكريا واقتصاديا، الأمر الذى أدى إلى بعد العالم عن القضية الأساسية وهي احتلال الكويت، بل عملت جميع الدول على تدمير العراق حتى لا تسيطر على مناطق أخرى كما أدعوا، وهكذا جاءت ردة فعل دول الاتحاد المغاربي على وقف الحرب نهائيا حفاظا على إراقة دماء الأبرياء من الطرفين.

(1) أحمد: الاتحاد المغاربي وحرب الخليج الثانية، المجلة العربية للدارسات الدولية، (ع4/ 86)؛ بوقنطار، المغرب وحرب الخليج، المستقبل العربي، (ع150/104-105).

3.2 المبحث الثاني

مواقف إيران وتركيا "وإسرائيل"

تُعد مواقف إيران وتركيا و"إسرائيل" من الاحتلال العراقي للكويت من أكثر القضايا تشابكاً وتعقيداً، إذ تتعدد نقاط الالتقاء بينهما حول معارضة الاحتلال العراقي للكويت، مع الاختلاف في آرائهم السياسية فمنهم من وقف محايداً لقضية الاحتلال العراقي للكويت، ومنهم من أراد تدمير القدرة العسكرية تدميراً شاملاً.

3.2.1 أولاً: الموقف الإيراني:

لعبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية دوراً مميزاً في أزمة الكويت، فقد كسبت ود الجمهورية العراقية وحققت مكاسب سياسية واقتصادية ذات أهمية على المستوى الإيرانى، شملت إلغاء اتفاقية الجزائر عام 1975 وتبادل الأسرى بين الجانبين، فضلا عن استقبال الزيارات بين البلدين وبيان الموقف الإيراني إزاء الاحتلال العراقي للكويت، وما ترتب عليه من عملية تصعيد دولي سياسية وعسكرية شاملة ضد العراق.

3.2.1.1 موقف إيران من الاحتلال العراقي للكويت:

كان لإيران عند بدء الاحتلال العراقي للكويت مشاكل حدودية معلقة مع العراق، حيث كانت العراق تحتل مساحات واسعة من الأراضي الإيرانية تقدر بحوالي 2500كم2، فضلا عن مشكلة الأسرى بين الجانبين وعدم اعتراف العراق باتفاقية الجزائر 1975م، الخاصة بتحديد الحدود الجغرافية بينهما وفي الوقت نفسه كانت علاقات إيران مع الدول الغربية والعربية والخليجية تتسم بالتوتر وذلك لمساندتهم للعراق في حربها ضد إيران[1].

اتخذت إيران عند الاحتلال العراقي للكويت موقفا هادئاً حيث انحصر أول ردة فعل لإيران في وضع بعض وحدات البحرية الإيرانية الموجودة في الخليج في حالة تأهب، مع التأكيد أن ذلك ليس مؤشراً، أو تلميحاً إلى استئناف العمليات العسكرية ضد العراق، ووجهت إيران انتقاداتها إلى الأسرة الحاكمة في الكويت، ووصفتها بأنها مرتبطة بالدوائر الصهيونية

---

(1) حسن، الصراع الدولي فى الخليج العربي، الغزو العراقي للكويت، (ص137)؛ الدخيل، على نفسها جنت براقش جناية صدام حسين على شعب العراق والأمة العربية باجتياحه الكويت، (ص25-26).

والإمبريالية[1]، وقد أثار هذا الموقف أن إيران والعراق قد توصلتا إلى صفقة ما حول مستقبل الأوضاع في الخليج من خلال الاتصالات السابقة التى كانت قد بدأت بالفعل في 21 أبريل 1990م، حين أرسل الرئيس العراقي صدام حسين أول رسالة مباشرة إلى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني*، ولم يكشف عن مضمونها آنذاك[2]، يضاف إلى ذلك أن الموقف الإيراني كان غامضا إزاء القرارين الدوليين اللذين اتخذهما مجلس الأمن في 2 أغسطس و 6 أغسطس 1990م، القرار الأول الذي أدان الاحتلال ودعا العراق إلى الانسحاب، والثاني الذي دعا الدول إلى الالتزام بالحظر الاقتصادي ضد العراق[3].

أدي ذلك الموقف إلى تحركات عربية للضغط على إيران لتغيير موقفها، متمثلة في سوريا ذات العلاقة الخاصة مع إيران فقد استقبلت في 6 أغسطس 1990م، بمدينة دمشق وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي* وتم التباحث حول الأوضاع في الخليج وأصدر الوزير الإيراني" أن بلاده لا تقبل أي تغيير أو تعديل في الحدود الكويتية البر والبحر " وعلى إثر ذلك أعلنت إيران رفضها لقرار ضم الكويت تحت مسمي الوحدة الاندماجية[4].

وفي تلك الأثناء بدأت محاولات أمريكية أيضا من خلال تركيا؛ لمعرفة مدى التزام إيران بقرار مجلس الأمن رقم (661) الخاص بالحظر الاقتصادي على العراق والتمهيد لإجراء

---

(1) أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسية الدولية، (ع69/102).

* رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مثلت أهم أعماله إنشائه مدرسة التشيع في 1957م والتحق بالخدمة العسكرية، وبعد فترة بسيطة و فر من الثكنة العسكرية وألف كتاب تاريخ فلسطين أو صحيفة الاستعمار السوداء عام 1971م، وتعامل مع مجموعة مجاهدي خلق، واعتقل على أثر ذلك، ثم عُين عضوا في مجلس قيادة الثورة وأسس حزب جمهوري إسلامي 1979م، وفي العام نفسه تسلم مهام وزارة الداخلية في 1981، وانتخب نائبا عن طهران عند بدء الحرب العراقية الإيرانية بالإضافة إلى تعينه ممثلا لمدينة طهران في مجلس الخبراء وعين عضواً في المجلس الأعلي للثورة الثقافية وفي 1988 عين قائدا عاماً للقوات المسلحة وفي 1989 انتخب رئيسا للجمهورية (الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج 229/4).

(2) أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، (ع 70/102).

(3) جمعية الدراسات العربية للنشر، ملف وثائق حرب الخليج، (ص334).

* وزير خارجية الجمهورية الإيرانية، دخل معترك الحياة السياسية منذ 1961، وأصبح عضوا بارزا فى حزب الجمهورية الإسلامي وفي مجلس المركزي وفي عام 1981 وعين ممثلا لمدينة طهران في المجلس الاستشاري الإسلامي في 1982 وعين وزيرا للخارجية الإيرانية (الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، (ج4 /330).

(4) الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار، (ص263)؛الضغيان، إيران الرابح الأكبر من أزمة الخليج، السنة، (ع56/9).

اتصالات مباشرة بين طهران وواشنطن، إلا أن تلك المحاولات لم تؤد إلى تغيير واضح، و لم تمنع إيران من تقديم رأي واضح تجاه الأزمة حيث صرح علي أكبر ولايتي في 10 أغسطس 1990م، " رفض إيران أية تسوية للنزاع في الخليج تمكّن العراق من الاحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيين؛ لأن ذلك سيكون بمثابة فدية تدفع للعراق وسيكون استسلاما "للابتزاز"[1].

دعا ولايتي إلى اعتماد الحل القائم على التعاون الإقليمي فهو يضمن الأمن في الخليج موضحا أن أي تغيير في المنطقة سيعد من وجهة نظر إيران ذا نتائج خطيرة على الأمن القومي لها، وفي تطور آخر أعلن الرئيس رافسنجاني في 12 أغسطس 1990م أمام الجيش الإيراني " أن وجود القوات الأجنبية في المنطقة أحدث توتراً بها، وأن إيران هي البلد الوحيد الذي يستطيع العالم أن يعتمد عليه للدفاع عن أمن منطقة الخليج ومواردها النفطية" [2].

وفي اليوم التالي حدد المجلس الأعلى للأمن القومي موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

1. عدم قبول الاحتلال العراقي للكويت بأي شكل من الأشكال.
2. أن الحل الوحيد يبدأ بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية من الكويت.
3. أن إيران مستعدة للدفاع عن مصالحها في أي ظرف كان[3].

قررت القيادة العراقية تنفيذ اتفاقية 1975 م، وعملت على الانسحاب من الأراضي الإيرانية، بالإضافة إلى التبادل الفوري للأسرى الذين قدر عددهم مائة ألف أسير، وبعث الرئيس العراقي صدام حسين رسالة إلى الرئيس الإيراني رافسنجاني تضمنت:

1. أن يتم تبادل الأسرى بكل أعدادهم المحتجزين في كل من العراق وإيران، وأن يتم ذلك عبر الحدود البرية بينهما "طريق خانقين، وقصر شيرين"، وحدد يوم 17 أغسطس 1990م لتنفيذ ذلك.
2. يبدأ الانسحاب العراقي من الأراضي الإيرانية في 17 أغسطس 1990م، حيث تنسحب القوات من منطقة الحدود ويبقي، ما هو رمزي منها مع حرس الحدود والشرطة؛ لتنفيذ الواجبات اليومية لظروف طبيعية [1].

---

(1) الدخيل، على نفسها جنت براقش جناية صدام حسين على شعب العراق والأمة العربية باجتياحه الكويت، (ص26).

(2) الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار، (ص264).

(3) كمال، العراق المغبون، انفجار الخليج، (ص83).

رحبت إيران بالعرض العراقي وحرصت في الوقت نفسه على التفرقة بين إيجاد تسوية لمشكلات الحرب مع العراق وتأكيدها على ضرورة الانسحاب العراقي من الكويت، لكنها واجهت ضغوطا أخرى من الجانب الكويتي، فقد زارها وزير الخارجية الكويتي في 24 أغسطس 1990م، ونقل خلال تلك الزيارة اعتذاراً كويتياً عن الدعم السابق للعراق في حربه ضد إيران؛ الأمر الذي جعل الرئيس الإيراني رافسنجاني، يصرح أن إيران لا تمانع التدخل الأجنبي لإخراج العراق من الكويت ولكنها تؤكد في الوقت نفسه أن القوات الأجنبية العسكرية غير مرغوب فيها على المدى الطويل[2]، كما أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بياناً أكدت فيه مساندتها للكويت، وحددت فيه بعض المعطيات، التي شملت إدانة الاحتلال العراقي للكويت وطالبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بانسحاب فوري للقوات العراقية؛ لأن استمرارها سيعرض المنطقة لمزيد من الخطر[3]

ونتيجة لذلك عملت القيادة العراقية على:

1. محاولة تحييد إيران تماما ودفعها إلى عدم التجاوب مع الجهود الأمريكية والدولية الساعية إلى إحكام الحصار الاقتصادي الدولي على العراق، وبالتالي فتح ثغرة في تلك الجهود تقلل من فعاليتها.
2. قدمت هدية لإيران وربما ذلك يعدم معارضة إيران نتائج غزو الكويت، يتعلق بمسألة الجزر الكويتية وربة وبوبيان التي تسيطر عليها العراق.
3. غيرت بنية التوازن الإقليمي في منطقة الخليج من خلال العمل على توحيد جهود إيران والعراق في مواجهة الدول الخليجية
4. حاولت إعطاء مصداقية للخطاب العراقي الجديد الذي يحاول أن يتدثر فيه بالثوب الإسلامي[4].

---

(1) نص رسالة الرئيس العراقي صدام حسين إلى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني الصادرة في 1990/8/17م، نقلا عن مركز دراسات الوحدة العربية، يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989–1993م، (ص712).

(2) الطويلة، أزمة الخليج حرب أم سلام، (ص81–83)؛جمعية الدراسات العربية للنشر، ملف وثائق حرب الخليج، (ص334).

(3) الصانع، وأخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، (ص19–20).

(4) حسن، الصراع الدولي في الخليج، الغزو العراقي للكويت، (ص138)؛ أحمد، تطبيع العلاقات الإيرانية 1990وحتى الوقت الحاضر، دراسات وبحوث الوطن العربي، (ع83/17).

3.2.1.2 الموقف الشعبي الإيراني من الاحتلال العراقي للكويت:

بدأت هناك أصوات دينية وسياسية تدعو إلى تأييد العراق والعمل معه لمواجهة التواجد الأجنبي في منطقة الخليج، ومن أبرز هؤلاء محمد صادق خلخالي، ومحتشمي، وأحمد الخوميني كما دعا علي خامنئي إلى الجهاد المقدس ضد الوجود الأجنبى في الخليج فى 12 سبتمبر 1990م وشملت دعوته مبررات منها :أن الكفاح ضد الهيمنة الأجنبية أمر مقدس، ورفض أي صيغ تسمح بتواجد أمريكي أو إنشاء مظلة أمنية في المنطقة حيث لإيران تأثير قوي في المنطقة، الأمر الذي جعله يمتد إلى جميع مناطق إيران تحت مسمي (استعادة الأمن وقطع أيدي من يعتدون على حقوق الأخرين)[1].

على الجانب الأخر، وجدت دعوات أخرى قامت على أسس وشعارات إسلامية عارضت أي تعاون مع العراق، أو إعطاء أي اعتبار للغة العراقية السياسية الجديدة في الكويت، ومن هؤلاء علماء دين مثل أية الله النجفي الذي رفض الاعتراف بسلطة صدام حسين في الشؤون الدينية، واعتبره عدواً للإسلام، وأية الله جولبيكان في مينة قم الذي أعتبر صدام حسين يتلاعب بأحكام الإسلام لمنفعته الشخصية، وأنه لن يحصل على شئ سوى الندم، وأية الله قمي في مدينة مشهد الذى دعا أيضا إلى إنهاء مبكر لما أسماه " بالحكم الشيطان لصدام حسين التكريتي"[2].

أصدر مقر القيادة العامة الإيرانية بياناً عقب وقوع الحرب ضد العراق تضمن أن إيران ستبقي على الحياد، وأنها لن تسمح لأحد باستخدام أراضيها لشن أي هجوم جوي أو بري أو بحري، وتناول البيان أيضا أن إيران تحترم سيادة الدول الأخرى والحدود الدولية، وقد وجه حسن روماني" رئيس مجلس الأمن الوطني الأعلى "خطابا إلى الشعب الإيراني "أكد فيه أن الجيش الإيراني مستعد، وطلب منهم ألا يخشوا شيئا"، كما أعرب الرئيس الإيراني رافسنجاني عن أسفه لبدء الحرب في منطقة الخليج، مؤكداً "أن هذا النزاع يشكل ضربة قاسية للأرواح البشرية والموارد النفطية"[3]، وصرح رفسنجاني قائلا:" إننا لن ندخل في دائرة الصراع أبداً من أجل أن تحقق أميركا أهدافها، أو أن تبقى العراق في الكويت ...إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية أعلنت منذ البداية وحذرت الجانبين من الاستمرار في الأساليب الاستفزازية موضحة الأهداف السلبية

---

(1) المرزوق، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت، (ص74).

(2) أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، السياسة الدولية، (ع 73/102).

(3) الصانع، وأخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، (ص21).

والنتائج الخطيرة لهذه الأزمة، وبذلت الجهود اللازمة للحيلولة دون نشوب الحرب، ولكن مع الأسف لم تكن أذن تسمع وضمير يلبي"[1].

عقد مجلس الأمن القومي في إيران، في أعقاب هبوط الطائرات العراقية في القواعد الجوية الإيرانية اجتماعا، وأصدر بيانا حذر فيه الأطراف المشاركة في الحرب من محاولات استغلال الأجواء الإيرانية بأي شكل من الأشكال، وأنه في حالة هبوط أية طائرة من الأطراف المتحاربة في إيران اضطراريا فسوف تحتجز حتى نهاية الحرب[2].

يتضح مما سبق، أن إيران من قضية الاحتلال العراقي للكويت، فقد نفذت الحكومة العراقية اتفاقية الجزائر لعام 1975 م، وهذا بدوره يفسر انتصار إيران أمام العراق بعد هزيمتها في 1988م، وأدى ذلك إلى تراجع نفوذ وسيطرة العراق على حدود إيران خاصة شط العرب، بل وأضحت العراق تطلب المساعدة من إيران، وتحاول قدر المستطاع أن تعمل على تحييد جبهتها لعدم مواجهة أي هجوم محتمل من قبلها، أو خوفا من أن تستغل الفرصة وتقوم إيران بالسيطرة على العتبات المقدسة، التي طالما أشعلت الصراعات بين الجانبين بسببها، واستغلت إيران الحرب وعملت على تحسين علاقاتها الخارجية مع الكويت وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

3.2.2 ثانيا :الموقف التركي:

شهدت العلاقات العراقية التركية تطوراً ملحوظاً على الصعيد الاقتصادي والأمني، وذلك قبل وقوع الاحتلال العراقي للكويت، لكنه سرعان ما تغير؛ بسبب أحداث الاحتلال على الكويت، الأمر الذى جعل تركيا تعمل على تغيير كامل في سياستها واستمر ذلك إلى ما بعد الحرب.

3.2.2.1 العلاقات التركية العراقية قبل الاحتلال العراقى للكويت:

اتسمت العلاقات العراقية التركية قبل الاحتلال العراقي للكويت بالاستقرار؛ الأمر الذى جعل تركيا تقف موقفا محايداً من الحرب العراقية الإيرانية، وتحافظ على علاقاتها مع طرفي النزاع، و كان يشوب العلاقة توتر بين الحين والأخر؛ بسبب مشكلة المياه ومساندة العراق

(1) خطبة الجمعة التي ألقاها الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني الصادرة في 1991/1/25م؛ نقلا عن مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع184/6).

(2) الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار، (ص264-265).

الأكراد وتمثلت العلاقات بين الدولتين قبل الاحتلال العراقي على الكويت بالتطور في العديد من المجالات[1] :

على الصعيد الاقتصادي، تم إنشاء خط الأنابيب العراقي الذى يمر عبر تركيا، ويصدر إلى أوروبا وكانت طاقته نصف مليون برميل ازدادت عام 1989 لتصل إلى مليون ونصف مليون برميل يوميا، ويدر على تركيا حوالي 300 مليون دولار، كما كان هناك علاقات اقتصادية كثيفة جعلت العراق يحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا، والمرتبة الثالثة في قائمة الدول المصدرة إليها، فضلا عن 50 ألف تركي يعملون في العراق[2].

على الصعيد الأمني، كان هناك نوع من التفاهم بين العراق وتركيا في شأن الأقليات الكردية التي تعيش في (تركيا–العراق–سوريا–إيران) إلا أن العلاقات كانت تشهد بعض التوترات من وقت إلى أخر؛ بسبب قضية مياه الفرات وإنشاء تركيا سلسلة من السدود في منطقة شرقي الأناضول[3].

3.2.2.2 العلاقات التركية العراقية بعد الاحتلال العراقي للكويت:

شهدت العلاقات التركية العراقية بعد الاحتلال العراقي على الكويت تغيراً ملحوظاً، حيث سارعت الحكومة التركية إلى إدانته من خلال بيان صادر عن الخارجية التركية في 2 أغسطس 1990م، دعت فيه إلى" انسحاب القوات العراقية فورا من الكويت وعودة الشرعية إليها، وذلك انطلاقا من حرصها على عدم تعاظم قوة العراق الاقتصادية والعسكرية"[4]، واتخذت الحكومة التركية إجراءات وسطية بشأن الأزمة بين العراق والكويت منها:

1. عدم المبادرة باتخاذ قرار بإغلاق خط الأنابيب الذى يمر فيه البترول العراقي عبر أراضيها.
2. استقبال وفد عراقي برئاسة طه ياسين رمضان والتباحث معه حول موقف تركيا من الأزمة العراقية الكويتية، وذلك في محاولة لجعل تركيا تقف على الحياد، ومنعها من إغلاق خط الأنابيب[5].

---

(1) جاد، الغزو في الإطار الإقليمي "إسرائيل وتركيا"، مجلة السياسة الدولية، (ع77/102).

(2) الجلبي، النفط مرتكز أساسي للعلاقات البنية العراقية التركية؛ العرب وتركيا، (ص331).

(3) حسن، الصراع الدولي في الخليج الغزو العراقي للكويت، (ص146)؛ النعيمي، العلاقات العراقية التركية، (ص93–94).

(4) بيان الحكومة التركية الصادر في 2 أغسطس 1990م؛ نقلا عن comwww.moqatel .

(5) غدير: سياسة تركيا اتجاه العراق 1991–2003م، مجلة كلية المأمون الجامعية، (ع22/14).

3. عدم الموافقة على السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدتها العسكرية في تركيا قاعدة أنجرليك القريبة من الحدود التركية العراقية [1].

ومع بدء تدفق القوات الأمريكية إلى منطقة الخليج بدأت واشنطن بتكثيف المفاوضات التي جرت أثناء زيارة جميس بيكر "وزير الخارجية الأمريكي" إلى أنقرة في 7 أغسطس 1990م، التي أسفرت عن حصول تركيا على العديد من المكاسب ثمنا لتبني الموقف الذى أرادته الولايات المتحدة الأمريكية:

1. تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتعويض تركيا عن عوائد مرور النفط العراقي عبر أراضيها.
2. رفع القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ غزوها جزيرة قبرص عام 1974، فضلا عن منحها مساعدات عسكرية إضافية زيادة على المعونة المخصصة لها، وشملت تلك المساعدات الإضافية 40 طائرة عسكرية، كما وافقت ألمانيا على تزويد تركيا بـ 12 دبابة.
3. تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم طلب تركيا للانضمام إلى الجماعة الأوروبية خاصة أن تركيا رُفض طلبها في 18 ديسمبر 1989م، للحصول على العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية[2].

وعقب حصول تركيا على تلك المكاسب قررت في 7 أغسطس 1990م، إغلاق خط أنابيب النفط العراقي الممتد من كركوك والموصل، ووقف العلاقات التجارية بالعراق وجميع أعمال الاستيراد والتصدير مع العراق والكويت باستثناء المواد الغذائية والطبية تنفيذاً للعقوبات الاقتصادية الدولية، وسمحت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قاعدة انجرليك العسكرية، بل بادرت تركيا إلى زيادة حجم قواتها المتمركزة على الحدود مع العراق من 60 إلى 100 ألف جندي[3].

وعلى إثر ذلك قامت الحكومة التركية باتخاذ عدة إجراءات قانونية لمواجهة ذلك الموقف، حيث منح البرلمان التركي الحكومة التركية سلطات كاملة لاحتمال إعلان الحرب على العراق واستخدام القوات المسلحة التركية في عمليات عسكرية ضد العراق، كذلك إعلان تركيا رسميا

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج الغزو العراقي للكويت، (ص147).

(2) أمين، قراءة فى العلاقات العربية التركية والموقف التركي من أزمة الاحتلال العراقي للكويت 1990-1991م، مجلة تكريت، (ع60/32).

(3) Blair , At War in the Gulf ,(15).

عن استعدادها لإرسال قوات إلى المملكة العربية السعودية، والمشاركة في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 665، والذى يقضي بفرض الحصار الاقتصادي بالقوة، حيث بدأت تركيا بتطبيق ذلك من خلال اعتراضها للسفن المحملة بالأغذية، والتي كانت في طريقها للعراق مع رفض السماح لها بالتوقف في الموانئ التركية التي كانت تستخدم في تفريغ المواد الغذائية القادمة للعراق، ثم تنقل بعد ذلك بالطريق البري إلى بغداد[1].

قام تورجوت أوزال* بجولة فى منطقة الخليج استهدفت التباحث مع زعماء المملكة العربية السعودية، للتوصل إلى حل سلمي لأزمة الكويت والموقف المنتظر في حالة إصرار العراق على موقفه بعدم الانسحاب من الكويت، وفي سياق ذلك قّدم أوزال بعض المقترحات بشأن الأزمة، وشملت دعوة العراق والكويت لإجراء مفاوضات مباشرة فيما بينهما تحت إشراف بعض دول المنطقة المحيطة بهم، ومشاركة قوى دولية أخرى بالتعاون مع الأمم المتحدة؛ حتى يتوصل الطرفان إلى حل سياسي، إلا أن تلك المقترحات قوبلت بالرفض من الجانب العراقي[2].

في التاسع من أغسطس 1990م، صرحت قيادة القوات الجوية التركية، أن تركيا وضعت قواتها الجوية في حالة تأهب وألغت جميع الإجازات لطياريها لمواجهة أي توتر في الخليج، بالإضافة إلى إصدراها قراراً في 14 أغسطس 1990م، يحق للحكومة التركية اتخاذ احتياط لاحتمال اندلاع الحرب الأمر الذى جعل الرئيس التركي تورجوت أوزال يقوم بزيارة إلى الجيش التركي للكشف عن مدي استعداده للمشاركة في العمليات العسكرية ضد العراق ومن خلال خطابه اطلق الصفة التركية على نهري دجلة والفرات[3].

وذكر أوزال "أن تركيا بدأت بالفعل في تسلم معدات عسكرية حديثة قيمتها 8-9 مليارات دولار، وعدت بها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وتشمل ألف دبابة منها ستمائة دبابة أمريكية من نوع(M.GO) وأربعمائة دبابة ألمانية (Leopard)وسبعمائة عربة مدرعة لنقل الجنود وصواريخ باتريوت وطائرات مقاتلة لاستخدامها في العمليات العسكرية ضد العراق[4].

---

(1) النعيمي، العلاقات العراقية التركية، (ص96).

* رئيس الحكومة التركية من عام 1989 إلى عام 1993 (أبو عيشة، موسوعة القادة السياسيين، (ص34-35).

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص392).

(3) عماد، الغزو في الإطار الإقليمي " إسرائيل وتركيا"، مجلة السياسة الدولية، (ع78/102)

(4) معوض، تركيا والنظام الإقليميي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي الجانب الأمني، مجلة شؤون عربية، (ع67 /53).

عند بدء الحرب في 17 فبراير 1991م، أعلن الرئيس التركي أوزال أن العرض العراقي المشروط بالانسحاب من الكويت أصبح يهدد المنطقة ككل لذلك أخذت الأجهزة والسلطات التركية للمشاركة فى عملية ضد العراق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأت الطائرات التركية في تنتهك المجال الجوي العراقي على الحدود، لمراقبتها ومراقبة تحركات الأكراد على الجانب العراقي، وأضاف أوزال أن تركيا لن تسمح بقيام دولة كردية في شمال العراق في حالة خسارة العراق في الحرب المعلنة ضده، وصرح وضع العراق كدولة داخل حدودها بعد انتهاء الحرب[1]، يضاف إلى ذلك إعلان أوزال عند بدء الحرب ضد العراق في 16 فبراير 1990م، "أن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً لجيرانه، وكان سيضرب سوريا أو تركيا بعد إيران والكويت، فكان بدء الحرب تصرفا حكيما من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن ذلك سيقضى على هذا التهديد، ولهذا وافقت تركيا على السماح للقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدة أنجرليك"[2].

استمرت التحركات السياسية التركية بعد انتصار الحلفاء على النظام العراقي في عملية عاصفة الصحراء للعمل على إخراج العراقيين من الكويت؛ الأمر الذي جعلها تحظي بمكانة مرموقة عند الولايات المتحدة الأمريكية، حيث صرح جورج بوش "أن تركيا قد تنهض بدورها في نظام ما بعد حرب الخليج العربي "ووصفها ديك تشينى "وزير الدفاع الأمريكى" " تركيا جزيرة مستقرة فى مناطق غير مستقرة لا تشمل الشرق الأوسط فحسب لكن أيضا القوقاز والبلقان"[3]، وردّ أوزال على التصريحات الأمريكية قائلا:" تركيا أقوي دولة في الشرق الأوسط، وقد حان الأوان لكي تقوم تركيا كأهم دولة في المنطقة بدور رئيس لبناء النظام الإقليمي المنتظر"[4]وعلى إثر ذلك اتبعت تركيا سياسة جديدة تجاه العراق، واتخذت إجراءات عدة شملت الآتى:

1. تحريض ودعم الأكراد في شمال العراق بعد توقف الحرب.

---

(1) Park, Turkey the United States And Norther Iraq ,Strategic Location Political Dislocation,(19).

(2) معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي الجانب الأمني، مجلة شؤون عربية، (ع67/ص54).

(3) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت، (ص148).

(4) هويدي، التحولات الاستراتيجية الخطيرة، زلزال عاصفة الصحراء وتوابعه، (ص18).

2. فتحت حدودها لاستقبال حوالي نصف مليون من الأكراد بعد أن تعرضوا للمهاجمة من الحكومة العراقية، وساعدت في إعادتهم مرة أخرى الى العراق فيما عُرف بخطة المناطق الأمنة[1].
3. طالبت الحكومة التركية بتدمير أسلحة العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية، ومواصلة الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إلى العراق، وإحكام القيود والضوابط الدولية لمنع العراق من إعادة بناء قدراته العسكرية، وإخضاع النفط العراقي لجهاز دولي مكون من دول التحالف والدول التى تضررت اقتصاديا؛ بسبب أزمة الكويت، ومنها تركيا؛ لضمان التزام العراق بدفع تعويضات الحرب دون تحويل عائداته النفطية من جديد إلى الأغراض العسكرية[2]
4. بدأت القيادة التركية في تبني سياسة أكثر تسامحا وتعاوناً، تجاه الأكراد والتركمان العراقيين، وتسهيل مهمة لجوئهم إليها للضغط على العراق.
5. تبنت تركيا استراتيجية حول اختراقها المستمر لشمال العراق على شكل عمليات مسلحة داخل الأراضي العراقية واستغلال غياب السلطة[3].
6. تجاهلت تركيا مصلحة العراق المائية وأقامت 22 سداً على نهر الفرات؛ مما نتج عنه قلة المياه المتدفقة إلى العراق، وقدرت الخسارة العراقية من 32 مليار م3 إلى 23 مليار م3 سنويا، وهذا بدوره شكل خطراً كبيراً على الأراضي الزراعية في العراق.

أكدت تركيا في المؤتمر الإسلامي العشرون، الذى عقد في أسطنبول على ضرورة إجبار العراق على تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بشأن أزمة الكويت وضمان عدم تكرار عدوان عراقي جديد على دول الجوار وضرورة استمرار فرض العقوبات على العراق التي فرضها مجلس الأمن[4].

يتضح مما سبق، أن الولايات المتحدة الأمريكية دوراً خطيراً لجعل الحكومة التركية تقف ضد النظام العراقي ولأجل ذلك منحتها العديد من الامتيازات مثل: رفع القيود العسكرية عن

---

(1) الماجد، انتفاضة الشعب العراقي، (ص 75)؛البزار، الأكراد في المسألة العراقية، (ص78).

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص395).

(3) كوردستان، وأخرون، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضي، (ص337).

(4) المعوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي الجانب الأمني، مجلة شؤون عربية، (ع56/67)؛.(20), Park ,Turkey the United States and Norther Iraq

تسليح تركيا منذ غزوها قبرص في عام 1974، والعمل على قبولها عضواً في الجماعة الأوروبية .

ألا يفسر ذلك الفعل بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تدر أرباحاً كيفما شاء مقابل كلمة إدانة من أي طرف ضد العراق؛ لكي تحشد الكثير من الدول على الصعيدين العربي والأجنبي، وإضفاء الشرعية على عملياتها العسكرية الموجهة ضد العراق؟ وبالفعل تحت الضغط الأمريكي استجابت تركيا وغيرت من مسار اتجاهها تجاه العراق ووضعت قواعدها العسكرية خدمة في القوات الأمريكية.

3.2.3 ثالثاً: الموقف "الإسرائيلي":

شهد بداية الاحتلال العراقي للكويت حملة غربية عنيفة ضد العراق؛ بسبب تهديدات الرئيس صدام حسين بإحراق نصف "إسرائيل" بالأسلحة الكيماوية، وهي التهديدات التي وظفتها "إسرائيل" جيداً على كافة المستويات؛ الأمر الذى أدى إلى حملة غربية عنيفة تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ضد العراق، ثم جاء الاحتلال العراقي للكويت ليقدم و"لإسرائيل" ورقة رابحة توظفها على صعيد المستويات كافة، على مستوى الرأي العام العالمي، على مستوى الانتفاضة الفلسطينية، وعلى مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية.

أ- مستوي الرأي العام العالمي:

بمجرد وقوع الاحتلال العراقي للكويت شنت "إسرائيل" حملة إعلامية واسعة لإقناع الرأي العام

1. أن الدول العربية لا تحترم مبادئ القانون الدولي وهي دول لا تعترف سوى بمنطق القوة ومن ثم فإن "إسرائيل" ليست سبب التوتر في المنطقة كما ترى الدول الغربية.
2. ضرورة تدعيم "إسرائيل" في مواجهة الطموحات الشخصية لبعض الزعماء العرب الذين يسعون لتحقيق طموحاتهم الشخصية من خلال التهديد بضرب "إسرائيل" وتدميرها.
3. أن صدام حسين هو هتلر جديد واحتلاله للكويت قد يقود إلى حرب عالمية ثالثة، وذلك من خلال تشبيه غزو صدام حسين للكويت بغزو هتلر للنمسا عام 1938م.
4. أن "إسرائيل" هي السند الوحيد للدول الغربية في هذه المنطقة الحيوية للغرب، كما أنها المدافع الحقيقي عن مصالح الغرب في منطقة لا يحترم قادتها قواعد القانون الدولي[1].

---

(1) جاد: الغزو في الإطار الاقليمي "إسرائيل وتركيا"، مجلة السياسة، (ع75/102).

ب- على مستوي الانتفاضة الفلسطينية:

تفردت "إسرائيل" لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية على النحو التالي:

1. استغلال انشغال الرأي العام العربي والعالمي بمتابعة أحداث الاحتلال وتداعياته للقيام بحملة قمع مكثف للقضاء على أعمال المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. أدى انقطاع التحويلات النقدية التي كان يرسلها الفلسطينيون العاملون في الكويت إلى أهاليهم في الأراضي المحتلة إلى إضعاف قدرة السكان على تنفيذ أعمال المقاومة بشكل مميز.
3. استغلال انشغال الدول والمنظمات العربية بقضية أزمة الكويت وإتاحة الفرصة (لإسرائيل) للقيام بعمليات توطين اليهود القادمين من الاتحاد السوفيتي في فلسطين[1].

ت- العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية:

استغلت "إسرائيل" الاحتلال العراقي للكويت في تدعيم علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية، ولجأت إلى مخاطبة الدول الغربية من خلال التأكيد على أن "إسرائيل" القوية الآمنة هي الضمان الرئيسي للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما أكده إسحاق شامير* رئيس الوزراء الإسرائيلي بقوله:" إن غزو العراق للكويت برهن بلا شك أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في هذه المنطقة التي يمكن للغرب والعالم الحر أن يعتمد عليها"[2]، واستغلت إسرائيل الاحتلال وما ترتب عليه من إمدادات عسكرية، فقد حصلت من الولايات المتحدة الأمريكية على أسلحة متقدمة، من بينها طائرات (أف-16) وطائرات هليكوبتر من طراز أباتشي فضلاً عن تمويل بطاريات للصواريخ باتريوت المضادة للصواريخ وإنتاج الصاروخ (أور) بتكلفة 190 مليون دولار[3].

---

(1) جاد: الغزو في الإطار الاقليمي "إسرائيل وتركيا"، مجلة السياسية الدولية، (ع102 /85).

* هو ميخائيل يزرنيتسكى، ولد عام 1915 في بولندا، درس الحقوق وهاجر إلى فلسطين في 1935م وأصبح من قيادي عصابة ليحي وانضم إلى ايتسيل وشارك في العديد من العمليات الإرهابية التي نفذتها تلك العصابة ضد الفلسطينيين، التحق بعصابة ليحي في أعقاب الانشقاق في ايتسيل، وتبع شتيرن، نفي في 1944 على أثر حادثة اغتيال اللورد موين، إلى اريتريا إلا أنه هرب وتسلل إلى فلسطين في أعقاب الإعلان عن قيام "إسرائيل" وانضم إلى الموساد في 1955 ونفذ عدة مهام استخبارية حتى عام 1965، وانضم في 1970 إلى حزب حيروت ودخل الكنيست وتولى رئاسة الحكومة في 1983، وعرف عنه تمسكه بفكرة (أرض إسرائيل) ومعارضته التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية،

(2) شامير، مذكرات إسحاق شامير، (ص235)

(3) فدهستور، باتجاه تغيير قواعد اللعبة، مجلة الملف، (مج7 /150).

3.2.3.1 موقف "إسرائيل" من الاحتلال العراقي للكويت:

احتوت الإجراءات الإسرائيلية المتخذة في إطار الاحتلال العراقي للكويت على العديد من الخطوات يأتي في مقدمتها إعلان حالة الطوارئ، ورفع درجة الاستعداد في الجيش الإسرائيلي، و اتخاذ الكثير من تدابير الدفاع المدني في إسرائيل، والمطالبة بإجراء زيادة كبيرة في ميزانية الدفاع[1].

وفي اليوم الأول للاحتلال العراقي للكويت" 2 أغسطس 1990م"، سارع المسئولون الأمريكيون بالاتصال بسفير "إسرائيل" زالمان شوفال* فى واشنطن وطُلب منه بأن لا تتدخل إسرائيل في الحرب نهائيا وإن هدفنا هو حمايتها، [2] وعلى الفور طرح إسحاق شامير على موشيه أرينز* ودان شومرون * قائلاً:" إن إسرائيل تستطيع المحافظة على الهدوء شيئا ما حتى يقلل من الانتباه إلينا قدر الإمكان، ولكي لا نوفر أيه ذريعة لصدام حسين لإحراقنا"[3] وبعث برسالة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش صرح فيها عن تضامن إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأضاف " أن الجيش الإسرائيلي على أهبة الاستعداد لمواجهة كل تهديد وتحد ونراقب

---

(1) محمود، سياسات التعامل الإسرائيلي مع الأزمة، مجلة السياسة الدولية، (ع102/ 80-81).

* ولد في 1930م، في بولندا هاجر إلى فلسطين عام 1938 درس العلاقات الدولية والاقتصاد، دخل الكنيست من السابعة وحتى الثانية عشرة ضمن قائمة الليكود ثم عين سفيراً في الولايات المتحدة في 1990م وحتى 1992م، وأعيد تعينيه سفيراً في الولايات المتحدة أثناء حكومة نتنياهو 1998م، الا أن وصول بارك إلى رئاسة الحكومة دفعة إلى تقديم استقالته (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، (ص284).

(2) عبد الوهاب، موقف "إسرائيل" من حرب الخليج العربي الثانية وأثر الحرب على التوجهات العسكري الإسرائيلية، مجلة الخليج، (ص20).

* ولد في عام 1925، في كوبانا –لتيوانيا، درس الهندسة وانضم إلى تنظيم بيتار وعصابة الأيتسل، عين نائبا لمدير عام الصناعات الجوية الإسرائيلية بين 1962-1971م، وانضم في 1973م، إلى العمل السياسي وشغل منصب رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست وعين سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة لعامي 1982-1983م، وفي عام 1986، كلف برعاية شؤون الفلسطينيين في إسرائيل وتنافس مقابل بنيامين نتنياهو على زعامة الليكود إلا أنه مني بفشل ذريع وتولي منصب وزير الدفاع في حكومة نتنياهو (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، (ص27).

* ولد في 1937م، وهو رئيس الأركان العامة الإسرائيلية، تولي رئاسة مجلس إدارة الصناعات العسكرية ثم انضم إلى حزب الطريق الثالث في عام 1996، (منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، (ص284).

(3) السعدي، إسرائيل في حرب الخليج الثانية، (ص50).

عن كثب التطورات بما فيها التي قد تنجم عن تحالف الأردن مع العراق"[1]؛ الأمر الذى أدي إلى عقد جلسة سرية للجنة الدفاع الإسرائيلي في 5 أغسطس 1990م، أعلن فيها موشيه أرينز قائلا:" علينا أن نحتفظ بحق التدخل إذا ما تعرضت الوضعية الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط للانقلاب، أو إذا ما حصل اجتياح للأردن" وبادله الرأي إسحاق شامير "إنا نريد من امكاناتنا الحصول على معلومات عراقية، معلومات تطال القرارات العراقية العليا وتسمح لنا بالاطلاع عليها في الوقت المناسب وليس بعد فوات الأوان"[2]، وأكد دان شومرون "أن العراق يظهر في جبهة ليختفي وراء جبهة أخرى، وعلينا أن نفتح أعيننا على ما يجري على الحدود العراقية الأردنية، وأن ثمة صواريخ عراقية يجرى إرسالها إلى مواقع قريبة من تلك الحدود، ولا شك أن إسرائيل هي المقصودة بذلك"[3].

1. أن الحل السلمي فضلاً عن أنه لا ينطوي على تدمير قوة العراق العسكرية فإنه يفتح المجال أمام ظهور دعوات إلى نزع الأسلحة النووية والكيماوية من المنطقة.
2. أن الحل السلمي يضمن لصدام حسين الحصول على بعض المكاسب؛ الأمر الذى يزيد من قوته في المستقبل وإنه سوف يخرج من الأزمة، كأنه أصبح رمزا للقوة العربية[4].

وذلك الأمر دفع إسحاق شامير للقاء الرئيس الأمريكي بوش الأب في واشنطن موضحا له أن "إسرائيل" مضطرة للعمل بشكل فردي للحفاظ على أمنها ومكتسباتها إذا ما انتهت الأزمة سليما دون تدمير القوة العراقية؛ لذلك لابد من وضع قيود على القدرة العسكرية العراقية، أو تقليصها إن أمكن، حتى لا يعود التهديد العراقي مجددًا[5].

قدمت "إسرائيل" خطة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية لمهاجمة العراق شملت:

أولاً: أن تواجه "إسرائيل" بشكل مباشر القوات العراقية من خلال عملية طيران جوية وإن تلك المواجهة سيتبعها رد عراقي مباشر على الطائرات الإسرائيلية، ومن ثم فأن الفرصة ستكون سانحة للقوى الغربية للتحرك في اتجاه العراق، وإن الطائرات الإسرائيلية التي تتولي تنفيذ تلك المهمة لن تحمل أي إشارات تدل على هويتها.

---

(1) شامير، مذكرات إسحاق شامير، (ص236).

(2) السعدي، إسرائيل في حرب الخليج، (ص64).

(3) المرجع السابق، (ص65-66).

(4) تلحمي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، (ص2-3)؛ حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص155).

(5) شامير، مذكرات إسحاق شامير، (ص236).

ثانياً: مشاركة "إسرائيل" بشكل مباشر في جميع المهام العسكرية في منطقة الخليج وأنها ترغب في تنفيذ خطة كانت أعدتها "إسرائيل"، وهي تدمير مصادر القوة العسكرية العراقية في أكثر من 97 هدفا محدداً بدقة[1]، لكن الولايات المتحدة الأمريكية اعترضت على ذلك وأصرت على إبقاء "إسرائيل" طرفاً غير مباشر في الحرب، وأبدت "إسرائيل" انصياعها للأوامر الأمريكية لتنفيذ مخططها [2].

أعطى الرئيس صدام حسين تعليمات واضحة لقواته للاستعداد لضرب إسرائيل بالسلاح الكيميائي وصرح قائلا:" العراق ستضرب أولا برؤوس تقليدية، وسوف تستخدم السلاح الكيميائي والبيولوجي إذا تم مهاجمة العراق بنفس السلاح"، وأمر الرئيس صدام حسين صهره كامل حسين بنشر منظومة منصات الصواريخ الغير تقليدية في العراق، والتي عرفت باسم(sso) [3]، وتلك المنظومة مرتبطة مباشرة بتعليمات صدام حسين في بغداد، حيث أوضح لقواته "في حالة تم فقدان الاتصال معي فعليكم إطلاق الصواريخ غير التقليدية تجاه إسرائيل"[4].

عند إعلان الرئيس العراقي صدام حسين ضرب إسرائيل عسكرياً، صرح إسحاق شامير قائلا:" لسنا طرفا في النزاع، ولن نقوم بأي عمل من شأنه إشعال نار الحرب في الخليج أو يغذي الدعاية العربية المعادية لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية، ولن نتدخل في القتال، إلا إذا لم يكن أمامنا خيار آخر للدفاع عن أنفسنا، ولن نقدم أية نصائح إذا لم يطلب منا ذلك"[5]، وعلى أثر ذلك أمر الرئيس الأمريكى بوش الجنرال برينيت سكوكروفت باتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية إسرائيل من صواريخ العراق؛ فأرسل الأخير ضباطا أمريكيين إلى إسرائيل لإجراء لقاءات مستمرة مع ضباط في الجيش الإسرائيلي ليشرحوا لهم كيفية التعامل مع الوضع وتم نصب عند بدء الحرب بطاريات صواريخ باتريوت تقوم بتشغيلها طواقم أمريكية وإسرائيلية لاعتراض الصواريخ العراقية [6].

أعلنت الحكومة العراقية بدء الهجوم على "إسرائيل"، فقامت الحكومة الإسرائيلية بتوزيع الكمامات على السكان ومعها حقن أتروفين، وطلب من كل عائلة أن تصنع في منزلها غرفة

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص402-403).

(2) ديسنتشيك، دون حرب لن ينتهى الأمر بشكل جيد، مجلة الملف، (مج 7 / 530).

(3) Carlisle and Bowman ,Iraq war ,(35),Washington ,War in the Persian Gulf,(29).

(4) تال شيلو، عقلية المستبد؛ http//www.the post.com.il

(5) شامير، مذكرات إسحاق شامير، (ص236).

(6) بن نون، حرب الخليج، مجلة سلاح الجو، (ع77/ 6).

مغلقة[1] بالإضافة إلى قيام طائرات سلاح الجو الإسرائيلي بالتواجد في السماء لمدة 24 ساعة متواصلة، وذلك لمنع اختراق أية طائرات عراقية جو "إسرائيل" [2]، وبعد يوم واحد من بداية حملة عاصفة الصحراء في ليلة 17–18 يناير 1991م، تمت مهاجمة "إسرائيل" بصواريخ أرض –أرض من نوع سكاد والحسين من العراق ذات الرؤوس التقليدية[3] وقدر عدد الصواريخ حوالي 39 صاروخاً، وكانت صواريخ بطول 6 متر وبمدى 2,500–3000 متر [4]والتى سقطت في محيط تل أبيب وحيفا، وجزء منها في السهول الغربية من النقب وتسببت تلك الصواريخ في مقتل شخصين فقط، إضافة إلى :

1. 4 حالات سكتة قلبية.
2. 7 حالات اختناق من الاستخدام غير الصحيح للكمامات.
3. 208 اصابات.
4. إصابة 1302 منزل و6142 شقة سكنية، و23 مبنى عام، و50 سيارة[5].

منعت الولايات المتحدة الأمريكية حكومة إسرائيل من الرد على تصرفات العراق؛ لذلك حافظت إسرائيل على سياسة ضبط النفس وانتظرت حتى تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الرد المناسب على العراق بتدميرها عسكريا من خلال عملية عاصفة الصحراء[6]، مقابل ذلك عبّر الفلسطينيون عن فرحتهم لضرب صدام حسين إسرائيل بالصواريخ وخرجوا في تظاهرات تأييداً للعراق، وكانوا يصعدون لأسطح المنازل حين سماعهم صفارات الإنذار أو سماعهم لصوت صاروخ في الجو باتجاه "إسرائيل"[7].

---

(1) شاي، الصراع العراقي الإسرائيلي 1948–2000م، (ص130)(عبري) عقل، لقاء مع عضو الكنيست هاشم محاميد حول أخر المستجدات على الساحة، مجلة الأسبوع، (ع 50 / 23).

(2) بن نون، حرب الخليج، مجلة سلاح الجو، (ع77/ 6)(عبرى).

(3) يريف، وأخرون، حرب في الخليج أبعاد على إسرائيل، (ص51)؛ أسام، الحرب مع العراق، مجلة معرخوت، (ع 395 /35)(عبرى).

(4) بن نون، حرب الخليج مجلة سلاح الجو، (ع77 /8)؛روزنبرغ، الحقيقة حول مخاطر الصواريخ، (ص98).

(5) يريف، وأخرون، حرب فى الخليج أبعاد على إسرائيل، (51)؛شاي، الصراع العراقي الإسرائيلي 1948–2000م، (ص136)(عبرى)؛ أسام، الحرب مع العراق، مجلة معرخوت، (ع 395 /35).(عبرى).

(6) ديسنتشيك، دون حرب لن ينتهى الأمر بشكل جيد، مجلة الملف، (مج7 / 530).

(7) أسام، الحرب مع العراق، مجلة معرخوت، (ع36/395)(عبرى).

كنتيجة لحرب الخليج اضطرت "الحكومة الإسرائيلية" إعادة النظر في طريقتها في القتال والقيام بالعديد من التغيرات المهمة في بنية وأداء القوات النظامية لديها لذلك عمدت "القيادة الإسرائيلية" استخدام وسائل جديدة، منها:

1. في المجال ألاستخباراتي الحصول على خدمات أقمار صناعية.
2. الحصول على طائرات F15 طويلة المدى القادرة على حمل سلاح لمسافات طويلة؛ خوفا من حدوث حرب من دولة غير مجاورة.
3. في مجال الكشف عن الصواريخ البالستية، امتلاك منظومة الباتريوت.
4. إعادة تنظيم الجبهة الداخلية وتقوية التنسيق بين مركباتها المختلفة كافة، عبر إقامة هيئة قيادية خاصة تكون مهمتها العناية بحماية المواطنين في الدولة[1].

يتضح مما سبق، أن "إسرائيل" استفادت عسكرياً من حرب الخليج الثانية، وتلك الاستفادة انعكست على سياستها الخارجية، خاصة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية فأصبحت تخطط للحفاظ على أمنها ومستقبلها السياسي في المنطقة بشكل أكثر دقة، وجنت من راء ذلك حيازتها لصفقات الأسلحة المتطورة؛ لاستعمالها ضد أي هجوم محتمل عليها من المنطقة باعتبارها(معتدي عليها عراقياً)كما أنها لعبت دوراً خفياً في فترة الاحتلال العراقي للكويت بوضعها الخطط السرية وتقديمها للولايات المتحدة الأمريكية؛ لتدمير المنشآت العراقية العسكرية.

كانت ردة الفعل العربية مزيجا من الصدمة، وعدم والتصديق لما وصلت إليه العلاقات العربية –العربية، ولاحتواء الأزمة بين طرفي الصراع، وقد سارعت العديد من الدول بعقد مبادرات سلمية لحلها والعمل على انسحاب القوات العراقية من الكويت بأسرع وقت ممكن.

نتيجة لتلك المبادرات وافقت القيادة العراقية في الأسبوع الأول للأزمة على الانسحاب خاصة بعد مبادرة الملك حسين، لكن الضغوط الأجنبية أدت إلى إحالة القضية من مجلس الجامعة العربية إلى مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارات صارمة ضد العراق لإجباره على الانسحاب، والقبول بفرض العقوبات الاقتصادية عليه.

مثلت نقطة التحول في تاريخ العلاقات العربية –العربية قبول دول مجلس التعاون الخليجي للدول العربية؛ وخاصة المملكة العربية السعودية التي استقبلت القوات الأجنبية والعربية العسكرية داخل أراضيها، وإصدار بيانات وتصريحات أيدت العمل العسكري وفي الوقت نفسه أدانت العراق لما فعله باحتلاله للكويت.

---

(1) شاي، الصراع مع العراق 1948–2000، (138)(عبرى).

الفصلُ الرابـعُ

نتائج الاحتلال العراقي للكويت

(1990-1991)

4.1 المبحث الأول

نتائج الاحتلال العراقي للكويت على الصعيدين العراقي والكويتي

بدأ التخطيط لعملية "عاصفة الصحراء""Operation Desert Storm "منذ بدء الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 1990م، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وانضمت إليها بريطانيا ودولاً أخرى أجنبية وعربية وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية، وبدأت عمليات الحشد الجوي والبري والبحري بأعدادها الهائلة في منطقة الخليج موجهة ضد القدرة العسكرية العراقية؛ لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت وتدميرها كليا، وبيان نتائجها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين العراقي والكويتي.

4.1.1 أولاً: النتائج العسكرية:

تولت القيادة العسكرية الأمريكية قيادة قوات التحالف الدولي ضد العراق في عملية عاصفة الصحراء والتي أطلق عليها العراق باسم "أم المعارك"، ووضعت في اعتبارها ثلاثة أهداف هي:

1. تنفيذ الأهداف العسكرية بأقل قدر ممكن من الخسائر في صفوف قوات التحالف.
2. تحقيق هدف الحرب بأسرع وقت ممكن، والعمل بمختلف الوسائل على عدم إطالة أمدها.
3. ضرب القوة العسكرية العراقية وإلحاق أكبر قدر ممكن من الخسائر فيها، لتجنب المنطقة أية أحداث مماثلة في المستقبل القريب[1].

4.1.1.1 خطة الهجوم الجوية لقوات التحالف الدولي:

اعتمدت خطة الهجوم الجوية على تكثيف هجمات سلاح الطيران الجوي على العراق، وتدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والمنشآت النووية، وقواعد منصات الصواريخ أرض – أرض وتدمير سلاح الجو العراقي أو تحييده خارج نطاق المعركة، وتدمير كل ما يدفع العراق إلى الجو من طائرات أو صواريخ متوسطة المدى "اسكود –Scud"[2].

---

(1) الرحماني، النظام العالمي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، (ع6/3)؛ جريو، العراق في سنواته الصعبة، (31)؛ مهدي، ميزان القوى في أزمة الخليج والآفاق المستقبلية، مجلة قراءات سياسية، (ع1 / 64)

(2) لوران، عاصفة الصحراء، (ص219)؛ التميمي، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، (ص77)؛ Armal ,Gulf War , (1).

وعلى الفور شاركت العديد من الدول في عملية الحشد الجوي منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وقُدر حجم الدول المشاركة حسب الجدول الأتي.

جدول (4.1): القوات المتحالفة ضد العراق في عملية"عاصفة الصحراء"

الدولة المشاركة	الأسلحة المستخدمة
الولايات المتحدة الأمريكية	1800 طائرة من مختلف الأنواع 96 منها مرابطة فى مطارات تركيا
بريطانيا	72 طائرة من طراز تورنادو وجاغوار "Jaguar Tornado"
فرنسا	44 طائرة من طراز جاغوار وميراج 2000" Jaguar Mirage2000"
كندا	24 طائرة من طراز "F-18"
إيطاليا	8 طائرات من طراز تورنادو "Tornado"
المملكة العربية السعودية	180 طائرة من مختلف الأنواع
الإمارات العربية المتحدة	80 طائرة من مختلف الأنواع
الكويت	عدد غير محدد من طائرات سكاى هوك "Skyhawk"
قطر	7 طائرات "Mirage –F1"
المجموع	2215 طائرة[1]

يتضح من الجدول إن المشاركة الأمريكية هي الأكبر في تلك العملية حيث استخدمت أعداداً من مختلف أنواع الطائرات، تراوحت ما بين طائرات وقاذفات استراتيجية من طراز "B-25"وقدمت أيضا أنواع طائرات أخرى:

1. الطائرات المقاتلة المعترضة"Tom Cat - F 14 ".
2. الطائرات متعددة الأغراض" Hor net - F 18".
3. الطائرات القاذفة التكتيكية"Corsair –E7 -A".
4. الطائرات الهجومية"Antrodr 1-6".
5. طائرات الهجوم الأرضى"Harper -8 Avi".
6. طائرات الإنذار المبكر والحرب الإلكترونية"AB Hawk S2-E".
7. طائرات الإرضاع الجوى من طراز "K 1-6".

(1) عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص15–17).

8. طائرات استطلاع من طراز "Viglant –S5 A -R".
9. طائرات هليكوبتر تكتيكية ومضادة للغواصات من طراز "King S3-H-S"[1].

أما طائرات سلاح الجو الأمريكي فكانت تتكون بشكل رئيسي من:

1. طائرات التكنولوجيا المتقدمة من طراز "Stealth –F117"وهي لا تكشف بالرادار.
2. طائرات التفوق الجوي من طراز "Eiffel –F15".
3. طائرات القاذفة التكتيكية من طراز "E-F111".
4. الطائرات متعددة الأغراض من طراز " Vaatnj Falcon –F16".
5. الطائرات المقاتلة المعترضة والقاذفة التكتيكية"Phantom –F14".
6. قاذفات القنابل الاستراتيجية بعيدة المدى"Strafortrs –B25".
7. طائرات الإسناد الجوي القريب"Intrpol –A10"[2].

ويضاف إلى ذلك طائرات المراقبة الالكترونية والإنذار المبكر مثل طائرات" AWACS E13–"وطائرات توجيه العمليات الأرضية والجوية مثل "E-F111" وطائرات إدارة الدعم الجوي القريب [3].

بالمقابل قُدر ما لدي العراق من طائرات حربية بحوالي 550 طائرة من ثلاثة مصادر رئيسية هي الاتحاد السوفيتي، وفرنسا، والصين:

1. طائرات مقاتلة متعددة الأغراض فرنسية من طراز "Mirage F-1"
2. طائرات مقاتلة معترضة متعددة الأغراض سوفيتية"Meg 29-Meg 25"
3. طائرات تفوق جوي وإسناد جوي قريب من طراز "Meg-23"
4. طائرات اعتراضية من طراز"Sukhoi-24"
5. قاذفات قنابل سوفيتية من طراز "Toe 16-Toe 22".
6. طائرات مقاتلة نهارية وإسناد جوي قريب من طراز "Xia Jie-7 F7 Chine".
7. طائرات للإنذار المبكر والحرب الإلكترونية من طراز"Adnan 1"[4].

---

(1) حمدان، الخليج بيننا قطرة نفط بقطرة دم، (ص533–534).

(2) عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص18).

(3) الشميري، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، (ص47–48)؛هويدي، التحويلات الاستيراتيجية الخطيرة زلزال عاصفة الصحراء، (ص14)؛(3), Washington, War in the Persion Gulf

(4)عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص19)؛ الشقاقي، المواجهة في الخليج خيارات الحرب وآثارها، مجلة قراءات سياسية، (ع 1/ 24–25).

يتضح مما سبق :أن القدرات العراقية تفتقر إلى التكامل في القوة التي توفرت لدي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، حيث أن أعداده ربع أعداد طائرات التحالف الدولي وجزء كبير من الطائرات العراقية قديمة جداً، ولا تصلح للاستعمال الطويل في الحرب، و تفتقر العراق إلى طائرات عالية التخصص مثل طائرات المراقبة وإدارة العمليات الجوية والبرية المستعملة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة مع دول التحالف المستخدمة أحدث ما لديها من ترسانة عسكرية ضخمة ضد العراق.

4.1.1.2 عملية الحشد البري:

توزعت طائرات قوات التحالف المقاتلة في منطقة الخليج في قواعد بعيدة عن أماكن تجميع الطائرات العراقية، وذلك لأسباب عدة منها، : إبقاء الطائرات في مناطق بعيدة داخل الأراضي السعودية؛ لضمان فترة إنذار كافية من أي هجوم معاد، والبقاء في أماكن أبعد عن مدى الصواريخ العراقية، وعلى أثر ذلك انتشرت الطائرات في مواقع تتراوح بعدها عن الأهداف العراقية ما بين 600 كم إلى 1500 كم وتمركزت في قواعد أحاطت بالعراق من الشمال والجنوب والغرب[1] وانتشرت في قواعد خميس مشيط والطائف وجدة، وقاعدة الخرج في البحرين، والدوحة، وقاعدة أنجرليك في تركيا[2].

ونتيجة لكثرة الجنود المشاركة في العملية البرية، قسمت الولايات المتحدة الأمريكية عملية الحشد البري إلى مرحلتين:

المرحلة الأولي(أ): هدفت إلى الوصول إلى مستوى يمكن القوات المتواجدة في المملكة العربية السعودية من صد أي هجوم عراقي محتمل قبل بدء العمليات ضدها، ورفع مستوى تدريب القوات السعودية وإعادة تنظيمها.

المرحلة الثانية(ب): تتمثل في حشد قوات قادرة على شن هجوم ضد القوات العراقية لإخراجها من الكويت بالقوة، الأمر الذي جعل أعداد القوات من جميع الدول في تزايد مستمر، فقد حشدت تركيا حوالي 100 ألف جندي على الحدود الشمالية للعراق، وأرسلت مصر حوالي 15 ألف جندي إضافة إلى 20 ألف جندي مصري متواجدين في المملكة السعودية، يضاف إلى ذلك وصلت الى السعودية قوات سورية وباكستانية، وقوات بريطانية وفرنسية أمريكية ليصبح أعداد

---

(1) Westermeyer,U.S.Marianes in the Gulf War Liberating Kuwait 1990-1991,(35).

(2) شوارتزكوف، مذكرات شوارتزكوف في الخليج، (ص33)؛ Washington ,War in the Persian Gulf (,(4-5).

القوات البرية في بداية العام 1991 حوالي 651,650 ومدعمين بالطائرات قدرت حوالي 1958 وأيضا دبابات حوالي 2930 وناقلات جنود بلغ عددها حوالي 4726[1]

ويوضح الجدول التالي عدد القوات البرية المتحالفة ضد العراق[2]:

جدول (4.2): القوات البرية المتحالفة في عملية عاصفة الصحراء

الدولة المشاركة	قوات برية	طائرات هليكوبتر	دبابات ميدانية	ناقلات جنود مدرعة ومصفحات
الولايات المتحدة الأمريكية	345000	1700	1200	2200
مشاة بحرية أمريكية	750,000			
بريطانيا	32000	12	163	
فرنسا	1200	72	40	260
المملكة السعودية	38000			
الحرس الوطنى السعودي	56000	82	550	1900
مصر	35000		300	
سوريا	16000		300	
الإمارات العربية المتحدة	40,000	46	220	235
المغرب	1700			
باكستان	10,000			
بنغلاديش	2500			
نيجيريا	450			
السنغال	10,000			
تشكيوسلوفاكيا	200			
بلغاريا	300			
سلطنة عُمان	25,500	35	53	66
قطر	9000	11	24	65
المجموع	651,650	1958	2930	4726
العراق	450,000	380	4000	2500

(1) عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص20–21)؛حمدان، الخليج بيننا قطرة نفط بقطرة دم، (542)؛.Carlisle and Bowman , Iraq war ,(p33)

(2)عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص23–24).

يتضح من الجدول، أن فروقا شاسعة في مستويات القوات المشاركة من ناحية أو العدد، وكانت قوات الولايات المتحدة الأكثر تكاملا والأكثر قدرة تدريبية خلافا للدول الأخرى.

4.1.1.3 عملية الحشد البحري:

مّثل الهدف الأول للحشد البحري هو تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم "661" الصادر في 6 آب 1990م، والذي نص على تأييد المجلس للمقاطعة التجارية والمالية والعسكرية للعراق، و القرار "665" الصادر في 25 أغسطس 1990 م، الذي سمح باستخدام القوة وتطبيق الحظر الاقتصادي على العراق، ولتحقيق ذلك شاركت الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 108 سفن و60,000 بحار بالإضافة إلى عدد أخر من سفن الإنزال والفرقاطات، والطرادات، وكاسحات الألغام، وسفن المساعدة، و قدمت البحرية البريطانية حوالي 16 سفينة حربية، وضمت 3 مدمرات و 3 كاسحات ألغام[1].

ويوضح الجدول التالي حجم القوة البحرية التي احتشدت في المنطقة، كما يبين الجدول مجموع القوات البحرية للدول الأجنبية المشاركة والقطع البحرية الرئيسية لدول المنطقة، فقد شاركت المملكة العربية السعودية بحوالي 8 زوارق بحرية، إضافة إلى عدد من كاسحات الألغام الساحلية، وسفن الإمداد والسفن المساعدة، كما قدمت الإمارات العربية المتحدة 6 زوارق دورية، وشاركت دول أخرى بحوالي 22 سفينة و5000 بحار، كما شاركت الكويت بعدد ضئيل من الزوارق التي لم يستول عليها العراق أثناء الاحتلال [2].

وقدرت القوي البحرية المشاركة في عملية عاصفة الصحراء كالآتي[3]:

---

(1) westermeyer ,U.S.Marianes in the Gulf War Liberating Kuwait, (35-36). Munro,Arab Storm, (46).

(2) عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص23)؛(4-5) Armal ,Gulf War

(3) عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص31).

جدول (4.3): القوات البحرية المتحالفة في عملية "عاصفة الصحراء"

الدولة المشاركة	عدد السفن	بحار	ملاحظات
الولايات المتحدة الأمريكية	108	60,000	من ضمنها 6 حاملات طائرات وبارجتين
بريطانيا	16	4000	3 مدمرات و4 فرقاطات و3 كاسحات ألغام
فرنسا	11	2500	
بلجيكا	3		2 كاسحات ألغام وسفينة إمداد
كندا	3	1700	
الدانمارك	1		طراد واحد فقط
اليونان	1	200	فرقاطة
إيطاليا	5		3 فرقاطات وسفينتان
النرويج	1		سفينة حراسة
أسبانيا	3		فرقاطة و2 طراد
استراليا	3	600	مدمرة وفرقاطة وسفينة
الأرجنتين	2		فرقاطة ومدمرة
المملكة السعودية	8		4 فرقاطات و4 طرادات
العراق	9		فرقاطة و6 سفن إنزال
الإمارات العربية المتحدة	6	1500	
الكويت			عدد ضئيل غير محدد

يتضح من الجدول، أن قوى جميع الدول المشاركة في الحشد البحري تبدو متواضعة جداً مقارنة بالقوة الأمريكية، وفي الوقت نفسه تبدو البحرية العراقية ضئيلة للغاية مقارنة مع جميع الدول المشاركة ضدها في العملية العسكرية، فهي اعتمدت على فرقاطة واحدة ويبلغ وزنها 1850 طنا.

وحددت الحكومة العراقية خطتها لمواجهة الحشد الجوي والبري والبحري، فقد تمثلت في تلغيم آبار النفط الكويتية والتهديد بحرقها إذا تعرضت العراق للهجوم، وأقامت بعض الملاجئ

منها خاصة بالطائرات وملاجئ حماية منصات إطلاق الصواريخ والدبابات وآخرى حماية للجنود العراقيين جمعيها مدفونة تحت التراب[1].

4.1.1.4 العمليات الحربية ضد العراق:

انتهت المهلة التي حددها مجلس الأمن لانسحاب القوات العراقية من الكويت في 15 يناير 1991م، وعلى الفور وقع كولن باول بتنفيذ عملية عاصفة الصحراء، وبدأت الطائرات المقاتلة بتنفيذ الطلعات الجوية وقدرت الطلعات الأولي حوالي 1000 طلعة، ضربت فيها القواعد الجوية العراقية وقواعد الصواريخ المضادة للطائرات ومنصات الصواريخ أرض–أرض، ومواقع المفاعلات النووية، ومعامل الأسلحة الكيماوية للعراق[2].

وجاءت ردة الفعل العراقية أن قامت بضرب "إسرائيل" بالصواريخ؛ الأمر الذي جعل قوات التحالف تزيد من الطلعات الجوية ضد العراق، فقد قدرت الطلعات في اليوم التالي حوالي 2000 ضربة جوية للعراق[3]، وعلى إثر ذلك قامت العراق في 29 يناير 1991م، بشن هجوم على مدينة الخفجي السعودية، وأعلنت القيادة العراقية أن العملية لا تهدف احتلال المدينة والبقاء فيها، وإنما اقتضتها متطلبات الحرب، لكن على الفور هاجمت قوات التحالف المدينة مستخدمة طائرات هليكوبتر مضادة للدروع، وطائرات مقاتلة، إضافة إلى قوات برية من السعودية وقطر وأسفرت تلك المعركة عن انسحاب القوات العراقية ومقتل 100 جندي عراقي، وتم أسر حوالي 400 جندي، وتدمير 22 دبابة[4].

وتصاعدت عمليات القصف الجوي، حيث قدرت أعداد الطلعات في 30 يناير 1991م، بحوالي 30 ألف طلعة يوميا، وأسقطت القوات الأمريكية في الأول من فبراير 1991 م، 4 ملايين منشور فوق الكويت تعد فيها الجنود العراقيين بمعاملة إنسانية إذا استسلموا للقوات المشتركة، لكن القيادة العراقية رفضت الانسحاب، ونتيجة لذلك هاجمت الطائرات البريطانية في 3 فبراير 1991م القوات العراقية المتواجدة في جزيرة فيلكا الكويتية، مما مكن قوات التحالف من الاقتراب من الشواطئ الكويتية وقامت بقصف تجمعات الحرس الجمهوري، وفي الوقت نفسه

---

(1) Munro ,Arab Storm ,(48) Casey ,The History of Kuwait ,(100).
(2) Armal ,Gulf War, (55).
(3) الشيمري، الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، (ص48)؛ مواري، حرب العراق، (ص12).
(4) ريتش، دروس وعبر عسكرية من حرب الخليج؛ الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، (ص28– 29) عبد المعطي، مذكرات جندي عراقي، (ص16–17)؛ (Washingtion ,War in the Persian Gulf ,(30

أبحرت قوة أمريكية قوامها 18 ألف جندي شمالاً في اتجاه الكويت؛ بهدف تضليل القوات العراقية في تلك المنطقة، كما قامت وحدات مدفعية أمريكية بضرب مستودعات الوقود والإمداد للقوات العراقية[1].

وفي 19 فبراير 1991م، تجاوزت دبابات التحالف الدولي الخط الفاصل بين الحدود السعودية والكويتية، وهاجمت مواقع قوات عراقية، وشنت قوات مشتركة سعودية وقطرية وسعودية كويتية المواقع العراقية المتواجدة هناك، كما قصفت المدفعية البريطانية في 21 فبراير 1991م، قصفا شاملا للمواقع العراقية المتواجدة على الحدود السعودية الكويتية ودمرت بالكامل، وفي الوقت نفسه بثت القوات الأمريكية موسيقى الآلات النحاسية في اتجاه الجنود العراقيين كنوع من الحرب النفسية، كما تزايدت أيضا الطلعات الجوية، والتي استهدفت القوات العراقية في عمق الكويت وقد شملت 2900 طلعة؛ الأمر الذي جعل العراق تقوم بجمع حوالي 30 ألف كويتي ونقلهم الى بغداد[2].

وعلى إثر ذلك قامت قوات التحالف الدولي بتكثيف طلعاتها الجوية؛ تمهيداً لبدء المعركة البرية، وبالفعل بدأت في 24 فبراير 1991 م، وشملت محاور عدة:

المحور الأول: هجوم برمائي تضليلي مع قصف مدفعي في المنطقة الساحلية الكويتية، وتثبيت قوات التحالف المرابطة في جزيرة فيلكا والعمل على تضليل القيادة العراقية عن محور الهجوم الرئيسي[3].

المحور الثاني: في 24 فبراير، اخترقت فرقة المشاة البحرية الأمريكية الأولي وفرقة مشاة البحرية الثانية، يدعمها لواء مدرع من الفرقة المدرعة الثانية الحواجز التي اقامها العراقيون في مواجهة الحدود الجنوبية السعودية الكويتية، وفي الوقت نفسه قامت قوة سعودية بعملية اختراق لتلك الحواجز قرب السواحل الجنوبية للكويت، وتمكنت تلك القوة من فتح ثغرة في حقول الألغام

---

(1) لوران، عاصفة الصحراء، (ص266)؛ العفنان، عاصفة الصحراء ومقدماتها، (ص93)؛ Wasshington, Gulf War Air power Survey, (13-14).

(2) التميمي، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، (ص87–89)؛ ريتش، دروس وعبر عسكرية ثمينة من حرب الخليج؛ الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، (ص40).

(3) شوارتزكوف، شوارتزكوف في الخليج، (ص39)؛ البرازي، حرب الـ43 يوما، (ص310)؛ Wasshington, War in the Persian Gulf, (37).

وحواجز الأسلاك الشائكة وخنادق النيران، واندفعت الفرقة السعودية وواصلت تقدمها شمالاً باتجاه الكويت[1].

المحور الثالث: شنت الفرقة المدرعة الفرنسية السادسة يدعمها لواء من الفرقة الأمريكية 82 المحمولة جواً هجوما ضد الأراضي العراقية إلى الغرب من الكويت، وقد عرقل سوء الأحوال الجوية عملية الهجوم، وفي 25 فبراير 1991م، اندفعت عناصر من الفرقة 101 المحمولة جواً، في عمق الأراضي العراقية لإقامة قاعدة متقدمة للعمليات العسكرية على بعد 80 كيلومتراً داخل الأراضي العراقية، وقامت 118 طائرة هليكوبتر بعدة طلعات لنقل 2000 جندي من عناصر الفرقة، وقد أقامت تلك القوات قاعدة للخدمات اللوجستية ومحطة لتزويد طائرات الهليكوبتر بالوقود، ونقلت لذلك الغرض 22 ألف لتر من وقود الطائرات، كما أنزلت 50 عربة تحمل صواريخ مضادة للدبابات، وإلى جانب الفرقة الفرنسية هاجم الفيلق الأمريكي السابع إلى الشرق من الكويت وفتحت ممراً لباقي الفرق المتحالفة، في محاولة للقيام بحركة التفاف حول القوات العراقية المتواجدة في الكويت[2].

المحور الرابع: اندفعت قوات مصرية وعربية عند الحدود الجنوبية الغربية للكويت، وتقدمت دون مقاومة من جانب العراقيين، وساعدهم في ذلك كثافة الطيران الأمريكي للمنطقة، لكن سوء الأحوال الجوية ساعد العراقيين مما عطل طائرات الهليكوبتر، الأمر الذي أدى إيقاف الرئيس الأمريكي جورج بوش العمليات ضد العراق[3]، وأعلن البيت الأبيض "تم تحرير الكويت وهزيمة الجيش العراقي والآن ستعود قواتنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية"[4]

وافقت العراق على شروط إطلاق النار بأن:

1. يطلق العراق فوراً كل أسرى الحرب لدول التحالف والدول الأخرى وإعادة جثث القتلي لكل من سقط في الحرب.
2. أن يطلق العراق سراح كل المعتقلين الكويتيين فوراً، وأن يبلغ السلطات الكويتية مواقع كل الألغام البرية والبحرية.
3. أن يمتثل العراق بالكامل لكل قرارات مجلس الأمن.

---

(1) حمدان، الخليج بيننا قطرة نفط بقطرة دم، (ص602)؛ القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال، (ص143).

(2) عبد الله، حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات، (ص59)؛ شوارتزكوف، شوارتزكوف في الخليج، (ص 40).

(3) مواري، حرب العراق، (ص14)؛ الشيمري، الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، (ص50).

(4) Washington ,The White House ,of 28 February 1991.

4. أن يقبل العراق دفع تعويضات للكويت بسبب الأضرار التي لحقت بها نتيجة عدوانه عليها[1].

شملت خسائر العراق نتيجة الهجوم البري عليها، تدمير 40 فرقة عراقية من أصل 42 فرقة كان يحشدها العراق فى الأراضي الكويتية، ووقوع حوالي 80 ألف جندي وضابط عراقي فى أيدي قوات التحالف، إضافة إلى فقدان العراق ما يزيد على 300 دبابة " تي –69–تي72"و تدمير 1850 عربة مدرعة وناقلة أفراد مدرعة من أصل ما يزيد على 300 قطعة، كما خسر العراق حوالي 2800 قطعة مدفعية من أصل 3400 قطعة مدفعية كانت في الكويت[2].

وقدر عدد القتلى العراقيين حوالي 120 ألف منهم 5000 من المدنيين وإصابة أكثر من 120 ألف بجراحات مختلفة، وتم ضرب جميع المصانع التي لها علاقة بالمجهود الحربي كمصانع السلاح، ومصانع الذخيرة، والمصانع الكيماوية، والمفاعلات النووية، ومصانع الحديد والأسمنت، كما تم ضرب وسائل الاتصالات والمواصلات، فدمرت الجسور والطرق وسكك الحديد والمطارات، وتم تدمير المؤسسات الحكومية كالقصر الجمهوري وجميع المقرات الفرعية للرئيس العراقي صدام حسين، ووزارة الدفاع بجميع فروعها، ومراكز القيادات العسكرية ووزارة الحكم المحلي ووزارة الداخلية ومبني قيادة الحزب الحاكم، وفقدت أيضاً القوات الجوية قدرتها على المبادرة لاستخدام سلاحها الجوي في التصدي للغارات المشتركة أو القيام بغارات جوية أخرى[3].

أما على صعيد دول التحالف: قدرت أعداد قتلي قوات التحالف من الأمريكيين بحوالي 294 شخصاً ومن البريطانيين حوالي 47، وقتل فرنسيين، بالإضافة إلى 37 من القوات العربية منهم 18 من المملكة العربية السعودية، وعشرة من المصريين وستة إماراتيين وثلاثة سوريين[4]

كما كلفت أزمة الخليج الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من النفقات المالية، ففي بداية عمليات الحشد الدولي ضد العراق، قدرت التكاليف المالية بحوالي 53,7 مليار دولار لتغطية

---

(1) Munro ,Arab Storm ,(p 72), Panaspornprasit ,U.S Kuwait Relations1961-1992, (p117).

(2) العفنان، عاصفة الصحراء، (ص139)؛التميمي، حرب الخليج بين الأسباب والنتائج، (ص159)؛لوران، عاصفة الصحراء، (ص299).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص454)؛ الشيمري، الإستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء، (ص73–75)؛ أحمد، وآخرون، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودلياً، (ص161)؛ سيونز، استهداف العراق، (ص153).

(4) Armal ,Gulf War ,(14-15).

مبلغاً النفقات الإضافية للعمليات العسكرية في منطقة الخليج، كما عملت على تحييد بعض الدول ؛لذلك فقد قدمت الولايات المتحدة مبلغ "لإسرائيل" قدر بحوالي 650 مليون دولار و 200 مليون دولار لتركيا[1]، يضاف إلى ذلك إنفاقها مبلغ 24,8 مليار دولار لشراء الأسلحة وتغطية أغراض التموين الغذائي، كما انفقت في 22 أكتوبر 1990م، مبلغ 3,968,5 مليون دولار لشراء 3 طائرات من(F15E)وشراء 18 دبابة من نوع(M1A1)و13 طائرة هليكوبتر من نوع(4 H-60) و9 طائرات (F18) و6 طائرات أخرى من نوع (AV-8B)و4 مركبات بحرية، 100 عربة جند مدرعة[2].

شاع بعد انتهاء عملية عاصفة الصحراء ما يعرف بمرض الخليج، فقد بلغ عدد المصابين من الجنود المتحالفين ضد العراق عشرات الآلاف وتعرضوا لمشاكل صحية مثلت أبرزها الإرهاق، والصداع، وعدم التركيز، وآلام العضلات والمفاصل، والغثيان، تضخم الغدد والحمي[3].

شكلت تلك القضية فريقين منهم مؤيد لوجود فكرة مرض الخليج ومنهم معارض للفكرة، فالفريق المؤيد استند في ذلك على، استخدام الأسلحة التي تحتوى على اليورانيوم المنضب والمبيدات العضوية، أما الفريق الثاني عارض فكرة مرض الخليج واستند في ذلك إلى أن المحاربين كانوا يعانون الاضطرابات من جراء بدء الحرب [4].

يتضح مما سبق :أن العراق خسرت عسكريا ودُمرت بنيتها التحتية، تدميراً كاملاً نتيجة عملية عاصفة الصحراء الجوية والبحرية والبرية، فهي بدورها أظهرت مدى ضعف الجيش العراقي ويرجع السبب أنه خرج جديداً من حرب استمرت ثماني سنوات وذلك يعنى أنه منهك عسكريا من كثرة المعارك التي مر بها طيلة ثماني سنوات ولم يكن على دراية كاملة باستخدام أسلحة متطورة بيولوجيا أو استخدام طائرات ذات مستوي من الدقة أو ممارسة تطوير شامل على أسلحته العسكرية بعكس قوات التحالف التي امتازت أسلحتها بالدقة والقدرة على الضرب في وقت سريع.

---

(1) داجت، باجليانو، حرب الخليج الثانية التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء، (ص13).

(2) المرجع السابق، (ص14–16).

(3) مصطفي، صدام حسين، (ص54)؛ حكيم، موت غير ضرورى في حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع190/11)؛(16). Armal , Gulf War

(4) الدراجي، مرض لعنة العراق أو متلازمة الخليج، المجلة الثقافية، (ع 259/59)؛ Seker ,The united nations involvement in the gulf war ,Journal of International Affirs,(Vol 5/N2 /6).

4.1.2 ثانياً: النتائج السياسية:

طالب مجلس الأمن في قراره 686 الصادر في 2 مارس 1991م، أن يلغي العراق إجراءاته بضم الكويت، وأن يعيد جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها أثناء احتلاله للكويت، وأن يطلق جميع المحتجزين من دول التحالف، ويعيد الأسرى الكويتيين، كما عليه أن يقبل بأية خسارة أو أذى لحق بالكويت، وعلى الفور وافقت الحكومة العراقية على القرار وأرسلت رسالتين إلى مجلس الأمن أكدت فيهما ما يلي:

> "قبلت الحكومة العراقية بشروط وقف إطلاق النار، وأيدت قرار رقم 686 وإنها وافقت على تأدية التزامها بالقرار ،أن سيادتكم وأعضاء مجلس الأمن مطلعون تماما على الكيفية التي نفذت بها القوات الأمريكية والقوات المشاركة معها بالأعمال العسكرية ضد العراق قرار مجلس الأمن 678 لعام 1990 وما تعرض إليه العراق نتيجة لذلك من خسائر كبيرة في بنيته التحتية وممتلكاته الاقتصادية والمدنية والثقافية والدينية وفي الخدمات الأساسية للمواطنين كالكهرباء والماء والهاتف والنقل والوقود وغيرها من الحاجات الضرورية للحياة الإنسانية ...وبرغم تلك الحقائق تجاهل القرار 686 المعاناة للشعب العراقي وفرض على العراق تأدية سلسلة طويلة من الالتزامات ...أن العراق يطالب مجلس الأمن بإصدار قرار يعمل على وقف إطلاق النار بصورة فورية، وأن يوقف جميع العمليات العسكرية في البر والبحر والجو وانسحاب القوات العسكرية الأجنبية"[1].

وفي 3 مارس 1991 م، وافقت الحكومة العراقية على إعادة بعض الممتلكات الكويتية، والتي شملت الذهب وبعض العملات الورقية ومقتنيات المتاحف والطائرات المدنية الكويتية التي استولى عليها العراق أثناء الاحتلال للكويت؛ الأمر الذي جعل مجلس قيادة الثورة العراقي أن يقرر:

1. اعتبار كل قرارات مجلس قيادة الثورة الصادرة في 2 أغسطس 1990م، التي لها صلة بالكويت لاغية.
2. إلغاء جميع القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات والتوجيهات والإجراءات الصادرة بموجب قرارات المجلس، وتلغي أيضا الآثار المترتبة عليها كافة.
3. لا يعمل بأي نص يتعارض مع أحكام هذا القرار.

---

(1)United Nations Security Council :Letter dated 3 March1991 form the permanent representative of Iraq ,www.un.org.

4. تتولي الوزارات والجهات ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار[1].

وتنفيذا لتلك النتائج على مستوي العراقي عقد مؤتمر صفوان في 3 مارس 1991 م، بحضور كلا من شوارتزكوف وخالد بن سلطان" رئيس الوفد السعودي" واللواء جابر خالد الصباح "رئيس الوفد الكويتي" وعاشور زراع "رئيس الوفدين المصري والسوري "ومن الجانب العراقي سلطان هاشم أحمد[2].

وصرح شوارتزكوف بأن هدف الاجتماع هو مناقشة جميع الموضوعات العسكرية ومنها:

1. إطلاق سراح أسرى الحرب العسكريين من قوات التحالف، وبتحديد المكان المحدد لتسليمهم عن طريق الصليب الأحمر والالتزام بالقانون الدولي في معاملتهم.
2. تبادل المعلومات بشأن الجنود المفقودين وإعادة الجثث القتلn.
3. إطلاق العراق أسرى الحرب الكويتيين، والإفراج عن الرهائن والمعتقلين من الكويتيين جثث المدنيين الذين أُخذوا قسراً، وبتحديد كيفية تسريحهم على أن يُعاملوا معاملة أسرى الحرب من العسكريين في ترتيبات الإفراج عنهم.
4. تحديد مواقع حقول الألغام العراقية البرية والبحرية التي زرعت في أرض الكويت ومياهها الإقليمية، أو في المياه الدولية، وتزويد قوات التحالف خرائط تلك المواقع على أن يشمل كذلك مواقع الأشراك الخداعية في حقول النفط الكويتية.
5. ترتيبات الأمن بين قوات الطرفين وتحديد خط مؤقت للفصل بينهما؛ للحيلولة دون حوادث إطلاق النيران.
6. تأكيد احترام العراق لسيادة الحدود مع المملكة العربية السعودية.
7. منع تحليق الطائرات العسكرية العراقية فوق العراق؛ حتى يتم التنفيذ الفعلي لوقف إطلاق النار.
8. السماح بتحليق الطائرات تسهيلا لتحركات القادة والمسئولين العراقيين التي عرقلها تدمير عدد من الجسور العراقية[3].

واتفق شوارتزكوف والجانب العراقي على تبادل قوائم أسماء المفقودين، وعلى الفور سلم سلطان أحمد لشوارتزكوف قوائم بأسماء المفقودين من قوات التحالف إحداهما بأسماء الأمريكيين

---

(1)United Nations Security Council :Identical Letters dated 8 March 1991,www.un.org.

(2) شوارتزكوف، الأمر لا يحتاج إلى بطل، (ص344).

(3) شوارتزكوف، الأمر لا يحتاج إلى بطل، (ص345-346).

المفقودين وأخرى بأسماء البريطانيين المفقودين، وثالثة بأسماء السعوديين المفقودين وقائمة تضم أسماء أسيرين إيطاليين واسم طيار كويتي[1].

4.1.2.1 لجنة الأمم المتحدة الأمريكية لتخطيط الحدود الدولية بين الكويت والعراق:

قدم خافيير بيريز دي كويلار"الأمين العام للأمم المتحدة" تقريراً لتنفيذ الفقرة الثالثة من قرار"687"الصادر في 3 أبريل 1991 م، حيث طلب منه مجلس الأمن المساعدة على اتخاذ الترتيبات اللازمة مع العراق والكويت؛ لتخطيط الحدود بينهما مستعينا بالمواد الملائمة بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقريراً حول ذلك.

ووضح الأمين العام في تقريره:

1. طلب مجلس الأمن في الفقرة الثانية من قرار"678"أن يحترم العراق والكويت حرمة الحدود الدولية وتخصيص الجزر على النحو المحدد فى المحضر المتفق عليه بين العراق والكويت في شأن استعادة العلاقات الودية في 4 أكتوبر 1963م.
2. تشكيل لجنة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، بحضور ممثل واحد عن كل منهما، وثلاثة خبراء مستقلين يعينهم أمين عام المنظمة الدولية، حيث ستعمل اللجنة وفق محضر الاتفاق بين البلدين فى 4 أكتوبر 1963م.
3. الاستعانة على تخطيط الحدود بين العراق والكويت بالمواد الملائمة بما فيها الخريطة الواردة في وثيقة مجلس الأمن واستخدام التكنولوجيا، أما التعيين المادي للحدود فسيكون عن طريق وضع قوائم أو نصب حدودية بالعدد والنوع الملائمين.
4. أن يتقاسم الطرفان العراقي والكويتي النفقات بشأن تخطيط الحدود.
5. أن تعمل اللجنة بحرية الانتقال دون أي عائق في منطقة تخطيط الحدود والعمل على إزالة الألغام الموضوعة حتى يتم تيسير عملها[2].

وصرح على الفور محمد أبو الحسن "السفير الكويتي لدى الأمم المتحدة" عن موافقة حكومة الكويت على البنود الواردة فى التقرير، وعن استعداده للتعاون مع الأمم المتحدة فى تنفيذ تلك البنود[3]، أما الجانب العراقي، فقد صرح عبد الأمير الأنباري "السفير العراقي لدى الأمم

---

(1) المصدر السابق، (ص347).

(2)United Nations ,Security Council :Report of the secretary General regarding paragraph 3 of security council resolution 678 1991,www.un.org.

(3)United Nations Security Council :Letter dated 19 April 1991 Form the Permanent Representative of Kuwait to the United Nations addressed to the Secretary General,www.un.org.

المتحدة" قائلا: "أريد أن أقدم نص رسالة أحمد حسين وزير خارجية الجمهورية العراقية الموجهة الى سيادتكم فى 23 أبريل 1991م، حول لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت"[1]

وتضمنت الرسالة العراقية:

1. أكد قرار رقم 687 أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة، لكنه لم يحترم تلك السيادة وطبق العديد من الاحُكام الجائرة ضد العراق، وفي مسألة الحدود فرض مجلس الأمن وصفاً محدداً للحدود العراقية الكويتية، لكن المعروف قانونياً وعملياً في التعامل الدولي أن تترك مسائل الحدود لاتفاق الدول فهي القاعدة الوحيدة التى تحقق مبدأ استقرار الحدود.
2. لم يأخذ مجلس الأمن بعين الاعتبار وجهة النظر العراقية بشأن المحضر المتفق عليه فى 4 أكتوبر 1963م، حيث أن الإجراءات الدستورية لم تستكمل من قبل رئيس الدولة في العراق ولم يقم بالتصديق عليها، مما أبقي مسألة الحدود معلقة.
3. أبلغت الحكومة العراقية رسميا بقبولها قرار 660 واستعدادها لتنفيذه، غير أن المجلس تجاهل هذا الموقف القانوني وناقض قراراته السابقة، واتخذ قراراً آخر بشروط جديدة على العراق، وجرده من الحق في إثبات حقوقه الإقليمية وفق قواعد القانون الدولي، وبذلك يكون المجلس قد حرم العراق من أعمال إرادته الحرة وتثبيت رضاه التام بتلك الحدود[2].

على ذلك الأساس تريد الحكومة العراقية أن تبدي بعض الملاحظات:

1. الحكومة العراقية تتساءل عن الأساس القانوني الذي استند إليه المجلس في القرار 687 اعتبارا من الخريطة الواردة الصادرة في 28 مارس 1991م، أن تلك المذكرة لم تشر الى أية خريطة (!).
2. الخريطة وضعت دون أية أساس قانوني ولم تشرف عليها العراق؛ لذلك فهي لم تعترف بها، وتؤكد الحكومة العراقية أن تلك الخريطة من وضع مجلس الأمن، وليس لها أي أساس من الصحة.
3. إن إبداء المساعدة من سيادتكم لوضع التدابير لترسيم الحدود بين العراق والكويت ينبغي أن يوفر التوازن الكامل بين البلدين.
4. الحكومة العراقية على كامل الاستعداد للتشاور مع الأمين العام في شأن الملاحظات التي تتضمنها رسالة وزير خارجيتها، وأن العراق مثلما قبل قرار 687 على الرغم من اعتراضه

(1)United Nations Security Council :Letter dated 23 April 1991 from the minister for Foreign Affaira of Iraq addressed to the Secretary General,www.un.org.
(2)United Nations Security Council :Letter dated 23 April 1991 from the minister for Foreign Affaira of Iraq addressed to the Secretary General,www.un.org.

عليه ونقده لمضامينه، فإنه سوف يتعارض مع الأمين العام للمنظمة الدولية ويسمي ممثل حكومته في لجنة الترسيم حتى لو لم يأخذ الأمين العام في الحسبان ما ورد آنفا في المذكرة العراقية[1].

أصدر مجلس الأمن مجموعة قرارات تابعة لقرار "687" وهي كالآتي:

القرار"699"الصادر في 17 يوليو 1991م، الذي عالج أمور تدمير الأسلحة الهجومية للعراق وكافة الجوانب المذكورة في قرار"687" الخاصة بتدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والقذائف التسيارية، وما يتعلق بذلك من التفتيش على وجودها والتخلي عن حيازتها مستقبلاً وتدمير المتوافر منها حاليا[2].

القرار 700 الصادر في 17 يونيو 1991 م وافق على المبادئ التوجيهية لتسهيل التنفيذ الدولي التام لبيانات قرار 687 لحظر الأسلحة المفروضة على العراق[3].

القرار 705 الصادر في 15 أغسطس 1991م بتحديد السقف الأعلى لما تدفق العراق من تعويضات وذلك في حدود 30 % من قيمة الصادرات السنوية للنفط ومنتجاته [4].

القرار 706 الصادر في 15 أغسطس 1991م المحدد لشروط بيع النفط العراقي لجملة أمور منها تلبية احتياجات إنسانية مدنية أساسية للعراق في ظل مراقبة صارمة من خلال إنشاء حساب ضمان معلق يديره الأمين العام [5].

القرار 707، الذي أدان الانتهاك الخطير الذي يقوم به العراق لعدد من التزاماته الواردة في قرارات مجلس الأمن بموجب قرار "678" ويتضمن:

أ- أن يكشف العراق عن جميع جوانب برامج تطوير أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن 150 كيلومتراً، وعن جميع ما لديه من تلك الأسلحة ومكوناتها ومنشآت انتاجها ومواقعها بالإضافة إلى جميع البرامج النووية.

ب- أن يسمح للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول الفوري غير المشروط، وغير المقيد إلى أي من المناطق والمنشآت والسجلات والمعدات ووسائل النقل المراد تفتيشها وأن يسمح بالقيام برحلات طيران بالطائرات في سائر أرجاء العراق.

---

(1)United Nations Security Council :Letter dated 23 April 1991 from the minister for foreign Affaira of Iraq addressed to the Secretary General,www.un.org.
(2) United Nations Security Council:RES"699"of 17 June 1991,www.un.org.
(3) United Nations Security Council :RES"700"of 17 June 1991,www.un .org.
(4) United Nations Security Council :RES"705"of 15 August 1991,www.un.org.
(5) United Nations Security Council :RES"706"of 15August 1991,www.un.org.

ت- أن يوقف على الفور أية محاولة لإخفاء أو نقل أو تدمير أية مواد أو معدات تنقل بأسلحته النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو ببرامج للقذائف التيسارية أو المواد أو المعدات التى تصل بأنشطته النووية الأخرى .

ث- أن يوقع جميع الأنشطة النووية من أي نوع إلا لاستخدام النظائر المشعة للأغراض الطبية أو الزراعية أو الصناعية إلى أن يقرر العراق أن يمتثل تماما لقرار 687.

ج- أن يجيب على أية أسئلة أو أن يستجيب إلى أية طلبات بصورة تامة وكاملة وفورية للجنة الخاصة والوكالة.

ح- قرر أن لا يحتفظ العراق بأى حق في ملكية المواد التي ستدمر أو تزال أو تجعل عديمة الضرر عملا بالفقرة 12 من قرار 678[1].

القرار "712" الذي حدد السقف الأعلى للبيع المحدود للنفط العراقي لمواجهة تلبية احتياجات مدنية أساسية للعراق وذلك في حدود 1,6 بليون دولار[2].

القرار "715" المتعلق بالموافقة على خطط الأمين العام المقترحة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المراقبة والتفتيش على المواد والمنشآت والتجهيزات النووية وإلزام العراق بالتعاون مع اللجنة المكلفة بذلك [3].

القرار "773"المتعلق بالانتهاء من تخطيط الحدود البرية على الأرض والترحيب بعمل لجنة التخطيط، وحث اللجنة على أن تخطط الجزء الشرقي من الحدود الذي يشمل الحدود البحرية في أقرب وقت ممكن لتكمل بذلك أعمالها[4].

القرار "778" المتعلق بالإفراج عن الأرصدة العراقية التى تمثل عائدات مبيعات النفط العراقية أو منتجاته النفطية وتحويل الأموال إلى حساب ائتماني[5]، أما قرار "806"الذي أكد على ضمان حرمة الحدود الدولية بين الكويت والعراق وقرر توسيع صلاحيات بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لتشمل مهام إضافية [6].

انجزت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود في 20 مايو 1993م مهمتها وقدمت تقريرها النهائي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وعقد مجلس الأمن جلسته وأصدر قرار 833 في 27 مايو 1993م والذي نص على الترحيب بقرارات الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين الكويت

(1) United Nations Security Council :RES"707"of 15 August 1991,www.un.org.
(2) United Nations Security Council :RES"712"of 19 September 1991,www.un.org.
(3) United Nations Security Council:RES"715"of 11 October 1991,www.un.org.
(4) United Nations Security Council :RES"773"of 26 August 1991,www.un.org.
(5)United Nations Security Council :RES"778"of 2 October1992,www.un.org.
(6)United Nations Security Council :RES"806" of 5 February 1993,www.un.org.

والعراق وطالب فيه كلا من العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية التى أتمت اللجنة تخطيطها واحترام الحق في المرور البحري[1].

يتضح مما سبق : أن النتائج السياسية وضعت العراق في ظروف صعبة للغاية، فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم فيها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وتحدد كمية وانتاجها من النفط.

4.1.3 ثالثاً: النتائج الاقتصادية على الصعيدين العراقي والكويتي:

شهدت العراق والكويت أوضاعاً اقتصادية صعبة آثرت على وضعهم الداخلي والخارجي نتيجة أحداث حرب الخليج الثانية، فقد خرجوا من الحرب منهكين اقتصادياً استمرت إلى سنوات عدة.

- **العراق**

عاشت العراق ظروفاً اقتصادية خانقة نتيجة عدوانه على الكويت وفرض المقاطعة الاقتصادية عليه.

أ- **المقاطعة الاقتصادية:**

أدت المقاطعة الدولية للعراق إلى تردى إنتاجه النفطي بنسبة 86 %فانخفض الإنتاج اليومي من 3.3 ملايين برميل، قبل احتلال الكويت إلى أقل من نصف مليون تكفي لسد متطلبات الاستهلاك المحلي، الأمر الذي أدي إلى تقليص الاستيراد بنسبة 90 %والصادرات بنسبة 97%وقدرت الخسائر الناجمة عن المقاطعة خلال الستة الأشهر الأولى، وذلك قبل بدء العمليات العسكرية ضد العراق، حوالي 17 مليار دولار، منها 10 مليارات دولار خسائر تصدير النفط و501 مليارات دولار خسائر توقف الإنتاج المحلي ومليار واحد من الدولارات بزيادة نفقات الإنتاج و700 مليون دولار خسائر تأخير مشروعات التنمية، إضافة إلى مليار واحد و300 مليون دولار خسائر[2].

---

(1)United Nations Security Council :RES"833"of 27 May 1993,www.un.org.

(2) التميمي، الأبعاد الاقتصادية للغزو ؛الغزو العراقي للكويت، (ص264-265)؛ القيسي، القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام 1991م، مجلة المستقبل العربي، (ص59)؛ Blum ,Desert Holocaust ,(p27)

ب- تردي الدخل الفردي:

بلغ معدل التضخم في العراق 2000 %، في حين استمرت الأجور لنحو 85 % من العراقيين على حالها لعدة سنوات بعد الحرب، ولم يستطيع نظام الحصص الإعاشة الحكومية أن توفر لهم سوى 55 % من حاجاتهم الغذائية، وانخفض معدل الدخل الفردي فتراجع من 4083 دولار عام 1980، إلى 1756 دولار لعام 1988، وانخفض عام 1991، إلى ما كان عليه في الأربعينيات ووصل إلى 627 دولار ثم تابع انخفاض حتى وصل عام 1993 إلى 485 دولار[1].

ت- تعويضات الحرب:

كان على العراق أن يعوض إيران عما أنزله بها من خسائر اقتصادية خلال حربهما 1980-1988م، التي قدرت بحوالي 79 مليار دولار، وفرض على العراق أن يعوض الكويت كنتيجة لاحتلاله أرضيها وقدر المبلغ حوالي 100 مليار، كما فرض على العراق أيضاً أن يسد ديونه الخارجية لعام 1990م، وقدرت بنحو 86 مليار دولار، إلا أنه يؤكد أنها 42,1 مليار وهي مع فوائدها قدرت بحوالي 75,1 ويضاف إلى ذلك فرض على العراق دفع مبلغ وقدره 67 مليار دولار لتصليح الأصول المدمرة لإيران من فترة الحرب العراقية الإيرانية[2].

- **الكويت:**

تضررت الحكومة الكويتية اقتصاديا بشكل كبير من جراء الاحتلال العراقي لأراضيها واتخذت الأضرار أشكالا عدة منها:

أ- الأضرار القطاعية:

مُثلت الأضرار في القطاع المالي، حيث تأثر بجناحيه، الإنفاق والإيراد تأثراً سليبا وبلغ إجمالي الإيرادات العامة في ميزانيات الوزارات الحكومية بحوالي 4544,9 مليون دينار عام 1989-1990م، وتوقفت بسبب الشلل الكامل لحركة النشاط الاقتصادي المحلي من جراء العدوان العراقي، فقد توقفت الصادرات النفطية طوال فترة الاحتلال وحتى شهر نوفمبر 1991م،

---

(1) الحوراني، فلسطين في حياة صدام حسين، (ص331)؛ نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، (32)؛ www.moqatel .com

(2) التميمي، الأبعاد الاقتصادية للغزو؛ الغزو العراقي للكويت، (ص265)؛عبد الكريم، الوضع العربي بعد حرب الخليج، مجلة قراءات سياسية، (ع2-3/ 82).

ومع ذلك فأن استعادة الإنتاج النفطي المتوقع قبل وقوع العدوان لم تتحقق إلا بعد انتهاء عام 1993م[1].

ب- النفقات العامة:

كانت النفقات تمثل مبلغا وقدره 3927 مليون دينار من 1989م، وازدادت في العام 1990 إلى 7368,2 مليونا بسبب أعباء المقاومة الكويتية، وأيضاً تكلفة التحرير، واستمر مستوى النفقات العامة مرتفعاً على السنوات التالية لتلبية متطلبات الإصلاح، وإعادة البناء، وبلغ إجمالي النفقات العامة خلال الفترة من عام 1990 إلى 1995م، حوالي 26480,4 مليون دينار بمتوسط سنوى قدره 5296 مليون تقريبا[2] .

أما بالنسبة لعجز الميزانية الكويتية، كانت النفقات غير العادية لعملية التحرير الكويتي قد بلغت حوالي 7368,2 مليون دينار بين عامي 1990-1991م، وبلغ إجمالي العجز المتحقق من جراء العدوان العراقي على الكويت بين أعوام 1990 إلى 1995م، حوالي 17768,5 مليونا بمتوسط سنوى قدره 3553,7 مليون دينار[3].

ت- قطاع النفط الكويتي:

كان يوجد في الكويت قبل الاحتلال العراقي لها حوالي 1080 بئر نفط منتجة، وقبل التحرير قامت القوات العراقية بحرق أكثر من 700 بئر، وقدرت كمية النفط المحترقة بقيمة مليونيين إلى 60 مليون برميل يومياً؛ فالخسارة الاقتصادية للكويت نتيجة حرق كميات كبيرة من النفط ما بين 30 إلى 90 مليون دولار يومياً على افتراض أن سعر النفط يعادل 15 دولار للبرميل الواحد[4].

ونتج عن احتراق آبار النفط الكويتية تلوث الهواء، بكميات الدخان الأسود الكثيف والمحمل بغاز ثاني أكسيد الكربون والنيتروجين وأكسيد الكبريت وكبريتيد الأيدروجين، وكميات

---

(1) الفقير، الاقتصاد الكويتي والأموال العربية، (ص221).

(2) التميمي، الأبعاد الاقتصادية للغزو ؛الغزو العراقي للكويت، (ص234)؛الفقير، الاقتصاد الكويتي والأموال العربية، (ص220).

(3) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت وجوداً وحدوداً، (ص233)؛العجمي، وآخرون، خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية إحدى جرائم العدوان العراقي، (ص92-93).

(4) مذكرات نائب عريف من قوات العدوان العراقي على الكويت، (ص17)؛ Casey ,The History of Kuwait ,(109).

كبيرة من المعادن والمواد مثل النيكل والهيدروكربونات، وأدى ذلك إلى حجب أشعة الشمس عن الكويت لفترة معينة، وجميع تلك المواد شكلت ظروفاً مناخية لتكوين الأمطار الحمضية التى تجعل من ماء المطر مادة إهلاك النبات، وتؤثر على المباني السكنية والإنشاءات وعلى التربة بجميع أنواعها ولا تصلح لشرب الإنسان، ولقد حدث أن سقطت بعض الأمطار السوداء في إيران والعراق ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في غير موسم الأمطار، وامتد ذلك الدخان الأسود إلى البحرين وقطر وإيران، الأمر الذي أدى إلى إصابة الكويتيين بأمراض الحنجرة والصدر وضيق التنفس وأمراض العيون[1].

على الصعيد الداخلي الكويتي، ظل 605 شخص كويتيين مفقودين بعد انتهاء حرب الخليج الثانية وكان معظمهم من المدنيين تم احتجازهم خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت، فكان منهم من يعمل في القطاع الخاص وقدر عددهم حوالي 399 ومن فئة النساء حوالي 1، وقدر عدد من يعمل في القطاع الخاص من فئة الشباب حوالي 28 شاباً ومن فئة النساء 2، و تم أسر أعداد من الطلاب بلغ عددهم 124 طالبا أما فئة الطالبات بلغ عددهن 1، فضلا عن تعرض ربات البيوت إلى الأسر فقد تم أسر، 3 نساء وأيضاً المتقاعدين الشيوخ وتم أسر حوالي 22، وأسر فئة من لا يعمل من الرجال حوالي 25 [2].

أما نسبة الشهداء في الكويت فقدرت حوالي 750 شخصاً منهم مدنيين حوالي 197 ومنهم العسكريين 156 وفئة النساء واستشهاد حوالي 67، فأصبح المجموع الإجمالي 420، بالإضافة إلى استشهاد اشخاص آخرين كانوا يعيشون بداخل الكويت من بلدان مثل المملكة العربية السعودية ومصر، والعراق، والأردن، وإيران والهند، والبحرين، وسوريا، وعُمان، ولبنان وبلغ عدد قتلاهم حوالي 246 من فئة المدنيين وحوالي 243 من العسكريين ومثلت أعداد النساء من غير الكويتيات حوالي 81 امرأة أما فئة غير محدد الجنسية بلغت حوالي 22 من المدنيين و 71 من العسكريين وفئة النساء استشهدت حوالي 7 من المدنيين[3].

---

(1) فراج، تطهير حقول الألغام على الأراضي الكويتية؛ الإستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج، (ج2/ 308-309)؛مجموعة من الباحثين، تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية، (ص230-237)؛مركز البحوث والدارسات الكويتية، تدمير آبار نفط الكويت حقائق من الوثائق العراقية، (ص11-12)؛ العجمي، وآخرون، خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية إحدى جرائم العدوان العراقي، (ص92-93).

(2)http://kkamcm.org.

(3)http://kkamcm.org..

4.1.4 رابعاً: النتائج الاجتماعية على الصعيدين العراقي والكويتي:

عانت العراق من انقسامات داخلية أثرت على وضعها السياسي الخارجي وبات مهدداً بتدخلات أمريكية في شؤون العراق، بعكس الكويت التي شهدت تماسك وتفاعلات داخلية بين فئات شعبها.

- **العراق:**

ظهرت التجمعات العراقية المناهضة لنظام الحكم في العراق منها:

أ- **المعارضة الدينية**، وتلك تزعمها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بقيادة محمد باقر حكيم، والمجلس يضم جبهة واسعة من التيارات والأحزاب الإسلامية، وإن كان معظمها شيعيا وأهمها حزب الدعوة الإسلامية والحركة الإسلامية برئاسة الإمام الخالص، ومنظمة العمل الإسلامي برئاسة الإمام المدرسي والتجمع الإسلامي، طالبت بتغير الحكم في العراق وإسقاط صدام حسين عن الحكم[1].

ب- **المعارضة الكردية**، هدفت إلى إقامة دولة في كردستان المستقلة عند التقاء الحدود العراقية والإيرانية السورية، وهي بزعامة مسعود مصطفي البرازتى و جلال الطلباني واعتمدت المعارضة الكردية على عنصرين في عملها ضد النظام العراقي، هما استغلال الطبيعة الجبلية القاسية في الشمال العراقي، الذي يصعب الوصول إليها والسيطرة عليها من جانب الجنود النظامية، واستغلال العلاقات السياسية المتغيرة بين القوات الثلاث تركيا وإيران والعراق للاستفادة بتناقضاتها أملا في كردستان المستقلة[2].

ت-**المعارضة القومية**، وتضم بقايا الأحزاب والشخصيات التابعة للحزب الديمقراطي، فقد استطاعت الهرب من التصفيات السياسية.

ت- **المعارضة الشيوعية**، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي والذى دخل في جبهة مع حزب البعث الحاكم، ثم اختلف معه بشأن نظام الحكم بعد انتهاء العمليات العسكرية في منطقة الخليج، الأمر الذى أدى إلى هروب بعض أفراد الحزب إلى أوروبا الشرقية ودمشق وبيروت.

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص417)؛ سهر، حرب الخليج الثانية، (ص120).

(2) الماجد، انتفاضة الشعب العراقي، (ص14-15)؛ ماكفرن، بولك، الخروج من العراق، (ص52).

ث- **المعارضة العسكرية،** ضمت عدداً من الضباط العسكريين الهاربين من التصفيات الحكم في العراق الذين تمكنوا إلى بلاد عربية وأجنبية، منهم البعثيين والقوميين والشوعيين ومنهم الأكراد والسنة والشيعة وفي مقدمتهم حسن النقيب وإبراهيم الداود وعبد الوهاب أمين[1].

ج- أدت حرب الخليج الثانية إلى انتشار مرض السرطان بين العراقيين، وذلك بسبب قيام قوات التحالف بإطلاق حوالي 4000 قذيفة اليورانيوم المنضب[2].

ح- تدهورت أحوال السكان العراقيون نتيجة فرض الحصار فظهرت مشكلة نقص المياه وسوء التغذية، الأمر الذي أدي إلى زيادة معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وصلت حالات الوفيات في العام الواحد حوالي 131، وانتشر مرض الأنيميا وبلغت تلك النسبة 70 % في العراق، و أدي الحصار إلى انخفاض المستوى التعليمي، وزادت نسبة الأمية بسبب تدمير المدارس والجامعات [3].

- **أما على المستوى الكويتي:**

وجد الكويتيون أنفسهم في بداية الاحتلال العراقي بلا حكومة ولا مظهر من مظاهر السلطة الشرعية في البلاد، مما زاد من حده الصدمة التي تعرض لها الشعب الكويتي في البداية.

ظهرت بعض الجمعيات التعاونية في الكويت للتأكيد على قيم المجتمع الكويتي الأساسية المتمثلة في:

1. التأكيد على حقوق الإنسان في الحياة والانتماء للوطن.
2. قيمة التماسك والتضامن والاعتماد على النفس مساندة الآخرين.
3. احترام العمل اليدوي فلم يعد هناك من يقدم خدماته من القوي الوافدة، فقد اعتمد المواطنين في بداية الاحتلال العراقي على أنفسهم .

---

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص418-419).

(2) ماكفرن، بولك، الخروج من العراق، (ص54)؛ القيسي، القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام 1991، مجلة المستقبل العربي، (ص44).

(3) الحوراني، فلسطين في حياة صدام حسين، (ص332)؛يوسف، وآخرون، النظام العربي وآفاق المستقبل، (150-152)؛ Wooldridge and Elias , Humanitarian considerations in the work of the united nations compensation commission ,(Vlo85 /N85/P578).

4. تأكيد قيمة أهمية العمل وبالتالي الإنتاج، حيث أنهما مرتبطان مع بعضهم في سبيل استمرار الحياة والتصدي للعدوان.
5. التأكيد على دور المرأة في مرحلة الاحتلال، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع ولها مساهمات بنفس دور الرجل؛ للتصدي للعدوان العراقي[1].

ونتيجة للفراغ السياسي في الكويت أنشأ الكويتيين بعض اللجان التي قدمت للمجتمع الكويتي خدمات عدة منها، الخدمات التموينية التي قدمت للمجتمع حاجاته من المواد الغذائية، و الخدمات الصحية[2].

تعرض الشعب الكويتي إلى التعذيب والقتل والسلب والنهب والتشتيت خارج البلاد من قبل القوات العراقية، فقد هاجر عدداً كبيراً إلى المملكة العربية السعودية ومصر، وقُدّر عدد اللاجئين إلى مصر حوالي 5000 أسرة كويتية، كما عاني الكويتيون أثناء الاحتلال من تدمير مرافق الحياة كافة كالكهرباء والاتصالات الهاتفية، والنقل العام، وإحراق السجلات المدنية [3].

تعرض الأطفال الكويتيين بعد الاحتلال العراقي لصدمات نفسية نتيجة مشاهدة أحداث القتل والاختطاف، و قتل أحد أفراد أسرهم أمامهم، وقدر عدد الأطفال الذين تعرضوا للصدمات النفسية حوالي 62%من مجموع السكان، كما تبين على سلوك الأطفال الكويتيين بعد الاحتلال اضطراب نفسي وانتشار الكآبة والخوف الشديد، وهذا بدوره أثر سلباً على مستوى الأداء فى التعليم، حيث قامت وزارة التربية والتعليم في الكويت بتغيير شامل للمناهج، وتغيير نظام المدرسين المتبع قبل الاحتلال، وإلى ضرورة التسليح الشخصي ببعض الذخائر خوفا من التعرض للعدوان مرة أخرى، أما من الناحية الاجتماعية فقد أظهر على الشعب الكويتي التعامل إيجابيا مع فئة البدون[4].

---

(1) المطوع، التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي، (ص12)؛ منصور، دراسة في الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت، (ص582).

(2) القنبذي، أزمة الخليج اتجاهات الشباب نحو الغزو العراقي لدولة الكويت، (ص177–179)؛مركز البحوث والدراسات الكويتية، أثر الغزو العراقي على أطفال الكويت، (ص25–28).

(3) القنبذي، أزمة الخليج اتجاهات الشباب نحو الغزو العراقي لدولة الكويت، (ص 180–182)؛مركز البحوث والدراسات الكويتية، أثر الغزو العراقي على أطفال الكويت، (ص30–35).

(4) منصور، دراسة في الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت؛ الغزو العراقي لدولة الكويت، (ص584).

يتضح مما سبق: انتهي الاحتلال العراقي للكويت وأصبحت الكويت حرة بعودة حكومتها الشرعية متمثلة في أميرها جابر الصباح، وتعرضت الكويت نتيجة للاحتلال العراقي لها لبعض الإيجابيات والسليبات:

أولاً: الايجابيات:

أظهر الاحتلال العراقي للكويت من الناحية الاجتماعية مدى تماسك الشعب الكويتي في ظل غياب السلطة الشرعية للبلاد، وظهر ذلك جليا في اعتراف الشعب بفئة البدون التي كانت منبوذة اجتماعيا في الكويت.

ثانياً: السليبات:

تعرضت الكويت لخسائر اقتصادية منها عجز في النفقات العامة وعجز في ميزان الدخل الكويتي، وعلى مستوي قطاع النفط، غير التكاليف الأخرى التى أنفقتها الكويت في عملية "عاصفة الصحراء"، حيث شاركت فيها بوضع أجزاء بسيطة من النفقات المالية أو معدات عسكرية، وذلك العجز المادي جعلها تطلب الاستدانة من الدول الأخرى لتغطية نفقاتها ولإعادة إعمار منشآتها.

تعرضت الكويت لإضرار بيئية نتيجة تفجير آبار النفط، واحتوائها على مواد كيماوية أخرى سبب تلف كامل للتربة وعدم قدرتها على الإنتاج لعدة أعوام.

4.2 المبحث الثاني

نتائج الاحتلال على المستوى الإقليمي والدولي

ترك الاحتلال العراقي للكويت أزمة على المستويين الدولي والعربي، وآثاراً بالغة وطرح مفاهيم جديدة كمفهوم النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية جعلها تنفرد بالسيطرة على العالم وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

4.2.1 أولاَ: الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج على الصعيد الدولي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

على الصعيد السياسي: بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية في اتجاه أكثر طموحاً، فعملت على ترتيب منطقة الشرق الأوسط وفق مصالحها السياسية والاقتصادية وقد حددت الأولويات التالية:

1. خريطة سياسية جديدة للمنطقة توضح أهمية مواطن النفط والثروة في منطقة الشرق الأوسط.
2. ضمان "أمن إسرائيل" والحفاظ على تفوقها العسكري والنوعي في مواجهة الدول العربية.
3. الحفاظ على التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي وجعله ضمن أولويات سياستها الخارجية[1].

عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع الكويت اتفاقية أمنية في 19 سبتمبر 1991م لضمان أمنها ضد أي تهديدات مستقبلية، وبموجب الاتفاقية وتستمر الاتفاقية مدة 10 سنوات[2]، ونتيجة للاتفاقية تم بيع الأسلحة للحكومة الكويتية بقيمة 2,5 بليون دولار من أسلحة الدفاع المتطورة، وتشمل 450 صواريخ وطنية و342 من الصواريخ الصقور و6 وحدات إطلاق النار ووحدة تدريب وأجهزة دعم مثل مجموعات الرادار، ومحطات ارتباط التحكم ومحطات الهبوط و6 بطاريات من أنظمة الصواريخ الوطنية[3].

---

(1) الرحماني، النظام العالمي الجديد، المجلة العربية للدراسات الدولية، (ع6/3-7)؛متحدة، أفكار حول تسوية ما بعد الأزمة في الشرق الأوسط؛أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط، (51-52)؛ Hassan ,the Iraq invasion of Kuwait ,(p 38).

(2) رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، (ص112).

(3) Panaspornprasit ,US Kuwait 1961-1992 ,(p131).

تمركزت في الكويت قوات أمريكية تراوح عددها بين 6,5 كتائب من المشاة الميكانيكية[1] ووصل عدد القوات الأمريكية في الكويت حوالي 2,400 جندي للمحافظة على أمنها[2]

على الصعيد العسكري: حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على حق تخزين المعدات والذخيرة والتسهيلات من دول المنطقة للبحرية والطيران الأمريكي، حيث تم تشكيل خمس قواعد عسكرية أمريكية في دول الخليج، وتتمتع تلك القواعد باستقلالية نسبية وقدرة عامة على دعم مختلف العمليات القتالية جوية أو برية أو بحرية، كما توفر تسهيلات وإقامة للقواعد العسكرية الأمريكية وعناصر القوات البريطانية في المملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين وتركيا والأردن ومصر بالإضافة إلى "إسرائيل"[3].

على الصعيد الاقتصادي: حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على 600 مليون برميل من النفط الكويتي والسعودي لتخزينها تحت الأرض في آبار جافة، في ولايتي تكساس ولويزيانا، كما حصلت الشركات الأمريكية على عقود تصل قيمتها ما بين 2,1,5 بليون دولار، فضلا عن صادرات تلك الشركات إلى الكويت بقيمة 2,1,5 بليون دولار أيضا[4].

2. الاتحاد السوفيتي:

على الصعيد السياسي: تفكك الاتحاد السوفيتي، فعملت موسكو على إبقاء علاقاتها السياسية تجاه دول المجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط رغبة منها على اكتساب دوراً جديداً في المنطقة تضمن تسير مصالحها السياسية والاقتصادية[5].

واتجهت في سياستها لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" وقد صرح جورباتشوف "أن عدم وجود علاقات مع إسرائيل قد أصبح أمراً لا معنى له "كما عمل الاتحاد السوفيتي على إعادة التمثيل الدبلوماسي مع المملكة العربية السعودية والبحرين، وقد برر الأمير سعود الفيصل عودة العلاقات السوفيتية السعودية قائلا: "إن التغيير الجذري في السياسة السوفيتية وخاصة في مجال

---

(1) رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، (ص112).

(2) Panaspornprasit,US Kuwait 1961-1992 ,(p 132).

(3) العلوجي، الصراع على العراق، (ص99)؛ سهر، حرب الخليج الثانية، (ص21)؛ بيمبرتون، هارتنيج، دروس من العراق، (ص70–71).

(4) رجب، النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، (ص114)؛ القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال، (ص133)؛مجلة الاقتصاد الإسلامي، (ع 110 /988).

(5) زلوبن، الخليج في سياق السياسة الخارجية الروسية ؛ المصالح الدولية في منطقة الخليج، (ص23–25)؛ Hassan ,Iraq the invasion of Kuwait ,(p 39).

إطلاق حرية الأديان وازدهار المساجد وسن قانون حرية الضمير والاعتقاد، والسماح للمسلمين السوفييت بأداء فريضة الحج والمشاركة في المؤتمرات سواء في داخل الاتحاد السوفيتي أو خارجه، وانسحاب السوفييت من أفغانستان، كل ذلك جعلنا نقيم علاقات دبلوماسية معهم"[1].

أما على الصعيد الاقتصادي :تراجع الإنتاج المحلي لدول الاتحاد السوفيتي بين عامي 1991-1992م، وبلغ قيمته 16,8 و18,2% وأدي ذلك إلى عجز الدول عن تصدير تجارتها خارجيا[2].

3. بريطانيا:

على الصعيد السياسي: شاركت بريطانيا بعد حرب الخليج الثانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في مجلس التعاون الخليجي بشأن الترتيبات اللاحقة اللازمة لضمان أمن الخليج، وقد انضم البريطانيون للإشراف على منطقتي حظر الطيران المفروضتين فوق الأجزاء الشمالية والجنوبية على العراق، كما انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الإصرار على تطبيق العقوبات الدولية ضد العراق، وشاركت بريطانيا أيضا عام 1997 بجانب الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ عملية ثعلب الصحراء التي شملت على غارات جوية وعمليات قصف على الحدود الشمالية العراقية[3]، كما وقّعت مع الكويت أربع اتفاقيات دفاع مشترك بين عامي 1991-1992م نصت إحداهما على تعيين حلف عسكري بينهما مدة 10 سنوات، وأخرى نصت على بيع السلاح للدولتين [4].

4. فرنسا:

على الصعيد السياسي: وقعت فرنسا مع الكويت اتفاقيتين في 18 أغسطس 1991م والأخرى في 31 أغسطس 1992م، وشملت توفير المساعدة التقنية وتحديث البحرية الكويتية والعمل على تمرينات فرنسية كويتية، وفي 16 فبراير 1993م تم توقيع اتفاقية عن تبادل المعلومات والوفود العسكرية[5].

---

(1) نعكومين، العالم العربي بعد حرب الخليج نظرة من موسكو؛ ماذا بعد حرب الخليج، (ص48)؛ نافع، أمريكا وحرب الخليج من أزمة محدودة إلى تورط واسع وطويل، مجلة قراءات سياسية، (ع1 / 73).

(2) www.moqatel.com

(3) هوليس، المنهجية الإستراتيجية البريطانية إزاء الخليج؛ المصالح الدولية في منطقة الخليج، (ص151).

(4) Panaspornprasit ,US Kuwait 1961-1991 ,(p133).

(5) Panaspornprasit ,US Kuwait 1961-1991,(p134), Khadduri and Ghareeb ,War in the Gulf Iraq –Kuwait ,(p133).

على الصعيد الاقتصادي: حققت فرنسا مكاسب عدة في منطقة الخليج، حيث عملت على بناء علاقات اقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وبدأت بحملة لاجتذاب المستثمرين الخليجيين إلى فرنسا، ووصلت الاستثمارات الفرنسية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حوالي عشرة مليارات دولار، وقدرت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز إلى فرنسا بحوالي 10,2 مليار دولار في العام 1991م[1]، وبلغت قيمة استثماراتها في دولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1989 بحوالي 935 مليون فرنك، ثم انخفض إلى 35 مليون فرنك في عام 1991م [2].

5. الصين:

على الصعيد الاقتصادي: حققت جمهورية الصين انجازات اقتصادية فازداد الناتج الإجمالي في الصين إلى 7% في عام 1991 ثم بنسبة 10% في عام 1992 وقدرت قيمة الصادرات الصينية لعام 1991 بنحو 72 مليار دولار، أي أكثر من 20% من إجمالي الناتج المحلي الذي قدر في العام نفسه بنحو 350 مليار دولار، كما حققت الصين فائقاً متزايداً في التجارة الخارجية فإن 10 مليارات دولار عام 1992 مقارنة بـ8 مليارات دولار في عام 1991[3].

4.2.2 ثانياً: الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج على الصعيد العربي:

1. جامعة الدول العربية:

كانت الجامعة العربية هي أهم ضحايا الأزمة على المستوي العربي، حيث فشلت في الاضطلاع بدور ملموس في مواجهة اختراق العراق مواثيقها الرئيسية بمنعه أو ردعه، الأمر الذى جعل الدول العربية بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص تصرف النظر عن التعامل معها كمنظمة تراعي الشؤون العربية، وفضل معظم دولها الأعضاء العلاقات الثنائية على العمل الجماعي من خلال مؤسسات الجامعة، واتجهت الدول الخليجية في تعاملها مع مصطلح النظام العالمي الجديد الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية عقب انتهاء الأزمة[4].

---

(1) يونيفاس، السياسة الفرنسية في الخليج العربي والتحويلات والانعكاسات؛ المصالح الدولية في منطقة الخليج العربي، (ص72).

(2) الجابري، السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي في التسعينيات، (مج1 /2-4).

(3) www.moqatel.com

(4) جلاب، الرأي الأخر في كارثة الخليج، (ص296-297)؛متحدة، أفكار حول تسوية ما بعد الأزمة في الشرق الأوسط ؛أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤية عربية، (ص53-55)؛عباد، ضم الكويت، مجلة الأسوار، (ع8 /106-107).

2. مصر:

على الصعيد السياسي: كان أول ردة فعل لمصر بعد انتهاء العمليات الحربية في منطقة الخليج، إعلان الحكومة المصرية انسحابها من مجلس التعاون العربي المكون من العراق، سوريا، اليمن الشمالي، وارتبطت بتحالف جديد مع دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا، وهدف ذلك التحالف إلى:

أ- إقامة المؤسسات التي تضمن نجاح تبادل المصالح بين أعضائه.

ب- تحقيق الموائمة بين التحالف والدول العربية الأخرى، التي تتخذ موقفا مخالفا فيما يتعلق بالحرب.

ت- الأخذ بزمام المبادرة في إصلاح الجامعة العربية وإعادة الحيوية إليها لصالح تحقيق وتطوير أمن المنطقة [1].

كما عقدت مصر اتفاقاً مع سوريا عُرف بإعلان دمشق، وقرر وجود قوات مصرية وسورية في منطقة الخليج، وشمل البيان على "أشارت الأطراف المشاركة في الإعلان إلى أن ما قامت به القوات السورية والمصرية أثناء محنة الخليج من مساندة القوات السعودية وبلدان مجلس التعاون الخليجي في تحرير الكويت يمثل تطبيقاً نموذجياً لاتفاقية الدفاع المشترك، وأساسا لتعاون أمني عربي فعال، يخول بلدان مجلس التعاون الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها وقت ما رغبت بذلك"، واستمرت الاتصالات الدبلوماسية بين الرئيسيين المصري محمد حسني مبارك والرئيس السوري حافظ الأسد حول موقف العراق، حيث كانا يضغطان على الرئيس العراقي صدام حسين للامتثال لقرارات الأمم المتحدة لإنهاء الحظر المفروض على العراق[2].

أما على الصعيد الاقتصادي: تُعد مصر من أكثر الدول العربية تأثراً بأحداث الاحتلال العراقي للكويت، فقد بلغت رسوم المرور لقناة السويس بين عامي 1989 -1990م حوالي 1620 مليون جنيه، تمثل حوالي 6,1 من إجمالي الإيرادات المصرية السنوية، كما تمثل ناقلات البترول نسبة 20%تقريبا من عدد السفن العابرة الى القناة، وتقدر أيضا الحركة المصاحبة لسفن الناقلات نسبة 35%تقريبا من إجمالي الحمولات الصافية لحركة المرور في القناة، وبصفة عامة فأن الزيادة السنوية في حركة المرور في القناة من حيث العدد والحمولة تتحقق غالبا عن طريق

---

(1) الرشيدي، وأخرون، حرب الخليج والسياسة المصرية، (ص64-65)؛ Anthony ,After the Gulf War(p23).

(2) رجب، النظام الإقليمي، (ص112).

السفن غير البترولية، وهو ما يمكن إرجاعه الى زيادة التصدير الى الدول الآسيوية من موانئ الخليج مباشرة أو الاتجاه الى نقل البترول عن طريق الأنابيب[1]، وبذلك فإن آثار الأوضاع في منطقة الخليج أثرت بشكل إيجابي وسلبي على اقتصاد مصر وذلك للأسباب الآتية:

الآثار الإيجابية:

1. تزايد شحن النفط من موانئ المملكة العربية السعودية، الأمر الذي أدي الى زيادة حصيلة الصادرات من البترول المصري بمقدار 500 مليون دولار[2].
2. فتح حسابات في البنوك المصرية لإيداع الأموال الخليجية لحمايتها من التهريب للدول الأجنبية[3].
3. قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ 60 مليون دولار لمصر مساهمة منها لتغطية نفقات المصريين العائدين، بالإضافة إلى 15 مليون دولار من الجمعيات السعودية ومنحت أيضا في 29 أغسطس 1990م، مبلغ حوالي 100 مليون دولار لمصر للمساهمة في تخفيف المعاناة لاقتصاد مصر المتضرر من الأزمة.
4. قدمت الحكومة اليابانية مبلغ وقدره 2 مليار للدول المتضررة وهي مصر وتركيا والأردن منهم حوالي 600 مليون دولار قروض لمصر يتم سدادها على فترة 30 سنة قادمة.
5. قدمت بلجيكا في 15 سبتمبر 1990م، 250 ألف دولار لمصر مساهمة في نقل المصريين العائدين من دول الخليج.
6. منحت ألمانيا الغربية في 25 سبتمبر 1990م مبلغ مليار مارك ألماني لمصر لمساعدات عاجلة منها 775 مليون مارك في صورة مشروعات إنتاجية لمصر ومبلغ 200 مليون مارك دون قيد أو شرط، بالإضافة الى 30 مليون مارك في صورة معونة فنية كمنحة لمصر، وقدمت أيضا الحكومة الألمانية في 30 أكتوبر 1990م، مبلغ 657 مليون دولار لمساعدات مصر لمواجهة الأضرار التي تعرضت لها مصر بسبب الأزمة[4].
7. قدمت فرنسا في 26 سبتمبر 1990م، مبلغ بقيمة 48 مليون دولار لمصر لمساعدتها على مواجهة الخسائر الاقتصادية.

---

(1) شكري، حقائق للتاريخ، (ص80-81)؛ حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص200).

(2) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص202).

(3) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص267).

(4) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص364).

8. أكد وزير خارجية إيطاليا في 2 أكتوبر 1990 أن المجموعة الأوروبية قررت توزيع 15 مليار دولار لكل من مصر، تركيا، الأردن.
9. أعلنت قطر في 17 أكتوبر 1990 م، إلغاء جميع الديون المستحقة على مصر وقدرت ديون مصر بحوالي 100 مليون دولار.
10. أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 26 أكتوبر 1990م، إلغاء الديون العسكرية المستحقة على مصر حصولها 1,3 مليار دولار مساعدات عسكرية لا ترد 815 مليون دولار ومساعدات اقتصادية 200 مليون دولار من فائض الحاصلات الزراعية و115 مليون دولار لتوفير السيولة النقدية، وبلغ ما تم إسقاطه من الديون المستحقة لدول الخليج ما مقدار 6,6 مليار دولار[1].

الآثار السلبية:

نتيجة لعدم الاستقرار في منطقة الخليج، أدي ذلك إلى ضعف حركة الملاحة المصرية وارتفاع تكلفة النقل البحري لزيادة مبالغ التأمين على السفن والحملات والضغط لتخفيف قيمة الرسوم لتعويض مبالغ التأمين المدفوعة، بالإضافة إلى ما ينتج من الحصار الاقتصادي المفروض على صادرات وواردات الكويت والعراق المشحونة بحراً من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من انخفاض حركة مرور سفن الشحن غير البترولية[2].

وقد تأثرت السياحة سلبياً، بلغت إيرادات منها المتوقعة في ميزان المدفوعات المصرية حوالي 358 مليون جنيه، تمثل 9,87 من إجمالي الإيرادات لعامي 1989–1990 وقدر عدد السائحين حوالي 35%[3].

الاستثمار والادخار قدرت خسائر العاملين المصريين في الكويت ما بين 16 و13 مليار دولار، إضافة إلى ذلك أن ممتلكات المصريين العاملين في الكويت عبارة عن الذهب والسلع والمقتنيات المنزلية بأنواعها كافة قدرت قيمتها 4,2 مليارات دولار بافتراض أن مجموع ما يملكه كل عامل في المتوسط يتراوح ما بين 10 الآلاف و 20 الآلاف دولار، جميع تلك الأشياء ضاعت أثناء الاحتلال العراقي للكويتي، إضافة إلى السيولة النقدية بالدينارات الكويتية التي كان يمتلكها المصريون العاملون في الكويت جميعها فقدت قيمتها بانهيار الدينار الكويتي، إذ قدرت الخسارة الفعلية للمصريين العاملين في الكويت والعائدين منها بحوالي 20 مليار دولار، الأمر

(1) المرجع السابق، (ص366).
(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص431).
(3) شكري، حقائق للتاريخ، (ص83).

الذي جعل الحكومة المصرية تطالب حكومة الكويت بعد التحرير بحقوق المصريين العاملين في الكويت أثناء الأزمة[1].

كما تعرض المصريون العاملون في العراق لبعض الخسائر منها إيقاف صرف تحويلاتهم لأجل غير محدد[2]، وتعرضت الاستثمارات الكويتية بداخل مصر إلى التوقف وقدرت خسائرها بقيمة حوالي 500 مليون جنيه مصري، أما الاستثمارات العراقية في مصر قدرت خسائرها بحوالي 26 مليون جنيه[3].

قدرت خسائر مصر من العملات الصعبة بانخفاضها بحوالي 3,6 مليار دولار أي بنسبة 30%لعام 1991م، قدر حجم الانخفاض من التحويلات النقدية للعمالة المصرية بحوالي 2,4 مليار دولار فقدتها مصر بسبب التأثير المشترك لانخفاض المساعدات الخارجية وتوقف المشروعات الإنشائية التي كانت تنفذها الشركات المصرية في العراق والكويت، بالإضافة الى أن ما يقرب من 1,2 مليون عامل مصري كانوا يعملون في الكويت والعراق فقدوا فرص عملهم[4].

ونتيجة لعدم مرونة وقدرة سوق العمل المصري على استيعاب العائدين الجدد، فقد عانى من أزمة حادة، الأمر الذي نتج عنه زيادة تراكمية في أعداد العاطلين عن العمل بنسبة 90% من العاطلين وهم من فئة الشباب يمثلون حوالي 70% من مجموع السكان الكلي وكانت الهجرة إلى العمل في البلدان العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص تمثل أحد المنافذ التي تساهم في تخفيف حده مشكلة البطالة، وبلغت قوة العمل الكلية في مصر حوالي 16,248 مليون عامل يعمل منهم خارج مصر 2,6 مليون عامل، بينما يوجد داخل سوق العمل المصرية 13,678 مليون عامل، بلغ حجم العاطلين عن العمل منهم حوالي 2,11 مليون عامل بما يوازى حوالي 14,7 من إجمالي قوة العمل داخل مصر، وتمثل العمالة المهاجرة حوالي 16%من إجمالي قوة العمل المصرية و19% من إجمالي قوة العمل داخل مصر[5]، وقدرت نسبة العاملين في الخليج بنسبة 58,5 % من إجمالي العمالة المصرية المهاجرة ومنها حوالي 40% بالعراق حوالي 37% بالمملكة العربية السعودية، وحوالي 22% بالكويت و6,5%

(1) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص433).
(2) الرشيدي، حرب الخليج والسياسة المصرية، (ص65).
(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص433).
(4) شكري، حقائق للتاريخ، (ص88).
(5) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص433).

بالإمارات العربية المتحدة، و2,3% بالبحرين، و1,5 بقطر، 1,3 بُعمان، أي أنه يوجد كل من العراق والكويت بها نحو 52%من إجمالي العمالة المصرية بالخليج[1].

3. **سوريا:**

على الصعيد الاقتصادي: تأثر الاقتصاد السوري كثيراً بأزمة الخليج، حيث كان يوجد عدد كبير من السوريين في الكويت قبل أحداث الاحتلال العراقي للكويت حوالي 100 ألف نسمة، أولئك عادوا نتيجة الأزمة وبالتالي أثر سلبا على الاقتصاد السوري، فقد قدرت قيمة الانخفاض في تحويلات السوريين من الكويت خلال فترة الاحتلال بحوالي 766 مليون دولار[2].

وعرض الاقتصاد السوري إلى خسائر اقتصادية نتيجة توقف السياح من الكويت ودول الخليج لمدة عام تقريبا، كما توقف إعادة ضخ النفط عبر خط الأنابيب السوري إلى ميناء بانياس، كما عملت الحكومة السورية إلى منح السوريين العائدين من الكويت وبعض الدول الخليج تسهيلات كثيرة من ضمنها إعفاءات جمركية، وقبول أبنائهم في المدارس والجامعات، وانخفض النشاط الاقتصادي الناجم توقف معدلات الأشغال في المنشآت السياحية، والفنادق، وتراجع التصدير إلى دول الخليج أدى إلى انخفاض دخل تلك المنشآت الاقتصادية، كما تأثر قطاع التجارة السورية، فقد بلغت قيمة الصادرات السورية إلى دول الخليج والأردن ما قيمته 310 ملايين دولار 1989م، ووصل في عام 1990م حوالي 293 مليون دولار[3].

4. **الأردن:**

على الصعيد الاقتصادي: عانت الأردن بشكل كبير من أزمة اقتصادية بالرغم من مواقفها المؤيدة للعراق في بداية الاحتلال العراقي للكويت، فقد اضطربت الأحوال الاقتصادية نتيجة لتدفق العائدين من الكويت، ولتوقف تحويلاتهم المالية ولتوتر علاقاتهم السياسية مع الدول الخليجية، بسبب المواقف الخاطئة من أزمة الخليج، الأمر الذي أدى إلى ازدياد حجم البطالة، وعلى أثر ذلك قامت الحكومة الأردنية بعمل مشاريع ذات كثافة عمالية عالية تستوعب العائدين

---

(1) حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (ص206).

(2) التميمي، الأبعاد الاقتصادية للغزو؛ الغزو العراقي للكويت، (ص252).

(3)عبد الله، الأردن وأزمة الاختيار الصعب، مجلة السياسة الدولية، (ع38/102).

من الكويت والعراق وبعض الدول الخليجية الأخرى، حيث تدفق حوالي 300 ألف مواطن أردني وفلسطيني إلى الأردن[1].

واجه القطاع المصرفي الأردني مخاطر عدة، تمثلت في اندفاع المودعين إلى سحب أموالهم وقيام بعضهم بتحويلها إلى الخارج، لذلك تراجعت إمكانيات تلك البنوك في مواجهة الطلب على العملات الأجنبية لتحويل التجارة الخارجية، وانخفضت التجارة الخارجية بسبب الحصار المفروض على تجارة الأردن مع العراق، حيث حوصرت الموانئ الأردنية وبشكل دقيق وبذلك فقد تراجعت عملية فتح الاعتمادات، مما أدي إلى تأثر أعمال المصارف [2].

وقدرت خسائر الأردن الاقتصادية لعام 1990، حوالي 2,144 بليون دولار أمريكي موزعة كالأتي:

1. فقدان الأسواق العربية من منتجات الأردن، حيث مثلت تلك الأسواق ما يزيد على 50%من صادرات الأردن.
2. خسائر دعم الموازنة من خلال المنح التي كانت تقدم لها من قبل الكويت ودول الخليج والعراق.
3. خسارة القروض الأردنية والتي قدرت بـ310 ملايين دولار.
4. خسارة السياحة الأردنية بمعدل 710 مليون دولار.
5. خسائر من المستوردات النفطية، حيث كان الأردن يحصل على منح نفطية من الكويت تقدر بمبلغ 60 مليون سنويا[3].

6. فلسطين:

تحدد موقف منظمة التحرير الفلسطينية منذ بداية الأزمة بالانحياز إلى العراق مما انعكس سلبا على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وعلى الفلسطينيين في دول الخليج وعلى مساهمات دول الخليج في دعم المنظمات الفلسطينية سياسياً وإعلامياً واقتصادياً.

---

(1) التميمي، الأبعاد الاقتصادية للغزو ؛الغزو العراقي للكويت، (ص247–248)؛ الشقاقي، المواجهة في الخليج، مجلة قراءات سياسية، (ع1 / 42 –43).

(2) عبد الله، الأردن وأزمة الاختيار الصعب، مجلة السياسة الدولية، (ع38/102).

(3) التميمي، الأبعاد الاقتصادية للغزو؛ الغزو العراقي للكويت، (ص249).

الآثار الاقتصادية لأزمة الخليج على الوضع الفلسطيني:

بدأت متغيرات جديدة أثرت على الوضع الاقتصادي في فلسطين بعد أحداث الاحتلال العراقي للكويت، حيث انخفضت التحويلات المالية من الكويت والدول الخليجية الأخرى، وتوقفت الصادرات الفلسطينية إلى بعض الدول الخليجية والأردن وتوقف النشاط السياحي كليا في الأراضي، وعاد بعض الآلاف من الفلسطينيين مشكلين عبئا جديداً على سوق العمل ويمكن اختصار الآثار على الاقتصاديات في الأراضي الفلسطينية كالتالي:

1. انخفضت قيمة التحويلات الكلية من الفلسطينيين في الخليج والأردن والكويت بنسبة 75%بينما كانت قيمتها تبلغ أربعة الآلاف دولار.
2. توقفت المساعدات المباشرة من المؤسسات الأهلية الخليجية ومنها الصندوق العربي في الكويت والبنك الإسلامي في مدينة جدة وصندوق الأوبيك وصندوق الخليج، وكانت تلك المؤسسات تقدم منذ بدء الانتفاضة مبالغ تصل إلى حوالي 35 مليون دولار سنويا إلى القطاعات الصحية والتعليمية [1].
3. اعتمدت الدول الخليجية سياسة الطرد تجاه العمال الفلسطينيين، فقد قامت المملكة العربية السعودية بطرد حوالي 41295 ألف فلسطيني من أراضيها، ورفضت تجديد إقامة 15 ألف عائلة فلسطينية، كما أوقفت امتيازات الفلسطينيين بشأن الدخول إلى الأراضي السعودية، كما قامت دولة قطر بطرد 5900 فلسطيني والأمارات العربية المتحدة طردت حوالي 5580، وطردت ايضا سلطنة عمان من الفلسطينيين حوالي 3621 والبحرين 3600، وقد أشار عبد الله بشارة "الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي"إلى أنه يجب طرد الفلسطينيين وقطع المساعدات عن الانتفاضة، وهكذا بلغ مجموع الفلسطينيين المطرودين من دول الخليج حوالي 90 ألف[2].
4. مثلت الخسائر على المستوي السياحي الفلسطيني في عام 1990، حوالي 90 مليون دولار.

---

(1) حليلة، أزمة الخليج والاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة مهام وتحديات جديدة ؛آراء فلسطينية حرب الخليج وأبعادها، (ص42)؛جبر، منع التجول خلال حرب الخليج وأثره على اقتصاديات قطاع غزة، مجلة قضايا، (ع7 / 91-92).

(2) كيالي، أزمة الخليج وأثرها على الاقتصاديين الفلسطيني و"الإسرائيلي"، مجلة صامد الاقتصادي، (ص165)؛ محارب، حرب الخليج والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، (ع6 / 11).

5. تراجعت الصادرات الزراعية والصناعية الى الأردن والخليج والعراق من 42 مليون دولار من الصادرات الصناعية لعام 1978 الى 16,6 مليار دولار في عام 1990، وتوقف أيضا تصدير حجارة البناء والرخام بشكل شبه كلي أثر أزمة الخليج.
6. على صعيد الأراضي الفلسطينية في الداخل، فرضت السلطات الإسرائيلية منعاً شاملاً للتجول في 17 يناير 1991م، واستمر مدة أربعين يوما، أثر ذلك على الفلسطينيين العاملين داخل "إسرائيل" فقد مُنع بعضهم من العمل داخل"إسرائيل"ألا بشروط منها حصول العامل وصاحب العمل على تصريح ويتحمل صاحب العمل المسؤولية في نقل العمال من والى مكان العمل، الأمر الذي أدى الى خسارة تقدر بمئتي مليون دولار [1].

7. مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

على المستوي السياسي: عملت دول مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء أزمة الكويت بجانب الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" فقد ارتبطت مع الأخيرة اقتصاديا، فقد أعلنت في سبتمبر 1994م انهاء مقاطعتها "لإسرائيل" وإنهاء الحظر على الروابط البريدية والنقل الجوي غير المباشر، كما أعلنت الكويت موافقتها على ذلك وبدأت بالتمثيل الدبلوماسي مع "إسرائيل"[2].

وفتحت المملكة العربية السعودية مجالها الجوي لطائرات العال "الإسرائيلية" وأرسلت رجال أعمال سعوديين للقاء "إسرائيليين"في مؤتمر لرجال الأعمال في عام 1994، ووافقت المملكة العربية السعودية على إقامة علاقات ثنائية في مجالات التكنولوجيا والمياه والزراعة والطب والسياحة والاتصالات، بالإضافة إلى ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على المملكة العربية السعودية للمشاركة برأسمال بنك الشرق الأوسط للتنمية ويهدف إلى تقديم رؤوس أموال استثمارية لمشاريع التنمية الاقتصادية لقدرة ما بعد عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن الحكومة السعودية رفضت ذلك وصرحت "أن العربية السعودية قد دفعت بالفعل ما يزيد على 70 مليار لمشاريع التنمية العربية "[3].

---

(1) حليلة، أزمة الخليج والاقتصاد الفلسطيني في الأراضي المحتلة مهام وتحديات جديدة؛ آراء فلسطينية حرب الخليج وأبعادها، (ص43–44)؛جبر، منع التجول خلال حرب الخليج وأثره على اقتصاديات قطاع غزة، مجلة قضايا، (ع 7 / 93).

(2).Anthony ,After the Gulf ,(p121)

(3) نعكومين، العالم العربي بعد حرب الخليج نظرة من موسكو؛ ماذا بعد حرب الخليج، (ص39)؛عاروري، أمريكا الحكم والخصم، (ص122).

بدأت مفاوضات بين قطر و"إسرائيل" في نوفمبر 1995م، لإقامة مكتب تجاري "إسرائيلي"في الدوحة، كما أصبحت قطر أول دولة خليجية تقيم علاقات مع "إسرائيل"، وأرسلت قطر وفداً للقاء إسحاق رابين في نيويورك لعقد اتفاق لشراء غاز طبيعي مسيل من قطر، وقدرت تلك الصفقة بحوالي خمسة ملايين دولار[1].

على المستوي الاقتصادي: عانت دول الخليج العربي بشكل عام من أزمة اقتصادية خانقة بعد انتهاء الحرب، فقد وصلت تكاليف حرب الخليج إلى ما يقرب 620 مليون دولار، وتضمن ذلك المبلغ تكاليف مباشرة تقدر بحوالي 84 بليون دولار تكبدتها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى تكاليف إصلاح البنية الأساسية التي دمرتها الحرب في كل من العراق والكويت، وقدرت بحوالي 190 بليون دولار في العراق و160 بليون دولار في الكويت[2].

- **الآثار على سوق النفط العالمي:**

تأثر سوق النفط الدولية بصورة كبيرة بأزمة الخليج، حيث ارتفعت أسعار النفط من 17 دولار للبرميل قبل الاحتلال العراقي للكويت، إلى حوالي 32 دولار للبرميل في أقصي ارتفاع وإزاء الوضع في سوق النفط الدولية، وانقسمت منظمة الأوبك الى فريقين:

الفريق الأول :يضم دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وفنزويلا.

الفريق الثاني :يضم ليبيا وإيران، الجزائر، العراق.

دعا الفريق الأول إلى زيادة الانتاج لتعويض النقص في الانتاج والعرض بسبب الحظر المفروض على الصادرات النفطية العراقية والكويتية، ولإيقاف ارتفاع سعر النفط إلى مستويات تؤثر بصورة سلبية على النحو الاقتصادي في الدول المستهلكة بما يؤثر سلبا على طلبها المستقبلي على النفط، وأيضا لإيقاف ارتفاع الأسعار إلى مستويات تقلل من الميزان التنافسية للنفط في مواجهة مصادر الطاقة الأخرى[3].

أما الفريق الثاني، فقد دعا إلى ربط أي زيادة في الانتاج بقيام الدول المستهلكة والمستوردة الكبري والأعضاء في وكالة الطاقة الدولية إلى سحب مواز من مخزونها الذي بلغ

---

(1) ميرفي، وآخرون، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، (ص127).

(2)خدوري، العوامل المؤثرة على صناعة النفط في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، (ع4/112).

(3) خدوري، العوامل المؤثرة على صناعة النفط في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، (ع45/112)؛ العاني، الدور السعودي في حرب الخليج الثانية، مجلة جامعة تكريت، (مج14 /430).

حوالي 99 يوما، من الاستهلاك و 150 يوما من الاستيراد، حيث تحل مشكلة نقص العرض بسبب الحظر المفروض على العراق إلى أن يستقر سعر البرميل من النفط عند مستوي عادل[1].

ونتيجة لذلك قررت الأوبك عقد اتفاقا يتيح لأعضاء المنظمة تجاوز الحصص المحددة وزيادة الإنتاج بشكل مؤقت، لتعويض النقص في الإمدادات البترولية بسبب الأمة في الخليج، على أن يعود الأعضاء فور انتهاء الأزمة إلى التزام بالحد الأقصى للإنتاج المتفق عليه في يوليو 1990(قبل بدء الاحتلال العراقي للكويت)[2].

وعلى أثر ذلك قرر أعضاء منظمة الأوبك في 29 أغسطس 1990 م وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية زيادة الانتاج بحوالي 2 مليون برميل يوميا، ليصل إلى 7,4 مليون برميل يوميا مقابل 5,4 مليون برميل، كانت تنتجها قبل الأزمة طبقاً الحصة المقررة لها من الأوبك، كذلك زادت كل الإمارات العربية المتحدة وأندونيسيا بالترتيب إنتاجها بنحو نصف مليون و 300 برميل يوميا[3].

وقد أدت تطورات أسعار النفط إلى تحقيق فوائد اقتصادية لبعض الدول، ولم تؤثر الأزمة في صادراتهم مثل الاتحاد السوفيتي، ونيجيريا، والجزائر وليبيا والمكسيك وفنزويلا وإيران وإندونيسيا وأنجولا والصين ودول الخليج باستثناء الكويت، وعلى سبيل المثال مثلت عائدات السعودية عند تصدير حصتها قبل الأزمة عند سعر 17 دولاراً للبرميل في المتوسط، وبعد أزمة الخليج أصبحت 14,4 مليار دولار، أما في ظل زيادة المملكة العربية السعودية لإنتاجها الى 7,4 مليون برميل يوميا، وفي ظل سعر 25 دولار للبرميل فأن الفوائد السنوية للسعودية تصل إلى 67,5 مليار دولار، في ظل سعر 27 دولار للبرميل فأن فوائدها تصل الى 73 مليار دولار[4].

---

(1) دسوقي، أزمة الخليج ومستقبل النظام العربي حرب الخليج والسياسات العربية –العربية؛ أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤية عربية، (ص48).

(2) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص429).

(3) خدوري، العوامل المؤثرة على صناعة في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، (ع45/12–55)؛ هاردى، الجزيرة العربية بعد العاصفة، (ص59).

(4)الشقاقي، المواجهة فى الخليج خيارات الحرب وآثارها، مجلة قراءات سياسية، (ع36/1–37).

اتجهت أسعار البترول إلى الارتفاع عند بدء العمليات العسكرية وتأرجح سعر الدولار الأمريكي بين الهبوط والارتفاع في مواجهة معظم العملات الأجنبية وتدنت الأسهم في معظم البورصات العالمية[1].

4.2.3 ثالثاً: الآثار السياسية والاقتصادية لأزمة الخليج على إيران، تركيا، "إسرائيل":

أولاً: إيران:

على الصعيد السياسي، أثرت حرب الخليج الثانية على موقف إيران الإقليمي بين الدول، وساعد ذلك النجاح على دعم علاقاتها مع المجتمع الدولي وإجراء اتصالات مباشرة مع فرنسا وبريطانيا وأيضا اتصالات غير مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما طورت إيران علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي، وعقدت مشروعات مشتركة خاصة في قطاع البترول، يضاف إلى ذلك أن حققت إيران علاقاتها مع الدول الخليجية، ووضعت مبادرة تهدف لوضع ترتيبات في إطار الوضع الجديد في العالم[2]، وشملت تلك المبادرة إلى:

1. الدفاع المشترك عن المنطقة ضد أي عدوان من خارج الدول الأعضاء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإيران.
2. إقامة تعاون اقتصادي في إطار مشروعات مشتركة بما يحقق المصلحة المشتركة لدول المجلس التعاون الخليجي.
3. التنسيق في سياسيات إنتاج وتسويق البترول مع سعي إيران لاحتلال المركز القيادي وتوحيد تلك السياسيات.
4. التعاون في المجالات الثقافية الإعلانية والعسكرية[3].

واتجهت إيران إلى إعادة علاقاتها مع العراق، فقد حدثت لقاءات دبلوماسية بين الحكومة العراقية والإيرانية في عام 1995، تم الاتفاق على تبادل الزيارات وحل المشاكل المعلقة بين البلدين بالطرق السلمية، كما دعا محمد خاتمي إلى تطبيع العلاقات مع العراق وصدرت تصريحات إيرانية بالرغبة إلى التوصل لاتفاق سلام بين البلدين، وتم توجيه الدعوة للعراق للمشاركة في مؤتمر القمة الإسلامي في طهران، وبالفعل شاركت العراق في المؤتمر بوفد مكون

---

(1) كمال، انفجار الخليج، (ص154).

(2) ميرفي، وآخرون، أمن الخليج في ظل النظام الدولي الجديد، (ص127).

(3) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص292)؛ نعكومين، العالم العربي بعد حرب الخليج نظرة من موسكو، (ص40).

من طه ياسين رمضان، وعقد اجتماع بين الرئيس الإيراني مع الوفد العراقي، أكد من خلاله ضرورة نسيان الماضي وتسوية الخلافات بحسن النية وعدم ضياع أية فرصة قادمة بين البلدين[1].

في 17 يناير 1997، زار وزير الخارجية السابق محمد سعيد الصحاف طهران لمدة أسبوع وتم الاتفاق على تشكيل لجنتين لحل المشاكل هما اللجنة الإنسانية وتنظر في مسألة الأسرى وزيارة الأماكن المقدسة بينهما، والمسألة الثانية معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية بين البلدين[2].

على الصعيد الاقتصادي: تأثر الاقتصاد الإيراني من جراء الاحتلال العراقي للكويت، حيث انخفض الدخل الفردي إلى أقل من 50%وتوقف أكثر من 30%من المنشآت والمؤسسات الصناعية الإيرانية، لكن ذلك لم يستمر طويلا، فقد أدي ارتفاع أسعار البترول إلى زيارة المنتج الإيراني بإجمالي دخل 20 مليار دولار بزيادة 50%1990م، ومن أبرز المؤشرات على تحسن الموقف الاقتصادي الإيراني ارتفاع الاحتياطي الإيراني من الذهب والعملات الحرة بنسبة 63%مع زيادة الواردات الإيرانية بنسبة 71% لتقرب من معدلات عامي 1983-1984م[3] .

ثانيا تركيا:

اتجهت تركيا للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، عقب انتهاء أزمة الخليج في عام 1991، وتميزت تلك السياسة الأمريكية بإعطاء تركيا دوراً مهما ومحوريا في تلك الأزمة، سواء على صعيد العلاقات التركية العراقية، أو على الصعيد العربي"الإسرائيلي"وذلك لأن موقع تركيا الجغرافي والسياسي في الشرق الأوسط يتأثر بتطور النظام الأمني في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص.

الآثار السياسية لأزمة الخليج على تركيا:

رحبت الحكومة التركية بعد انتهاء حرب الخليج الثانية بأفكار مشروع الشرق الأوسط الجديد وصرح الرئيس التركي تورجوت أوزال قائلا: "إن تركيا تشارك بدور فعال في تحقيق

---

(1)أبو طالب، إيران وانعكاسات التسوية مع العراق، مجلة السياسة الدولية، (ع74/102).

(2)هاردي، الجزيرة العربية بعد العاصفة، (ص60).

(3) المرجع السابق، (ص61).

السلام والاستقرار في الشرق الأوسط "وعلى الفور رد الرئيس الأمريكي جورج بوش قائلا: "تركيا رغم بعض مشاكلها الاقتصادية قد تنهض بدور هام في نظام ما بعد الحرب"[1].

وتزايدت دعوة تركيا إلى تنفيذ مشروع مياه السلام الذي يوفر قدراً كافياً من المياه لعدد يتراوح ما بين 15–20 مليون نسمة من سكان المنطقة خاصة مع بلدان الخليج، حيث كان يثور وقتئذ خطر استمرار تلوث مياه الخليج فترة طويلة بسبب الحرب، ومن بين العناصر والتطورات الجديدة التي برزت في دعوة تركيا إلى مشروع مياه السلام والتعاون الإقليمي في مجال المياه بوجه عام:

1. اقتراح إنشاء مصرف صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط بعد الحرب، يمول بنسب معينة من الإيرادات النفطية العربية وبإسهام الدول الصناعية الكبري ويوفر التمويل اللازم للمشروعات الإقليمية الحيوية بقيمة 21 مليار دولار.
2. اقتراح الرئيس التركي تورجورت أوزال في 11 فبراير 1991م، عقد مؤتمر دولي للمياه في الشرق الأوسط في اسطنبول وذلك خلال الفترة من 9 إلى 13 نوفمبر 1991م، لكن الدول العربية رفضت عقد المؤتمر لمشاركة إسرائيل فيه.
3. محاولة تركيا إشراك إسرائيل في مشروع مياه السلام والتعاون الإقليمي في مجال المياه ووضح ذلك من تصريحات شمعون بيريز الذي أكد "أن الرئيس التركي مستعد لتنفيذ ذلك المشروع وهو بحق مشروع سلام؛ لأن الحرب في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة، وإلى جانب المفاوضات السياسية في خصوص السلام في المنطقة ينبغي كذلك تبني خطة اقتصادية إقليمية للتنمية، يمكنها أن تبدأ بتبعية الموارد المائية ويمكن مشروع مياه السلام الأنبوب الغربي أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن"[2].

وشرعت الحكومة التركية تعزز سياستها على مياه نهري دجلة والفرات، كما أكدت تركيا أن نهري دجلة والفرات يشكلان ثروة طبيعية خاضعة لسيادة الدولة التركية ووضح الرئيس التركي توجورت أزوال بشأن ذلك "أن الحقائق التاريخية بإمكاننا جلب السلام للمنطقة وتركيا مستعدة للقيام بدور فعال بهذا الخصوص، ونحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التى تعيد بناء

---

(1) عامر، الدور المصري في حرب تحرير الكويت، (ص373)؛أمين، قراءة في العلاقات العربية التركية والموقف التركي في أزمة الاحتلال العراقي للكويت، مجلة تكريت للعلوم القانونية، (ع72/23).

(2) كوردستان، وآخرون، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، (ص337)؛ الأسودي، مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا، سوريا، العراق، مجلة تكريت، (ع565/5).

المنطقة اقتصاديا مثل مشاريع تنمية الموارد المائية، أو إيصال المياه التركية إلى شبه الجزيرة العربية في خطوط تسير جنبا إلى جنب مع أنابيب النفط والغاز القادمة إلى تركيا"[1].

نشطت سياسة الحكومة التركية في عام 1992 بالعمل مع إسرائيل، حيث زار حاييم هروترغ في 15 يوليو 1992م، تركيا وبحث مع الساسة الأتراك التقارب التركي لإسرائيل والعمل على تقويته، وفي الشهر نفسه سافر وزير السياحة التركي إلى إسرائيل لأول مرة وناقش المشاريع السياحية المشتركة بينهم خاصة مشروع جاب[2].

تحركت السياسة التركية في اتجاه أخر، ألا وهو تجديد أطماعها في شأن الموصل وشمال العراق فقد أرادات الاحتفاظ بدور حيوي في المنطقة وطالبت بضم الموصل وكركوك إلى أراضيها واستندت في ذلك إلى :

1. وجود قوة إقليمية تركمانية في تلك المناطق.
2. ثراء تلك المناطق بالنفط[3].

ونتيجة لذلك صرح الرئيس التركي تورجوت أوزال رسم خريطة للعراق تدعو إلى تقسيم ثلاث دويلات عربية وكردية وتركمانية، وذلك لتسهيل ضم شمال العراق الكردي والتركماني إلى تركيا سعيا إلى جعل تركيا دولة عظمي في المنطقة غنية بالنفط، ولأجل تحقيق ذلك استغلت تركيا موضوع حزب العمال الكردستاني لتخترق الحدود العراقية الشمالية، ففي 5 أغسطس 1991م، شنت القوات التركية غارات جوية على قواعد الأكراد في شمالي العراق، واستمرت أيام عدة واخترقت القوات البرية التركية الأراضي العراقية وتوغلت في مسافة 5 كيلومتر [4].

وتجددت الهجمات التركية في 13 اكتوبر 1991م، على مناطق العراق الحدودية فبادر العراق إلى الاحتجاج لدي تركيا على عملياتها العسكرية المستمرة عبر الحدود وحذرها من العواقب المترتبة على ذلك، وطالبت الحكومة العراقية بوقف تلك الانتهاكات حفاظا على علاقات حسن الجوار، غير أن تركيا واصلت ضربها لشمال العراق، وفي نوفمبر 1992م،

---

(1) معوض، تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي، مجلة شؤون عربية، (ع54/67-55)؛غدير، سياسة تركيا تجاه العراق، مجلة المأمون، (ع30/14).

(2) كودستان، وآخرون، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضي، (ص338).

(3) حمودي، أبعاد وخلفيات الغزو التركي لمنطقة كردستان، مجلة فلسطين المسلمة، (ع36/1)؛ إبراهيم، خلف، تركيا ومشروع الشرق أوسطي، مجلة التربية، (مج22 /2-3).

(4) أمين، قراءة في العلاقات العربية التركية والموقف التركي في أزمة الاحتلال العراقي للكويت 1990-1991م، مجلة تكريت، (ع74/23).

ودمرت قواعد حزب العمال الكردستاني وأصبحت اعتداءاتها تتكرر[1]، ومثلت أهم العمليات التركية التي تمت لاختراق شمال العراق هي:

1. في عام 1995 شنت القوات العسكرية التركية عملية في الأراضي العراقية عرفت باسم فولاذ 95.
2. في عام 1996، توغل حوالي 8 الآلاف جندي تركي مدعمين بالطائرات العمودية المقاتلة لعمق 20 كيلومتر داخل الأراضي العراقية.
3. في عام 1997، توغل حوالي 20 ألف جندي تركي مزودين بـ100 دبابة داخل الأراضي العراقية الى مسافة 20 كيلومتر، وتكررت تلك العملية في 17 ديسمبر من العام نفسه باختراق حوالي 40 كيلومتر من الأراضي العراقية[2].

كانت الهجمات التركية المتواصلة لشمالي العراق تمهيدا لإعلان الحكومة التركية إنشاء منظمة أمنية عازلة يراوح عمقها بين 20–25 كيلومتر على امتداد الحدود البلدين لمنع الأكراد من شن هجماتهم انطلاقا من المنطقة [3].

على الصعيد الاقتصادي: كان العراق يُعد شريكاً تجارياً مميزاً بالنسبة لتركيا، وذلك لأن أنبوب النفط كان يدر على تركيا سنويا أرباحا قدرها 280 مليون دولار، فضلا عن 4000 شاحنة كانت تذهب إلى العراق، الأمر الذي أثر سلبيا على العمال العراقيين العاملين في تركيا فأصبح حوالي 40 ألف شخص عاطلين عن العمل[4].

اتجهت تركيا بعد غلق أنبوب النفط العراقي لتأمين تجارتها من المملكة العربية السعودية إذ استوردت منها كمية النفط وبلغت حوالي 61 % من احتياجاتها وهي بقيمة 623 مليون دولار، وحصلت من ليبيا على كمية النفط بقيمة 171 مليون دولار، وعلى أثر ذلك قدرت الأضرار التى لحقت بالاقتصاد التركي منذ 6 أغسطس 1990 إلى 10 اغسطس 1991م حوالي 356 مليون دولار[5].

---

(1) حمودي، أبعاد وخلفيات الغزو التركي لمنطقة كردستان، مجلة فلسطين المسلمة، (ع1/36–37)؛ الأسودي، مشكلة المياه الدولية تركيا، سوريا، العراق، مجلة تكريت، (ع5/566–567)

(2). Anthony ,After the Gulf War .(p 130)

(3) سيف الدين، تركيا وكردستان العراق، (ص236)؛ الشمري، الطائي، موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان العراق، مجلة تكريت، (مج4 /283).

(4) النعيمي، العلاقات العراقية التركية، (ص394).

(5) النعيمي، العلاقات العراقية التركية، (ص396).

ثالثا: "إسرائيل":

وفرت أزمة الخليج أوضاعاً استراتيجية مثالية أمام القيادة "الإسرائيلية "، فمن خلال ما أدت إليه تلك الأزمة من تأجيج الصراعات العربية وإدخالها الى ساحة الصراعات الدولية وتحويل الانتباه عن قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، مع إتاحة الفرصة أمام إسرائيل لتبني سياسات قمعية في الداخل الفلسطيني وتوسعية في الخارج، ومن خلال تلك المعطيات شكلت أزمة الخليج مناخاً استراتيجيا مناسبا لإسرائيل على الأصعدة السياسية والعسكرية والدعائية كافة.

الآثار السياسية والعسكرية لأزمة الخليج على "إسرائيل":

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية في عام 1991، أصبح "لإسرائيل" علاقات قوية على المستويات كافة بجميع دول العالم بما فيها الاتحاد السوفيتي وروسيا والصين وتركيا، فحرب تحرير الكويت أدت إلى كسر عزلة "إسرائيل" التي لم تكن طرفا معلنا في التحالف المناهض للعراق ولم تشترك في الحرب والتي أسفرت عن هزيمته، وعلى الرغم من ذلك فقد كانت "إسرائيل" هي صاحبة المصلحة الرئيسية والأكثر استفادة من الهزيمة العراقية[1].

كما استفادت من انشغال العالم بأحداث الاحتلال العراقي للكويت، فقامت بنقل أكبر عدد ممكن من اليهود السوفييت، وتم توطينهم في الأراضي الفلسطينية، كما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في تأييدها "لإسرائيل" واستأنفت رفع معوناياتها العسكرية وبدأت باتخاذ إجراءات لضبط التسليح العربي بعد تدمير الجيش العراقي، الأمر الذي أدي إلى عدم انسحابها من الأراضي الفلسطينية ورفض نشوء دولة فلسطينية عليها، وذلك خوفاً من أن يحولها الفلسطينيون الذين أيدوا صدام حسين إلى رأس جسر الهجوم عراقي على "إسرائيل" في المستقبل[2].

لقد تغيرت كل المعادلات السياسية في المنطقة بعد الحرب في مصلحة "إسرائيل" في المستقبل وتمثل أبرزها:

1. انزواء الصراع العربي "الإسرائيلي" وتراجع الجهود الدولية في تسوية المشكلة الفلسطينية وتقليص الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على "إسرائيل" وتزويدها بما يلزمها من أسلحة في مواجهة أي عدوان عراقي محتمل.

---

(1) المبارك، موقف "إسرائيل" من أزمة الخليج، (ص28).

(2) يريف، حرب الخليج أبعاد على "إسرائيل"، (ص57-59).

2. تنحي القضية الفلسطينية وقضية الهجرة اليهودية معا، عن الاهتمامات الدولية وإجهاض الانتفاضة الفلسطينية.
3. تخلص "إسرائيل" من أكبر (عدوين) لها العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية وانتهز الإعلام "الإسرائيلي" ذلك الواقع للقضاء على أي أثر من آثار تعاطف الرأى العالم العالمي مع الانتفاضة الفلسطينية.
4. انفتاح أبواب التقارب بين "إسرائيل" والاتحاد السوفيتي فانفتاح أبواب الهجرة اليهودية منه إليها، ثم إنشاء علاقات كاملة بعد الحرب بين البلدين وبين دول شرقي أوروبا و"إسرائيل" [1].

على الصعيد العسكري: صرح إسحاق مردخاي "وزير الدفاع الإسرائيلي" "ضرورة تحديث العقيدة العسكرية لإسرائيل؛ لأنها عتيقة ولا تستجيب لمشكلات الدفاع عن إسرائيل كافة وأن الجيش الإسرائيلي سوف يفقد قدرته الضاربة تحت عبء عقيدته العسكرية التي تخطاها الزمن"كما أشار إسحاق بن إسرائيل إلى خطورة العراق على إسرائيل قائلا: "إنه في عصر الصواريخ بعيدة المدي التي يمكن إطلاقها على إسرائيل من قبل دول عربية كالعراق، ليس لها حدود مشتركة مع إسرائيل من الضروري تطوير العقيدة العسكرية للعمل علي مواجهة أخرى "وأضاف أيضا " أن المعطيات الديموغرافية الأساسية لم تتغير وكذلك موازين القوي القومية" [2]

وزودت الولايات المتحدة الأمريكية "إسرائيل" بحيازة السلاح والمعدات تحت دعوي التوازن العسكري مع الدول العربية، منها مصر والمملكة العربية السعودية، ومن ثم عقدت "إسرائيل" صفقة كبيرة اشتملت على أحداث الأسلحة الأمريكية بخاصة في مجال الطيران، والصواريخ البالستية المضادة لصاروخ أرض–أرض، كما اسقطت الولايات المتحدة الأمريكية ديون "إسرائيل" العسكرية وقدرت بمبلغ4,5 مليار دولار، وطالبت بمبلغ 10 مليارات دولار كضمان لقروض أمريكية على مدي السنوات الخمس التالية للحرب للمساعدة على استيعاب المهاجرين السوفييت الجدد[3].

---

(1) تلحمي، الحل الشامل على كل الجبهات وفي إطار مؤتمر دولي، مجلة دراسات فلسطينية، (ع1/6)؛ محارب، حرب الخليج والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، (ع 6 /12–14).

(2) المبارك، موقف "إسرائيل" من أزمة الخليج، (ص28–29)؛بيرس، آراء "إسرائيلية" في التسوية والأمن بعد حرب الخليج، مجلة الدراسات الفلسطينية، (ع 6 /109–110).

(3) يريف، حرب الخليج أبعاد على "إسرائيل"، (ص66–67).

جنت "إسرائيل" من الحرب الكثير بما يخدم مصالحها فقد بلغت المكاسب المادية حوالي 650 مليون دولار كمساعدات من دول التحالف ضد العراق[1]، وعلى أثر ذلك بعث دافيد ليفي رسالة إلى وزراء خارجية الدول المتحالفة ضد العراق في 1 مارس 1991م قائلا:" إن إسرائيل تهنئ رئيس الولايات المتحدة وإدارته وتهنئ أيضا حكومات الحلفاء بالمهمة البطولية التي أخذتها على عاتقها بتصفية الكابوس الذى هدد سلام المنطقة وسلام العالم ولقد ساهمت إسرائيل في الانتصار في المعركة عن طريق مقاومتها وضبط النفس والأناة ...إن هذه الحرب يجب أن تكون الأخيرة...أن الهدف لن يتحقق إلا إذا اقتلع التهديد ضد إسرائيل من جذوره ... التهديد الموجود في غرب العراق وشماله"، لذلك فأن "إسرائيل" تتوقع من الحلفاء أن يضمنوا الشروط التالية لها:

1. التصفية الفورية للصواريخ التى تطلق من غرب العراق بمراقبة من الحلفاء.
2. تصفية جميع مستودعات الأسلحة الكيماوية والبيولوجية الموجودة لدى العراق، وتصفية قدرة إنتاج الأسلحة غير التقليدية بمراقبة من الحلفاء.
3. فرض حظر كامل على قدرة العراق على شراء المعرفة والتكنولوجيا والمعدات والمواد المعروفة لإنتاج أسلحة إبادة جماعية وإنشاء الآلية التى تضمن فرض عقوبات على العراق إذا انتهك هذا الخطر.
4. تقييد تسلح العراق بالأسلحة التقليدية في إطار متفق عليه وموضوع تحت رقابة الحلفاء والدول التى تضررت نتيجة عدوانيته.
5. أن يكون مطلوبا من العراق التعهد بعدم المبادرة إلى مهاجمة "إسرائيل"[2]

استغلت "إسرائيل" أزمة الخليج لخدمة مصالحها السياسية من خلال عقد اجتماعا في 29 يوليو 1991م، بين سفراء دول مجلس التعاون الخليجي زالمان شوفال وتناولت المحادثات إقامة علاقات سياسية بين الدول الخليجية و"إسرائيل" موافقة الدول الخليجية على إنهاء المقاطعة الاقتصادية لها، وقيام الدول الخليجية بعقد اتفاقيات وتقديم مساعدات لها وإمدادها بالبترول لمجرد قبولها أمن واستقرار دول الخليج (!)[3] الأمر الذى جعل "إسرائيل" تقدم مقترحا لدول

---

(1) يريف، وأخرون، حرب في الخليج أبعاد على "إسرائيل"، (ص52)؛السيد المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني، (ص160).

(2) شقرة، دور إسرائيل في حرب الخليج، (ص26-27).

(3) عبد الوهاب، موقف إسرائيل من حرب الخليج العربي الثانية وأثر الحرب على التوجهات العسكري الإسرائيلية، مجلة الخليج، (ص25).

الخليج في 11 سبتمبر 1991م، بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية إرسال خبراء زراعيين إسرائيليين إلى تلك الدول من أجل استصلاح الأراضي الزراعية وإقامة مزارع نموذجية وتزويدهم بمعدات زراعية متطورة من انتاج إسرائيل[1].

أجرت "الحكومة الإسرائيلية" اتصالات مع مختلف الفصائل الكردية بهدف تعزيز المكتسبات الإسرائيلية من الحرب عن طريق دعم إنشاء منطقة حدودية أمنة في شمال العراق، حيث جرت مقابلات مع مسؤلين إسرائيليين وأكراد في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وذلك بتنسيق أمريكي[2]، وكانت ألمانيا قد قامت بتزويد إسرائيل بصفقة أسلحة متطورة قدرت . بنحو 666 مليون دولار كمنحة، وقد صرح لي أوتوفون "سفير ألمانيا فى إسرائيل" " أن هذه أول مرة ترسل فيها ألمانيا عتاداً حربيا إلى إسرائيل مباشرة "وتضم أيضا صفقة السلاح الألماني مدرعات من طراز فوكس، ومن ناحية أخرى قدمت ألمانيا قرض لإسرائيل بقيم 530 مليون دولار لشراء غواصتين ألمانيتين من طراز متطور[3].

نخلص مما سبق:

عانت العراق كثيراً بعد نهاية حرب الخليج الثانية من تدمير قطاعاته، وأمست الحكومة العراقية في أضعف حالاتها، كما حرّض الرئيس الأمريكي جورج بوش العراقيين بالتشجيع على القيام بثورة ضد الرئيس العراقي صدام حسين.

---

(1) شقرة، دور "إسرائيل" في حرب الخليج، ص27-28؛نواف الزور :حروب "إسرائيل" في العراق، (ص47)

(2) السيد المراكبي، حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني، (ص162).

(3) أبو طالب، أزمات العراق والكويت، (ص448)؛الدباغ، الخداع في حرب الخليج، (ص128-129).

النتائج والتوصيات

5.1 أولاً: النتائج

1. أثر الاحتلال العراقي للكويت على مستوى العلاقات العربية –العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً، فأصبحت تلك الدول مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدول الغربية لتحقيق مصالحها في المجالات كافة.
2. مارست الحكومة العراقية الكثير من الأعمال في الكويت كالقتل والنهب والتعذيب للأفراد الكويتيون، فلا يحق لأية دولة عربية بالاحتلال أخرى عربية أو أن تعتدى عليها لتحقيق مصالحها الخاصة.
3. أظهر الاحتلال العراقي للكويت مدى ضعف المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية، فقد أسندوا أولويات أعمالهم كافة إلى دولة واحدة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصدرت من القرارات ما يخدم مصالحها أولاً وتدمير العراق ثانياً، أيضا ظهر مدى ضعف الدول العربية وعدم قدرتها على حل الخلافات العربية –العربية، فهي لم تمارس دوراً مميزاً تجاه القضية.
4. عانت العراق كثيراً بعد نهاية حرب الخليج الثانية من تدمير قطاعاته وأمست الحكومة العراقية في أضعف حالاتها، كما حّرض الرئيس الأمريكي جورج بوش العراقيين بالتشجيع على القيام بثورة ضد الرئيس العراقي صدام حسين.
5. دمرت البنية التحتية للعراق وجيشه الذي كان يعد من أقوى جيوش المنطقة وتم فرض عزلة شديدة على تلك البلاد إثر إقرار هيئة الأمم المتحدة فرض عقوبات اقتصادية خانقة عليها استمرت ثلاثة عشر عاما، عانى منها العراق كثيراً.
6. أقامت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة حظر الطيران لحماية المدنيين العراقيين في منطقة الشمال والجنوب.
7. أضر الحصار الاقتصادي للعراق كثيراً، فقد شل جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية وعان العراقيون أزمة اقتصادية خانقة أثرت على مستوى حياتهم.
8. لقد أدت الأزمة أيضا إلى معاناة الكويتيين فأصبح معظمهم لاجئين في دول الخليج، وعانى من بقي داخل الكويت اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً، فقد أثر الاحتلال العراق لهم على مستوى الأطفال التعليمي وعلى معاملاتهم الحياتية، حيث استمروا بحيازة الأسلحة خوفا من هجوم معاد للعراق على أراضيهم في المستقبل.
9. استفادت الكويت من الأزمة عالميا فقد انضم إليها معظم دول العالم العربي والغربي وقاموا بدعمها سياسياً واقتصادياً ضد العراق.

10. أثرت أزمة الاحتلال العراقي للكويت على سياسيات واقتصاديات دول العالم الدولي فمنها خرج مستفيداً محقق أرباحاً اقتصادية على مستوى العالم كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا، أما من خرج منهك سياسيا واقتصاديا مثل الاتحاد السوفيتي فقد انهار اقتصاديا وأخذت موسكو تستقطب بعض دول مجلس التعاون الخليجي لتعقد من جديد معها معاهدات صداقة، لتضمن الأولى لنفسها حق تصدير البترول إلى أراضيها.
11. عانت البلاد العربية كثيراً من حرب الخليج الثانية سواء على الصعيد السياسي و الاقتصادي، كمصر وسوريا والأردن والدول الخليجية وفلسطين، لكن الفلسطينيين كانوا أكثر تضرراً بالأزمة نظراً لموقفهم المؤيد منذ البداية للنظام العراقي، وهذا بدوره أضر الفلسطينيون بشكل خاص فقد امتنعت عنهم معونات اقتصادية كانت تأتي من بلدان الخليج، أيضا طرد الكثير من الفلسطينيين من مناطق الخليج مما زاد من حده البطالة والتأثير السلبي على اقتصاد فلسطين بشكل عام.
12. شهدت منطقة الخليج عدداً من المتغيرات العميقة نتيجة انتهاء عملية عاصفة الصحراء وحرب تحرير الكويت، وفرض الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، بتدمير البنية التحتية للعراق وفرض العزلة الاقتصادية عليها.
13. دفعت حرب الخليج الثانية بالمنطقة نحو حل سياسي لصالح "إسرائيل" فقد حرم العرب من جيش قوى قادر على التعامل مع القوى الغربية، كما أن حرب الخليج والسيطرة الأمريكية التي تلتها منحت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل خاص فرصة ذهبية لإعادة تشكيل الأوضاع العربية برمتها.
14. استمر الحصار الاقتصادي على العراق ثلاثة عشر عاماً عانت منه العراق وفقدت الكثير من الأرواح وانتشرت الأمراض بين أفراد الشعب العراقي، وهذا بدوره أدى إلى إثارة الشعب ضد النظام العراقي وقيام الثورات التي طالبت بالاستقلال وإقامة حكم ذاتي خاصة في مناطق الشمال.

5.2 ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.
2. أن تكون هناك رؤية استراتيجية عربية مشتركة في التعامل مع الدول الخليجية ذات المصالح الدولية في تلك المناطق وضرورة التنسيق فيما بينهم.

3. التركيز على العلاقات الثقافية والاجتماعية بين دول الخليج العربي والعراق إذ تعد تلك المنطقة ذات توصل حضاري وثقافي وديني.
4. تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الخليج والعراق.
5. على الكويت أن تعيد النظر في سياستها تجاه العراق وتفتح الحوار معها على أسس تعاونية مشتركة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

إبراهيم، مازن خليل ، خلف، محمود عبد الرحمن. *تركيا ومشروع الشرق الأوسط*.مجلة كلية التربية.بغداد. مج 22. العدد(3).(ص2-3).

أبو عرقوب، إبراهيم،(1997م). *استراتيجية الحرب النفسية الأمريكية في أزمة الخليج*. مجلة الجامعة الإسلامية. غزة .مج (15) العدد(2).(ص205).

أبو عطيوي، سلمان(2012م). الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية 1990-1993. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر. غزة.

أبو عيشة، عبد الفتاح(2003م).موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب.ط1.الأردن: دار أسامة.

أبوطالب، حسن،(1990م).*إيران وانعكاسات التسوية مع العراق*. مجلة السياسة الولية. العدد(102).(ص69-73).

أبوطالب، عبد الرحيم(1993م).أزمات العراق والكويت وموقف صحيفة الأهرام.القاهرة: مكتبة مدبولي.

أثر الغزو العراقي على اطفال الكويت تجارب مؤلمة(2002م).الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الاجتماع الاستثنائي لوزراء الإعلام في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة جدة الصادر في 15 أغسطس 1990م.نقلاعن http://www.gcc.org

أحمد، بيداء،(1992م). *تطبيع العلاقات العراقية الإيرانية 1990 وحتى الوقت الحاضر*. دراسات وبحوث الوطن العربي. العدد(17).(ص83).

أحمد، رفعت سيد،(1993م) .آل الصباح بالوثائق.لندن: دار عكاظ.

أحمد، فرج (1992م).الكويت عبر التاريخ.ط1. الإمارات: مؤسسة العين للنشر.

إدريس، محمد السعيد(2000م) .النظام الإقليمي للخليج العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إدريس، محمد السعيد،(2000م) .النظام الإقليمي للخليج العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الأدهمي، محمد مظفر(1997م) .الطريق إلى حرب الخليج.الأردن: الأهلية للنشر.

الأسبوع،(1991م).، العدد(50).

اسكندر، مروان(1991م) .غيوم فوق الكويت.ط1.بيروت: شركة المطبوعات.

الأسودي، أحمد حسين،(2008م).*مشكلة المياه الدولية المشتركة تركيا، سوريا، العراق*. مجلة جامعة تكريت، (مج15) العدد(5).(ص565-567).

الأعظمي،وليد حمدي(1991م).الكويت في الوثائق البريطانية 1752-1960م. ط1.لندن:الريس للكتب.

الاقتصاد الإسلامي،(1990م). العدد(110).

أمين، رافد أحمد،(2014م). *قراءة في العلاقات العربية التركية والموقف التركي في أزمة الاحتلال العراقي للكويت 1990-1991م*. مجلة جامعة تكريت. العدد(23).(ص72-74).

برقية تهنئة من الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت إلى الشيخ عبد السلام عارف الصادرة في 10 فبراير 1963م، الوثائق العربية لعام 1963م.نقلاعن،www.moqatel.com

بركات، حليم، (1992م).حرب الخليج خطوط في الرمل والزمن، يوميات في جوف الآلة.ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

برهوم، محمود(1991م). نافذة على أزمة الخليج خفايا وحقائق.عمان: مركز الفارس.

بريماكوف، يفغيني(1995م). مهمات في بغداد أو الحرب التي كان يمكن ألا تقع: قبرص، دار قرطبة .ط1.

البزاري، تمام،(195م). حرب الـ43 يوماً. ط1.القاهرة: مكتبة مدبولي، القاهرة.

البزاز، سعد(1996م) .الأكراد في المسألة العراقية.عمان: الدار الأهلية.

البستكي، نصرة(2003م). أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق. ط1.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

بسيوني، شريف،(2003م). *الحرب الأمريكية في العراق مشروعية استخدام القوة*. السياسية الدولية.القاهرة. مج (38)، العدد(151).

بكر، حسن،(1990م). *الولايات المتحدة وإدارة عملية الحشد الدولي*. مجلة السياسة الدولية.القاهرة. العدد(102).(ص103).

بوقنطار،الحسان،(1990).*المغرب وأزمة الخليج*.مجلة السياسة الدولية.القاهرة،العدد(102).(99-105).

البيادر السياسي،(1990م). العدد(409).

بيان الحكومة التركية الصادر في 2 أغسطس 1990م.نقلاعن www.moqatel.com

بيان الحكومة السوفيتية الصادر في 2 أغسطس بشأن الغزو العراقي للكويت .نقلاعن www.moqatel.com.

بيان الحكومة الفرنسية الصادر في 2 أغسطس 1990م بشأن إدانة الغزو العراقي للكويت.

البيان الختامي الصادر في القمة العربية الطارئة التي عقدت في القاهرة لمواجهة الظروف الناجمة عن الاحتلال العراقي للكويت.

البيان الختامي عن مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد الصادر في 28-30 مايو 1990م.نقلاعن ،الوثائق العربية (1989-1990).

البيان الختامي للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة في 23-25 ديسمبر 1990م.

البيان الختامي للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 22-25 ديسمبر 1991م.

البيان الختامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي الصادر في 4 أغسطس 1990م.نقلا عن الوثائق العربية(1990).

البيان الرسمي الأول للجمهورية العربية المتحدة بشأن الأزمة التي فجرها عبد الكريم قاسم لضم الكويت إلى العراق الصادر في 27 يونيو 1961م.نقلاعن ،www.moqatel .com

بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 3 أغسطس 1990م.نقلاعن http://www.gcc.sg.org

بيان المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في 7 أغسطس 1990م.نقلاعن http://www.gcc.org

البيان المشترك باعتراف الجمهورية العراقية بدولة الكويت الصادر في 4 أكتوبر 1963م، الوثائق العربية لعام 1963.

بيان حكومة الكويت الحرة المؤقتة الصادر في 2 أغسطس 1990م.نقلا عنwww.moqatel.com

بيان حكومة الكويت الحرة المؤقتة الصادر في 3 أغسطس 1990م.نقلاعن www.moqatel. com،

بيان حكومة الكويت الحرة المؤقتة الصادر في 4 أغسطس 1990م .نقلاعن www.moqatel .com،

بيان صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية بشأن أزمة الخليج.نقلاعن مجلة الدراسات الفلسطينية،(1990).العدد(6)

بيان مجلس قيادة الثورة في العراق حول أحداث الكويت الصادر في 2 اغسطس 1990م.نقلاعنwww.moqatel .com

بيان وزارة الخارجية المصرية الصادر في 3 أغسطس 1990م.

بيمبرتون، ميريام، هارتنج، ويليام(2008م) دروس من العراق،(ترجمة دار الفاروق). القاهرة:دار الفاروق ط1.

البيومي، إبراهيم غانم،(1992م) .*الحركة الإسلامية والنظام العالمي*. المجلة العربية للدراسات الدولية. العدد (3–4).

تدمير آبار نفط الكويت حقائق من الوثائق العراقية(2004م).الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

تلحمي، شبلي(1997م) .السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي.ط1.الإمارات: مركز الإمارات العربية للدراسات والنشر.

التميمي، عبد المالك(1998م) .أبحاث في تاريخ الكويت.الكويت: درا قرطاس.

التميمي،محمد تيسير (1992م).حرب الخليج بين الأسباب والنتائج.الأردن: الأهلية للنشر.

توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط،(1995)،(تحقيق جواد الحمد). ط1. مركز دراسات الشرق الأوسط.

الجابري، عباس، الجابري، ستار. *السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي في التسعينيات*.بغداد.مجلة جامعة ذي قار. بغداد. (مج1) العدد(2).(ص2-4).

جاد، عماد (1990م).*الغزو في الإطار الإقليمي(إسرائيل وتركيا)*.مجلة السياسة الدولية. القاهرة.العدد(102). (ص77-85).

جاكار، رولان(1991م) الأوراق السرية لحرب الخليج،(ترجمة محمد مخلوف). شركة الأرض. ط1.

جبر، ناصر،(1991م). *منع التجول خلال حرب الخليج وأثره على اقتصاديات قطاع غزة*. مجلة قضايا. القدس،العدد(7).(ص91-92).

الجبوري، خالد يحيي(1993م) .الكويت ومحاولات استعادتها في التاريخ المعاصر.ط1.بغداد: دار الكلمة.

جريمة الغزو العراقي للكويت أحداث ووثائق(2004م).الكويت:المركز الإعلامي الكويتي.

جريو، داخل حسن(2013م). العراق في سنواته الصعبة.العراق: دار دجلة.

جلاب، فيليب .الرأي الأخر في كارثة الخليج.القاهرة: مكتبة مدبولي.

الجناحي، الحبيب(2005م) .الكويت بين الأمس واليوم.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

حسن، إبراهيم(1996م).الصراع الدولي في الخليج العربي الغزو العراقي للكويت. ط1. الإمارات العربية المتحدة:عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

حسن، رشيد ، البرغوثي، عيسي(1991م). أزمة الخليج في الفكر السياسي الأردني. ط1.

الحسيني، السيد عبد الرزاق(2008م) . تاريخ العراق السياسي الحديث.ط7. دار الرافدين.

حمدان، حمدان (1993م).الخليج بيننا قطرة نفط بقطرة دم: دار بيسان للنشر.

الحمداني، رعد مجيد(2007م) .قبل أن يغادرنا التاريخ، الدار العربية للعلوم.ط1. بيروت.

الحوراني، عبد الله(2010م) .فلسطين في حياة صدام حسين.ط1.غزة: المركز القومي للدراسات والتوثيق.

الخالدي، وليد،(1991م). *أزمة الخليج الجذور والنتائج*. مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،العدد(5) .(ص2-4).

خدوري، وليد،(1993م).العوامل المؤثرة على صناعة النفط في الشرق الأوسط. مجلة السياسة الدولية. القاهرة،العدد(112).(ص4-45-55).

الخطابي، حلمي(2005م) .العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.القاهرة: دار الأحمدي.

خطبة الجمعة التي ألقاها علي أكبر هاشمي رفسنجاني الصادرة في 25 يناير 1991م.نقلاعن www.moqatel.com.

خلف، صالح(2010م).آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية الأمريكية 1988-2008م. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية. عمان.

خليفوة، عبد اللطيف(1993م).المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الخوند،مسعود(2005). الموسوعة التاريخية الجغرافية.ط3.بيروت: الشركة العالمية للموسوعات.

داجت، ستيفن ، باجليانو، جاري جي،(1990م).حرب *الخليج الثانية التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء*. الدراسات العالمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإنسانية. العدد(4).(ص13-16).

الداود، محمود علي(1990م).الهوية العراقية للكويت، دارسة تاريخية وثائقية. بغداد.

الدباغ، مصطفي مراد(1993م). الخداع في حرب الخليج معركة الإعلام.ط1.عمان: مكتبة الرسالة الحديثة.

الدخيل، حمد بن ناصر(2005م) .على نفسها جنت براقش جناية صدام على شعب العراق والأمة العربية باجتياحه الكويت.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الدراجي، خلدون فاضل،(2003م).*مرض لعنة العراق أو متلازمة حرب الخليج*. المجلة الثقافية. عمان.(ص259).

الدراسات الفلسطينية(1990م).العدد، (4).

الدراسات الفلسطينية، (1991م).العدد (6).

درويش، سائد(1992)ز الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة حرب الخليج.ط1.عمان: دار دانة.

دهبية، محمد(2008م). جغرافيا الوطن العربي.ط1. مكتبة المجتمع العربي.

الدوسري، فالح(2013م) .الأزمات الكويتية العراقية 1922-1961م.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

ديسنتشيك، عيدو ،(1990م).*دون حرب لن ينتهي الأمر بشكل جيد*. مجلة الملف. العدد(6) .(ص530).

ذكي، هناء محمد،(1990م). *الموقف اليمني تجاه أزمة الخليج*. مجلة السياسة الدولية. القاهرة.العدد(102).(ص41-42).

رجب، إيمان(2010م).النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الرحماني، الصغير،(1992م) .*النظام العالمي الجديد رؤية عربية*. المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد(3 -4) .(ص64).

رزق، يونان لبيب(1992م).قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج.مصر: الهيئة المصرية للكتاب.

رسالة الرئيس العراقي صدام حسين إلى الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني الصادرة في 17 أغسطس 1990م يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993م.

رسالة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى الشعب الكويتي الصادرة في 5 أغسطس 1990م.نقلاعن،www.moqatel .com

الرشدان، عبد الفتاح،(1992م).*السياسة الخارجية الأردنية تجاه أزمة الخليج المحددات والسلوك*. المجلة العربية للدراسات الدولية. العدد (3-4).(ص87-88).

الرشيدي، أحمد ،وأخرون(1992م) .حرب الخليج والسياسة المصرية.القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

رمضان، عبد العظيم(1990م) .الاجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي. القاهرة.

الرميحي، محمد(1991م) .الكويت كلمات عن زمن النكبة.ط1.الكويت: الشركة الكويتية للأبحاث.

الرميحي،محمد(1994م) .أصداء حرب الكويت ردود الفعل العربية على الغزو وماتلاه.ط1.بيروت: دار الساقي.

روبنس، فيليب(1993م) تركيا والشرق الأوسط،(ترجمة ميخائيل نجم خوري). دار قرطبة. ط1.

الزركلي، خير الدين(1980م). قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين المستشرقين.ط5.بيروت: دار العلم للملايين.

زهر الدين، صالح(2003م). موسوعة الأمن والاستخبارات في العالم، المركز الثقافي اللبناني.ط1. لبنان.

الزور، نواف(2005م). حروب إسرائيل في العراق معطيات حقائق ووثائق. عمان.

سالم، حمد صلاح(2003م) .العراق ما جري واحتمالات المستقبل.ط1.الإمارات. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

سالم، عادل،(1990م).*السلوك العراقي وعمليات التصعيد*. مجلة السياسة الدولية.القاهرة. العدد(102).(24-25).

سالنيجر، بيار، لوران، إريك(1993م) حرب الخليج الملف السري.لبنان: شركة المطبوعات. ط11.

سالنيجر،بيار(1991م) المفكرة المخفية لحرب الخليج رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة.بيروت: شركة المطبوعات.ط2.

سالنيجر،بيار(1992م) عاصفة الصحراء، (ترجمة محمد مستجير). ط1.

السرجاني، خالد،(1992م). *ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية*. مجلة السياسة الدولية.القاهرة. العدد(111).(ص40-44).

السرجاني،خالد،(1990م).*جذور الأزمة بين العراق والكويت*. مجلة السياسة الدولية.القاهرة العدد(102).(ص14-22)

السرور، سالم مسعود(2007م) .معركة الجسور وتحرير الكويت.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

سرور، عبد الناصر،(2005م) .*أثر العامل الخارجي على السلوك المصري تجاه العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية 1990-1991م*. مجلة الجامعة الإسلامية. (مج13)، العدد(1).(ص117).

السعدي، غازي(1991م) .إسرائيل في حرب الخليج.عمان: دار الجليل.

سعيد، إدوارد، وأخرون(1991م) حرب العالمين الأولى حرب ضد بلد عربي مسلم من العالم الثالث، (ترجمة صبحي حديدى).قبرص: درا قرطبة.

السمان، نبيل(1994م) .آل سعود أمريكا الاحتلال، جمعية عمال المطابع للنشر. ط1.عمان.

السمان،نبيل(1991م). أمريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر إلى بوش.

سميث، جين إدوراد،(1992م) حرب جورج بوش،(ترجمة محمود برهوم، نقولا ناصر).الأردن: دار الفكر.ط1.

سهر، عبد الكريم جاني(2007م). حرب الخليج الثانية المقدمات والنتائج.ط1.سوريا: دار الحصاد.

سيف الدين، بيار(2008م).تركيا وكوردستان. أربيل. العراق: مطبعة خاني.

سيمونز، جيف(2003م): استهداف العراق العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية. ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

شاكر، عبد الرحمن(1992م).الطغيان والانتحار القومي ما لم يقله هيكل في حرب الخليج.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

شامير، إسحاق(1994م). مذكرات إسحاق شامير، (ترجمة دار الجليل).ط1.عمان: دار الجليل.

شبيب، سميح .تحرك باتجاه حل عربي لأزمة الخليج. مجلة شؤون فلسطينية، العدد(210). مجلة الفلسطينية. مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .(ص119).

الشقاقي، خليل،(1991م). *المواجهة في الخليج خيارات الحرب وآثارها*. مجلة قراءات سياسية. مركز دراسات الإسلام والعالم. العدد(1).(ص16-25).

شقرة، علي خليل(1991م) .دور إسرائيل في حرب الخليج.ط1.عمان: دار الإبداع.

شكري، حسن (1991م).حقائق للتاريخ في أزمة الخليج العربي. القاهرة.

الشمري، عبد الولي(1993م) .الاستراتيجية العسكرية لعاصفة الصحراء.ط2. مصر: محطة المطبعة.

الشمري، وسمي محمد، الطائي، محمد حازم ،(2014) . *موقف تركيا من فيدرالية إقليم كردستان العراق*. مجلة جامعة تكريت.مج4، العدد(15).(ص283).

شهادات من أقبية السجون العراقية رسالة إلى ضمير الإنسانية(2001م). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

شوارتزكوف، نورمان(1999م) .مذكرات الأمر لا يحتاج إلى بطل، (ترجمة نور الدين صدوق).ط3: دار الكتاب العربي.

شوراتزكوف، نورمان(1993م). مذكرات شوارتزكوف في الخليج، (ترجمة حسام الدين متولي).ط1.القاهرة : مكتبة مدبولي.

شوفنمان، جان بيير،(1992م) أنا وحرب الخليج،(ترجمة حياة الحويك، بديع عطية) .دار الكرمل. ط1.

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح لمحات مشرقة من تاريخ حياته(2006م). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الصانع،راشد مزيد وآخرون(2003م) .العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها. ط1. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

صايغ، يزيد ،(1991م). *أزمة الخليج وإخفاق النظام الإقليمي العربي*. مجلة المستقبل العربي. بيروت،العدد(149).(ص50).

الصباح، ميمونة خالد(1998م).العدوان العراقي على الكويت والعلاقات العربية –العربية. ندوة مستقبل العلاقات العربية –العربية بعد تحرير الكويت 26–28"مايو"1997م.الكويت: مركز دراسات الخليج.

الصباح،عذبي، العبيدلي، محمد(1992م) .الوثائق تتحدث محنة وجهاد الشعب الكويتي.ط1. القاهرة :دار الطباعة.

صدقي، راجية إبراهيم،(1990م).*التوجهات العامة لردود الفعل الدولية*. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. العدد(102).(ص97).

الصلح، رغيد(1997م).حرب بريطانيا والعراق، شركة المطبوعات للتوزيع.ط2. لبنان.

الطاهر، عصام (1996م).الكويت الحقيقة.ط1.عمان: دار الشروق.

الطغيان، ضيف الله،(1991م). *إيران الرابح الأكبر من أزمة الخليج*. مجلة السنة. العدد(9).(ص56).

الطناحي، محمد محمود(2011م). النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911-1990م.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الطنار، لؤي بكر(1999م). أمن الخليج العربي.ط1.بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي.

الطويلة، عبد الستار . أزمة الخليج حرب أم سلام.القاهرة: مكتبة مدبولي.

عاروري، نصير حسن(2007م).أمريكا الخصم والحكم دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ 1967. ط1.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

عامر، كمال(2002م) .الدور المصري في حرب تحرير الكويت.القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

العاني، رافد أحمد،(2007م). *الدور السعودي في حرب الخليج الثانية 1991م*. جامعة تكريت، (مج14)، العدد(5).(ص430).

عباد، عبد الرحمن،(1990م) . *ضم الكويت*. مجلةالأسبوع. عكا. العدد(8) .(ص106-107).

عبد الفتاح، جلال(1990م).العمليات العسكرية لغزو الكويت: المكتب العربي للمعارف.

عبد الفتاح، نبيل،(1990م) .*الإدارة القانونية الدولية للأزمة في الخليج*. مجلة السياسة الدولية. القاهرة،العدد(102).(ص78-88).

عبد الكريم، نبيل،(1991م). *الوضع العربي بعد حرب الخليج*. مجلة قراءات سياسية. مركز دراسات الإسلام والعالم،العدد(2-3).(ص82).

عبد الله، ثناء،(1990م). *الأردن وأزمة الاختيار الصعب*. القاهرة. العدد(102).(34-35).

عبد الله، عبد الخالق،(1991م). *أزمة الخليج خلفية الأزمة دور الإدراك والإدراك الخاطئ*. المستقبل العربي. بيروت. العدد(184).

عبد الله، هشام(1991م).حرب الخليج الأسلحة والتكتيكات. .ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبد المنعم، بكر (2011م).حرب الخليج وقضية فلسطين.عمان: دار الشروق.

عبد الوهاب أيمن،(1990م). *مصر ومحاولة احتواء الأزمة*. مجلة السياسة.القاهرة. العدد(102).(ص30-33).

عبود، عبود مصطفي(2008م) صدام حسين.ط2.مصر: دار الفاروق.

عبيد، مجدي علي،(1990م). *المقدمات السياسية للغزو*. مجلة السياسة الدولية.القاهرة. العدد(102).(21-22).

العبيدي، حسين عارف(1997م) .العراق ودول الجوار غير العربي.بغداد: بيت الحكمة.

العتيبي، منصور عياد(2009م). قضية الكويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة 1990-2001م.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

عثمان، السيد عوض،(1990م). *الاتحاد المغاربي ومشكلة التوافق*. مجلة السياسية الدولية.القاهرة. العدد(102). (55-56).

العجمي،ضاري وآخرون(2004م) .خنادق النفط وتدمير البيئة الكويتية إحدي جرائم العدوان العراقي.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

العدوان العراقي على الكويت الحقيقة والمأساة(1996م).ط3.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

العدوان العراقي على معهد الكويت للأبحاث العلمية آثاره وانعكاساته السلبية دراسة وثائقية(197م).الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

عطوة، فتحي حسن،(1990م).*الموقف السوفيتي وتأثير الوفاق الجديد*. مجلة السياسة الدولية. القاهرة. العدد(102).(ص109).

العفنان،سعد. عاصفة الصحراء ومقدماتها.

العلوجي، عبد الكريم(2007م) الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي.ط1.القاهرة: الدار الثقافية.

عليان، حمزة(2010م) .الكويت ولبنان بين جغرافيتين، ثمن الموقع والتميز.ط1: مركز البحوث الدراسات الكويتية.

عليان،حمزة(2003م). العلاقات الكويتية اللبنانية 1962–2000م، التشابه والقدر المشترك.ط1.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

العنزي، ابتسام(2011م). العلاقات العراقية الكويتية 1990–2010م. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.

العنزي، عبد الله مشعل،(1996م) .*نشأة الكويت السياسية والإدعاءات العراقية*. مجلة العلوم الجامعية. الكويت. مج24، العدد(2).(ص23).

العنزي، محمد نايف(2001م). تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق 1961–1973م.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

عودة، عودة بطرس(1993م) .حرب الخليج من المسؤول.ط2. عمان.

العيدروس، محمد(2002م) .تاريخ الكويت الحديث والمعاصر. دار الكتاب الحديث.

عيسي، ثائر يوسف(2010م). النزاع الحدودي بين العراق والكويت وآثاره المحلية والعربية والإقليمية والدولية 1930–1991م. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.

الغامدي، سعد(2004م).الجريمة الكبري حروب الخليج وسقوط بغداد. ط2. الرياض: مكتبة التوبة.

الغبرا، شفيق ناظم،(1997م).*الكويت والعراق قضية الحدود*. شؤون اجتماعية الإمارات العربية المتحدة. العدد(56).(ص76–78).

غدير، غازي فيصل،(2009م).*سياسة تركيا اتجاه العراق 1991*. مجلة كلية المأمون.بغداد. العدد(14).(ص22).

غريش، الآن، فيدال، دومنيك،(1991م) الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، (ترجمة إبراهيم العريس). شركة الأرض. ط1.

الغزالي، صلاح محمد(1992م) .موسوعة سور الكويت الرابع. ط1.

الغنيم، يعقوب يوسف(2004م).دولة الكويت الأماكن والمعالم.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الغوش، نجيب، وآخرون(1990م) .أزمة الخليج الدوافع والآثار، والمواقف: المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث.

فدهستور، رؤوبين،(1990م).*باتجاه تغيير قواعد اللعبة*. مجلة الملف. العدد(2-74) .(ص150).

الفقير، حسين طه(2000م) .الاقتصاد الكويتي والأموال العربية قبل الغزو العراقي وتحديات ما بعد التحرير. ط4.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الفهد، سليمان(1992م) .شاهد على زمان الاحتلال العراقي للكويت 1990/8/2م-1991/2/26م. ط1.

القتم، عبد الله،(2003م) .*القصة القصيرة في الكويت حول الغزو العراقي*. مجلة رسالة المشرق، . القاهرة.(مج 12)، العدد(1-4).(ص535-537).

قراءة في مذكرات جندي عراقي(2005م).ط4.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

قرار جامعة الدول العربية رقم(5036) الصادر في 2 أغسطس 1990م .

قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الكويت الصادر في 30-31 أغسطس 1990م.

قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن تعويض دولة الكويت عن الأضرار الناجمة عن الغزو العراقي الصادر في 30-31 أغسطس 1990م.

قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته بشأن احتجاز العراق لرعايا دول أجانب الصادر في 30-31 أغسطس 1990م.

قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية الصادر في 10 أغسطس 1990م.

قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية الصادر في 30-31 أغسطس 1990م.

القصاب، عبد الوهاب(2007م) .احتلال ما بعد الاستقلال التداعيات الاستراتيجية الحرب الأمريكية على العراق.ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

القصيبي، غازي(1991م) .أزمة الخليج محاولة للفهم.ط1: دار الساقي.

القنبذي، سهام(1998م). أزمة الخليج اتجاهات الشباب نحو الغزو العراقي لدولة الكويت.الكويت: دار المعرفة الجامعية.

القيسي، رياض،(1991م).*القانون الدولي الإنساني وتجربة العراق مع الأمم المتحدة في حرب الخليج لعام 1991م*.مجلة المستقبل العربي.(ص44-59).

كتبي، زهير جميل(1993م) . حرب الخليج تهشيم معادلة القوة وهتك التوازنات.

كلمة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي إلى الشعب التونسي في شأن حرب الخليج الصادرة في 26 يناير 1991م الدراسات الفلسطينية .العدد(6).

كلمة الرئيس العراقي صدام حسين أمام قادة وضباط القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية الصادرة في 2 أبريل 1990م.تقلاعن، www.moqatel.com.

كلمة الرئيس العراقي صدام حسين في افتتاح القمة الرابعة لمجلس التعاون العربي في عمان الصادرة في 24 فبراير 1990م.نقلاعن، www.moqatel.com.

الكليب، عبد الملك(1981م) .مناخ الكويت، الكويت. ط2.

كمال، أحمد. انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاريخ.القاهرة: مكتبة مدبولي.

كمال، جمال (1998م).الاخطاء القاتلة شاهد على يوميات حرب الخليج الثانية. القاهرة.

كوردستان، انتوني، وآخرون(2008م) .العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضي. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الكويت حقائق وأرقام(1996م)الكويت.

الكويت وجدوداً وحدوداً (1997م).الكويت. ط3: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الكيالي، ماجد،(1991م) . *أزمة الخليج وأثرها على الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي*. صامد الاقتصادي. بيروت.(ص165).

الكيالي،عبد الوهاب،وآخرون(1989م).موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .ط2.بيروت.

لوريمر، ج.ج. .دليل الخليج القسم الجغرافي. قطر.

الماجد، ماجد(1991م) .انتفاضة الشعب العراقي 1991م.بيروت: دار الوفاق.

ماكفرن، جورج ، بولك وليام(2006م). الخروج من العراق خطة عملية الانسحاب الآن. ط1.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مال الله، حسين(2005م).مجرمو الحرب العراقيون وجرائمهم خلال الاحتلال العراقي للكويت.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

المبارك، صفاء عبد الوهاب،(2006م) .*موقف إسرائيل من حرب الخليج العربي الثانية وأثر الحرب على التوجهات العسكرية الإسرائيلية*. مجلة الخليج العربي.(ص20).

مجموعة من الباحثين(1991م) زآراء فلسطينية حرب الخليج وأبعادها.ط1.القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.

مجموعة من الباحثين(1991م). أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجموعة من الباحثين(1992م) .أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤى عربية وأمريكية.ط1.القاهرة: مركز ابن خلدون.

مجموعة من الباحثين(1992م) .الاستراتيجية السياسية والعسكرية لحرب الخليج.ط1.بيروت: دار الكتاب الحديث.

مجموعة من الباحثين(1995م) .تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية الأضرار البيئية والاقتصادية والجهود الكويتية في المحافظة على الثروة النفطية.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

مجموعة من الباحثين(1995م). الغزو العراقي للكويت (ندوة بحثية).الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

مجموعة من الباحثين(2006م) .المصالح الدولية في منطقة الخليج.ط1.الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

محارب، عبد الله(2000م). وثائق لا تموت الحق الكويتي في مواجهة العدوان العراقي .ط1.الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

محارب، محمود،(1991م). *حرب الخليج والمستقبل العربي*. مجلة قضايا.القدس. العدد(6).(ص12-14).

محاضر الجامعة العربية(1988م). مركز التوثيق والمعلومات.

محافظة، علي(2012م) .حروب الخليج في مذكرات الساسة والعسكريين الغربيين.بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

محسوب، محمد صبري(2002م) .العالم العربي دارسة جغرافية.ط1.القاهرة: دار الفكر العربي.

محضر استقبال الرئيس العراقي صدام حسين للسفيرة الأمريكية أبريل غلاسبي، انظر فؤاد مطر: موسوعة حرب الخليج.نقلاعن،www.moqatel .com

محمود، أحمد إبراهيم،(1990م).*سياسات التعامل الإسرائيلي مع الأزمة*. مجلة السياسة الدولية.القاهرة العدد(102).(ص80-81).

المداح، محمد علي،(1990م). *مأزق الموقف الفلسطيني*.مجلة السياسة الدولية. القاهرة،العدد(102)(ص44-45).

المدهون، ربعي،(1991م). *الفلسطينيون وحرب الخليج*. مجلة شؤون فلسطينية. مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية. العدد(215-216).

مذكرات نائب عريف من قوات العدوان العراقي على الكويت(2005م).ط4: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

مذكرة الحكومة الكويتية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة الصادرة في 19 يوليو 1990م .نقلاعن،www.moqatel. com

مذكرة السير وليم لوس المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت الصادرة في 19 يوليو 1961م والتي تنص على إلغاء اتفاقية 23 يناير 1899م.نقلاعن،www.moqatel.com

مذكرة حكومة الكويت الحرة المؤقتة تطلب الوحدة الاندماجية مع العراق الصادرة في 8 أغسطس 1990م.نقلاعن ،www.moqatel.com

مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى البعثات الدبلوماسية المعتمدة في بغداد بإغلاق بعثاتها في الكويت الصادرة في 9 أغسطس 1990م.نقلاعن ،www.moqatel .com

مذكرة وزير خارجية العراق طارق عزيز إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 15 يوليو 1990م.نقلاعن،www.moqatel .com

مذكرة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 18 يوليو 1990م.نقلاعن، www.moqatel .com

مذكرة وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ راشد عبد الله إلى الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي الصادرة في 19 يوليو 1990م.نقلاعن،www.moqatel .com

المراكبي، السيد عبد المنعم(2001م) .حرب الخليج الثانية والتكامل الوطني في العراق الأكراد دراسة حالة 1988-1996م.القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

المرزوق، طلال زيد(2000م).المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية دراسة حالة الغزو العراقي لدولة الكويت من خلال الوثائق الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.

مرسوم جمهوري صادر عن الرئيس العراقي صدام حسين بمنح الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت وسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع المعدني الصادر في 23 سبتمبر 1989م www.moqatel .com

المشاط، محمد(2008م)ز كنت سفيراً للعراق في واشنطن حكايتي مع صدام حسين في غزو الكويت.ط1: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المطوع، محمد عبد الله(1993م) .التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي.

معوض، جلال عبد الله،(1991م) .*تركيا والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربي الجانب الأمني*. شؤون عربية.القاهرة. العدد(67).(ص54-56).

ملف وثائق الخليج (1990م).القدس:جمعية الدراسات العربية للنشر.

من سرق الكويت(2004م). الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

منصور، جوني (2009م).معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإستراتيجية. ط1. رام الله. فلسطين.

مهدي، عادل،(1991م).*ميزان القوي في أزمة الخليج والآفاق المستقبلية*. مجلة قراءات سياسية. . مركز دراسات الإسلام والعالم، العدد(1).(ص 52-53).

مهنا، محمد نصر(200م). تحديث الخليج العربي.مصر: المكتب العربي الحديث.

مواري. وليامسون، جونيون روبرت سكايلر،(2004م) حرب العراق تأريخ عسكري ميداني يومي. الدار العربية للعلوم.

موسوعة أزمة الخليج في عيون الصحافة،(1992م): مركز المحروسة للمعلومات.

الموسوعة العربية العالمية،(1999م).ط1.الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر .

ميرفي، إيما، وآخرون(1997م). أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد. ط1: مركز دراسات الشرق الأوسط.

ميلكوميان، يلينا(2011م) دراسات في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر،(ترجمة ماهر سلامة).الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية.

نافع، بشير موسي،(1991م). *أمريكا وحرب الخليج من أزمة الحدود إلى تورط واسع وطويل*. قراءات سياسية. مركز دراسات الإسلام والعالم. العدد(1).(ص68).

نبلوك، تيم(2001م). العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط العراق، ليبيا، السودان. ط1 .بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

النعيمي، أحمد(2010م) .العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل. ط1.

النمر، عاطف .سفاح بغداد.مصر: المكتب العربي للمعارف.

نوفل، أحمد سعيد،(1991م). *أرضية الصراع في الخليج العربي*. مجلة المستقبل العربي. بيروت. العدد(148).(ص85).

هاردي، روجر،(1994م) الجزيرة العربية بعد العاصفة الاستقرار الداخلي لدول الخليج،(ترجمة حسين موسي).بيروت: دار الكنوز الأردنية. ط1.

هلال، رضا(2002م).الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثورة.بيروت: درا الجليل.

هويدي، أمين(1998م).التحولات الاستراتيجية الخطيرة وزلزال عاصفة الصحراء وتوابعه. ط1.الأردن: دار الشروق، الأردن.

هيكل، محمد حسين(1992م) .حرب الخليج أوهام من القوة والنصر حقائق حرب الخليج.ط1.القاهرة: الدار المصرية.

الوثائق العربية (1963). بيروت .

ودوورد، بوب،(1991م) القادة أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، (ترجمة عمار جولاق، محمود العابد).عمان :الدار الأهلية.

الوندة، جمعان(2010م). مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات ما بين 1921-1961م. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.

يريف، آهارون،(1993م) حرب الخليج أبعاد على إسرائيل، (ترجمة بدر عقيلي).عمان: دار الجليل.

يوسف، أحمد، وأخرون(2002م).النظام العربي وآفاق المستقبل.الأردن: دار الشروق.

يوسف، عماد، الصباغ، أروي(1996م) .مستقبل السياسيات الدولية تجاه الشرق الأوسط.ط1.الأردن: دار البشير.

يوميات ووثائق الوحدة العربية 1989-1993م. بيروت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Armal ,Robert(1991).Gulf war ,Rave.

Anthony, John(1993).After the Gulf War.

Blair ,Arthur (1992).At war in the Gulf ,Washintoge.

. Blum ,William(1991).Desert Holocaust ,Iraq.

Carlisle ,Rodney and Bowman, John (2005).Iraq War ,Infobase.

Gause ,Gregory (2000).Iraq and the Gulf War Decision making in Baghdad.

Hassan,Hamdi(1999).the Iraq invasion of Kuwait religion identity and otherness in the nanlysls of war and counfrict,London.

Munro, Alan .Arab storm ,politics and diplomcy behind the Gulf war ,new York .

Melnyk ,Captain(2001).Mobilzing for the Storm ,national guard bureau.

Shields ,Charels(2005).Saddam Hussan ,Chelsea house ,china.

Panaspornprasit, Chookiat (2005).Us Kuwait relations 1992.

Pumey, Dain (2007).Airporter Advantage planning the Gulf war Air comtaign 1989-1991 ,wahshingto.

Gasey, Michael (2007).The History of Kuwait puplished ,by Green wood press.

Khadduri, Majid and Ghareeb, Edmud (1997).War in the Gulf the Iraq Kuwait conflict and Its Implications 1990-1991 ,Oxferd ,new York.

Mobro, Robert (1990).Political Dimensions of the Gulf Crisis ,Oxford Institstute for energy ,Studies.

Westermeyer ,Paul (2014).U.S. marines in the Gulf war 1990-1991 Liberaling Kuwait.

Mrenfrrew, Nite (1992).Saddam Hussein ,new York.

Wahshington (1993).Gulf war Air power suney ,Astatistical.

Aloudat, Amer (2005). Jordan and Gulf Crisis ,British Jaural of Arts and Social ,Sciences.

Park, Bill. Turkey the united States and Norther Iraq ,Strategic locatich ,political pislocation.

Seker, Aylin(1999).The united nations Invdvement in The Gulf war and its aftermath,Journal of International Affairs, Vloume (5).

Green Wood ,Christopher(1992). The modern law review ,New World Order or the Invasion of Kuwait and the Rule of law ,Volume(55/ No2),.

Fred Wooldridge and Ollufemi flias (2003).Humanitarian Considerations in the work of the united nations compensation commission,Ricr septmbre,(Vol85/N85).

Resolution 686 of 2 April 1990,www.un.org.

Resolution 687 of 3 April 1990,www.un.org.

Resolution 660 of 2 August 1990,www.un.org.

Letter dated 2 August 1990 from the permanent representative of Kuwait to the united nations addressed to the president of the security council,www.un.org.

Resolution 661 of 6 August 1990,www.un.org.

Letter dated 8 August 1990 form the permanent representative of Bahrain ,Kuwait ,Oman, Qatar ,Saudi Arabia and the united Arab emirates to the united nations addressed to the president of the security council,www.un.org.

Resolution 662 of 9 August 1990,www.un.org.

Resolution 664 of 18 August 1990,www.un .org.

Resolution 665 of 25 August 1990,www.un.org.

Letter dated 5 September 1990 from the permanent representative of Iraq to the united nations addressed to the president of security council,www.un.org.

Resolution 666 of 13 September 1990,www.un .org.

Letter dated 15 September 1990 from the permanent representative of France to the united nations addressed to the president of security council,www.un.org.

Resolution 667 of 16 September 1990,www.un.org-
Resolution 670 of 25 September 1990,www.un.org.
Resolution 674 of 29 October 1990,www.un.org.
Resolution 677 of 28 November 1990.www.un.org.
Resolution 678 of 29 November 1990,www.un.org.
Resolution 699 of 17 June 1991,www.un.org.
Resolution 700 of 17 June 1991,www.un.org.
Resolution 705 of 15 August 1991,www.un.org.
Resolution 706 of 15 August 1991,www.un.org.
Resolution 707 of 15 August 1991,www.un.org.
Resolution 712 of 19 September 1991,www.un.org.
Resolution 715 of 11 October 1991,www.un.org.
Resolution 806 of 5 February 1992,www.un.org.
Resolution 883 of 27 May 1992,www.un.org.
Resolution 773 of 26 August 1992,www.un.org.
Resolution 778 of 2 October 1992,www.un.org.

ثالثاً: المراجع العبرية:

أسام، حاييم(2004).الحرب مع العراق، مجلة معرخوت، ع395.

بن نون، أفينهو(1991).حرب الخليج، مجلة سلاح الجو، ع77.

روزنبرغ، حاييم.الحقيقة حول مخاطر الصواريخ، معهد بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية.

شاي، شاؤول(2001) . الصراع العراقي الإسرائيلي 1948–2000م، وزارة الدفاع.

شيلو، تال.عقيلة المستبد، البريد الإلكتروني http://www the post .col.il